الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث(LMD)
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

العنوان: تقدير أثر الشمول المالي على التنافسية المصرفية في مجموعة من البنوك في الجزائر

إعداد الطالب: مراد قطاف خرخاشي

نوقشت بتاريخ [2025/11/22] أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الجليل شليق	أستاذ التعليم العالي	حمة لخضر-الوادي	رئيسًا
عزي خليفة	أستاذ التعليم العالي	حمة لخضر-الوادي	مشرفًا
أمال بوسواك	أستاذ التعليم العالي	حمة لخضر-الوادي	مناقشًا
موسى جديدي	أستاذ التعليم العالي	حمة لخضر-الوادي	مناقشًا
طارق قدوري	استاذ التعليم العالي	محمد خيضر-بسكرة	مناقشًا
علي بوعبدالله	أستاذ التعليم العالي	محمد خيضر-بسكرة	مناقشًا

السنة الجامعية: 2024-2025م / 1446-1447هـ

الشكر والتقدير

قال تعالى:" *وَلَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ*" [إبراهيم: 7]

أحمد الله عزّ وجلّ حمداً كثيراً طيّباً مباركاً فيه، على ما أنعم به عليّ من نعمة العلم، وما حباني به من توفيق وسداد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

ثم أتوجه بخالص الشّكر والتّقدير إلى **الأستاذ الدكتور عزي خليفة**، المشرف على هذه الأطروحة، على توجيهاته السّديدة ودعمه المتواصل الذّي كان له الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل. كما أسدي عبارات الشّكر والتّقدير إلى صديقاي العزيزان الأستاذ الدكتور بكلية العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة الوادي-**الصّالح بوعزة**- وأستاذ الرياضيات -**سليمان شكيمة**- اللّذان لم ينسياني من دعائهما ،كما أعرب عن امتناني العميق لكافة أفراد عائلة عزي، وخاصة -**الحاج أحمد**- وإخوته ووالدته وكل أفراد الأسرة، على دعمهم وتشجيعهم. كما أشكر الأساتذة الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية: (**عبد الجليل شليق، عمار مصطفاوي، عادل، كلثوم، عمر...**) على دعمهم وتشجيعهم المستمر. دون أن أنسى مديري وموظفي البنوك المشمولة بالدراسة، الذين أبدوا تعاوناً كبيراً وساهموا بشكل فعّال في تقديم البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة.

لهؤلاء جميعاً كل التقدير والاحترام، وجزاهم الله خير الجزاء.

الإهداء

إلى روح **أمي الغالية الضاوية**، رحمها الله وأسكنها فسيح جناته،

إلى **والديّ العزيزين مداني و فتيحة** اللّذان كانا سنداً ودعماً دائماً،

إلى عمتي الفريدة **بُشرى** سارّة لأهل الجنة،

إلى **زوجتي الحبيبة**، شريكة النّجاح والسند في كل خطوة،

إلى الدكتورة **إنصاف، رحمة الاله** الحبيبة،

إلى الصديق الوفي **أحمد يوسف آمين**، والذّي أتطلع أن يتخرج طبيباً،

إلى العزيزة القائدة **منى الفردوس**،

وإلى صغيري العزيز **دانيال عبد الودود**،

إلى اخوتي وأخواتي (**رضا، سومية، نوال، عادل، أنور، صلاح، جلال و تهاني**)،أزواجهم وأولادهم،

إلى أخوال أبنائي وخالاتهم وجدهم الكريم،

إلى أعمامي ، أزواجهم و أولادهم، إلى خالاتي و دادي، أخوالي(رحمهم الله)، أزواجهم وأولادهم

لكم **جميعاً** أطال الله أعماركم، أهدي هذا النجاح، عرفاناً بجميل دعمكم ومساندتكم الدائمة.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الشمول المالي على التنافسية المصرفية وتحليل التفاعل بينهما في عينة من البنوك العاملة في الجزائر، سواء المحلية أو الأجنبية، خلال الفترة من 2008 إلى 2023. تم استخدام نماذج البيانات المقطعية (Panel Data)عبر برنامج Stata 17 لتحقيق ذلك. اعتمدت الدراسة على متغيرات تمثل الشمول المالي، منها عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي، بالإضافة إلى إجمالي القروض والودائع. كما شملت متغيرات اقتصادية كلية ضابطة مثل التطور التكنولوجي، التضخم، انكماش الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الأداء الصناعي المصرفي. تم تقييم تأثير هذه العوامل على مؤشرات التنافسية المصرفية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وحصة السوق من الودائع والقروض، وهامش الربح الصافي.

أظهرت النتائج أن تعزيز الشمول المالي عبر توسيع الفروع وزيادة الإقراض يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بتحسين الحصة السوقية والربحية للبنوك. في المقابل، لوحظ أن التطور التكنولوجي والتضخم كان لهما أثر سلبي على الأداء المصرفي، ما يدعو إلى تبني استراتيجيات متوازنة تجمع بين الخدمات الرقمية والتقليدية مع تخفيف مخاطر التحول السريع. كما أكدت الدراسة على دور النمو الاقتصادي والبنية التحتية المصرفية، مثل شبكات الصراف الآلي، في تعزيز مرونة وتنافسية البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنافسية المصرفية، الجزائر، تحليل البيانات المقطعية الزمنية، التكنولوجيا المالية، الاستقرار الاقتصادي الكلي، حصة السوق، *Stata 17*.

تصنيف JEL: **G21**, **G32**, **C23**, **O55**, **E44**.

Abstract

This study examines the impact of financial inclusion on banking competitiveness in Algeria from 2008 to 2023 using panel data regression models implemented in Stata 17. The research considers variables of financial inclusion including the number of branches, ATMs, total loans, and total deposits, alongside macroeconomic controls such as technological development, inflation, GDP deflator, and the banking industrial performance index. The study evaluates these variables against banking competitiveness indicators including return on assets, return on equity, market shares of deposits and loans, and net profit margin. Results show a positive association between financial inclusion expansions, such as branch networks and lending, and improvements in market share and profitability. Conversely, technological development and inflation negatively affect banking performance, highlighting the need for balanced strategies integrating digital and traditional services while managing risks of rapid transformation. The study also emphasizes the significance of economic growth and robust banking infrastructure, like ATM networks, in enhancing banks' competitive resilience. Overall, financial inclusion is identified as a critical factor for improving the competitive performance of banks in Algeria.

Keywords: Financial inclusion, banking competitiveness, Algeria, panel data analysis, fintech, macroeconomic stability, market share, Stata 17.

Jel Classification Codes: G21, G32, C23, O55, E44.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	_
الإهداء	_
ملخص الدراسة	_
فهرس المحتويات	_
قائمة الاشكال	_
قائمة الجداول	_
قائمة الملاحق	_
قائمة المصطلحات والاختصارات المالية والاقتصادية	_
مقدمة	أ– ش
الفصل الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية	
تمهيد	2
المبحث الاول: مفهوم الشمول المالي	3
المطلب الاول: تعريف الشمول المالي ومتطلباته	3
المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي	6
المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي :	7
المطلب الرابع: أهمية الشمول المالي والتّحديات في الدول النامية لتحقيقه.	12
المطلب الخامس: دور الحكومة في تعزيز الشمول المالي	12
المطلب السادس: التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي	13
المطلب السابع: التوجهات المستقبلية	16
المبحث الثاني: مفهوم التنافسية المصرفية	17
المطلب الأول: تعريف التنافسية المصرفية	17
المطلب الثاني: أهمية التنافسية المصرفية	18
المطلب الثالث: مؤشرات التنافسية المصرفية:	19
المطلب الرابع: التحديات التي تواجه التنافسية المصرفية	21
المبحث الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية:	24
المطلب الأول: المراجعة النظرية حول تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية	24
المطلب الثاني: مناقشة النماذج النظرية التي تربط بين الشمول المالي والتنافسية في القطاعات المصرفية	26
المطلب الثالث: العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات التنافسية المصرفية	29

المبحث الرابع: الشمول المالي والتنافسية في الجزائر	31
المطلب الاول: الشمول المالي في الجزائر	31
المطلب الثاني: التنافسية المصرفية في الجزائر	34
المطلب الثالث: مناقشة دور الابتكار التكنولوجي في تحسين التنافسية المصرفية في الجزائر	37
المبحث الخامس: الدراسات السابقة حول الشمول المالي والتنافسية المصرفية	41
المطلب الأول: الدراسات السابقة حول الشمول المالي :	41
المطلب الثاني: الدراسات السابقة في موضوع التنافسية المصرفية	47
المطلب الثالث: الدراسات التي جمعت بين التنافسية المصرفية والشمول المالي	54
المطلب الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	56
ملخص الفصل الأول:	57
الفصل الثاني: الأدوات والدراسة الاحصائية	
تمهيد:	59
المبحث الأول: متغيرات الدراسة وتحليل وصفها الاحصائي	61
المطلب الأول: عينة ومجتمع الدراسة	61
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة .	61
المطلب الثالث: تحليل الوصف الاحصائي لبيانات الدراسة	78
المبحث الثاني: الطرق والاختبارات القياسية والنتائج	93
المطلب الأول: عرض الطرق ومنهجية الاختبارات القياسية	93
المطلب الثاني: اختبار النماذج القياسية	99
ملخص الفصل الثاني:	139
الفصل الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها	
تمهيد :	141
المبحث الأول: تحليل وتفسير نتائج المعادلة الأولى مؤشر العائد على الأصول(**ROA**):	142
المطلب الأول: تحليل ومناقشة آثار المتغيرات التفسيرية على(**ROA**)	142
المطلب الثاني: مناقشة نتائج المعادلة الأولى(**ROA**) على البنوك محل الدراسة	155
المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج المعادلة الثانية مؤشر العائد على حقوق الملكية(**ROE**):	158
المطلب الأول: تحليل ومناقشة آثار المتغيرات التفسيرية على المعادلة الثانية(**ROE**)	158
المطلب الثاني: مناقشة نتائج المعادلة الثانية(**ROE**) على البنوك محل الدراسة	168
المبحث الثالث : تحليل وتفسير نتائج المعادلة الثالثة مؤشر الحصة السوقية للودائع(**MSD**):	173
المطلب الأول: مناقشة آثار المتغيرات التفسيرية على (**MSD**)	173
المطلب الثاني: مناقشة نتائج المعادلة الثالثة (**MSD**)، على البنوك محل الدراسة	176
المبحث الرابع: تحليل وتفسير نتائج المعادلة الرابعة مؤشر الحصة السوقية للقروض(**MSL**):	180

المطلب الأول: تحليل ومناقشة آثار المتغيرات التفسيرية على (MSL)	180
المطلب الثاني: مناقشة نتائج المعادلة (MSL)،على البنوك محل الدراسة	187
المبحث الخامس: تحليل وتفسير نتائج المعادلة الخامسة مؤشر صافي هامش الربح(NPM):	193
المطلب الاول: أثر المتغيرات المستقلة على مؤشر هامش الربح(NPM)	193
المطلب الثاني: مناقشة نتائج المعادلة الخامسة (NPM)، على البنوك محل الدراسة	196
ملخص الفصل الثالث	203
خـــاتمة	205
قائمة المصادر والمراجع	218
مـلاحق	230

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1)	نموذج الدراسة	س
الشكل 1-1	ابعاد الشمول المالي	6
الشكل 1-2	مؤشرات الشمول المالي	11
الشكل 1-3	ملخص يبين دور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي	15
الشكل 1-4	ملخص مؤشرات التنافسية المصرفية	21
الشكل 1-5	مخطط يبين علاقة تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية	29
الشكل 2-1	تطور مؤشر العائد على الأصول	61
الشكل 2-2	تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية	63
الشكل 2-3	تطور مؤشر صافي هامش الربح	64
الشكل 2-4	تطور مؤشر الحصة السوقية للودائع	65
الشكل 2-5	تطور مؤشر الحصة السوقية للقروض	67
الشكل 2-6	تطور مؤشر(NB) في عينة الدراسة	68
الشكل 2-7	تطور مؤشر(ATM_S)الصرفات الآلية	69
الشكل 2-8	تطور مؤشر(TL)اجمالي القروض	70
الشكل 2-9	تطور مؤشر(TD)اجمالي الودائع	71
الشكل 2-10	تطور مؤشر(TECH)التطور التكنولوجي	72
الشكل 2-11	تطور مؤشر(INFL)التضخم	73
الشكل 2-12	تطور مؤشر (GDP-Def)معامل الانكماش للناتج الاجمالي	74
الشكل 2-13	تطور مؤشر (BIP)الأداء الصناعي المصرفي	75
الشكل 2-14	تحليل المتوسط الحسابي (Mean)	78
الشكل 2-15	تحليل الوسيط (Median) للمتغيرات	79
الشكل 2-16	تحليل الحد الأقصى (Maximum) للمتغيرات	80
الشكل 2-17	تحليل الحد الادنى (Minimum) للمتغيرات	82
الشكل 2-18	تحليل الانحراف المعياري(Standard Deviation) للمتغيرات	83
الشكل 2-19	تحليل الالتواء(SKEWNESS) للمتغيرات	85
الشكل 2-20	تحليل التفرطح (KURTOSIS)للمتغيرات	86
الشكل 2-20	تحليل قيمة جارك –بيرا لمؤشر عدد اجهزة الصراف الآلي(ATM_S)	88
الشكل 2-21	تحليل قيمة جارك بيرا لمؤشر عدد فروع البنوك (NB)	88

الشكل 2–22	تحليل قيمة جارك –بيرا لمؤشر اجمالي الودائع (TD)	88
الشكل 2–23	تحليل قيمة جارك بيرا لمؤشر اجمالي القروض (TL)	89
الشكل 2–24	تحليل قيمة جارك –بيرا لمؤشر العائد على الاصول (ROA)	89
الشكل 2–25	تحليل قيمة جارك–بيرا لمؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)	89
الشكل 2–26	تحليل قيمة جارك–بيرا لمؤشر هامش صافي الربح (NPM)	90
الشكل 2–27	تحليل قيمة جارك–بيرا لمؤشر الحصة السوقية للودائع (MSD)	90
الشكل 2–28	تحليل قيمة جارك بيرا لمؤشر الحصة السوقية للقروض (MSL)	90
الشكل 2–29	تحليل قيمة جارك بيرا لمؤشر التكنولوجيا (TECH)	91
الشكل 2–30	تحليل قيمة جارك–بيرا لمؤشر التضخم (INFL)	91
الشكل 2–31	المنهجية القياسية لتحليل نماذج هذه الدراسة.	97
الشكل 2–32	منهجية القياسية لتحليل نموذج (ROA)	98
الشكل 2–33	منهجية القياسية لتحليل نموذج (ROE)	105
الشكل 2–34	منهجية القياسية لتحليل نموذج (MSD)	113
الشكل 2–35	منهجية القياسية لتحليل نموذج (MSL)	121
الشكل 2–36	منهجية القياسية لتحليل نموذج (NPM)	129

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول (1)	البنوك عينة الدراسة	خ
الجدول 1-1	يظهر ملخص لأدبيات الدراسة حول موضوع الشمول المالي	45
الجدول 1-2	ملخص يظهر الأدبيات حول موضوع التنافسية المصرفية	50
الجدول 1-3	ملخص يظهر الادبيات المقاربة لموضوعي الشمول المالي والتنافسية المصرفية	54
الجدول 2-1	متغيرات الدراسة وطرق حسابها	60
الجدول 2-2	تحليل وصفي للبيانات	76
الجدول 2-3	نتائج الاحصاءات الوصفية لنموذج مؤشر العائد على الاصول	99
الجدول 2-4	نتائج اختبار معامل الارتباط لنموذج مؤشر العائد على الاصول	99
الجدول 2-5	نتائج اختبار معامل تضخم التباينVIF	100
الجدول 2-6	نتائج اختبارWooldridge الارتباط الذاتي	101
الجدول 2-7	نتائج تقدير النماذج(المربعات الصغرى التجميعية ، التأثيرات الثابتة ، التأثيرات العشوائية)	101
الجدول 2-8	نتائج اختبار Fisher للمفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات الثابتة	102
الجدول 2-9	نتائج اختبار(Breusch and Pagan) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و OLS	102
الجدول 2-10	نتائج اختبار(hausman)للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات العشوائية و التأثيرت الثابتة	103
الجدول 2-11	نتائج اختبار تشخيص المعادلة العائد على الأصول(ROA)	103
الجدول 2-12	نتائج تقدير نموذجFGLS-iglsللبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي	104
الجدول 2-13	نتائج الاحصاءات الوصفية لنموذج مؤشر العائد على حقوق الملكية	106
الجدول 2-14	نتائج اختبار معامل الارتباط لنموذج مؤشر العائد حقوق الملكية	107
الجدول 2-15	نتائج اختبار معامل تضخم التباينVIF	107
الجدول 2-16	نتائج اختبارWooldridge الارتباط الذاتي	108
الجدول 2-17	نتائج تقدير النماذج (المربعات الصغرى التجميعية ، التأثيرات الثابتة ، التأثيرات العشوائية)	108
الجدول 2-18	نتائج اختبار Fisher للمفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات الثابتة	109
الجدول 2-19	نتائج اختبار(Breusch and Pagan)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و OLS	110
الجدول 2-20	نتائج اختبار(hausman)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التأثيرت الثابتة	110
الجدول 2-21	نتائج اختبار تشخيص المعادلة العائد على حقوق الملكية(ROE)	111
الجدول 2-22	نتائج تقدير نموذجFGLS-igls للبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي	111
الجدول 2-23	نتائج الاحصاءات الوصفية لنموذج مؤشر الحصة السوقية للودائع	114
الجدول 2-24	نتائج اختبار معامل الارتباط لنموذج مؤشر الحصة السوقية للودائع	114

الجدول 2–25	نتائج اختبار معامل تضخم التباينVIF	115
الجدول 2–26	نتائج اختبارWooldridge الارتباط الذاتي	115
الجدول 2–27	نتائج تقدير النماذج(المربعات الصغرى التجميعية ، التأثيرات الثابتة ، التأثيرات العشوائية)	116
الجدول 2–28	نتائج اختبار Fisher للمفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات الثابتة	117
الجدول 2–29	نتائج اختبار(Breusch and Pagan)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و OLS	117
الجدول 2–30	نتائج اختبار(hausman)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التأثيرت الثابتة	118
الجدول 2–31	نتائج اختبار تشخيص المعادلة الحصة السوقية للودائع(MSD)	118
الجدول 2–32	نتائج تقدير نموذجFGLS-iglsللبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي	119
الجدول 2–33	نتائج الاحصاءات الوصفية لنموذج مؤشر الحصة السوقية للقروض	122
الجدول 2–34	نتائج اختبار معامل الارتباط لنموذج مؤشر الحصة السوقية للقروض	122
الجدول 2–35	نتائج اختبار معامل تضخم التباينVIF	123
الجدول 2– 36	نتائج اختبارWooldridge الارتباط الذاتي	123
الجدول 2–37	نتائج تقدير النماذج(المربعات الصغرى التجميعية ، التأثيرات الثابتة ، التأثيرات العشوائية)	124
الجدول 2–38	نتائج اختبار Fisher للمفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات الثابتة	125
الجدول 2–39	نتائج اختبار(Breusch and Pagan)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و OLS	125
الجدول 2–40	نتائج اختبار(hausman)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التأثيرت الثابتة	125
الجدول 2–41	نتائج اختبار تشخيص المعادلة الحصة السوقية للقروض(MSL)	126
الجدول 2–42	نتائج تقدير نموذج FGLS-igls للبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي	127
الجدول 2–43	نتائج الاحصاءات الوصفية لنموذج مؤشر صافي هامش الربح	129
الجدول 2–44	نتائج اختبار معامل الارتباط لنموذج مؤشر هامش الربح الصافي	130
الجدول 2–45	نتائج اختبار معامل تضخم التباينVIF	131
الجدول 2–46	نتائج اختبارWooldridge الارتباط الذاتي	131
الجدول 2–47	نتائج تقدير النماذج(المربعات الصغرى التجميعية ، التأثيرات الثابتة ، التأثيرات العشوائية)	132
الجدول 2–48	نتائج اختبار Fisher للمفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات الثابتة	133
الجدول 2–49	نتائج اختبار(Breusch and Pagan)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية و OLS	133
الجدول 2–50	نتائج اختبار(hausman)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التأثيرت الثابتة	133
الجدول 2–51	نتائج اختبار تشخيص المعادلة صافي هامش الربح(NPM)	134
الجدول 2–52	نتائج تقدير نموذجFGLS-iglsللبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي	135

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق رقم 1	اختبار معاملات الارتباط للمعادلة الأولى(ROA)	230
الملحق رقم 2	تقدير نموذج المربعات الصغرى للمعادلة (ROA)	230
الملحق رقم 3	اختبار التعدد الخطي للمعادلة الأولى(ROA)	230
الملحق رقم 4	اختبار الارتباط الذاتي Wooldridge للمعادلة الأولى(ROA)	231
الملحق رقم 5	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمعادلة الأولى(ROA)	231
الملحق رقم 6	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للمعادلة الأولى(ROA)	231
الملحق رقم 7	اختبار برش بقان للمفاضلة بين التجميعي والأثر الثابت للمعادلة (ROA)	231
الملحق رقم 8	اختبار هوسمان للمعادلة الأولى(ROA)	232
الملحق رقم 9	اختبار pasaran للمعادلة الأولى(ROA)	232
الملحق رقم 10	اختبارwald للمعادلة الأولى(ROA)	232
الملحق رقم 11	اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة الأولى(ROA)	232
الملحق رقم 12	تقدير نموذج(FGLs) للمعادلة الأولى(ROA)	233
الملحق رقم 13	اختبار الارتباط للمعادلة الثانية(ROE)	233
الملحق رقم 14	تقدير نموذج المربعات الصغرى التجميعية لمؤشر العائد على حقوق الملكية(ROE)	233
الملحق رقم 15	اختبار التعدد الخطي لمؤشر العائد على حقوق الملكية(ROE)	234
الملحق رقم 16	تقدير نموذج الأثر الثابت للمعادلة الثانية(ROE)	234
الملحق رقم 17	تقدير نموذج الأثر العشوائي للمعادلة الثانية(ROE)	235
الملحق رقم 18	اختبار الارتباط الذاتي Wooldridge للمعادلة الثانية(ROE)	235
الملحق رقم 19	اختبار برش بقان للمفاضلة بين التجميعي والأثر الثابت للمعادلة (ROE)	236
الملحق رقم 20	اختبار هوسمان للمعادلة الثانية(ROE)	236
الملحق رقم 21	اختبار Pesaran لمعادلة (ROE)	236
الملحق رقم 22	اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة (ROE)	237
الملحق رقم 23	تقدير نموذج المربعات الصغرى المعممة(FGLs) لمعادلة(ROE)	237
الملحق رقم 24	الاحصائيات الكلية	237
الملحق رقم 25	الاحصاءات الوصفية لمعادلة مؤشر العائد على الملكية(ROE)	238
الملحق رقم 26	الاحصاءات الوصفية لمؤشر الحصة السوقية للودائع(MSD)	238
الملحق رقم 27	اختبار الارتباط لمعادلة مؤشر الحصة السوقية للودائع(MSD)	238
الملحق رقم 28	تقدير نموذج المربعات الصغرى لمعادلة (MSD)	238
الملحق رقم 29	اختبار التعدد الخطي لمعادلة (MSD)	238

الملحق رقم 30	اختبار الارتباط الذاتي لمعادلة (MSD)	239
الملحق رقم 31	تقدير نموذج الأثر الثابت لمعادلة (MSD)	239
الملحق رقم 32	تقدير نموذج الأثر العشوائي لمعادلة (MSD)	239
الملحق رقم 33	اختبار بوش بقان لمعادلة (MSD)	240
الملحق رقم 34	اختبار هوسمان لمعادلة (MSD)	240
الملحق رقم 35	اختبار Pesaran لمعادلة (MSD)	240
الملحق رقم 36	اختبار WALD لمعادلة (MSD)	240
الملحق رقم 37	اختبار هيتروإسكداس تيسيتي للارتباط الذاتي لمعادلة (MSD)	240
الملحق رقم 38	تقدير نموذج المربعات الصغرى الممكنة المعممة(FGLs) لمعادلة (MSD)	241
الملحق رقم 39	اختبار الارتباط للمعادلة (MSL)	241
الملحق رقم 40	الاحصاءات الوصفية للمعادلة (MSL)	241
الملحق رقم 41	اختبار التعدد الخطي للمعادلة (MSL)	242
الملحق رقم 42	تقدير نموذج (FGLs)للمعادلة (MSL)	242
الملحق رقم 43	اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة (MSL)	242
الملحق رقم 44	اختبار (Wald)للمعادلة (MSL)	242
الملحق رقم 45	اختبار (Pesaran)للمعادلة (MSL)	243
الملحق رقم 46	تقدير نموذج الأثر الثابت للمعادلة (MSL)	243
الملحق رقم 47	اختبار هوسمان لمعادلة (MSL)	243
الملحق رقم 48	اختبار برش بقان للمفاضلة بين التجميعي والأثر الثابت للمعادلة (MSL)	244
الملحق رقم 49	تقدير نموذج الأثر العشوائي لمعادلة(MSL)	244
الملحق رقم 50	اختبار الارتباط الذاتي Wooldridge للمعادلة الثانية(MSL)	244
الملحق رقم 51	تقدير نموذج المربعات الصغرى لمعادلة (MSL)	245
الملحق رقم 52	الاحصاءات الوصفية لمعادلة(NPM)	245
الملحق رقم 53	اختبار الارتباط لمعادلة (NPM)	245
الملحق رقم 54	اختبار التعدد الخطي لمعَادلة (NPM)	245
الملحق رقم 55	اختبار الارتباط الذاتي Wooldridge للمعادلة الثانية(NPM)	245
الملحق رقم 56	تقدير نموذج المربعات الصغرى لمعادلة (NPM)	246
الملحق رقم 57	تقدير نموذج الأثر الثابت للمعادلة (NPM)	246
الملحق رقم 58	تقدير نموذج الأثر العشوائي للمعادلة (NPM)	246
الملحق رقم 59	اختبار برش بقان للمفاضلة بين التجميعي والأثر الثابت للمعادلة (NPM)	247
الملحق رقم 60	اختبار هوسمان لمعادلة (NPM)	247
الملحق رقم 61	اختبار (Pesaran)للمعادلة (NPM)	247

الملحق رقم 62	اختبار (Wald)للمعادلة (NPM)	247
الملحق رقم 63	اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة (NPM)	248
الملحق رقم 64	تقدير نموذج مؤشر صافي الربح (FGLs)	248

قائمة المصطلحات والاختصارات المالية والاقتصادية

الاختصار	المصطلح الكامل	الشرح
IMF	صندوق النقد الدولي(International Monetary Fund)	منظمة دولية تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والتعاون النقدي بين الدول.
G20	مجموعة العشرين(Group of Twenty)	منتدى دولي يضم 19 دولة والاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي.
WB	البنك الدولي(World Bank)	مؤسسة تمويلية دولية تُقدِّم قروضًا ومشورات للدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة.
FATF	فرقة العمل المالي(Financial Action Task Force)	منظمة دولية تُكافح غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر وضع معايير مالية عالمية.
UN	الأمم المتحدة(United Nations)	منظمة دولية تهدف إلى حفظ السلام العالمي وتعزيز التعاون في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.
FinTech	التكنولوجيا المالية(Financial Technology)	استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين وتسهيل الخدمات المالية مثل الدفع الإلكتروني.
ATM	أجهزة الصراف الآلي(Automated Teller Machine)	أجهزة إلكترونية تتيح للمستخدمين إجراء معاملات مالية كسحب النقود أو التحويلات.
Stata17	برنامج التحليل الإحصائي(Stata 17)	أداة برمجية لتحليل البيانات الاقتصادية والإحصائية، خاصة بيانات البانل.
EViews12	برنامج التحليل الإحصائي(EViews 12)	برنامج متخصص في تحليل السلاسل الزمنية وبيانات البانل باستخدام نماذج اقتصادية.
SDGs	أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals)	17هدفًا عالميًا وضعتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بحلول 2030.
GDP	الناتج المحلي الإجمالي(Gross Domestic Product)	إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل دولة ما خلال سنة.
Kabakova	Anna Kabakova	باحثة متخصصة في الشمول المالي، تركز دراساتها على دور التكنولوجيا المالية (Fintech) في تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المصرفية وتحقيق الإدماج المالي الشامل.
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات (International Telecommunication Union)	وكالة تابعة للأمم المتحدة تُعنى بتطوير قطاع الاتصالات وتقليص الفجوة الرقمية، مما يُسهم في تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال دعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
MSD	حصة السوق من الودائع(Market Share of Deposits)	نسبة الودائع التي تحتفظ بها مؤسسة مالية مقارنةً بإجمالي الودائع في السوق.
MSL	حصة السوق من القروض(Market Share of Loans)	نسبة القروض التي تقدمها مؤسسة مالية مقارنةً بإجمالي القروض في السوق.
TD	إجمالي الودائع(Total Deposits)	مجموع الأموال المودعة في المؤسسات المالية من قبل الأفراد والشركات.

TL	إجمالي القروض(Total Loans)	مجموع الأموال المقترضة من المؤسسات المالية من قبل الأفراد والشركات.
NB	عدد الفروع المصرفية(Number of Bank Branches)	العدد الإجمالي للفروع التابعة لمؤسسة مالية في مناطق جغرافية مختلفة.
AH	عدد الحسابات المصرفية(N of Account Holders)	عدد الأفراد أو الكيانات التي تمتلك حسابات في المؤسسات المالية.
ROA	العائد على الأصول(Return on Assets)	نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، لقياس كفاءة استخدام الأصول في تحقيق الأرباح.
ROE	العائد على حقوق الملكية(Return on Equity)	نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين، لقياس ربحية الاستثمارات.
RBI	بنك الاحتياطي الهندي (Reserve Bank of India)	البنك المركزي للهند، يقود العديد من مبادرات الشمول المالي مثل الحسابات المصرفية الأساسية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ويعتبر من أبرز النماذج في العالم في هذا المجال.
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)	منظمة تعمل على تحليل السياسات الاقتصادية وتقديم حلول للتحديات العالمية.
GDPDef	معامل انكماش الناتج المحلي(GDP Deflator)	مؤشر يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة محليًا لتحويل الناتج الاسمي إلى حقيقي.
BIP	معامل الأداء الصناعي المصرفي (Industrial Banking Performance)	مؤشر يقيس مدى فعالية القطاع المصرفي في دعم القطاعات الصناعية.
OLS	طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares)	أسلوب إحصائي لتقدير معاملات النماذج الانحدارية عبر تقليل الفروق التربيعية.
FGLS	طريقة المربعات الصغرى المعممة (Feasible Generalized Least Squares)	تطوير لـ OLS لمعالجة مشكلات التغاير أو الارتباط الذاتي في البيانات.
TECH	التطور التكنولوجي(Technological Development)	التقدم في الأدوات والأنظمة التكنولوجية لتحسين الإنتاجية والخدمات.
INFL	التضخم(Inflation)	الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مما يقلل القوة الشرائية.
GDPinfl	العلاقة بين الناتج المحلي والتضخم(GDP-Inflation)	التفاعل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع التضخم، غالبًا بسبب زيادة الطلب.
SSA	صناديق الأمانات الروبوتية(Smart Safe Automation)	أنظمة آلية مُتقدمة لإدارة الأموال والنقود في المؤسسات المالية.
Big Data	البيانات الضخمة(Big Data)	كميات هائلة من البيانات المنظمة أو غير المنظمة تُحلل لاكتشاف الأنماط واتخاذ القرارات.
KPIs	مؤشرات الأداء الرئيسية (Key Performance Indicators)	مقاييس تُستخدم لتقييم نجاح الأنشطة أو العمليات في تحقيق الأهداف.
IoT	إنترنت الأشياء(Internet of Things)	شبكة من الأجهزة المترابطة التي تتبادل البيانات عبر الإنترنت (مثل الأجهزة الذكية).
–	التمويل الأخضر(Green Finance)	تمويل المشاريع الصديقة للبيئة مثل الطاقة المتجددة أو الحد من الانبعاثات.
–	الاستثمار المستدام(Sustainable Investment)	استثمارات تُراعي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة(ESG).

–	تقنيات الأمن السيبراني (Cybersecurity Technologies)	أدوات وحلول تكنولوجية لحماية الأنظمة والشبكات من الهجمات الإلكترونية.
Blockchain	بلوكتشين	تقنية دفتر حسابات رقمي لامركزي يُسجل المعاملات بشكل آمن وشفاف.
AI	الذكاء الاصطناعي(Artificial Intelligence)	أنظمة أو آلات تُحاكي الذكاء البشري في التعلم واتخاذ القرارات.

مقدمة

مقدمة

يُعد النظام المصرفي في الجزائر محورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُسهم بشكل مباشر في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات، ودعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة. في السنوات الأخيرة، أصبحت البنوك تواجه تحديات جديدة ناتجة عن العولمة والتطورات التكنولوجية المتسارعة، مما يستدعي منها التكيف المستمر مع متغيرات السوق للحفاظ على التنافسية وضمان استقرار الحصة السوقية.

أصبح مفهوم الشمول المالي أحد أهم هذه التحديات، حيث يركز على تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بأسعار معقولة وبنسبة عدالة عالية. لم يعد الشمول المالي مجرد أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، بل أصبح استراتيجية فاعلة تدعم التنافسية المصرفية وتعزز الربحية المستدامة للبنوك. في الجزائر، شهد القطاع المصرفي تطورًا ملحوظًا في هذا المجال، مع توسع شبكات الفروع واعتماد مبادرات جديدة تسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للفئات المحرومة.

أضافت التكنولوجيا المالية (FinTech) بُعدًا جديدًا للشمول المالي، حيث وفرت وسائل مبتكرة للوصول إلى العملاء وتحسين كفاءة الخدمات المصرفية. لم تعد وظائف البنوك تقتصر على الخدمات التقليدية، بل توسعت لتشمل حلولًا متقدمة مثل الدفع الإلكتروني والإقراض عبر الإنترنت، مما ساهم في توسيع قاعدة العملاء بشكل ملحوظ.

رغم هذه الجهود، لا تزال الجزائر تواجه تحديات بارزة في تحقيق الشمول المالي الشامل، مثل نقص الوعي المالي، والاعتماد الكبير على المعاملات النقدية، وضعف البنية التحتية في بعض المناطق النائية. هذه العقبات تبرز الحاجة إلى سياسات شاملة وفعالة تدعم التوسع في الشمول المالي مع تحقيق التوازن بين أهداف الربحية ومتطلبات العدالة الاجتماعية.

الشمول المالي ليس مجرد هدف اقتصادي أو اجتماعي، بل أصبح وسيلة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي. من خلال توسيع قاعدة العملاء وزيادة حجم الأعمال، يُمكن للبنوك تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم فهم أعمق للعلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية، مع التركيز على التجربة الجزائرية كدراسة حالة، من خلال تحليل البيانات على مدى فترة زمنية محددة، بهدف تقديم رؤى تسهم في صياغة سياسات تدعم الشمول المالي وتعزز من تنافسية القطاع المصرفي في الجزائر.

1. الإشكالية الرئيسية:

رغم الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الشمول المالي في الجزائر، لا تزال البنوك تواجه تحديات بارزة مثل ضعف الانتشار المصرفي في المناطق الريفية، نقص البنية التحتية الرقمية، وقلة الوعي المالي لدى شرائح واسعة من السكان. هذه العقبات تحد من قدرة القطاع المصرفي على تحقيق تأثير واضح في تعزيز التنافسية المصرفية وتوسيع الحصة السوقية. من هنا تنبع الإشكالية الرئيسية للدراسة:

إلى أي مدى يؤثر الشمول المالي في تعزيز تنافسية البنوك في الجزائر؟

2. الأسئلة الفرعية:

للتّمكن من الإجابة على السؤال الرئيسي يمكن تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تأثير مؤشرات الشمول المالي على العائد على الأصول؟
- ما هو تأثير الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية؟
- ما هو تأثير مؤشرات الشمول المالي على حصة السوق للقروض؟
- ما هو تأثير مؤشرات الشمول المالي على حصة السوق للودائع؟
- ما هو تأثير مؤشرات الشمول المالي على هامش الربح الصافي؟

3. الفرضيات

وكإجابة أوليّة على الأسئلة الفرعيّة المطروحة نعتمد على الفرضيات الأتيّة:

- **لمؤشرات الشمول المالي تأثير إيجابي على العائد على الأصول.**
- **لمؤشرات الشمول المالي تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية.**
- **لمؤشرات الشمول المالي تأثير إيجابي على حصة السوق للقروض.**
- **لمؤشرات الشمول المالي تأثير إيجابي على حصة السوق للودائع.**
- **لمؤشرات الشمول المالي تأثير إيجابي على هامش الربح الصافي.**

4. مبررات اختيار الموضوع:

مبررات اختيار موضوع الشمول المالي في الجزائر تتمثل في عدة جوانب اقتصادية، اجتماعية، وتنموية:

- **الحاجة إلى تعزيز الشمول المالي:** لا يزال مستوى الشمول المالي في الجزائر دون المتوسط العالمي والعربي، حيث تشير المؤشرات إلى ضعف انتشار الخدمات المالية وصعوبة وصول شرائح واسعة من السكان إلى هذه الخدمات، مما يحد من مساهمتهم في النشاط الاقتصادي ويزيد من التفاوت الاجتماعي.
- **الدور في تحقيق التنمية الشاملة:** يُعد الشمول المالي عاملاً أساسياً لتحقيق النمو الشامل، من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل، وتحسين ظروف المعيشة، والحد من الفقر واللامساواة، وضمان استقرار النظام المالي.
- **التحديات الاقتصادية والمالية:** تواجه الجزائر تحديات متعددة مثل الاعتماد الكبير على السيولة النقدية، انتشار الاقتصاد الموازي، وصعوبة التوسع المصرفي في المناطق النائية، مما يستدعي تطوير استراتيجيات فعالة للشمول المالي تشمل تنويع القنوات الرقمية وتوسيع البنية التحتية المصرفية.
- **الاستجابة للتحولات التكنولوجية:** مع تطور التكنولوجيا المالية، أصبحت البنوك الجزائرية أمام ضرورة مواكبة هذه التحولات لتعزيز خدماتها، وتحسين جودة المعاملات، وتقليل التكاليف، وزيادة تنافسيتها في السوق المحلية والإقليمية.

- **الدور في تعزيز الميزة التنافسية للبنوك**: أظهرت الدراسات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والميزة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، مما يجعل من هذا الموضوع مجالاً مهماً للبحث العلمي والتطبيقي.
- **الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العمومية**: تسعى الدولة الجزائرية إلى تبني سياسات وطنية لتحسين الشمول المالي من خلال تطوير البنية التحتية، نشر الثقافة المالية، وتشجيع إنشاء شركات التكنولوجيا المالية، مما يعطي أهمية إضافية لهذا الموضوع في السياق الوطني.

5. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة من الناحية النظرية والتطبيقية، حيث تسعى إلى تقديم رؤى جديدة حول العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية في الجزائر ،حيث يمكن تفصيل أهمية الدراسة على النحو التالي:

- **تسليط الضوء على مفهوم الشمول المالي**: تعد هذه الدراسة فرصة لفهم أحد المفاهيم الاقتصادية الحديثة، وهو الشمول المالي، الذي بات محور اهتمام السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.
- **ربط الشمول المالي بالتنافسية المصرفية**: تتناول الدراسة أثر الشمول المالي على القطاع المصرفي، مع التركيز على تعزيز قدرة البنوك في الجزائر على المنافسة في السوق المحلية والعالمية.
- **إبراز أهمية التكنولوجيا المالية**: تبرز الدراسة دور التكنولوجيا المالية كأداة لتحسين الشمول المالي وتعزيز الأداء المصرفي في المدى الطويل ، مما يسهم في مواجهة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية الراهنة.
- **دعم السياسات الاقتصادية**: توفر الدراسة نتائج قابلة للتطبيق تساعد صانعي القرار في تبني سياسات مالية مبتكرة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
- **سد الفجوة البحثية**: تسعى الدراسة إلى سد النقص في الأدبيات المتعلقة بتأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية، خاصة في السياق الجزائري، حيث يندر وجود دراسات تتناول هذا الموضوع بشكل شامل.
- **تشجيع الابتكار المصرفي**: تساهم الدراسة في تعزيز الابتكار داخل البنوك في الجزائر من خلال التركيز على استراتيجيات شمول مالي فعالة تدعم تنوع المنتجات والخدمات المصرفية.
- **تعزيز العدالة الاجتماعية**: تعكس الدراسة أهمية الشمول المالي كوسيلة لتحقيق العدالة الاقتصادية من خلال تمكين الفئات المهمشة من الوصول إلى الخدمات المالية والمشاركة في النشاط الاقتصادي.
- **تطوير المعرفة الأكاديمية**: تضيف هذه الدراسة قيمة علمية للمجتمع الأكاديمي من خلال تقديم تحليل دقيق يعتمد على منهجية كمية ونوعية لدراسة أثر الشمول المالي.
- **إفادة المؤسسات المالية**: تساعد نتائج الدراسة المؤسسات المالية والبنوك المحلية الجزائرية والبنوك الأجنبية في تحسين استراتيجياتها وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال تبني سياسات شمول مالي مستدامة.

6. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسهم في توسيع المعرفة وفهم العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية في الجزائر، وتتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية:

- ✓ **دراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية:** الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استكشاف وتحليل العلاقة بين الشمول المالي وتحسين التنافسية المصرفية في الجزائر، وفهم كيف يمكن لهذه العلاقة أن تساهم في تعزيز أداء القطاع المصرفي.
- ✓ **تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:** تهدف الدراسة إلى دراسة مؤشرات الشمول المالي في الجزائر مثل عدد الفروع المصرفية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، واجمالي الودائع والقروض، لتحديد مدى تأثير هذه المؤشرات على زيادة التنافسية في القطاع المصرفي.
- ✓ **تقديم توصيات لتحسين الشمول المالي:** تهدف الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي تساعد البنوك في الجزائر وصانعي القرار في تحسين الشمول المالي، بما يساهم في تعزيز التنافسية المصرفية على المستوى المحلي والدولي.
- ✓ **فهم التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر:** تهدف الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر مثل القوانين التنظيمية، نقص التوعية المالية، والمشكلات المرتبطة بالبنية التحتية للخدمات المالية.

7. حدود الدراسة

تتكون حدود الدراسة من حدود مكانية وزمانية، كما يلي:

الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية في دراسة ثلاثة عشر (13) بنكًا تعمل في الجزائر، من بينها ستة (6) بنوك عمومية. حيث سيتم البحث والتّعرف على أثر الشمول المالي على التنافسية المصرفية في البنوك التالية:

الجدول (1) البنوك عينة الدراسة

1	البنك الخارجي الجزائري	2	البنك الوطني الجزائري
3	القرض الشعبي الجزائري	4	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
5	بنك التوفير والاحتياط	6	بنك التنمية المحلية
7	Paribas BNA –الجزائر	8	بنك المغرب العربي للاستثمار
9	ناتكسيس بنك	10	المؤسسة العربية المصرفية
11	ترست بنك	12	السلام بنك
13	بنك البركة		

المصدر : من اعداد الطالب

الحدود الزمانية:

تغطي حدود الدراسة الفترة الزمنية التي شهدت بداية الاهتمام بالشمول المالي، حيث تبدأ من عام 2008 وتستمر الى غاية عام 2023. هذه الفترة تمثل زمنًا حاسمًا في تطور الشمول المالي في الجزائر، مما يتيح لنا تحليل الاتجاهات والتغيرات في التنافسية المصرفية خلال هذه السنوات.

نسعى من خلال التركيز على هذه الحدود المكانية والزمنية للحصول على رؤى دقيقة وشاملة حول هذه الدراسة.

8. منهج الدراسة والأدوات :

i) منهج الدراسة: تماشيًا مع الهدف الرئيسي لهذا الموضوع المدروس ، واستنادًا إلى متطلبات البحث العلمي الرصين، تم اعتماد مجموعة من المناهج البحثية التي تكاملت فيما بينها لضمان تحقيق أهداف الدراسة بدقة وموضوعية، وتتمثل هذه المناهج فيما يلي:

أ- **المنهج الوصفي التحليلي:** يقوم هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومن ثم تحليلها بعمق لفهم أبعادها المختلفة، بما يسمح بتكوين صورة دقيقة وشاملة عن واقع الشمول المالي ومدى تأثيره على التنافسية المصرفية. وقد تم توظيف هذا المنهج في تحليل كافة المتغيرات المدروسة، مما يساعد في استخلاص نتائج موضوعية تدعم الفرضيات البحثية.

ب- **المنهج التاريخي:** تم توظيف هذا المنهج لتتبع التطور التاريخي لمفهومي الشمول المالي والتنافسية المصرفية، فضلًا عن تحليل الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، وذلك بغية تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسات وما تسعى هذه الأطروحة إلى تقديمه من إضافات علمية جديدة. كما يسهم هذا المنهج في استكشاف العوامل التي ساهمت في تشكيل الديناميكيات الحالية بين المتغيرات المدروسة.

ت- **المنهج التجريبي:** اعتمدت الدراسة على هذا المنهج في تحليل البيانات القياسية الخاصة بمؤشرات الشمول المالي والتنافسية المصرفية، وذلك عبر استخدام تقنيات تحليل السلاسل الزمنية للبيانات المتعلقة بالبنوك محل الدراسة. وقد تم توظيف أدوات إحصائية متقدمة من أجل اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة، مما يعزز من موثوقية ودقة النتائج المتوصل إليها.

ث- **المنهج الاستقرائي:** تم اعتماد هذا المنهج، وتحديدًا أسلوب الاستقراء الناقص، في تحليل العينة المدروسة بهدف استخلاص استنتاجات علمية قابلة للتعميم على نطاق أوسع. وقد ساعد هذا المنهج في تحديد الأنماط والعلاقات بين متغيرات الدراسة، مما يتيح الوصول إلى نتائج تساهم في بناء نموذج تحليلي لتفسير العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية في البيئة المصرفية الجزائرية.

ii)الأدوات المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة، سيتم الاستعانة بالأدوات التالية:

- **التحليل الإحصائي:** سيتم استخدام تقنيات التحليل الإحصائي لتحليل البيانات، مثل تحليل الوصفي للبيانات، وذلك لتحديد العلاقات بين متغيرات الشمول المالي والتنافسية المصرفية.

- **التحليل القياسي**: سيتم تطبيق نماذج قياسية لتحليل أثر الشمول المالي على التنافسية المصرفية. سيتضمن ذلك إنشاء نماذج تحليلية معتمدة على بيانات بانل داتا تشمل عدة فترات زمنية.
- **برنامج Stata 17:** سيُستخدم هذا البرنامج لتحليل بيانات البانل، حيث سيمكن من إجراء الاختبارات الإحصائية المختلفة وتقدير النماذج القياسية بدقة عالية، مما يسهل فهم العلاقات بين المتغيرات المدروسة.
- **برنامج EViews 12:** سيُستخدم هذا برنامج في تحليل البيانات الإحصائية، ولا سيما إجراء **اختبار-Jarque Bera** وتحليل التوزيع الطبيعي للبيانات بدقة، مما يسهم في اتخاذ قرارات إحصائية أكثر موثوقية.

ستُجمع البيانات على مدى فترة زمنية محددة من (2008 إلى 2023) لضمان توفر معلومات دقيقة وشاملة تعكس تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية في الجزائر.

9. صعوبات الدراسة

نظرًا لأهمية الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة، فقد واجهت بعض التحديات، لا سيما في الجانب التطبيقي، حيث تطلّب الأمر جهدًا ووقتًا كبيرين لاختيار النماذج الأكثر ملاءمة والتي تعكس الظاهرة المدروسة بدقة. وقد كان من الضروري انتقاء نماذج قادرة على تصوير العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية بشكل واضح وموضوعي.

ومن أبرز **التحديات** التي واجهتها الدراسة ما يلي:

- ✓ **انتقاء النموذج المناسب**: تمثلت إحدى الصعوبات الرئيسية في اختيار النماذج الإحصائية التي تعبر بشكل دقيق عن العلاقة بين المتغيرات المدروسة، إذ كان من الضروري اعتماد منهجيات تحليلية تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية في ظل خصوصية البيئة المصرفية الجزائرية.
- ✓ **توفر البيانات ودقتها**: شكّلت محدودية البيانات وتباين جودتها عبر المصادر المختلفة عائقًا أمام بناء نموذج تحليلي قوي. فالدراسة تطلّبت بيانات متسقة وموثوقة تغطي فترة زمنية كافية لتقييم تطور العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية في الجزائر.
- ✓ **القيود الزمنية والمنهجية**: تطلب تحليل البيانات باستخدام الأساليب القياسية وقتًا وجهدًا كبيرين، لا سيما في ظل الحاجة إلى التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية، وتقدير النماذج، واختبار الفرضيات بشكل دقيق، لضمان استخلاص استنتاجات علمية رصينة.

10. هيكل الدراسة

انسجامًا مع أهداف الدراسة وسعيًا للإجابة على الإشكالية البحثية، قُسِّم الهيكل إلى **ثلاثة فصول رئيسية**، بحيث يُغطي كل فصل جانبًا محوريًا من الموضوع، وفق المنهجية العلمية التالية:

- **الفصل الأول الإطار النظري:** يركز هذا الفصل على المفاهيم الرئيسية المرتبطة بالشمول المالي والتنافسية المصرفية من خلال خمسة مباحث مترابطة، حيث يستعرض **المبحث الأول** تعريف الشمول المالي وأبعاده، مع توضيح أهم المؤشرات التي تقيسه وأهمية هذا المفهوم، كما يُبرز دور الحكومة والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، أما **المبحث الثاني** فيتناول تعريف التنافسية المصرفية وأهميتها، مع الإشارة إلى المؤشرات المستخدمة لقياسها والتحديات التي تواجه المصارف في هذا السياق، وأما **المبحث الثالث** فيركز على العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية، وذلك من خلال تحليل الأدبيات والنماذج النظرية ذات الصلة. في **المبحث الرابع**، يتم تسليط الضوء على واقع الشمول المالي والتنافسية المصرفية في الجزائر، بينما يُخصص **المبحث الخامس** لاستعراض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هذين المفهومين.

- **الفصل الثاني الأدوات والنتائج:** يُعنى هذا الفصل بالجوانب التطبيقية للمنهجية المعتمدة في الدراسة، وذلك من خلال جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بحيث يتناول **المبحث الأول** تحديد المتغيرات المعتمدة في النموذج، وتقديم تعريفات تشغيلية دقيقة لها، إلى جانب تحليلها الوصفي الإحصائي بهدف فهم خصائصها الأساسية. أما **المبحث الثاني**، فيُركز على شرح منهجية اختبار البيانات، مع استعراض منهجي لطرق وأدوات الاختبارات القياسية المستخدمة، ليُتبع ذلك ببناء وتقدير خمسة نماذج قياسية. كما يتم تحليل المعاملات المقدّرة واختبار دلالتها الإحصائية، مع تقديم النتائج المستخلصة من كل نموذج على حدة.

- **الفصل الثالث تحليل النتائج ومناقشتها** : يركز هذا الفصل على تحليل النتائج المتحصل عليها من النماذج القياسية، وتفسيرها في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها، كما يتم في هذا الفصل تحليل كل أثر للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة بشكل منفصل، مع إبراز حجم واتجاه هذا التأثير ومدى دلالته الإحصائية، كما يتم إسقاط هذه الآثار على البنوك محل الدراسة، بهدف تقديم تفسير تطبيقي يعكس الواقع العملي ويُمكّن من فهم مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي على تنافسية البنوك المدروسة، ويتم كذلك مناقشة مدى اتساق النتائج مع ما ورد في الدراسات السابقة، مع توضيح الدلالات الاقتصادية والاجتماعية لكل نتيجة.

أما في ختام هذه الدراسة، فتم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تسلط الضوء على العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية في المصارف في الجزائر، وقد ساهمت التحليلات النظرية والتطبيقية في تقديم فهم أعمق لكيفية تأثير الشمول المالي على الأداء التنافسي للبنوك، مما يساهم في تعزيز القطاع المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادي، بالإضافة لعرض جملة من التوصيات المستخلصة وآفاق الدراسة المستقبلية.

11. نموذج الدراسة

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

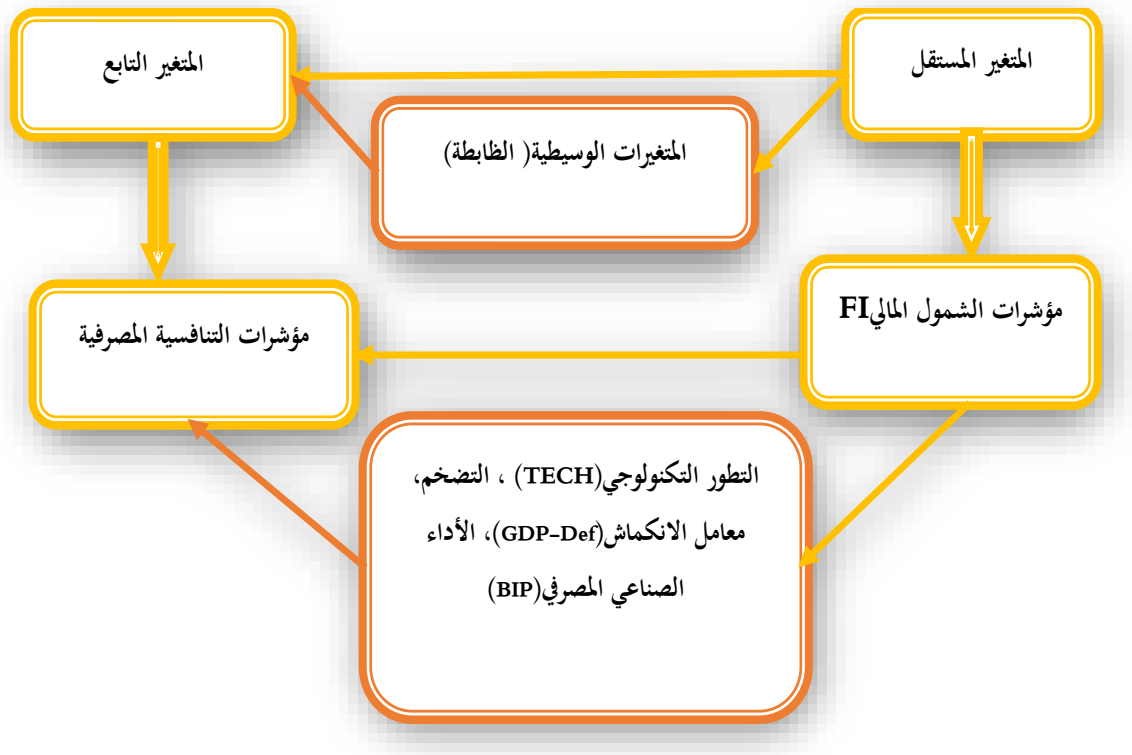

المصدر : من إعداد الطالب

- ✓ **هدف النموذج**: يهدف هذا النموذج إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة المستخلصة من الدراسات السابقة، حيث يتمثل المتغير المستقل في مؤشرات الشمول المالي(FI)، بينما تعتبر مؤشرات التنافسية المصرفية المتغير التابع،كما يتضمن النموذج مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تؤثر في العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية، وهي: التطور التكنولوجي ،التضخم، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، الأداء الصناعي المصرفي.
- ✓ **افتراضات النموذج**: لإثبات العلاقة بين المتغيرات، لا بد من التحقق من الشروط التالية:

- **تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية**: حيث يُتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى الشمول المالي إلى تعزيز قدرة البنوك على التنافس من خلال توسيع قاعدة العملاء وزيادة حجم المعاملات المالية.
- **تأثير المتغيرات الوسيطة على التنافسية المصرفية**: بحيث تؤثر كل من معدلات التضخم، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، والأداء الصناعي المصرفي على مستوى التنافسية المصرفية في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للعلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية

تمهيد

يستعرض هذا الفصل الإطار النظري للشمول المالي وأثره على التنافسية المصرفية، حيث يُعد الشمول المالي أحد الأدوات الرئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، مما يتيح للأفراد والشركات توسيع مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية، ويعزز بذلك الشفافية المالية وكفاءة النظام المالي.

يعتمد هذا الفصل على المنهج التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة لفهم طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية، ويتضمن خمسة مباحث رئيسية تشمل: تعريف الشمول المالي وأبعاده ومؤشراته، تعريف التنافسية المصرفية وأهميتها، دراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية، تحليل واقع هذه العلاقة في الجزائر، وأخيرًا استعراض أبرز الدراسات السابقة التي تناولت التداخل بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية.

المبحث الاول : مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي مفهومٌ استراتيجي يرتكز على إدماج كافة شرائح المجتمع في منظومة التنمية الشاملة، متجاوزًا النظرة التقليدية المقتصرة على مؤشرات الناتج المحلي، ليربط بين العدالة الاقتصادية والاستدامة، برزت أهميته كأولويةٍ عالمية في السياسات الاقتصادية بعد الأزمة المالية عام 2008، حيث أُكد على دوره في تعزيز الاستقرار المالي وحماية حقوق المتعاملين مع الخدمات المالية، إلى جانب كونه محورًا رئيسيًا في أجندة التنمية المستدامة لارتباطه المباشر بمحاربة الفقر عبر تمكين الفئات المهمشة من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بأسعار مناسبة وجودة عالية، مما يُحفز النمو الاقتصادي ويدعم التمكين الاجتماعي. يتجلى جوهر هذا المفهوم في ضمان إتاحة المنتجات المالية الملائمة وتوظيفها بفاعلية، مع مراعاة تلبية الاحتياجات المجتمعية المتنوعة، مما يجعله ركيزةً لفهم التفاعلات بين الأنظمة المالية والمجتمع. يُقدّم هذا المبحث إطارًا تحليليًا لتعريف الشمول المالي وأبعاده، مُسلطًا الضوء على آثاره في تحقيق التنمية والاستقرار، كمقدمةٍ لفهم علاقته بالتنافسية المصرفية في السياقات اللاحقة .

المطلب الاول: تعريف الشمول المالي ومتطلباته

يُعد الشمول المالي مفهومًا أساسيًا في مجال الاقتصاد والتنمية، حيث يشير إلى توفير الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل: الحسابات البنكية، القروض، التأمين، والخدمات الاستثمارية، كما يهدف إلى ضمان تمكين جميع الأفراد، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء والفقراء، من الوصول إلى هذه الخدمات المالية.

يعتبر الشمول المالي عنصرًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم في تحسين الظروف المعيشية للأفراد ،ويزيد من قدرتهم على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية من خلال توفير الأدوات المالية اللازمة، يُمكن للأفراد تحسين مستوى دخلهم وزيادة فرصهم في العمل والاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن "الشمول المالي يُعتبر من الركائز الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشفافية المالية"[1]، كما يعتبر مدخلاً لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساعد في تقليص الفجوات الاقتصادية بين الفئات المختلفة من المجتمع.

1-1-تعريف الشمول المالي:

نستعرض هنا بعض التعريفات الخاصة بالشمول المالي منها:

- **تعريف البنك الدولي(WB)**: يُقصد بالشمول المالي تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى مجموعة شاملة من الخدمات المالية، بما في ذلك المدفوعات، والادخار، والائتمان، والتأمين، على أن تكون هذه الخدمات متاحة بأسعار معقولة وبطريقة آمنة، مع ضمان توافقها مع احتياجات المستخدمين[2]، ويسهم الشمول المالي في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، خاصة الفئات المحرومة مثل النساء، وسكان الريف، والشباب، كما يُعد خطوة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] **إبراهيم، رشا أحمد علي. أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية: دراسة ميدانية على البنوك المدرجة في البورصة المصرية** .*مجلة التجارة والتمويل*، المجلد الأول، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة، جامعة طنطا. 2019.

[2] World Bank. ***Financial inclusion overview. 2018***. Retrieved from https://www.worldbank.org

- **تعريف صندوق النقد الدولي**(IMF): وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي، فإن الشمول المالي يُعْرَف بإتاحة الوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية بتكاليف ميسورة [1]، مما يشمل دمج الفئات المهمشة اقتصاديًا، مثل الأسر ذات الدخل المحدود والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في النظام المالي الرسمي، ويُعتبر الشمول المالي أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل، حيث يدعم قدرة الأفراد على تحسين استثماراتهم وزيادة إنتاجيتهم.
- **تعريف الأمم المتحدة**(UN): ترى الأمم المتحدة أن الشمول المالي لا يقتصر فقط على توفير الخدمات المالية، بل يشمل أيضًا ضمان استخدامها بطريقة تحقق نتائج إيجابية [2]، فالشمول المالي يعزز من تمكين الأفراد والشركات اقتصاديًا، ويساهم في تقليل الفقر وتضييق الفجوات الاجتماعية، وتُعد هذه الرؤية جزءًا لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة، حيث تساعد في تحقيق المساواة وتوفير الفرص المتكافئة.
- **تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات**(ITU): الشمول المالي، كما يصفه الاتحاد الدولي للاتصالات، يشمل إمكانية الوصول إلى خدمات مالية متنوعة مثل: الادخار، القروض، التأمين، والتحويلات المالية، ويجب أن تكون هذه الخدمات متاحة بشكل مسؤول ومستدام لتلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع. علاوة على ذلك، تُعتبر التكنولوجيا المالية أداة أساسية في تعزيز الشمول المالي من خلال خفض التكاليف وتحسين الوصول للخدمات في المناطق النائية.[3]
- **تعريف بنك الاحتياط الهندي**(Reserve Bank of India - RBI) **للشمول المالي:** يعرّف بنك الاحتياط الهندي الشمول المالي على أنه توفير الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة للشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود والمحرومة[4]، كما يُعتبر الوصول المفتوح إلى السلع والخدمات العامة شرطًا أساسيًا لمجتمع مثقف وفعال، حيث تكون الخدمات المصرفية جزءًا من الصالح العام، مع ضرورة توفير هذه الخدمات لجميع أفراد المجتمع دون تمييز.
- **تعريف الشمول المالي حسب الخزرجي:** الشمول المالي يُعْرَفُ بأنه تمكين الأفراد من ذوي الدخل المحدود من الوصول إلى الخدمات المالية والائتمانية بشكل فعال وفي الوقت المناسب، مع ضمان تقديم هذه الخدمات بتكلفة معقولة تتيح لهم استخدامها عند الحاجة، مما يسهم في تحسين قدرتهم على إدارة شؤونهم المالية [5].
- **تعريف الشمول المالي حسب**(Kabakova): الشمول المالي يعبّر عن الوضع الذي يتمكن فيه جميع الأفراد من الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية عالية الجودة بأسعار معقولة، وبتسهيلات تحترم كرامتهم. ويشمل ذلك ضمان توفير هذه الخدمات لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة

---

[1] Sahay, R., Cihak, M., N'Diaye, P., Barajas, A., Mitra, S., Kyobe, A., ... & Yousefi, S. R. **Financial inclusion: Can it meet multiple macroeconomic goals?** *IMF Staff Discussion Note, 15*17. 2015. Washington, DC: International Monetary Fund.

[2] United Nations. ***Financial inclusion and its role in sustainable development***. 2016. *Retrieved from* https://www.un.org.

[3] International Telecommunication Union ITU. ***Financial inclusion through ICTs****.2016. Retrieved from* https://www.itu.int

[4] Reserve Bank of India. **"Financial Inclusion: Towards A More Inclusive and Accessible Banking System**." *Reserve Bank of India Bulletin*, 2019. https://www.rbi.org.in/Scripts/BS_ViewBulletin.aspx

[5] الخزرجي ، فؤاد محمد عبدالله ، **مدى استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها في الشمول المالى –دراسة ميدانية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية.ص257-271.2020 .

والفقراء، بالإضافة إلى سكان المناطق الريفية والمهمشة، بحيث تتاح لهم الفرصة للاستفادة من الخدمات المالية بكل سهولة ويسر.[1]

- **تعريف مجموعة الـ G20[2] والتحالف العالمي للشمول المالي:** وفقًا لتعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي(AFI) ، يشمل الشمول المالي التدابير التي تتبناها الجهات التنظيمية لتعزيز وصول جميع شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية والمنتجات التي تتلاءم مع احتياجاتهم بهدف ضمان تقديم هذه الخدمات بطريقة عادلة وشفافة وبأسعار معقولة.
- **تعريف الشمول المالي حسب لجنة(FATF)[3]:** تُعرّف لجنة العمل المالي (FATF) الشمول المالي باعتباره توفير الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة وبطريقة نزيهة وشفافة، مع التركيز على تعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يشترط أن تتم هذه الخدمات عبر مؤسسات مالية منظمة تتماشى مع المعايير العالمية والتوصيات الخاصة بالإجراءات المالية.

1-2- متطلبات الشمول المالي

من خلال التّعريفات السابقة للشّمول المالي، يمكن تحديد **أبرز متطلباته** فيما يلي:

- تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الأفراد والشركات، وتشجيع الذين تم استبعادهم على الانضمام إلى النظام المالي الرسمي، مع توعيتهم بأهمية هذه الخدمات وكيفية الاستفادة منها.
- حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال وضع سياسات توجيهية وتنظيمية تساهم في تثقيف الأفراد حول حقوقهم وواجباتهم عند التعامل مع المؤسسات المالية.
- تحسين الوصول إلى مصادر التمويل بهدف رفع مستوى المعيشة وتحقيق رفاهية المواطنين.
- ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه عن طريق تحويله بشكل مباشر إلى بطاقات الدفع المسبق المرتبطة بحساباتهم المصرفية.
- تنظيم آليات دعم وتطوير الوعي المالي، بما في ذلك تسهيل إتاحة الأدوات المالية الحديثة، مثل الدفع الرقمي والتحويلات المالية عبر الهاتف المحمول، بهدف تسريع وتعزيز التفاعل مع النظام المالي الرسمي.
- تشجيع الابتكار في توفير حلول مالية مرنة تتيح لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات ذات الاحتياجات الخاصة والمناطق النائية، إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وبتكلفة معقولة.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والجهات الحكومية لضمان التنسيق الفعّال في وضع استراتيجيات تساهم في تحفيز نمو الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع النظام المالي الرسمي.

---

[1] Kabakova, O. and Plaksenkov, E, **Analysis of Factors Affecting Financial Inclusion: Ecosystem view**, Journal of Business Research.2019, 89

[2] **Xu, X**, Trust and Financial Inclusion: A Cross-CountryStudy, Finance Research Letters**.** 2019. Available at:https://doi.org/10.1016/j.frl.2019.101310

[3] Attia, Habib& Carol Benson, **Digital Financial Services: Payment Aspects forFinancial Inclusion in the Arab Region2018**, *Working Paper* , Arab Monetary Fund.

المطلب الثاني : أبعاد الشمول المالي

تتعدد أبعاد الشمول المالي، لتشمل **الوصول، الاستخدام ،و جودة الخدمات المقدمة**، ولا يتطلب تحقيق الشمول المالي توفير الخدمات المالية فقط ، بل يتطلب أيضًا ضمان أن تكون هذه الخدمات متاحة لجميع الأفراد دون استثناء.

2-1- الوصول[1]، يُشير إلى إمكانية حصول الأفراد على الخدمات المالية، والذي غالبًا ما يتأثر بعوامل مثل الموقع الجغرافي، والتكاليف المرتبطة بالخدمات، والمعرفة المالية، فحتى وإن كانت الخدمات موجودة، فإن عدم قدرة الأفراد للوصول إليها يُعد عائقًا رئيسيًا[2].

2-2- الاستخدام[3]، يُعبر عن مدى استخدام الأفراد للخدمات المالية المتاحة لهم، فحتى مع توفر هذه الخدمات، قد يحجم البعض عن استخدامها بسبب نقص المعرفة أو ضعف الثقة في النظام المالي، لذا يُعد التثقيف المالي وتعزيز الثقة في النظام المالي عنصرين أساسيين[4]لزيادة الإقبال على هذه الخدمات وتحقيق شمول مالي أكثر فاعلية.

2-3- الجودة، تمثل جودة الخدمات المالية مدى فعالية وكفاءة الخدمات المقدمة، حيث تؤثر الجودة على رضا العملاء وولائهم، مما ينعكس بدوره على الشمول المالي، فإذا كانت الخدمات المالية المقدمة غير فعالة أو غير موثوقة، فقد يؤدي ذلك إلى عزوف الفئات المستهدفة عن استخدامها، مما يعزز الفجوة في الشمول المالي[5].

الشكل1-1 : ابعاد الشمول المالي

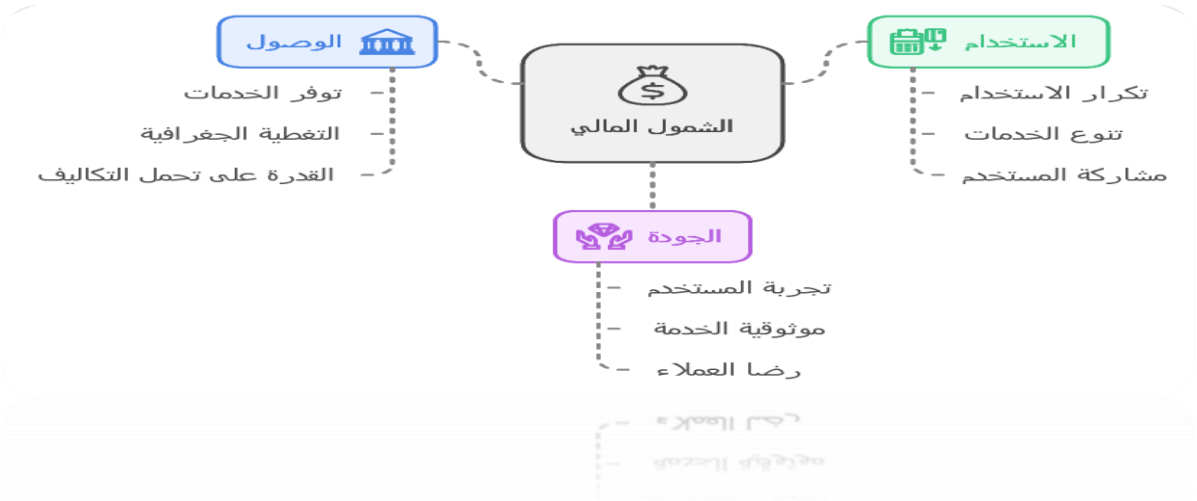

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج napkin.ai

---

(1) أسماء سفاري، وآسيا بن داية. ***تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر***. مجلة الاقتصاد الصناعي، 111، **2021** . 66-95.

(2) World Bank. ***Financial Inclusion and Access to Finance***. World Bank Report. 2014.p10-15

(3) العباس بهناس، حميد رسول، وبسيسة بالعباس. ***أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية***. مجلة المعارف، 143، 2019، 210-237.

(4) Lusardi, A., & Mitchell, O. S. ***The Economic Importance of Financial Literacy: Theory and Evidence***. *Journal of Economic Literature*, 521, 2014. 5-44

(5) Aghion, P., & Tirole, J. ***Formal and Informal Financial Systems***. *Journal of Economic Literature*, 353, 1997. 1042-1077.

المطلب الثالث : مؤشرات الشمول المالي :

3-1- مؤشرات ضمنية:

يمكن أن نعدّد مؤشرات الشمول المالي فيمايلي :

أ- **نسبة التأمينات المتاحة:** تشير نسبة الأفراد الذين لديهم تأمينات إلى مدى توفر الحماية المالية للأفراد ضد المخاطر المحتملة[1]، مثل المرض أو الحوادث، وتُعد التأمينات جزءًا أساسيًا من الشمول المالي، حيث توفر الأمان المالي للأفراد، مما يمكنهم من التعامل مع الأزمات دون الخوف من الإفلاس، ففي البلدان التي تعاني من قلة التأمينات المتاحة، غالبًا ما تكون الأسر عرضة للمخاطر المالية، مما يؤثر سلبًا على استقرارها المالي، كما تسهم التأمينات في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمارات، إذ أن الأفراد الذين يشعرون بالأمان المالي يكونون أكثر ميلًا للإنفاق والاستثمار، ومع ذلك، فإن قلة الوعي التأميني ونقص الخيارات المتاحة قد يحدان من الوصول إلى هذه الخدمات، لذلك، فإن تعزيز التعليم حول التأمينات وتوفير منتجات تأمينية مناسبة للأسواق المحلية يعدان من الخطوات الضرورية لتعزيز الشمول المالي.

ب- **نسبة الأفراد الذين يستخدمون الخدمات المالية الرقمية:** تعتبر نسبة الأفراد الذين يستخدمون الخدمات المالية الرقمية مؤشرًا مهمًا على تطور النظام المالي في أي بلد، ومع التقدم التكنولوجي السريع، أصبحت التطبيقات المصرفية الرقمية والمحافظ الإلكترونية تتيح للأفراد الوصول إلى الخدمات المالية بطريقة أكثر سهولة وفاعلية، حيث تقلل الخدمات المالية الرقمية من التكاليف المرتبطة بفتح حسابات مصرفية أو إجراء المعاملات، مما يشجع الأفراد على استخدامها، خصوصًا في المناطق الريفية أو النائية، ومع ذلك، يواجه العديد من الأفراد تحديات مثل نقص المعرفة التكنولوجية أو قلة الوصول إلى الإنترنت، مما يعيق قدرتهم على الاستفادة من هذه الخدمات، لذا، يجب على الحكومات والبنوك التعاون في تقديم برامج تعليمية وتدريبية لتعزيز المعرفة الرقمية، مما يمكن الأفراد من استخدام هذه الخدمات بشكل فعال، كما يُعتبر تيسير الوصول إلى التكنولوجيا المالية خطوة حيوية نحو تحقيق الشمول المالي[2].

ت- **نسبة الأفراد الذين يتلقون خدمات استشارية مالية:** تعتبر نسبة الأفراد الذين يحصلون على استشارات مالية من المؤشرات المهمة لفهم مدى الوعي المالي[3]في المجتمع، بحيث توفر الاستشارات المالية المعرفة الضرورية للأفراد لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة، سواء كان ذلك بشأن الادخار أو الاستثمار أو إدارة الديون، إن قلة الوعي المالي يمكن أن تؤدي إلى قرارات غير صحيحة، مما يزيد من المخاطر المالية، لذلك يجب على المؤسسات المالية تعزيز خدمات الاستشارات المالية وتوفيرها للفئات المختلفة، بما في ذلك الشباب والعائلات ذات الدخل المنخفض، بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لتقديم هذه

(1) OECD. ***Financial Literacy and Financial Inclusion: Insights from the OECD***. OECD Publishing. 2020. p15-18
(2) Klapper, L., & Zins, A.***Financial Inclusion and Digital Payments***. 2016. World Bank Policy Research Working Paper No. 7870
(3) Mandell, L.***Financial Literacy of High School Students***. The Journal of Consumer Affairs, 422, 2008. 270-289.

الاستشارات بشكل رقمي، مما يسهل الوصول إليها، كما يُعتبر تعزيز الخدمات الاستشارية المالية جزءًا لا يتجزأ من تحسين الشمول المالي ويعزز من قدرة الأفراد على إدارة مواردهم المالية بشكل أفضل.

ث- **معدل الفائدة على القروض:** يُعبر معدل الفائدة -على الائتمان- عن تكلفة الاقتراض، ويؤثر بشكل كبير على قرارات الأفراد والشركات في الحصول على التمويل، فمعدلات الفائدة المرتفعة يمكن أن تكون عائقًا أمام الحصول على القروض، حيث تجعل من الصعب على الأفراد تلبية التزاماتهم المالية، وبالتالي فإن تيسير الحصول على القروض من خلال تقليل معدلات الفائدة يعتبر أمرًا حيويًا لتعزيز الشمول المالي، كما يُفضل أن تتبنى البنوك سياسات مرنة تتناسب مع الفئات الضعيفة، حيث يمكن أن يشجع ذلك على زيادة الاقتراض ويعزز من النمو الاقتصادي، وقد يتطلب الأمر أيضًا تعاون السلطات المالية لضمان أن تكون السياسات النقدية[1] داعمة للنمو ولا تؤدي إلى زيادة الأعباء على الأفراد والشركات، إن تحسين ظروف الاقتراض سيسهم في تمكين الأفراد من الاستثمار في مشاريعهم وتعزيز مستويات المعيشة.

ج- **نسبة النساء الحاصلات على خدمات مالية:** تعتبر نسبة النساء الحاصلات على خدمات مالية مؤشرًا مهمًا لقياس مدى شمول النظام المالي للفئات الهشة، حيث أن النساء غالبًا ما يواجهن عقبات في الوصول إلى الخدمات المالية، حيث يعزز الوصول إلى هذه الخدمات من قدرة النساء على تحقيق الاستقلال المالي، مما يسهم في تحسين الظروف الاقتصادية للأسر والمجتمع بشكل عام، وقد تشكل النساء نصف المجتمع تقريبًا، لذا فإن تعزيز الشمول المالي بينهن يُعتبر أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة، ولكي يتحقق ذلك يتطلب تطوير برامج خاصة تستهدف النساء وتوفير منتجات مالية تلبي احتياجاتهن، مع وجوب أن تشمل هذه البرامج استراتجيات التعليم المالي، مما يتيح للنساء القدرة على إدارة مواردهن المالية بفعالية، ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير المجتمع[2].

ح- **معدل الشمول المالي وفقًا للمنطقة الجغرافية:** يعكس معدل الشمول المالي التفاوت في الوصول إلى الخدمات المالية بين المناطق الجغرافية، حيث تتمتع المناطق الحضرية عادةً بإمكانية أكبر للوصول إلى هذه الخدمات، مقارنةً بالمناطق الريفية، مما يؤدي إلى تحديات كبيرة للأفراد في المناطق النائية، بسبب ما يواجهونه من صعوبات في الوصول إلى البنوك، والصرافات الآلية، والخدمات المالية الأخرى، لذا من الضروري أن يعمل صانعو السياسات على تقليص هذه الفجوة من خلال استراتيجيات فعالة، مثل توسيع شبكة الفروع المصرفية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، ومن خلال تحقيق شمول مالي أوسع، يمكن تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وتقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع[3].

---

(1) Borio, C., & Zhu, H. ***Capital Regulation, Risk-Taking and Monetary Policy: A Missing Link in the Transmission Mechanism****? 2008*. BIS Working Paper No. 268

(2) World Bank Group .*The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. The World Bank. 2017. p8-12

(3) Allen, F., & Demirgüç-Kunt, A.***The Foundations of Financial Inclusion: Understanding Ownership and Access to Financial Services Across Countries.*** World Bank Policy Research Working Paper No. 6642. 2013. p30-34

3-2- مؤشرات الشمول المالي التطبيقية :

أ- نسبة عدد الفروع المصرفية (Number of Branches):

- **التعريف:** يُشير NBإلى عدد الفروع المصرفية المتاحة في بلد معين أو منطقة جغرافية. هذا المؤشر يعكس مدى قدرة البنوك على الوصول إلى العملاء في مختلف المناطق، خصوصًا في المناطق الريفية والمناطق المحرومة [1].
- **الأهمية** :كلما زاد عدد الفروع المصرفية، كان ذلك مؤشرًا على زيادة الشمول المالي، حيث يُسهم في تسهيل وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المصرفية الأساسية.

ب- نسبة إجمالي الودائع (Total Deposits)

- **التعريف**: TD يمثل إجمالي المبالغ المالية التي يودعها العملاء (أفراد أو شركات) في حساباتهم المصرفية. يشمل ذلك الودائع الجارية والودائع الثابتة وودائع التوفير [2]، وتشير الودائع إلى مدى رغبة الأفراد في ادخار جزء من دخلهم لتحقيق أهداف مالية مستقبلية. كما تعتبر المدخرات ضرورية لضمان استقرار مالي أكبر، حيث توفر للأفراد وسيلة لمواجهة الطوارئ أو الاستثمارات الكبيرة، و في البلدان ذات الشمول المالي الضعيف، نجد أن نسبة المدخرات عادة ما تكون منخفضة، مما يجعل الأفراد عرضة للمخاطر المالية. كما أن تعزيز ثقافة الادخار يحتاج إلى جهود متكاملة تشمل التثقيف المالي وتحفيز الأفراد على تخصيص جزء من دخلهم للمدخرات. بالمقابل يجب على البنوك أن توفر منتجات ادخار مريحة وجذابة، مثل حسابات التوفير ذات العوائد المرتفعة، لتشجيع الأفراد على الادخار، فتعزيز الادخار ليس فقط مفيدًا للأفراد، بل يسهم أيضًا في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الأموال المتاحة للاستثمار في المشاريع.
- **الأهمية:** يُعد إجمالي الودائع مؤشرًا مهمًا يعكس ثقة العملاء في النظام المصرفي، كما إن زيادة إجمالي الودائع تُشير إلى نمو الثقة في البنوك وزيادة الانخراط في النظام المالي الرسمي.

ت- إجمالي القروض(Total Loans):

- **التعريف:** يشير (TL) إلى إجمالي الأموال التي قدمتها البنوك في شكل قروض للعملاء سواء للأفراد أو الشركات ويشمل ذلك القروض الشخصية والقروض العقارية والقروض التجارية، وقد تشير القروض الشخصية الممنوحة إلى مدى قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى التمويل اللازم لتلبية احتياجاتهم، وتعتبر القروض عنصرًا حيويًا في دعم النمو الاقتصادي، حيث تمكن الأفراد من تمويل المشاريع الصغيرة وشراء المنازل أو حتى تغطية النفقات الطارئة وفي المجتمعات التي تعاني من ضعف الشمول المالي تكون نسبة القروض الشخصية عادة منخفضة مما يعيق قدرة الأفراد على تحسين مستواهم الاقتصادي فعلى سبيل المثال قد تجد العائلات صعوبة في الوصول إلى القروض بسبب متطلبات الضمانات العالية أو

(1) World Bank - ***Financial Inclusion Data***: **2014** p 22-24
(2) Maimbo, S. M., & Akinboade, O. A. - ***Banking Systems and Financial Inclusion in Africa***, **2017** p101-104

معدلات الفائدة المرتفعة وبالتالي من الضروري أن تتبنى البنوك سياسات تمويل مرنة تسمح بالوصول إلى القروض مع توفير التوعية حول إدارة الدين بشكل مسؤول ويُعتبر تحسين شروط الحصول على القروض وفتح خطوط ائتمان مخصصة للفئات الضعيفة خطوة مهمة نحو تعزيز الشمول المالي[1].

- **الأهمية** :كلما زاد إجمالي القروض، كان ذلك مؤشرًا على أن المزيد من الأفراد والشركات يحصلون على التمويل اللازم لتلبية احتياجاتهم المالية. هذا مايعكس مدى قدرة النظام المصرفي على تمويل الأنشطة الاقتصادية.

ث- عدد الحسابات المصرفية (Account Holders):

- **التعريف**: يشير(AH) إلى العدد الإجمالي للحسابات المصرفية المفتوحة لدى البنوك، سواء للأفراد أو الشركات، ويشمل الحسابات الجارية، حسابات التوفير، وحسابات الودائع. كما يُعتبر مؤشر عدد الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية من المؤشرات الأساسية لقياس الشمول المالي في أي مجتمع، حيث يتيح امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل التحويلات، الادخار، والائتمان. وتُظهر البيانات أن الدول التي تتمتع بمعدل عالٍ من امتلاك الحسابات المصرفية غالبًا ما تكون أكثر قدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يساهم ذلك في تمكين الأفراد من التحكم في مواردهم المالية ويعزز الاستثمار المحلي ونمو الأعمال الصغيرة. كما توفر الحسابات المصرفية وسيلة آمنة لتخزين الأموال، مما يقلل من مخاطر الفقدان أو السرقة. ومع ذلك، يواجه بعض الأفراد، خصوصًا في المناطق الريفية أو المحرومة، صعوبات في فتح حسابات مصرفية بسبب نقص الوعي المالي أو التكاليف المرتبطة بها، مما يبرز أهمية تعزيز البرامج التعليمية والتثقيفية في هذا المجال[2].
- **الأهمية**: يُعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات الشمول المالي، حيث يعكس مدى انخراط الأفراد في النظام المصرفي، حيث أنه كلما زاد عدد الحسابات المصرفية، دل ذلك على توسع الشمول المالي وزيادة الوصول إلى الخدمات المصرفية.

ج- عدد الصرافات الآلية (Automated Teller Machine):

- **التعريف**: يشير عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) إلى توافر هذه الأجهزة للعملاء في مختلف المناطق الجغرافية، حيث تُستخدم لتقديم خدمات السحب والإيداع وتحويل الأموال. كما إن نسبة الوصول إلى الصرافات الآلية تعكس مدى توفر الخدمات المالية للأفراد في مجتمعاتهم، مما يوفر وسيلة سهلة وسريعة للوصول إلى الأموال وإجراء المعاملات المالية. ففي البلدان التي تفتقر إلى شبكة واسعة من الصرافات الآلية، يواجه الأفراد تحديات كبيرة في تعزيز الشمول المالي، إذ قد يضطرون للسفر لمسافات طويلة للوصول إلى الخدمات المالية، وهذه المشكلة تُبرز الفجوة في الوصول إلى الخدمات بين المناطق الحضرية والريفية. لذا، يجب على السلطات المالية العمل على توسيع شبكة الصرافات الآلية لتشمل المناطق النائية

(1) **OECD** - *Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey*, **2015** p42-45
(2) Chakrabarty, K. C. - ***Financial Inclusion: The Role of Banks***, **2013** p53-56

وتسهيل الوصول إليها. علاوة على ذلك، يمكن للتكنولوجيا الحديثة، مثل المدفوعات الرقمية والتطبيقات المالية، أن تلعب دورًا مهمًا في توفير بدائل فعالة للوصول إلى الأموال، وبالتالي تعزيز الشمول المالي دون الحاجة إلى الصرافات التقليدية.

- **الأهمية:** زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي تُسهّل الوصول إلى الخدمات المالية وتقلل من اعتماد الأفراد على الفروع المصرفية، خاصة في المناطق التي قد تكون فيها البنوك بعيدة أو قليلة[1].

الشكل 1-2 : ملخص لمؤشرات الشمول المالي

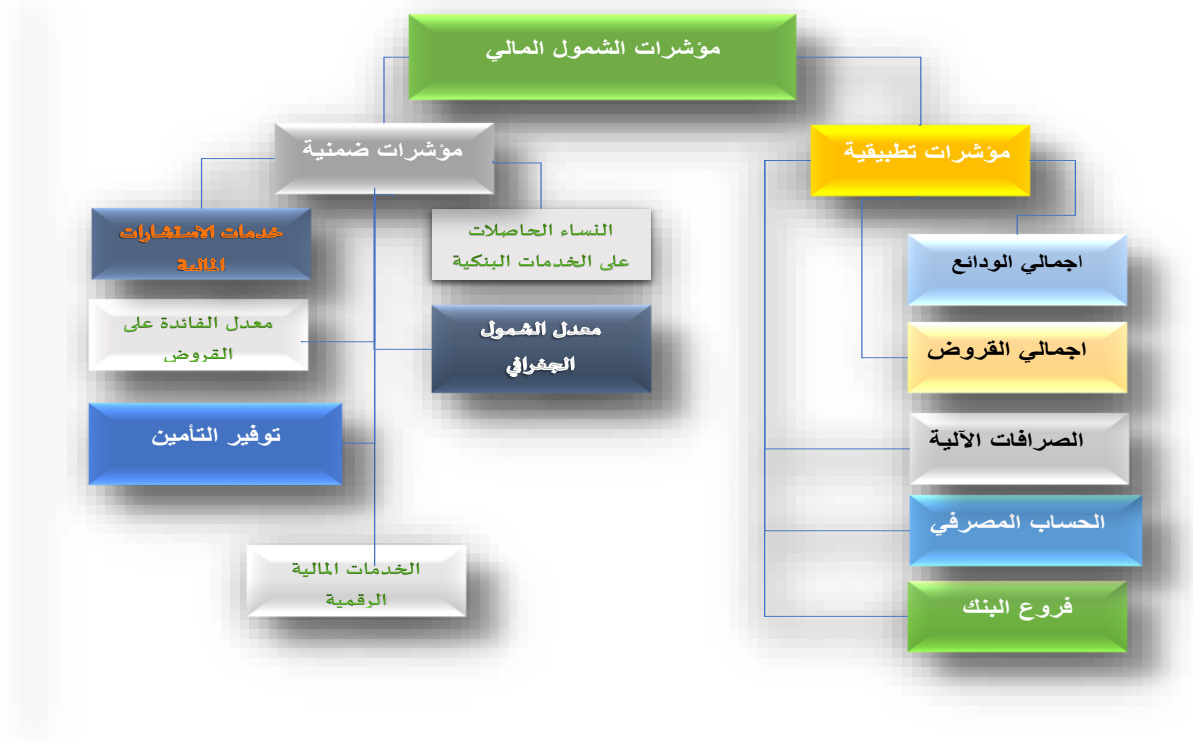

المصدر : من اعداد الطالب

3-3- أهمية هذه المؤشرات مجتمعة:

تعتبر هذه المؤشرات مجتمعة مقياسًا هامًا لمدى تقدم الشمول المالي في أي بلد، حيث يُعكس تحسن هذه المؤشرات زيادة في قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية، مما يدل على تقدم في مستوى الشمول المالي. كما تُسهم هذه المؤشرات في مساعدة صُنّاع القرار والبنوك في تحديد الفجوات التي قد توجد في الشمول المالي، مما يتيح لهم العمل على تحسين هذه الفجوات من خلال توسيع البنية التحتية المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات المالية للمناطق غير المخدومة[2] ، وبالتالي تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

[1] Hannig, A., & Jansen, S. ***Financial inclusion and financial stability: Current policy issues***. ADBI Working Paper Series.2010. Asian Development Bank Institute

[2] European Central Bank."**The Importance of Financial Inclusion in Achieving Economic Growth**.", **2019.** p10-13

3-4- أثر مؤشرات الشمول المالي:

تحسين الوصول إلى التمويل.

تعزيز الثقة في النظام المصرفي.

تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تمكين الأفراد والشركات من استخدام الخدمات المالية لتعزيز الإنتاجية والاستثمار.

المطلب الرابع: أهمية الشمول المالي والتّحديات في الدول النامية لتحقيقه.

4-1- اهمية الشمول المالي:

تكمن أهمية الشمول المالي في عدة جوانب رئيسية حيث يعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات وتيسير الوصول إلى الائتمان مما يدعم التوظيف ويزيد القدرة الشرائية للفئات المختلفة، كما يساعد الشمول المالي في تحفيز الابتكار والإبداع إذ يتيح للأفراد والشركات الصغيرة الحصول على التمويل اللازم لتطوير أفكارهم ومشاريعهم بالإضافة إلى ذلك يسهم الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تقليل الاعتماد على المصادر غير الرسمية للتمويل مما يقلل من مخاطر الإفلاس والمشاكل المالية[1] علاوة على ذلك يُعد الشمول المالي أداة فعالة في مكافحة الفقر حيث يمكن الأفراد من الوصول إلى الموارد المالية الضرورية لتحسين جودة حياتهم وتمكين الفئات الضعيفة من استخدام الخدمات المالية مما يعزز من قدرتهم على إدارة أموالهم وتخطيط مستقبلهم المالي بشكل أفضل مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

4-2- التّحديات في الدول النامية

تواجه الدول النامية العديد من التحديات الكبيرة في تحقيق الشمول المالي، ومن أبرز هذه التحديات ضعف البنية التحتية المالية، ونقص الوعي المالي، وصعوبة الوصول إلى البنوك، حيث يُعتبر ضعف البنية التحتية المالية أحد العقبات الرئيسية التي تعيق الشمول المالي، كما أن العديد من المناطق النائية تُعاني من نقص في الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي، مما يجعل الوصول إلى الخدمات المالية أمرًا صعبًا. إضافة إلى ذلك، يُشكل نقص الوعي المالي تحديًا آخر، حيث لا يدرك العديد من الأفراد أهمية الخدمات المالية وكيفية استخدامها، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الخدمات المتاحة رغم توفرها. كما تُعد صعوبة الوصول إلى البنوك عاملًا إضافيًا، إذ يعاني الكثير من الأفراد من مشكلات تتعلق بالموقع الجغرافي وساعات العمل، مما يمنعهم من الاستفادة الفعّالة من الخدمات المالية.

المطلب الخامس: دور الحكومة في تعزيز الشمول المالي

تلعب الحكومات دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي من خلال تبني سياسات تهدف إلى توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للفئات المهمشة مثل النساء والفقراء، حيث تُطلق الحكومات برامج ومبادرات تعليمية تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية بين الأفراد، مما يسهم في تمكينهم من استخدام الخدمات المالية بشكل فعال وزيادة الوعي

[1] Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L. "**Financial Inclusion and Financial Stability: A Review of the Evidence**." *World Bank Policy Research Working Paper, 6025*, **2012**p5-8

بأهمية التخطيط المالي وإدارة الأموال، ووفقًا لتقرير البنك الدولي[1] ، فإن تعزيز الشمول المالي يُعد وسيلة فعالة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستدامة المالية على مستوى الأفراد والدول.

إضافة إلى ذلك، تعمل الحكومات على تحفيز المؤسسات المالية لتوسيع نطاق خدماتها لتشمل الفئات غير المخدومة من خلال سياسات تشجيعية، مثل تقديم ضمانات للقروض التي تستهدف الفئات الفقيرة. هذه السياسات تساعد في تحسين جودة الحياة لهذه الفئات، كما أوضح في توصياته حول الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما تسعى الحكومات إلى تشجيع الابتكار المالي عبر التكنولوجيا المالية، مثل المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الدفع عبر الهواتف الذكية. وفقًا[2] لDemirguc-Kunt et al، تتيح هذه التقنيات الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وبتكلفة منخفضة، مما يسهم في دمج الأفراد في النظام المالي الرسمي. إلى جانب ذلك، تهدف الحكومات إلى تقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية وتوسيع الشبكات المصرفية في المناطق النائية.[3]

تتبنى الحكومات أيضًا شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الشمول المالي، حيث يرى Gabor and Brooks، إن التعاون بين الحكومات والمؤسسات الخاصة يعزز الابتكار في تقديم الخدمات المالية للفئات المهمشة، وذلك بقيام الحكومات بسن تشريعات لتحسين بيئة الأعمال المالية، مثل تبسيط الإجراءات اللازمة لفتح حسابات مصرفية، مما يزيد من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية للجميع.

تهدف هذه الإجراءات التشريعية إلى حماية حقوق العملاء وضمان سلامة التعاملات المالية. ومع ذلك، لا تزال بعض التحديات قائمة لتحقيق شمول مالي شامل، وأضحى من الضروري تطوير استراتيجيات تستهدف التوعية المالية بين الفئات المحرومة لضمان أنهم يدركون الفوائد التي يمكن أن يحصلوا عليها من خلال الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. هنا يأتي دور الحملات التوعوية والتدريبية التي يتم تنفيذها على المستوى الوطني والمحلي لتعزيز الفهم المالي والتمكين الاقتصادي .وعلى الرغم من أن الحكومات قد قامت بخطوات كبيرة في هذا الصدد، فإن تحقيق الشمول المالي الكامل يتطلب تعاونًا مستمرًا بين مختلف الجهات، بما في ذلك المؤسسات المالية والتكنولوجية، لضمان أن الخدمات المقدمة تلبي احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية[4].

دور الحكومات فيما يخص تعزيز الشمول المالي لا يقتصر فقط على توفير البيئة التشريعية والتحتية اللازمة، بل يتطلب أيضًا مراقبة وتقييم مستمرين لفعالية هذه السياسات. فالتقييم الدوري لمدى نجاح السياسات والبرامج الحكومية في تعزيز الشمول المالي يُعد أمرًا ضروريًا لضمان التحسين المستمر والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. هذا

(1) World Bank."**Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion**." *World Bank Group*, **2014.** p22-25
(2) Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. **Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution**. 2018. *The World Bank.*
(3) World Bank.**The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution.** . 2017. *The World Bank*.
(4) Hannig, A., & Jansen, S.**Financial inclusion and financial stability: Current policy issues.** ADBI Working Paper Series. . 2010. *Asian Development Bank Institute*

النوع من الرقابة يمكن أن يساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتوجيه الجهود الحكومية بشكل أكثر فعالية[1].

المطلب السادس: التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي

تعتبر التكنولوجيا المالية، أو "الفينتك"، من الأدوات الحديثة التي تُسهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي، فبفضل التطور التكنولوجي السريع، أصبحت الفرص متاحة للأفراد والشركات الصغيرة للوصول إلى الخدمات المالية بطريقة أكثر سهولة وفعالية. على سبيل المثال، تساهم التطبيقات المصرفية الرقمية والمحافظ الإلكترونية في توفير قنوات مالية مبتكرة تُسهل المعاملات المالية وتخفض تكاليفها.

تقنيات الفينتك، لا تعمل فقط على تسهيل المعاملات، ولكنها أيضًا تساهم في تقليل الحواجز التقليدية التي كانت تواجهها الفئات المهمشة، مثل المسافات الجغرافية أو عدم توفر فروع بنكية في المناطق النائية.

كما إن أكبر فوائد التكنولوجيا المالية تتمثل في قدرتها على تقليل تكاليف المعاملات المالية، فتقنيات مثل المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول تُعتبر حلولًا أقل تكلفة مقارنة بالخدمات المالية التقليدية. هذه الحلول تمكن الأفراد الذين يعانون من صعوبة الوصول إلى البنوك التقليدية من المشاركة في النظام المالي. وبالتالي، فإن التكنولوجيا المالية تسهم في تمكين الأفراد والشركات الصغيرة من الوصول إلى الأدوات المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك، تعمل التكنولوجيا المالية على زيادة الوعي المالي من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات المالية، حيث أن التطبيقات التي تقدم إرشادات حول كيفية استخدام الخدمات المالية تمكن الأفراد من فهم القضايا المالية بشكل أفضل، مما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية مدروسة[2].

التكنولوجيا المالية تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز الوعي المالي بين المستخدمين، خاصة لأولئك الذين لم يسبق لهم استخدام الخدمات المالية التقليدية. ذلك أنها تسهم في تحسين إدارة الأفراد لشؤونهم المالية وفهمهم للخدمات المالية المتاحة من خلال أدوات مبتكرة وتطبيقات تفاعلية.

رغم ذلك، فإن تحقيق أقصى استفادة من التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير بنية تحتية رقمية ملائمة وزيادة الوعي بكيفية استخدامها، لذا ينبغي أن تتضافر جهود الحكومات، والمؤسسات المالية، والشركات التكنولوجية لضمان تقديم خدمات مالية تلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، توفر التكنولوجيا المالية حلاً للتغلب على التحديات الجغرافية التي كانت تشكل عائقاً أمام الشمول المالي، فقد نجد أن المناطق النائية التي كانت تعاني من غياب البنية التحتية البنكية التقليدية يمكنها الآن الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت. هذا يعني أن الأفراد في المناطق الريفية أو ذات الكثافة

(1) Gabor, D., & Brooks, S. **The Digital Revolution in Financial Inclusion: International Development in the Fintech Era**. *New Political Economy, 22*4, 2017. 423-436.
(2) OECD. "**Financial Literacy and Consumer Protection: OECD/INFE Toolkit for Measuring Financial Literacy and Financial Inclusion**." 2019. *OECD Publishing.*

السكانية المنخفضة أصبحوا قادرين على فتح حسابات مصرفية، وإجراء التحويلات المالية، وحتى طلب القروض، من خلال الهواتف الذكية أو الأجهزة المحمولة الأخرى[1].

التكنولوجيا المالية لها دور محوري أيضًا في تسهيل التعاملات المالية للأفراد غير المتعاملين مع البنوك. هؤلاء الأفراد، الذين قد يكونون مستبعدين من النظام المالي التقليدي بسبب نقص الوثائق أو الائتمان، يمكنهم الآن الوصول إلى خدمات مالية عبر الفينتك دون الحاجة إلى المرور بالإجراءات المعقدة التي تتطلبها البنوك[2] .هذه التسهيلات تساهم في تقليل الفجوة المالية بين الفئات المختلفة في المجتمع وتساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[3]

تستطيع التكنولوجيا المالية دعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد تواجه صعوبات في الوصول إلى التمويل عبر القنوات التقليدية من خلال تطوير حلول مثل القروض المصغرة أو المدفوعات عبر الهواتف المحمولة. فالشركات الصغيرة غالباً ما تُعاني من صعوبة الحصول على قروض بنكية بسبب ضعف الائتمان أو عدم وجود ضمانات كافية. ولكن مع وجود تقنيات الفينتك، أصبح من الممكن تقييم المخاطر بشكل أفضل وتوفير التمويل لهذه الفئة بناءً على بيانات مختلفة، مثل سجل المعاملات المالية على الهواتف المحمولة[4].

التكنولوجيا المالية فائدتها لا تقتصر على الأفراد والشركات فقط، بل تمتد أيضًا إلى تحسين كفاءة الأنظمة المالية بشكل عام، حيث يمكن للبنوك والمؤسسات المالية من خلال تقنيات مثل البلوك تشين، تحسين العمليات المالية وجعلها أكثر أمانًا وشفافية. هذه التقنيات تتيح تقليل التكاليف التشغيلية للبنوك وزيادة سرعتها، مما يؤدي إلى تقديم خدمات مالية أفضل للعملاء، وهذا ما يعزز من كفاءة النظام المالي ككل ويزيد من فرص دمج المزيد من الأفراد في هذا النظام[5].

تسهم التكنولوجيا المالية في تعزيز التفاعل بين العملاء والمؤسسات المالية من خلال تقديم حلول مخصصة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل، فالأدوات الرقمية تتيح للبنوك والمؤسسات المالية جمع وتحليل بيانات العملاء بطريقة تمكنهم من تقديم خدمات متطورة ومخصصة، مما يزيد من رضا العملاء ويعزز من ولائهم، وهذا التحليل الذكي للبيانات يمكن المؤسسات المالية من تقديم خدمات تناسب كل فئة من فئات المجتمع، مما يعزز الشمول المالي. فالتكنولوجيا المالية تُعد أحد أهم الأدوات لتحقيق الشمول المالي الشامل، فهي تمكّن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وبتكلفة منخفضة، وتساهم في تمكين الفئات المهمشة من المشاركة الفعالة في الاقتصاد. لكن لتحقيق الفائدة القصوى من هذه التكنولوجيا، يجب على الحكومات والمؤسسات المالية العمل معًا لتطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين البيئة التنظيمية التي تدعم الابتكار المالي.

---

(1) Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P*".***FinTech, RegTech, and the Reconceptualization of Financial Regulation**." *Northwestern Journal of International Law and Business*, 373, 2016. 371-416.

(2) **Oz**ili, P. K. ***Impact of Digital Financial Inclusion on Financial Stability***. International Journal of Economics and Financial Issues, 102, 2020. 82-89.

(3) Suri, T., & Jack, W. ***The Long-Run Poverty and Gender Impacts of Mobile Money***. *Science, 354*6317, **2016.** 1288-1292.

(4) Diniz, E. H., Sampaio, S. B., & Freitas, S. V. ***Financial Inclusion and Digital Banking: The Role of the Internet and Mobile Technologies***. International Journal of Bank Marketing, 305, 2012. 394-411.

(5) Anderson, K.***Blockchain Technology and Its Impact on Financial Systems***. *Journal of Financial Technology, 32*, **2018.** 8

الشكل3-1 : ملخص يبين دور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي

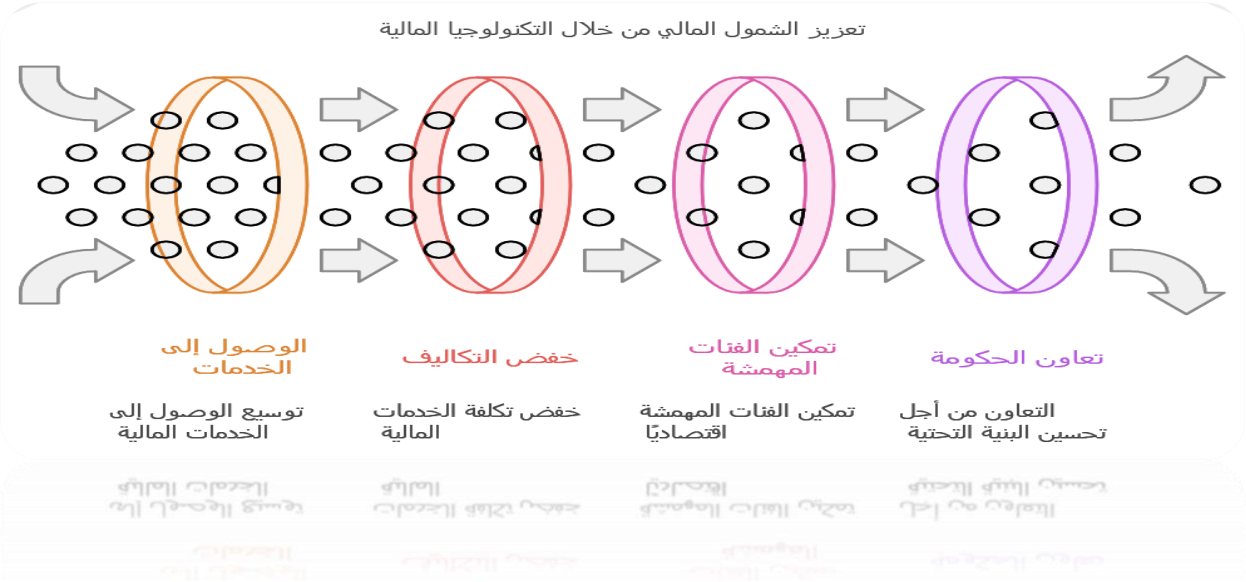

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج napkin.ai

المطلب السابع: التوجهات المستقبلية

يتطور المشهد في مجال الشمول المالي على الصعيد العالمي نحو تعميق الرقمنة في الخدمات المالية، لا سيما من خلال اعتماد الحلول التكنولوجية الحديثة مثل التكنولوجيا المالية (Fintech) والمحافظ الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، بهدف تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق النائية والفئات المهمشة[1] ، وتتمحور هذه التوجهات حول تعزيز الشمول المالي الرقمي مع مراعاة قضايا الخصوصية وحماية البيانات، فضلاً عن تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين والفئات العمرية المختلفة[2] . كما يتم دمج الشمول المالي بشكل متزايد ضمن أهداف التنمية المستدامة(SDGs)، مع تركيز خاص على التمويل الأخضر الذي يدعم المبادرات البيئية[3] . وتشير التجارب العالمية إلى أن نجاح الشمول المالي في المستقبل يتطلب تعاوناً فعالاً بين الحكومات، والقطاع المالي الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لتطوير سياسات مرنة تتلاءم مع السياقات المحلية[4] .بناءً على ذلك، فإن مستقبل الشمول المالي يرتكز على أسس **الابتكار، الشمولية، والاستدامة**. مع ضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير أنظمة الدفع السريع القابلة للتشغيل البيني، وتطبيق أطر تنظيمية تضمن حماية المستهلك وتحفيز الابتكار. هذه التوجهات تفتح آفاقاً جديدة لتوسيع نطاق الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة على المستوى العالمي والمحلي.

---

(1) World Bank. 2022. *The Future of Financial Inclusion: Emerging Trends and Technologies*. Accessed April 10, 2025. https://www.worldbank.org.

(2) IMF International Monetary Fund. 2021. *Financial Inclusion and Digital Transformation*. Accessed April 10, 2025. https://www.imf.org.

(3) GPFI Global Partnership for Financial Inclusion. 2020. *Advancing Financial Inclusion Globally*. Accessed April 10, 2025. https://www.gpfi.org.

(4) AFI Alliance for Financial Inclusion. 2023. *Fintech for Financial Inclusion: A Global Perspective*. Accessed April 10, 2025. https://www.afi-global.org.

المبحث الثاني: مفهوم التنافسية المصرفية:

يُركز هذا المبحث على استكشاف مفهوم التنافسية المصرفية باعتباره عنصرًا محوريًا في تقييم أداء المؤسسات المالية ودورها في السوق. مع تزايد حدة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية، تُعد القدرة على التنافس عاملًا أساسيًا لتحقيق النجاح والاستدامة. يتناول المبحث الأبعاد المختلفة للتنافسية المصرفية، مع تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في قدرة البنوك على تقديم خدمات مالية متميزة. كما سيتم استعراض التعريفات المتنوعة للتنافسية المصرفية من زوايا متعددة تشمل جودة الخدمة، الابتكار، استراتيجيات التسويق، وكفاءة العمليات. من خلال تحليل هذا المفهوم، يمكن فهم تأثيره على أداء البنوك وقدرتها على مواجهة التحديات، بما يسهم في تعزيز استقرار القطاع المصرفي ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام.

المطلب الأول: تعريف التنافسية المصرفية

تشير التنافسية المصرفية إلى قدرة المؤسسات المالية على تقديم خدمات مالية متكاملة بفعالية وبأسعار تنافسية، مما يعزز من قدرة العملاء على الاختيار بين مجموعة متنوعة من الخيارات المتاحة. كما تُعد التنافسية عاملاً أساسيًا لتحسين جودة الخدمات المقدمة، حيث تسعى البنوك جاهدة لتقديم أفضل الخدمات لجذب العملاء والاحتفاظ بهم. عندما تكون المنافسة قوية، ينعكس ذلك إيجابيًا على تحسين تجربة العملاء وزيادة مستوى رضاهم. نتيجة لذلك، تجد المؤسسات المالية نفسها ملزمة بالابتكار والتطور المستمر لتلبية توقعات العملاء المتزايدة. وبالتالي، تُعتبر التنافسية المصرفية إحدى الركائز الأساسية لنجاح المؤسسات المالية في ظل بيئة السوق المعاصرة، وفيما يلي بعض التعريفات التي يمكن من خلالها فهم مفهوم التنافسية المصرفية بشكل أعمق:

- **التنافسية من منظور شامل**: التنافسية المصرفية تشير إلى قدرة البنك على جذب العملاء والاحتفاظ بهم من خلال تقديم منتجات وخدمات مبتكرة ومتنوعة تلبي احتياجاتهم المالية بشكل أفضل من المنافسين[1]. تشمل هذه القدرة تقديم أسعار تنافسية، خدمات مخصصة، وتحسين التجربة الإجمالية للعميل، مما يعزز من قدرة البنك على النمو وزيادة حصته السوقية.
- **التنافسية من منظور الكفاءة**: تتمثل في قدرة البنوك على تحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال إدارة الموارد بشكل فعال وتقليل التكاليف دون التأثير على جودة الخدمة[2]. هذه الكفاءة تعزز من الربحية وتمكن البنوك من تقديم خدمات ذات قيمة مضافة للعملاء، مما يعزز من مكانتها التنافسية في السوق المالي.
- **التنافسية من منظور الابتكار** (Llewellyn, 1999): يعتبر الابتكار حجر الزاوية في التنافسية المصرفية، حيث تعتمد البنوك على تطوير منتجات وخدمات جديدة تتناسب مع احتياجات العملاء المتغيرة[4]. الابتكار يشمل توظيف التكنولوجيا الحديثة لتحسين عمليات الدفع، الإقراض، والادخار، مما يسهم في جذب العملاء ورفع مستوى رضاهم، وبالتالي تعزيز مركز البنك التنافسي[3].

---

(1) Porter, M. E. ***Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors***. 1998. Free Press.
(2) Kasman, S., & Carvallo, O. ***Bank competition and financial stability in emerging markets***. Journal of Banking & Finance, 48, . 201428-41.
(3) Llewellyn, D. T. ***Competitive advantage and innovation in banking: The role of technology and new services***. Journal of Banking and Finance, 237, 1999. 1051-1065. https://doi.org/10.1016/S0378-42669800085-7

❖ **التنافسية من منظور الاستدامة[1](Jeucken, 2001)**: تتجاوز التنافسية المصرفية تقديم الخدمات المالية إلى دمج الممارسات المسؤولة اجتماعياً وبيئياً في استراتيجية العمل، حيث يساهم الاستثمار في مبادرات الاستدامة في: تحسين الصورة المؤسسية للبنك، جذب العملاء الملتزمين بالمسؤولية الاجتماعية، وضمان استمرارية النجاح على المدى الطويل.

المطلب الثاني: أهمية التنافسية المصرفية

تعكس التنافسية مدى كفاءة النظام المصرفي وقدرته على تلبية احتياجات العملاء بشكل فعال، حيث تساهم في تحفيز البنوك على الابتكار وتحسين جودة الخدمات، مما يعزز من رضا العملاء. ومع توفر العديد من الخيارات أمام العملاء، سيتجهون إلى المؤسسات التي تقدم خدمات ذات جودة أعلى وتكاليف أقل. علاوة على ذلك، تسهم التنافسية في تحسين كفاءة استخدام الموارد، حيث تسعى البنوك إلى تحقيق أقصى استفادة من قدراتها المالية والبشرية. لكن في غياب مستوى كافٍ من التنافس، قد يؤدي ذلك إلى ركود في الابتكار والتطور في القطاع المصرفي. ويمكن تلخيص أهمية التنافسية المصرفية في النقاط التالية:

أ–تحفيز الابتكار: تُعد التنافسية عاملاً محورياً في تحفيز الابتكار داخل القطاع المصرفي، إذ تدفع البنوك إلى ابتكار منتجات وخدمات جديدة تستجيب لاحتياجات العملاء المتزايدة والمتنوعة، مما يعزز من قدرتها على التميز والتفوق في بيئة تتسم بالتغير السريع والتطور التكنولوجي المستمر. وفي المقابل، فإن غياب عنصر التنافس قد يؤدي إلى حالة من الركود والتباطؤ في تحديث الخدمات وتبني التقنيات[2]الحديثة، مما ينعكس سلباً على جودة الأداء المصرفي واستجابته لتطلعات العملاء.

ب– تحسين جودة الخدمات: مع ارتفاع مستوى التنافس بين البنوك، تصبح جودة الخدمات المقدمة عاملاً حاسمًا في جذب العملاء والحفاظ عليهم. كما تسعى البنوك دوما إلى تقديم خدمات سريعة، فعالة، وسهلة الاستخدام لتلبية توقعات العملاء. هذا السعي المستمر لتحسين جودة الخدمات يُسهم في تعزيز تجربة العملاء المصرفية ويزيد من رضاهم، مما يعزز الثقة في النظام المصرفي[3].

ج– تقليل التكاليف: المنافسة الشديدة بين البنوك تؤدي إلى خفض التكاليف على العملاء، سواء من حيث رسوم الحسابات أو أسعار الفائدة على القروض. كما أن البنوك تسعى لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء من خلال تقديم عروض تنافسية وخدمات مالية ميسورة التكلفة، مما يتيح للأفراد والشركات الحصول على خدمات مالية بأسعار معقولة[4].

د–تعزيز الكفاءة: عندما تتنافس البنوك، تكون مضطرة لتحسين كفاءتها التشغيلية من أجل زيادة الربحية والبقاء في السوق. كما تسعى البنوك إلى تحسين استغلال الموارد المالية والبشرية والتقنية المتاحة لديها لتحقيق أقصى فائدة ممكنة.

---

(1) Jeucken, M. ***Sustainable Finance and Banking: The Financial Sector and the Future of the Planet***. 2001. Earthscan.
(2) Schwab, K. ***The Global Competitiveness Report 2017-2018.*** World Economic Forum., **2017.** p102-105
(3) Caruana, A**.** ***"Service Loyalty: The Effects of Service Quality and the Mediating Role of Customer Satisfaction***." *European Journal of Marketing, 367*/8, **2002.** 811-828
(4) Brealey, R. A., Myers, S. C., & Allen, F.***Principles of Corporate Finance*** **12th ed..** McGraw-Hill Education**. 2014.**

هذه العملية تدفع المؤسسات المصرفية إلى اعتماد أفضل الممارسات الإدارية والتكنولوجية لتقليل التكاليف وزيادة العوائد[1].

هـ- تحسين الوصول إلى الخدمات: تؤدي التنافسية المصرفية إلى زيادة توفر الخدمات المالية في الأسواق المتنوعة، بما في ذلك المناطق الريفية والبعيدة. كما أن البنوك التي تسعى لتعزيز موقعها التنافسي تقوم بتوسيع فروعها وزيادة انتشار الخدمات الإلكترونية، مما يُحسن الوصول إلى الخدمات المالية ويساهم في تحقيق الشمول المالي[2].

و- تحقيق الاستقرار المالي: تُسهم التنافسية في تحسين استقرار النظام المصرفي، فعندما تسعى البنوك إلى تقديم خدمات أفضل وبأسعار تنافسية، فإن ذلك يُسهم في توزيع الفرص بشكل عادل ويعزز من الثقة بين البنوك وعملائها. هذا الاستقرار يقلل من مخاطر الأزمات المالية التي قد تنتج عن الفجوات أو الاختلالات في السوق[3].

ز-دعم النمو الاقتصادي: التنافسية المصرفية تُعزز من قدرة النظام المالي على تقديم التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد في العديد من الدول. كما تساهم البنوك في دعم النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل من خلال توفير التمويل بشروط ميسرة وبيئة مصرفية محفزة [4].

ح- الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للعملاء: في بيئة تنافسية، يكون لدى البنوك القدرة على الاستجابة بسرعة للاحتياجات المتغيرة للعملاء. فالابتكارات التكنولوجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية تتطلب من البنوك أن تكون مرنة في استراتيجياتها وفي تطوير منتجاتها المالية لتلبية هذه المتطلبات الجديدة بفعالية.

ط- الحد من الاحتكار: وجود مستوى عالٍ من التنافسية يقلل من فرص تكوين احتكارات في السوق المالي، فعندما تكون هناك بنوك متعددة تقدم نفس النوع من الخدمات المالية، يصبح من الصعب على بنك واحد السيطرة على السوق، مما يضمن عدم استغلال العملاء ويعزز من خياراتهم المتاحة[5].

ي- تحسين سمعة البنوك: تساعد التنافسية البنوك في تعزيز سمعتها على المستويين المحلي والدولي، حيث أن البنوك التي تسعى إلى التميز في تقديم الخدمات وتنمية قاعدة عملائها تصبح أكثر جذبًا للاستثمارات الدولية والشراكات، مما يعزز من مكانتها في النظام المالي العالمي[6].

المطلب الثالث: مؤشرات التنافسية المصرفية:

تشمل مؤشرات التنافسية المصرفية عدة معايير هامة لقياس مدى قوة البنوك في السوق مقارنة بمنافسيها، ومن أبرز هذه المؤشرات(**التركيز**)، التي تعكس مدى نجاح البنك في جذب العملاء والحفاظ عليهم من خلال قياس الحصة السوقية للودائع(*MSD*) و الحصة السوقية للقروض(*MSL*)، كما تُعد **الربحية** من المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء المالي للبنك، مثل **العائد على الأصول(*ROA*)** الذي يقيس قدرة البنك على تحقيق الأرباح باستخدام موارده، و**العائد على حقوق الملكية (*ROE*)** الذي يعكس العائد للمساهمين. بالإضافة إلى ذلك، يُعد **صافي هامش الربح**

---

(1) Porter, M. E**.** ***Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance***. **1985.** Free Press
(2) Azad, A. K. M. A. K., & Islam, M. S. ***Financial Inclusion: Policies and Practices***. 2019. Springer
(3) Laeven, L., & Valencia, F. **"*Systemic Banking Crises: A New Database*."** *IMF Working Paper WP/12/163*, **2012.** p7-9
(4) Davis, D**.** ***The Role of Competition in Financial Services: The Key to a Strong Banking Sector***. *Journal of Banking & Finance*, 299. **2005.**
(5) Laeven, L., & Levine, R. "***Bank Governance, Regulation and Risk Taking***." *Journal of Financial Economics, 93*2, **2009.** 259-275.
(6) Miller, M. H., & Modigliani, F."***Dividend Policy, Growth, and the Valuation of Shares*.**" *Journal of Business, 34*4, **1961.** 411-433.

(*NPM*) من المعايير الجوهرية التي تُظهر قدرة البنك على تحقيق الربحية بعد خصم كافة المصاريف. هذه المؤشرات مجتمعة تُساعد في تقييم قدرة البنك على التنافس في السوق، وكفاءته في إدارة الموارد المالية وتقديم خدمات مصرفية متميزة للعملاء، ويمكن أن نعدّد مؤشرات **التنافسية المصرفية** فيما يلي:

1. **نسبة صافي الربح (*NPM*)**: تُعد نسبة صافي الربح (Net Profit Margin) من أبرز المؤشرات المالية التي تُستخدم لقياس مدى كفاءة البنك في تحويل إيراداته إلى أرباح صافية. وتُحسب هذه النسبة عبر قسمة صافي الربح على إجمالي الإيرادات، ما يُظهر نسبة الأرباح المتحققة من كل وحدة نقدية من الدخل. وكلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على كفاءة أعلى في الإدارة التشغيلية للبنك، مما يعزز قدرته على المنافسة وجذب المستثمرين[1].
2. **العائد على الأصول (*ROA*):** يُستخدم العائد على الأصول (Return on Assets) لتقييم كفاءة البنك في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح[2]. يتم حسابه عن طريق تقسيم صافي الربح على إجمالي الأصول. يعتبر هذا المؤشر مهمًا لقياس مدى فعالية إدارة البنك في استثمار موارده لتحقيق أرباح. ارتفاع نسبة العائد على الأصول يشير إلى كفاءة تشغيلية عالية ويعزز من مكانة البنك التنافسية.
3. **العائد على حقوق الملكية (*ROE*):** يُستخدم العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) لتقييم مدى قدرة البنك على تحقيق عائد للمساهمين. يتم حسابه من خلال تقسيم صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية. يُعتبر هذا المؤشر مقياسًا لأداء البنك من منظور المستثمرين والمساهمين، وكلما زادت نسبة العائد على حقوق الملكية، زادت جاذبية البنك للمستثمرين[3].
4. **الحصة السوقية للودائع(*MSD*)**: تُعد الحصة السوقية للودائع (Market Share of Deposits) مؤشرًا مهمًا لتقييم قوة البنك في جذب الودائع من العملاء. تعكس هذه القيمة مدى الثقة التي يضعها العملاء في البنك وقدرته على تقديم خدمات مالية جذابة. الزيادة في القيمة السوقية للودائع تعني توسع البنك في قاعدة عملائه وتنامي قدرته على المنافسة في السوق المالي[4].
5. **الحصة السوقية للقروض (*MSL*)**: تشير الحصة السوقية للقروض(**M**arket Share of **L**oans) إلى حجم القروض التي يمنحها البنك ومدى قدرته على تلبية احتياجات العملاء التمويلية. هذا المؤشر يعكس قدرة البنك على تقديم خدمات قروض تنافسية وشروط ميسرة للعملاء، ويُعتبر مقياسًا مهمًا لتقييم دور البنك في دعم النشاط الاقتصادي وزيادة التنافسية[5].

---

(1) Brigham, E. F., & Houston, J. F**.** ***Fundamentals of Financial Management*** **15th ed**.. Cengage Learning. **2019.** p. 87.
(2) Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jaffe, J**.** ***Corporate Finance*** **12th ed..** McGraw-Hill Education. **2018.** p. 157.
(3) Brealey, R. A., Myers, S. C., & Allen, F**..** ***Principles of Corporate Finance*** **13th ed..** McGraw-Hill Education. **2020** .p. 205.
(4) Saunders, A., & Cornett, M. M**.** ***Financial Markets and Institutions*** **7th ed..** McGraw-Hill Education. **2019.** p. 134-135.
(5) Mishkin, F. S., & Eakins, S. G**.** ***Financial Markets and Institutions*** **9th ed..** Pearson Education. **2018.** p. 258-259.

الشكل 1-4 ملخص مؤشرات التنافسية المصرفية

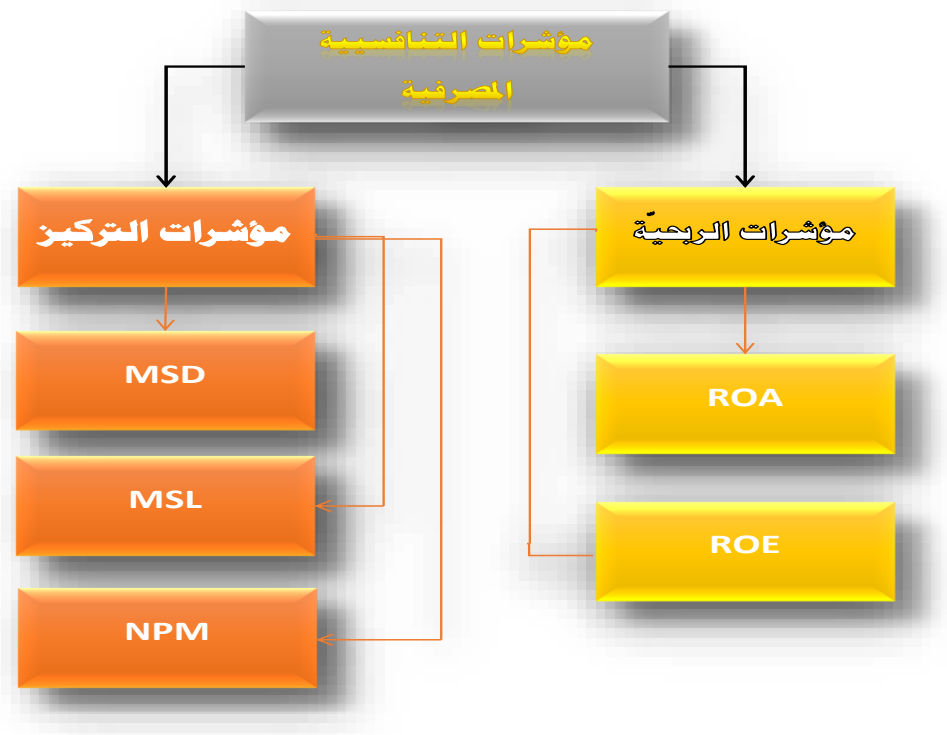

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة

المطلب الرابع : التحديات التي تواجه التنافسية المصرفية

تواجه البنوك تحديات متعددة تشمل المنافسة مع المؤسسات المالية الأخرى، الضغوط الاقتصادية، تقلبات السوق، التغيرات في القوانين والتشريعات، وسلوك المستهلك المتغير. تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على قدرة البنوك على تحقيق الأرباح والحفاظ على تنافسيتها، مما يجعل من الضروري تطوير استراتيجيات مبتكرة وفعالة للتكيف مع هذه التحديات. في ظل البيئة التنافسية الصعبة التي تفرضها هذه التحديات، يصبح الابتكار والتحول المستمر ضرورة لضمان استمرارية النجاح. من خلال مواجهة هذه العقبات بفعالية، تستطيع البنوك تعزيز قدراتها على المنافسة[1] ، تحقيق النمو المستدام، وضمان التكيف مع المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال.

4-1- أهمية الابتكار

يعتبر الابتكار في تقديم الخدمات المالية عنصرًا أساسيًا لتعزيز التنافسية والتمييز عن المنافسين، لذا على البنوك أن تسعى لتطوير منتجات جديدة وتبني تقنيات حديثة لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة. عملا بقول أن الابتكار يعزز من القدرة التنافسية من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة تناسب احتياجات العملاء، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو تطبيقات الهواتف الذكية، ناهيك أن الابتكارات تُعتبر أيضًا وسيلة لتعزيز كفاءة العمليات وتقليل التكاليف. لذا، تحتاج البنوك إلى تشجيع ثقافة الابتكار في بيئتها لتعزيز قدرتها التنافسية[2].

[1] Khan, S. & Raza, H. ***Banking Competition and Efficiency in the Emerging Economies: A Study of Pakistan's Banking Sector.*** *International Journal of Economics and Financial Issues*, 52, 2015. 340-348.
[2] Christensen, C. M. ***The Innovator's Dilemma: When New Technologies Cause Great Firms to Fail***. 1997. Harvard Business Review Press.

4-2- تحليل الأداء

يجب على البنوك إجراء تحليل دوري لأدائها باستخدام مؤشرات التنافسية المختلفة لضمان قدرتها على المنافسة وتحقيق النمو المستدام، هذا التحليل المستمر يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف، مما يمكّن الإدارة من اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة، ذلك أنه من خلال مراقبة الأداء المالي والتشغيلي، يمكن للبنوك تحسين استراتيجياتها وتعديلها وفقًا للتغيرات في السوق، كما يعد التحليل أداة مهمة للحفاظ على مرونة البنك في مواجهة التحديات المستقبلية، وبالتالي يجب أن يكون التحليل جزءًا أساسيًا من استراتيجية البنك[1].

4-3- التنافسية في السياق العالمي

تُعتبر التنافسية المصرفية من الموضوعات الحيوية التي تتطلب فهمًا عميقًا للعوامل العالمية المؤثرة على القطاع المالي. تسهم الديناميات العالمية في تشكيل ملامح السوق المصرفي المحلي، مما يستلزم من المؤسسات المالية أن تكون أكثر استجابة لهذه التغيرات. في السنوات الأخيرة، شهد القطاع المصرفي ابتكارات تكنولوجية غيّرت كيفية تقديم الخدمات، مثل ظهور العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية. لا تساهم هذه الابتكارات في تحسين الكفاءة فحسب، بل تعيد أيضًا تعريف العلاقات بين البنوك وتخلق نماذج أعمال جديدة.

تُعتبر التنافسية المصرفية من الموضوعات الحيوية التي تتطلب فهمًا عميقًا للعوامل العالمية المؤثرة على القطاع المالي. تسهم الديناميات العالمية في تشكيل ملامح السوق المصرفي المحلي، مما يستلزم من المؤسسات المالية أن تكون أكثر استجابة لهذه التغيرات. في السنوات الأخيرة، شهد القطاع المصرفي ابتكارات تكنولوجية غيّرت كيفية تقديم الخدمات، مثل ظهور العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية. لا تساهم هذه الابتكارات في تحسين الكفاءة فحسب، بل تعيد أيضًا تعريف العلاقات بين البنوك وتخلق نماذج أعمال جديدة.

واحدة من أهم التوجهات العالمية التي تؤثر على القطاع المصرفي هي التّحول نحو الرقمنة، حيث تعتبر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول جزءًا أساسيًا من هذا التحول. هذه الخدمات تسهل على العملاء الوصول إلى حساباتهم وإجراء المعاملات بسرعة وفعالية، مما يعزز من مستوى الرضا لديهم، وقد تتطلع البنوك إلى تطبيق هذه التكنولوجيا لضمان البقاء في دائرة المنافسة العالمية ، مما يعزز من مستوى الرضا لديهم[2]، وقد تتطلع البنوك إلى تطبيق هذه التكنولوجيا لضمان البقاء في دائرة المنافسة العالمية.

أيضًا، يُعتبر التنافس العالمي دافعًا للبنوك لتبني استراتيجيات جديدة تهدف إلى تحسين خدماتها وكفاءتها. لقد أظهرت الدراسات أن البنوك التي تتبنى استراتيجيات الابتكار والتكنولوجيا تتمتع بقدرة أكبر على جذب العملاء والحفاظ عليهم .وبذلك، يصبح من الضروري أن تتبنى المصارف استراتيجيات مشابهة للحفاظ على قدرتها التنافسية. إضافة إلى ذلك، تتطلب المنافسة العالمية من البنوك أن تكون أكثر شفافية وامتثالاً للمعايير الدولية، حيث تُعتبر التوجهات نحو

(1) Berger, A. N., & Humphrey, D. B. "***Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research***." *European Journal of Operational Research, 98*2, **1997.** 175-212

(2) Cohen, J., et al. ***Digital Banking: Trends and Impacts***. *Journal of Financial Services Marketing*, 242, 2019. 1-1

تعزيز الشفافية والمساءلة جزءًا أساسيًا من الاستراتيجيات المصرفية الحديثة، مما يساعد في تعزيز الثقة بين العملاء والبنوك.

يوفر فهم التحولات العالمية للبنوك المحلية فرصة لتكييف سياساتها واستراتيجياتها بما يتناسب مع هذه التغيرات، خاصة التواصل مع العملاء وفهم احتياجاتهم يُعتبر أمرًا حاسمًا في هذا السياق. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي فهم التوجهات العالمية إلى تطوير خدمات جديدة تلبي احتياجات الفئات المستهدفة بشكل أفضل. علاوة على ذلك، يتطلب التنافس العالمي من البنوك أن تركز على تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، ذلك أن الاستثمار في الأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا المالية يعتبر ضرورة لضمان تقديم خدمات سريعة وفعال[1] ، ومنه يمكن أن تسهم هذه التحسينات في تقليل التكاليف وزيادة الربحية. كما يتطلب تعزيز التنافسية في القطاع المصرفي تبني سياسات واستراتيجيات مرنة تتماشى مع الديناميات الاقتصادية العالمية المتسارعة. يمثل الابتكار، الشفافية، والتكنولوجيا ركائز أساسية لتحقيق هذا الهدف، حيث تساهم هذه العناصر في تحسين جودة الخدمات المصرفية وتعزيز الكفاءة التشغيلية. من خلال التركيز على هذه الجوانب، يمكن للقطاع المصرفي أن يعزز قدرته التنافسية، ليس فقط على المستوى الإقليمي، بل أيضًا على المستوى الدولي[2] ، مما يسهم في تحقيق النمو المستدام والتكيف مع التحديات المستقبلية.

[1] Smith, A., & Rees, M. ***Technology in Banking: The Future of Financial*** *Services*. *Financial Technology Journal*, 71, 2018. 21-30.
[2] Hernandez, C., & Martinez, J**.** ***Adaptation of Banking Policies to Global Dynamics***. *Journal of Banking Studies*, 352, 2021. 45-56.

المبحث الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية:

يهدف هذا المبحث إلى دراسة العلاقة المتبادلة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية، التي تُعد من القضايا المحورية في الاقتصاد الحديث. فمع تسارع التغيرات الاقتصادية وارتفاع مستوى التنافس بين المؤسسات المالية، يبرز الشمول المالي كعامل أساسي في تعزيز قدرة البنوك على المنافسة من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستهداف شرائح أوسع من العملاء. وفي المقابل، يسهم التنافس بين البنوك في تحسين جودة الخدمات والابتكار في المنتجات المالية، مما يعزز مستويات الشمول المالي. من خلال المراجعة النظرية لطرفي العلاقة، يسعى المبحث إلى تقديم رؤية شاملة حول هذه الديناميات المتبادلة، مع توفير إطار مفاهيمي يدعم صياغة استراتيجيات فعالة لتحقيق التكامل بين تعزيز الشمول المالي وتحسين التنافسية المصرفية.

المطلب الأول: المراجعة النظرية حول تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية

تُعد المراجعة النظرية لتأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية خطوة أساسية لفهم التفاعل الديناميكي بين هذين المفهومين وأثرهما في تعزيز الأداء الاقتصادي والمصرفي. يشير الشمول المالي إلى الجهود الرامية لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما للفئات المحرومة، حيث يُمكن للبنوك من خلاله زيادة قاعدة عملائها وتعزيز المنافسة في القطاع المالي. وفقًا[1] لـ Demirgüç-Kunt و Klapper، يُسهم الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام عبر تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الموارد المالية. هذه الديناميكية تُحفز البنوك على تحسين جودة خدماتها وتطوير منتجات مبتكرة تلبي احتياجات السوق المتغيرة. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لـ Beck و Demirgüç-Kunt قد يعزز الشمول المالي التنافسية المصرفية من خلال زيادة عدد العملاء وتنويع المنتجات المالية المتاحة، مما يؤدي إلى تحسين الإيرادات ودعم الابتكار. في هذا السياق، يُعد الشمول المالي عاملًا رئيسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر دعم قدرة الأفراد على تحسين ظروفهم المعيشية[2] ، وتعزيز العدالة الاجتماعية، مما يجعل العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية محورًا أساسيًا لتطوير القطاع المالي ومواكبة التغيرات الاقتصادية.

1-1- تأثير الشمول المالي على الابتكار

للشمول المالي دور فعالاً في تعزيز الابتكار المصرفي. فوفقًا لـMas و Radcliffe، تلعب الخدمات المالية الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية والتطبيقات المصرفية دورًا رئيسيًا في توسيع نطاق الشمول المالي. تساعد هذه الابتكارات في تلبية احتياجات العملاء بكفاءة وفاعلية أكبر، مما يؤدي إلى تحسين التجربة العامة للعملاء[3]، كما أن توسيع الوصول إلى الخدمات المالية يشجع على تطوير منتجات جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات قطاعات مختلفة من المجتمع. هذه الديناميكية تؤدي إلى زيادة المنافسة بين البنوك، حيث تسعى كل منها لجذب عملاء جدد من خلال تقديم خدمات مبتكرة. لذا، فإن الشمول المالي يساهم في خلق بيئة من الابتكار المستمر، مما يعزز من تنافسية القطاع المصرفي[4].

---

(1) Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L. ***Financial Inclusion and Legal Discrimination: A Global Review***. Journal of Banking & Finance, 365, **2012.** 1379-1385. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2011.11.004

(2) Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L. ***Measuring financial inclusion: Explaining variation in use of financial services across and within countries***. Brookings Papers on Economic Activity, 341, 2013. 279-340

(3) Mas, I., & Radcliffe, D**. Mobile money: The next step in the evolution of banking**. *Journal of Financial Innovation*, 11, 2016. 20-32.

(4) Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L**. Financial Inclusion and Financial Stability: A Review of the Evidence**. *World Bank Policy Research Working Paper*, 2012. 6025.

1-2- الدور الحكومي

تُعتبر السياسات الحكومية ضرورية لتعزيز الشمول المالي، مما ينعكس إيجابيًا على التنافسية المصرفية. يُشير Gonzalez[1] وRosenberg إلى أن الحكومة تلعب دورًا حاسمًا في إنشاء بيئة مواتية للشمول المالي من خلال دعم القطاع المالي. الحكومات التي تتبنى سياسات تشجع الوصول إلى الخدمات المالية تساهم في تعزيز المنافسة بين البنوك. يتطلب ذلك تطوير برامج تعليمية لرفع مستوى الوعي المالي بين الأفراد، مما يسهل عليهم اتخاذ قرارات مالية مستنيرة. كما ينبغي على الحكومات تقليل الفجوات في البنية التحتية المالية، مما يسهل على البنوك تقديم خدماتها بكفاءة. في النهاية، تُساهم هذه الجهود الحكومية في خلق بيئة تنافسية صحية تعود بالنفع على كل من المؤسسات المالية والعملاء.

1-3- الأثر على كفاءة العمليات

يمكن لشمول المالي أن يحسن من كفاءة العمليات البنكية، فقد أظهر Parker أن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية تساعد في تحسين إدارة العمليات الداخلية للبنوك. عندما تصبح الخدمات المالية متاحة لشرائح أكبر من المجتمع، يتطلب ذلك من البنوك تحسين هياكلها التشغيلية لتلبية احتياجات هذه الشرائح. وبذلك، تُحسن البنوك من قدرتها على التعامل مع زيادة الطلب على الخدمات، مما يعزز كفاءتها. علاوة على ذلك، يؤدي الشمول المالي إلى استخدام التكنولوجيا بشكل أفضل، حيث تستثمر البنوك في أنظمة رقمية أكثر تطورًا لتحسين الكفاءة التشغيلية. هذه الديناميكية تُسهم في زيادة تنافسية البنوك، مما يجعلها قادرة على تقديم خدمات متميزة وبأسعار معقولة للعملاء[2].

1-4- الشمول المالي ورضا العملاء

يسهم الشمول المالي في تعزيز رضا العملاء من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وهو ما أشار إليه Beck و Demirgüç-Kunt[3]،بأن توسيع الوصول إلى الخدمات المالية يعزز الثقة بين العملاء والبنوك. تمكّن هذه الخدمات العملاء من تلبية احتياجاتهم المالية بشكل أفضل، مما يزيد من ولائهم. كما تؤدي المنافسة الناتجة عن الشمول المالي إلى تحسين جودة الخدمات وخفض تكاليفها، مما يعزز رضا العملاء. كذلك، يتيح تعدد الخيارات المصرفية للعملاء حرية اختيار الأنسب لهم، مما يدعم تجربة مالية أكثر كفاءة وشفافية، ويعزز من تنافسية القطاع المصرفي.

---

(1) Gonzalez, A., & Rosenberg, R. ***Financial Inclusion and Its Impact on the Banking Sector: Policy and Regulation Challenges***. Journal of Financial Regulation and Compliance, 263, 2018. 293-307.https://doi.org/10.1108/JFRC-03-2018-0034

(2) Parker, D. ***Financial Inclusion and Its Impact on Bank Operational Efficiency: A Global Perspective***. International Journal of Banking and Finance, 412, **2018.** 120-134. https://doi.org/10.2139/ssrn.3128526

(3) Beck, T., & Demirgüç-Kunt, A. ***Financial Inclusion and Customer Satisfaction***. *Journal of Banking & Finance*, 43, 2018. 45-59.

1-5- الابتكار التكنولوجي

تُعتبر التكنولوجيا المالية عنصرًا حاسمًا في تعزيز الشمول المالي والتنافسية. وفقًا لـKumar وآخرون[1] ، تساهم الابتكارات التكنولوجية مثل منصات التمويل الجماعي وتطبيقات الدفع عبر الهواتف الذكية في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية. هذه التكنولوجيا تجعل من الممكن للأفراد في المناطق النائية الاستفادة من الخدمات المالية دون الحاجة للذهاب إلى فروع البنوك. وبذلك، يصبح الشمول المالي أكثر شمولًا، مما يعزز قدرة البنوك على المنافسة. تساعد هذه الأدوات الرقمية على تجاوز العقبات التقليدية المرتبطة بالشمول المالي، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف. في النهاية، تُعتبر التكنولوجيا المالية محركًا رئيسيًا في تحسين تنافسية البنوك وتوفير الخدمات المالية للجميع.

1-6- التأثير على الاستقرار المالي

يساهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، مما يعزز من تنافسية البنوك. وفقًا لـ McKinsey & Company[2]، فإن توسيع الوصول إلى الخدمات المالية يقلل من المخاطر المالية على النظام المصرفي ككل. عندما يتمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، فإن ذلك يقلل من اعتمادهم على مصادر التمويل غير الرسمية، مما يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالديون العالية. يُساعد الاستقرار المالي الناتج عن الشمول المالي البنوك على تحسين قدرتها التنافسية، حيث تمتلك قاعدة عملاء أكثر استقرارًا. بالتالي، فإن تعزيز الشمول المالي يعزز من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي، مما يُسهم في زيادة الاستثمارات ورفع مستوى التنافسية.

1-7- التحديات التي تواجه الشمول المالي في دعم التنافسية المصرفية :

تُعتبر التحديات التي تواجه الشمول المالي لتحقيق دعم التنافسية المصرفية متعددة، أبرزها الفجوات في التعليم المالي وضعف البنية التحتية. وفقًا لتقرير[3] Deloitte ، يُعد تحسين التعليم المالي عاملًا حاسمًا لزيادة استخدام الخدمات المالية، حيث يتيح للفئات المهمشة فهم كيفية الاستفادة من هذه الخدمات بفعالية. ومع ذلك، يبقى تطوير البنية التحتية المالية في بعض المناطق ضرورة ملحة، إذ يُشكل ضعفها عائقًا أمام تحقيق شمول مالي شامل.

لمعالجة هذه التحديات، يتطلب الأمر تعاونًا مشتركًا بين الحكومات والبنوك لضمان تنفيذ استراتيجيات فعّالة تُعزز الشمول المالي. فوفقاً[4] Demirgüç-Kunt & Klapper ، أن معالجة هذه الفجوات يُساهم في زيادة قاعدة عملاء البنوك، مما يعزز من قدرتها التنافسية. كما أن الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية يُعد خطوة أساسية لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، ما يؤدي بدوره إلى خلق بيئة تنافسية تُسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) Kumar, S., et al. **Tech*nological Innovations and Financial Inclusion***. Financial Services Review, 293, 2020. 239-255.
(2) McKinsey & Company ***.Financial Inclusion and Systemic Stability***. 2018. McKinsey Global Institute.
(3) Deloitte ***.Barriers to Financial Inclusion: Addressing the Gaps***. 2017. *Deloitte Insights*
(4)Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L***. Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence.****The World Bank Research Observer*, 271, **2012.** 34-45. https://doi.org/10.1093/wbro/lkr004

المطلب الثاني: مناقشة النماذج النظرية التي تربط بين الشمول المالي والتنافسية في القطاعات المصرفية

تعتبر النماذج النظرية أداة مهمة لفهم العلاقة المعقدة بين الشمول المالي والتنافسية في القطاعات المصرفية. تنطلق هذه النماذج من فرضيات وأسس نظرية تحدد كيف يمكن أن يؤثر التوسع في الشمول المالي على مستوى التنافسية بين البنوك.

يتناول هذا النقاش مجموعة من النماذج النظرية التي تسلط الضوء على الأبعاد المختلفة لهذه العلاقة، بدءًا من التأثيرات الاقتصادية وصولًا إلى الأبعاد الاجتماعية والنفسية. من خلال تحليل هذه النماذج، يمكن تحقيق فهم أعمق لكيفية تعزيز الشمول المالي للتنافسية في القطاع المصرفي.

2-1- نموذج العرض والطلب

يعتبر نموذج العرض والطلب أحد النماذج الأساسية في الاقتصاد، ويمكن تطبيقه على دراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية. وفقًا لهذا النموذج، يُعزز الشمول المالي من العرض المالي من خلال زيادة عدد المؤسسات المالية المتاحة والمنافسة بينها. مع دخول بنوك جديدة إلى السوق وتقديم خدمات مالية متنوعة، يزداد الطلب على هذه الخدمات، مما يؤدي إلى تحسين جودتها وتخفيض أسعارها. تشير الأدبيات إلى أن زيادة التنافسية تؤدي إلى تحسين كفاءة السوق وبالتالي إلى تعزيز النمو الاقتصادي. لذا، فإن فهم كيفية تفاعل العرض والطلب في السياق المالي يمكن أن يوفر رؤى قيمة حول تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية[1](Mankiw) .

2-2- نموذج الأثر الخارجي

يُبرز نموذج الأثر الخارجي دور الشمول المالي في تحسين الظروف الاقتصادية للمجتمع ككل من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، مما يمكّن الفئات المحرومة من الحصول على القروض والاستثمارات اللازمة لتحسين مستوى معيشتهم. وفقًا لـ Acemoglu وRobinson، يُمكن لهذا التحسن أن يولّد آثارًا إيجابية خارجية تُحفز زيادة الطلب على الخدمات المالية، مما يدفع البنوك للتنافس لتلبية احتياجات هذه الفئات. وبالتالي، يُساهم الشمول المالي بشكل غير مباشر[2] في تعزيز التنافسية المصرفية، مما ينعكس إيجابيًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-3- نموذج المخاطر والتكلفة

يركز هذا النموذج على كيفية تأثير الشمول المالي على مخاطر وتكاليف تقديم الخدمات المالية. وفقًا لـ King و Levine، فإن التنويع في العملاء يمكن أن يساعد البنوك في تقليل التقلبات الاقتصادية. وبالتالي، فإن توسيع نطاق الشمول المالي يمكن أن يساهم في خفض التكاليف وزيادة الكفاءة، مما يعزز من قدرة البنوك على المنافسة. لذا، فإن فهم العلاقة بين المخاطر والتكاليف في سياق الشمول المالي يعد أمرًا ضروريًا لتطوير استراتيجيات تنافسية فعالة في القطاع المصرفي[3].

---

[1] Mankiw, N. G. ***Principles of Economics***. *2016. Cengage Learning.*
Acemoglu, D., & Robinson, J. A. ***Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty***. 2012. Crown Business.
[2] Acemoglu, D., & Robinson, J. A. ***Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty***. **2012.**Crown Business
[3] King, R. G., & Levine, R. ***Finance, Entrepreneurship, and Growth: Theory and Evidence.*** *Journal of Monetary Economics, 32*3, 1993. 513–542. https://doi.org/10.1016/0304-39329390028-E

2-4- نموذج التكيف والابتكار

يعتمد هذا النموذج على فكرة أن الشمول المالي يحفز البنوك على التكيف مع التغيرات في السوق من خلال الابتكار. وفقًا لـ Schumpeter[1] ، يعد الابتكار أحد المحركات الرئيسية للتنافسية في أي قطاع. عندما تتوسع البنوك في تقديم الخدمات المالية، يصبح من الضروري لها تطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات فئات العملاء المختلفة. هذا التكيف والابتكار يعزز من القدرة التنافسية للبنوك، حيث يمكنها تقديم حلول مالية مبتكرة ومخصصة. تُظهر الأبحاث أن المؤسسات المالية التي تستثمر في الابتكار قادرة على جذب عملاء جدد وتحقيق مزيد من الرضا لدى العملاء الحاليين[2].

2-5- نموذج التواصل الاجتماعي

يرتبط نموذج التواصل الاجتماعي بالقدرة على الوصول إلى المعلومات والتواصل بين الأفراد. يُظهر هذا النموذج كيف يمكن للشمول المالي أن يعزز من تبادل المعلومات بين البنوك وعملائها. وفقًا لـ Lin و Mongardini، فإن الوصول إلى المعلومات المالية يزيد من قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة. هذا التواصل يؤدي إلى زيادة الثقة بين العملاء والبنوك، مما يسهم في تعزيز التنافسية. بالتالي، فإن الشمول المالي الذي يعزز من التواصل الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة وتعزيز التنافس بين المؤسسات المالية.

2-6- نموذج التنمية المستدامة

يرتبط هذا النموذج بالشمول المالي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. وفقًا لـ Stiglitz و Weiss، يمكن أن يُعتبر الشمول المالي وسيلة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي[3]. عندما يتمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية، يمكنهم الاستثمار في مشاريع صغيرة، مما يعزز النمو الاقتصادي. هذا النمو يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية، مما يحفز البنوك على تحسين جودة خدماتها. لذا، فإن نموذج التنمية المستدامة يُظهر كيف يمكن للشمول المالي أن يعزز من التنافسية المصرفية من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

2-7- نموذج الثقة

يتناول نموذج الثقة الدور الحاسم للثقة في العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية. يُظهر هذا النموذج أن زيادة الشمول المالي تؤدي إلى تحسين ثقة العملاء في النظام المصرفي. وفقًا لـ Guiso وآخرين ، فإن الثقة تؤثر بشكل كبير على سلوك العملاء تجاه استخدام الخدمات المالية. عندما يثق العملاء في البنوك، فإنهم يكونون أكثر استعدادًا للاعتماد عليها وطلب خدماتها. هذه الديناميكية تعزز من تنافسية البنوك، حيث تسعى كل منها لتقديم أفضل الخدمات لكسب ثقة العملاء. لذا، فإن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يساهم في تعزيز الثقة وبالتالي التنافسية في القطاع المصرفي[4].

---

(1) Schumpeter, J. A. ***The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital****, Credit, Interest, and the Business Cycle.* 1934. Harvard University Press.

(2) Hughes, J. P., & Mester, L. J.***Measuring the efficiency of banks: Theory and practice.In Handbook of Financial Intermediation and Banking*** **. 2008.** pp. 242-268.Elsevier

(3)Stiglitz, J. E., & Weiss, A.**Credit Rationing in Markets with Imperfect Information. The American Economic Review**, 713, 1981. 393–410.

(4) Guiso, L., Sapienza, P., & Zingales, L.***The Role of Social Capital in Financial Development****.American Economic Review, 943*, **2004.** 526-556. https://doi.org/10.1257/0002828041464495

2-8- نموذج الاستثمار والتنمية

يرتبط هذا النموذج بتأثير الشمول المالي على مستويات الاستثمار في الاقتصاد. تُظهر الأدبيات أن الشمول المالي يعزز من قدرة الأفراد والشركات الصغيرة على الوصول إلى التمويل، مما يسهم في زيادة الاستثمار. وفقًا لـ[1] Levine، فإن زيادة مستويات الاستثمار تؤدي إلى تحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي. هذه الديناميكية تعزز من تنافسية القطاع المصرفي، حيث يزداد الطلب على الخدمات المالية نتيجة لزيادة الاستثمارات. لذا، فإن نموذج الاستثمار والتنمية يُظهر كيف يمكن للشمول المالي أن يُحسن من الأداء التنافسي للبنوك من خلال تعزيز النمو الاقتصادي.

تُظهر هذه المناقشة للنماذج النظرية أن العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية هي علاقة متعددة الأبعاد ومعقدة. تتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بشكل متداخل لتعزيز هذه العلاقة. يتطلب فهم هذه الديناميكيات مزيدًا من الأبحاث والدراسات التجريبية لتحديد العوامل المحددة التي تعزز من تأثير الشمول المالي على التنافسية. من خلال تعزيز الشمول المالي، يمكن للقطاع المصرفي أن يحقق نتائج إيجابية تعود بالنفع على الاقتصاد ككل، مما يعزز من أهمية هذه النماذج النظرية في توجيه السياسات الاقتصادية.

المطلب الثالث: العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات التنافسية المصرفية:

تعد العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات التنافسية المصرفية من العوامل الرئيسية التي تساهم في تعزيز قدرة البنوك على النمو والابتكار في بيئة اقتصادية تنافسية. فالشمول المالي يعكس قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية، القروض، والودائع. هذه الزيادة في الوصول إلى الخدمات المالية تعزز حجم المعاملات المصرفية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للبنوك ، فمن خلال زيادة الفروع المصرفية وتوافر أجهزة الصراف الآلي، يستطيع الأفراد الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أسهل وأكثر مرونة، مما يزيد من عدد الحسابات المصرفية المنتشرة بين الأفراد، ويعزز مكانة البنوك في السوق.

كما أن هذا التوسع يساعد البنوك على تحسين قدرتها التنافسية من خلال زيادة حصتها السوقية في الودائع والقروض، وهذا ما يمكن البنوك من جذب عدد أكبر من العملاء، ليصبح بمقدورها الحفاظ على موقعها التنافسي وتعزيز استقرارها المالي في ظل التنافس المتزايد. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الشمول المالي في تحسين الربحية من خلال رفع العائد على الأصول وحقوق الملكية، فزيادة القروض والودائع تعزز قدرة البنوك على توليد الأرباح مما يعكس كفاءتها في استخدام أصولها لتحقيق نتائج مالية متميزة ، مما يؤدي إلى تحسين استدامتها وزيادة كفاءتها في السوق.

[1] Levine, R. ***Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda***. *Journal of Economic Literature*, 352, 1997. 688–726.

الشكل 1-5 : مخطط يبين علاقة تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية

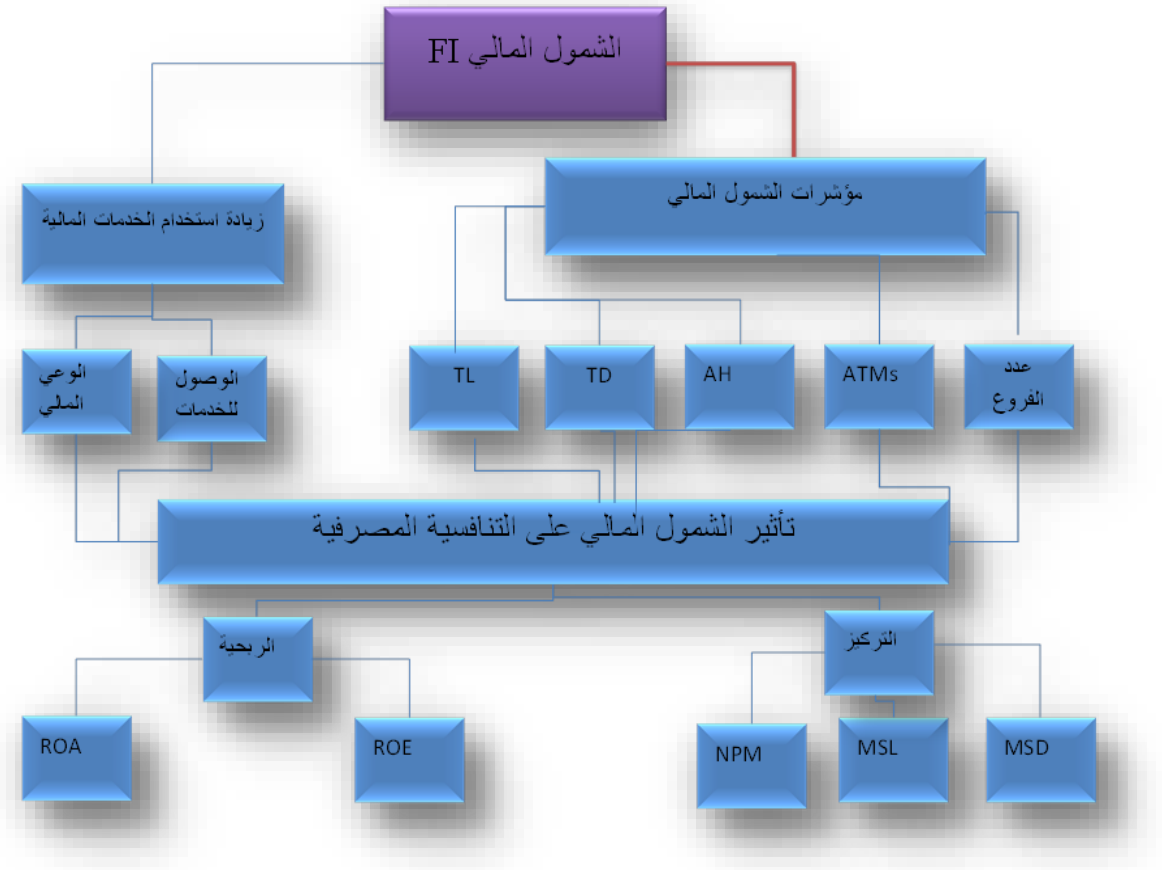

المصدر: من اعداد الطالب

يمثل الشكل 1-5 مخطط العلاقة بين **الشمول المالي** وتأثيره على **التنافسية المصرفية** من خلال مجموعة من العوامل والمؤشرات المتداخلة. يبدأ التحليل من مفهوم الشمول المالي، الذي يُعرف بمدى وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المصرفية والمالية واستخدامها بشكل فعال. لتحقيق هذا الهدف، يتم تقسيم الشمول المالي إلى عدة مكونات رئيسية.

أولاً، يبرز المخطط **زيادة استخدام الخدمات المالية** كهدف محوري للشمول المالي، حيث يهدف هذا الجانب إلى تمكين الأفراد من الوصول إلى الحسابات المصرفية والخدمات المالية الأخرى مثل الودائع والقروض، **مما** يسهم في تحسين الرفاهية المالية للمجتمع.

ثانيًا، يُظهر المخطط مجموعة من **مؤشرات الشمول المالي** المستخدمة لتقييم مدى تحقيقه. تتضمن هذه المؤشرات:

- ✓ **عدد الفروع المصرفية(NB):** الذي يعكس الانتشار الجغرافي للبنوك.
- ✓ **عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM):**الذي يشير إلى مدى توافر الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- ✓ **عدد الحسابات المصرفية(AH):** كمؤشر على شمول الأفراد في النظام المصرفي.
- ✓ **إجمالي القروض (TL):** لقياس حجم القروض في النظام المالي

- ✓ **إجمالي الودائع (TD):**لقياس حجم المدخرات في النظام المالي.

ثالثًا، يتم توجيه هذه المؤشرات لتحليل **أثر الشمول المالي على التنافسية المصرفية،** التي تنقسم إلى محورين أساسيين:

1. **التركيز (Concentration):** يُقاس من خلال مؤشرات مثل الحصة السوقية للودائع (**MSD**)، الحصة السوقية للقروض(**MSL**) ، والهامش الربحي الصافي (**NPM**) هذه المؤشرات تعكس قدرة البنوك على الحفاظ على موقعها التنافسي في السوق.
2. **الربحية (Profitability):** وتشمل مؤشرين رئيسيين، هما العائد على حقوق الملكية (**ROE**) والعائد على الأصول(**ROA**) ، وهما يعكسان مدى كفاءة البنك في تحقيق الأرباح.

المبحث الرابع: الشمول المالي والتنافسية في الجزائر

المطلب الاول: الشمول المالي في الجزائر:

1-1- تحليل حالة الشمول المالي في الجزائر

يُعتبر الشمول المالي أداة حيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم في تمكين الأفراد والفئات المهمشة من الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية لتحسين جودة حياتهم. في الجزائر، يتسم المشهد المالي بخصائصه الفريدة، بما في ذلك البنية التحتية المالية والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية. يهدف هذا التحليل إلى تقديم صورة شاملة عن حالة الشمول المالي في الجزائر، مستندًا إلى مؤشرات موثوقة وإحصائيات دقيقة.

1-2- مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

أ- **نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات مصرفية**: وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2021، يُظهر أن حوالي 44% من السكان البالغين في الجزائر يمتلكون حسابات مصرفية [1]هذه النسبة تعكس تحديًا كبيرًا في الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة عندما يتم مقارنتها بالدول الأخرى في المنطقة. على سبيل المثال، في دول مثل تونس والمغرب، تبلغ هذه النسبة حوالي 40% و37% على التوالي. يعكس هذا الفارق الحاجة الملحة إلى تعزيز الجهود لتوسيع قاعدة الحسابات المصرفية في الجزائر، خاصة بين الفئات المحرومة مثل النساء والشباب.

ب- **عدد الفروع المصرفية**: تشير الإحصائيات إلى أن عدد الفروع المصرفية في الجزائر بلغ حوالي 2,332 فرع حتى عام 2023. وعلى الرغم من أن هذا العدد يبدو جيدًا نسبيًا، إلا أنه يُظهر أن هناك فرعًا واحدًا لكل 18,867 نسمة ، مما يعكس ضرورة زيادة عدد الفروع، خاصة في المناطق الريفية. وفي هذا السياق، تسعى الحكومة إلى تعزيز الشمول المالي من خلال فتح فروع جديدة في المناطق الأقل حظًا، مما يسهل الوصول إلى الخدمات المالية[2].

ت- **عدد الصرافات الآلية**: وفقًا للبيانات الرسمية، بلغ عدد الصرافات الآلية في الجزائر حوالي 4,092 صراف آلي أي 9.3 لكل 100.000 نسمة. يعكس هذا العدد مستوى مقبول من توفر الخدمات البنكية، ولكنه لا يزال غير كافٍ مقارنة بعدد السكان ونسبة الفقر. يُعتبر تعزيز انتشار الصرافات الآلية ضرورة لتلبية احتياجات الأفراد في المناطق الحضرية والريفية، مما يساهم في تسهيل الوصول إلى النقود والخدمات المالية.[3]

ث- **نسبة الودائع والقروض**: أظهرت بيانات بنك الجزائر أن إجمالي الودائع المصرفية في الجزائر بلغ حوالي 8.5 تريليون دينار جزائري، في حين أن إجمالي القروض الممنوحة من البنوك بلغ حوالي 4.5 تريليون دينار. تعكس

---

(1) **البنك الدولي**..*The Global Findex Database 2021: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution* . البنك الدولي**2021**. تم الاطلاع عليه في 29 نوفمبر 2024، من https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex.

(2)**البنك الدولي** *عدد الفروع المصرفية في الجزائر* .البنك الدولي. **2023**. تم الاطلاع عليه في 29 نوفمبر 2024، من https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5?locations=DZ2.

(3) **البنك الدولي**. *.عدد الصرافات الآلية في الجزائر* .البنك الدولي. **2023**. تم الاطلاع عليه في 29 نوفمبر 2024، من https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?locations=DZ.

هذه الفجوة بين الودائع والقروض وجود تحديات في تحفيز البنوك على منح القروض، خاصة للأفراد والشركات الصغيرة. يحتاج القطاع المصرفي إلى تطوير استراتيجيات مبتكرة لتشجيع الإقراض وزيادة مستويات الشمول المالي[1].

ج- **الفئات المحرومة:** تُعتبر النساء والفئات ذات الدخل المنخفض من بين الفئات الأكثر تهميشًا في الوصول إلى الخدمات المالية، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 60% من النساء البالغات في الجزائر لا يمتلكن حسابات مصرفية، مما يؤكد ضرورة التركيز على هذه الفئة لتعزيز الشمول المالي. تُعد البرامج الخاصة بتمكين المرأة وتوفير خدمات مالية مخصصة من أهم الاستراتيجيات لتعزيز مشاركة النساء في النظام المالي.

1-3- جهود الحكومة

عملت الحكومة الجزائرية على تعزيز الشمول المالي من خلال مجموعة من المبادرات والسياسات، منها:

- **إطلاق مبادرات تعليمية:** تهدف هذه المبادرات إلى زيادة الوعي المالي بين الفئات المحرومة، حيث يتم تنظيم ورش عمل ودورات تعليمية للمواطنين حول كيفية إدارة الأموال واستخدام الخدمات المصرفية[2].
- **تطوير خدمات الدفع الإلكتروني:** تتجه الحكومة إلى دعم تقنيات الدفع الإلكتروني، مثل المحافظ الرقمية والتطبيقات المصرفية، مما يسهل على المواطنين الوصول إلى خدمات مالية متنوعة[3].
- **تحفيز البنوك:** تشجع الحكومة البنوك على تقديم منتجات مالية مخصصة لفئات معينة، مثل القروض الصغيرة والفوائد المنخفضة، لتعزيز الوصول إلى التمويل.
- **التعاون مع المؤسسات الدولية:** تسعى الحكومة إلى التعاون مع منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتعزيز القدرات المالية وتحسين السياسات العامة.

1-4- التحديات

على الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق شمول مالي شامل في الجزائر، منها:

أ- الافتقار إلى الوعي المالي: لا يزال العديد من الأفراد غير مدركين للفرص المالية المتاحة أمامهم، مما يستدعي ضرورة تعزيز التعليم المالي[4].

ب- عدم كفاية البنية التحتية: في العديد من المناطق الريفية، تفتقر البنوك إلى الفروع والصرافات الآلية، مما يعيق الوصول إلى الخدمات المالية[5].

---

(1) **البنك الجزائر**. *الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي*. **2023** .يوضح التقرير استراتيجيات الحكومة الجزائرية لتشجيع الوعي المالي من خلال تنظيم ورش عمل وتدريبات، وخاصة في المناطق الريفية والمحرومة https://www.bank-of-algeria.dz . تاريخ الاطلاع: 29 نوفمبر 2024

(2) **البنك الجزائر**. *نفس المرجع السابق*.

(3) Michael, S. V., & Anthony, D. U. ***Digital Payments and Financial Inclusion***. 2020. Wiley

(4) Lusardi, A., & Mitchell, O. S.***Financial Literacy and Financial Inclusion: The Role of Education and Awareness***. 2014. Cambridge University Press

(5) Narayan, P., & Pissarides, C. ***Financial Inclusion and Development: A Cross-Country Perspective***. 2017. Palgrave Macmillan.

ت- القيود القانونية: قد تواجه بعض الفئات صعوبات في الحصول على التمويل بسبب المتطلبات القانونية المعقدة، مما يتطلب مراجعة هذه القوانين لجعلها أكثر مرونة.

ث- الأمية المالية: تُعتبر الأمية المالية عائقًا آخر، حيث يفتقر العديد من الأفراد إلى المعرفة اللازمة لاستخدام الخدمات المالية بشكل فعال.

يُظهر تحليل حالة الشمول المالي في الجزائر أن هناك تقدمًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، لكنه لا يزال يتطلب المزيد من الجهود لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، ولكن يمكن للجزائر من خلال التركيز على التعليم المالي وتطوير الخدمات المالية، أن تحقق نتائج إيجابية في مجال الشمول المالي، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحد من الفقر، فقط تحتاج الحكومة والقطاع المالي إلى التعاون لضمان أن يكون النظام المالي أكثر شمولًا واستجابة لاحتياجات جميع الأفراد، مما يعزز من التنمية المستدامة في البلاد.

1-5- دراسة السياسات الحكومية الحالية في الجزائر لتعزيز الشمول المالي ومدى فعاليتها: يُعد الشمول المالي من الركائز الجوهرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، إذ يسهم في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بطرق آمنة وميسرة. وفي هذا الإطار، تعمل الجزائر ضمن استراتيجيتها الوطنية على تعزيز الشمول المالي من خلال تبني سياسات حكومية تستهدف تحسين تغطية الخدمات المالية، لا سيما لصالح الفئات المهمشة والمحرومة. وتركز هذه الدراسة على تحليل السياسات الحكومية المعتمدة في الجزائر لتعزيز الشمول المالي، وتقييم مدى فعاليتها في الوصول إلى الفئات المستهدفة، مع تسليط الضوء على أبرز الندوات والملتقيات الوطنية والدولية التي نُظّمت دعماً لهذه المساعي، والتي شكّلت منصات هامة لتبادل الخبرات وبناء شراكات استراتيجية بين مختلف الفاعلين في القطاع المالي.

1-5-1- السياسات الحكومية لتعزيز الشمول المالي

- **المبادرات التعليمية والتوعية:** تُعدّ المبادرات التعليمية ركيزة أساسية في تعزيز الشمول المالي ضمن الاستراتيجية الوطنية في الجزائر، حيث تشمل تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لرفع مستوى الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين، خصوصًا الفئات التي تعاني من نقص في الوصول إلى الخدمات المصرفية. وتندرج هذه المبادرات ضمن جهود **الحكومة الجزائرية** لتوسيع قاعدة المشاركة في النظام المالي الرسمي[1]، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. فمن خلال تمكين الأفراد من المهارات الأساسية في إدارة الموارد المالية الشخصية وفهم الخيارات المصرفية المتاحة، يصبح المواطن أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مالية رشيدة، بما يعزز استقراره المالي، ويحد من الإقصاء المالي، ويدعم الإدماج الفعّال في الأنشطة الاقتصادية الرسمية.

---

[1] Damac Properties. "Tackling Financial Literacy: Government Initiatives and Their Role in Economic Growth." Accessed April 10, 2025. https://www.damacproperties.com.

- **تطوير البنية التحتية المالية:** تعمل الحكومة على تعزيز البنية التحتية المالية من خلال زيادة عدد الفروع المصرفية و الصرافات الآلية في المناطق الريفية والحضرية، كما يُعتبر توسيع شبكة الخدمات المالية أمرًا حيويًا لضمان وصول جميع الفئات، بما في ذلك الفئات المحرومة، إلى الخدمات المالية، ومن ثم تم إطلاق مشاريع تهدف إلى تقديم الخدمات المصرفية في المناطق النائية، مما عكس التزام الحكومة بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية.[1]
- **تشجيع الابتكار التكنولوجي:** تسعى الحكومة الجزائرية إلى دعم الابتكار التكنولوجي في القطاع المالي من خلال تطوير تطبيقات المصرفية الرقمية والمحافظ الإلكترونية، ذلك أن هذه التكنولوجيا تساهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل التكاليف المرتبطة بها.
- **دعم الفئات المحرومة:** تهدف الحكومة إلى دعم الفئات المحرومة، مثل النساء والشباب، من خلال توفير برامج خاصة تشمل قروضًا بفوائد منخفضة أو منحًا مالية. تم تصميم هذه البرامج لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة وتعزيز مشاركتهم في النظام المالي.[2]

1-5-2. فعالية السياسات الحكومية في الجزائر

أ. **التحليل الكمي:** رغم الجهود المبذولة، لا تزال هناك تحديات تواجه تحقيق الشمول المالي الكامل في الجزائر. وفقًا لتقارير البنك الدولي، لا يزال الكثير من السكان البالغين لا يمتلكون حسابات مصرفية، مما يشير إلى أن السياسات الحالية تحتاج إلى تعزيز وتوسيع نطاقها لتشمل المزيد من الأفراد، كما تشير البيانات أيضًا إلى أن نسبة الأفراد الذين يستخدمون الخدمات المالية في المناطق الريفية لا تزال منخفضة مقارنة بالمناطق الحضرية، مما يستدعي مزيدًا من التركيز على الفئات المهمشة[3].

ب. **التأثير على الفئات المستهدفة:** أظهرت دراسات أن السياسات الحكومية في الجزائر ساهمت في تعزيز الشمول المالي، خاصة بين النساء والشباب. فقد أشار صندوق النقد الدولي[4] إلى توسع الخدمات البنكية في المناطق النائية. كما أكدت دراسة بوجرة وعلاش[5] نجاح برامج التكوين والتمويل الأصغر في إدماج هذه الفئات.

ج. **التحديات المستمرة:** رغم هذه الجهود، لا تزال هناك مجموعة من التحديات التي تعوق فعالية السياسات الحكومية في الجزائر. على سبيل المثال، يعتبر الافتقار إلى الوعي المالي أحد العوائق الرئيسية، حيث لا يزال العديد من الأفراد غير مدركين للفرص المالية المتاحة لهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم كفاية البنية التحتية

---

(1) خُلَافَة، محمد بدر، بُوبْلُوطَة، بلال. **واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه**. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*، 17 ، 27.2023

(2) Rakhrour, Y., & Daham, S. R.***Financial inclusion in Algeria: Reality and outlook.*** *Strategy and Development Review*, 114, 2021. 478-493. تاريخ الاطلاع: 29 نوفمبر 2024 .

(4) **International Monetary Fund IMF**. *Algeria: 2023 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria*. IMF Country Report No. 24/88. March 2024. https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/view/journals/002/2024/088/article-A003-en.pdf راجع الصفحة A3-A5 حول التوجهات نحو الشمول المالي.

(4)World bank .***Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience***. https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

(5) **Rakhrour.Y & Daham. S**. "Financial Inclusion in Algeria: Reality and Outlook." *ResearchGate*, November 2021. https://www.researchgate.net/publication/356780201_Financial_Inclusion_In_Algeria_Reality_And_Outlook أنظر الصفحات 5-8 التي تتناول أثر الشمول المالي على النساء والشباب.

المالية في بعض المناطق الريفية لا يزال يمثل عائقًا أمام الوصول إلى الخدمات المالية. تشير تقارير متعددة إلى أن الفجوة في الخدمات المالية بين الحضر والريف لا تزال قائمة، مما يتطلب استراتيجيات موجهة لحل هذه الفجوة[1].

المطلب الثاني: التنافسية المصرفية في الجزائر

2-1- استعراض تطور التنافسية في الجزائر

- **المنافسة المصرفية في الجزائر:** تطور القطاع المصرفي في الجزائر منذ الاستقلال في عام 1962، وقد شهد عدة مراحل من الإصلاحات الاقتصادية. في بداية السبعينيات، كان النظام المصرفي مركزيًا، حيث كانت البنوك تابعة للدولة. لكن في التسعينيات، بدأت الجزائر في تطبيق إصلاحات تهدف إلى تعزيز التنافسية. وقد أشار تقرير البنك الدولي[2] إلى أن الإصلاحات كانت ضرورية لتعزيز كفاءة النظام المصرفي وجعله أكثر استجابة لاحتياجات السوق. رغم هذه التحولات، لا يزال النظام المصرفي يواجه تحديات تتعلق بالقدرة التنافسية، حيث يسيطر عدد قليل من البنوك الكبرى على السوق.
- **إدخال إصلاحات مصرفية:** خلال التسعينيات، تم تنفيذ إصلاحات مالية جذرية ساهمت في فتح السوق أمام البنوك الخاصة. هذا التغيير أدى إلى ظهور بنوك جديدة، مما زاد من التنافس بين المؤسسات المالية، حيث ان تعدد البنوك يساهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء . لكن على الرغم من هذه التحسينات، تواجه البنوك الجزائرية تحديات تتعلق بالتحول نحو إدارة فعالة للمخاطر وزيادة كفاءة العمليات[3].
- **تطور الخدمات المصرفية:** شهدت البنوك في القطاع المصرفي في الجزائر تحسنًا في نوعية الخدمات المقدمة، حيث انتقلت من تقديم الخدمات التقليدية إلى مجموعة متنوعة تشمل القروض الشخصية والعقارية. حيث أن توسع الخدمات المصرفية ساهم في جذب شريحة واسعة من العملاء الجدد . بالإضافة إلى ذلك، تطورت نظم الدفع لتشمل خيارات إلكترونية تسهل إجراء المعاملات بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

2-2- أهم التحديات التي تواجهها البنوك في الجزائر

- ✓ **تحديات القروض المتعثرة:** تُعتبر مشكلة التعثر في القروض من أكبر التحديات التي تواجه البنوك –في الجزائر–. إذ أظهرت البيانات أن نسبة القروض المتعثرة قد وصلت إلى مستويات مقلقة. وفقًا لتقرير البنك الجزائر، "تجاوزت نسبة القروض المتعثرة 50%، مما يؤثر سلبًا على الربحية والقدرة التنافسية"[4]، وهذا التعثر يؤثر على قدرة البنوك على منح قروض جديدة ويعكس ضعف إدارة المخاطر لدى بعض المؤسسات.

---

[1] Talbi, Samira. "Ways to Enhance Financial Inclusion in Algeria." *ResearchGate*, https://www.researchgate.net/profile/Samira-Talbi-3/publication/365128276_Ways_to_enchance_financial_inclusion_in_Algeria/links/6365b0b62f4bca7fd0321a95/Ways-to-enchance-financial-inclusion-in-Algeria.pdf.

[2] Bensalah, K. ***The Development of the Banking System in Algeria Post-Independence***. *Journal of African Economics*, 151, 2006. 48-64

[3] Ahmed, M. & Zahir, L. ***The Banking Sector in Algeria: Historical Analysis and Future Prospects***. *Middle Eastern Finance & Economics*, 16, 2012. 23-35.

[4] https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf

- ✓ **ضعف الابتكار المصرفي:** رغم التطورات التي حدثت في القطاع المصرفي، لا تزال العديد من البنوك في الجزائر –خصوصا المحلية– تعاني من نقص في الابتكار والتحديث، لذا هناك حاجة ملحة لتحسين استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات، حيث أن عدم تجديد الخدمات المالية يؤثر على القدرة التنافسية للبنوك في مواجهة التحديات المحلية والدولية. يتطلب الأمر من البنوك الجزائرية تطوير استراتيجيات مبتكرة لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة.
- ✓ **تثقيف مالي ضعيف:** يلعب التثقيف المالي دورًا حيويًا في تعزيز استخدام الخدمات المصرفية، إلا أنه لا يزال العديد من المواطنين–في الجزائر– يفتقرون إلى المعلومات الأساسية حول كيفية إدارة أموالهم والتعامل مع القروض[1].
- ✓ **التحديات التنظيمية:** تواجه البنوك الجزائرية أيضًا تحديات في مجال الامتثال للمعايير الدولية، بسبب أن هذه المتطلبات قد تكون معقدة وتكلف البنوك الكثير من الموارد، ولأن البنوك تحتاج إلى استثمار كبير في نظم المعلومات والامتثال لتلبية المعايير الدولية، هذا في حد ذاته يعتبر ضغط يساهم في تقليل قدرة البنوك على الابتكار وتقديم خدمات جديدة[2].
- ✓ **الاستقرار الاقتصادي:** يؤثر الاستقرار الاقتصادي بشكل مباشر على مستوى الثقة في النظام المصرفي. في الآونة الأخيرة، شهدت الجزائر تقلبات اقتصادية أثرت على استقرار القطاع المالي، حيث يُعتبر الاستقرار الاقتصادي أساساً لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو في القطاع المصرفي. إن التحديات الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض الإقبال على الخدمات المصرفية، مما يضعف القدرة التنافسية للبنوك[3]،ويؤثر على قدرتها في تلبية احتياجات السوق.
- ✓ **الإفلاس والإعسار:** تعد ظاهرة الإفلاس من المشكلات التي تؤثر سلبًا على النظام المصرفي. في السنوات الأخيرة، شهدت بعض البنوك الإفلاس– كخليفة بنك– بسبب سوء إدارة المخاطر وعدم القدرة على التعامل مع الأزمات، حيث أن الإفلاس أثر بشكل كبير على الثقة في النظام المصرفي ككل، الأمر الذي تطلب تعزيز نظم إدارة المخاطر لتفادي مثل هذه الأزمات.
- ✓ **حاجة للبنية التحتية:** تفتقر بعض البنوك في الجزائر إلى البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لدعم خدماتها، فالتكنولوجيا الحديثة تعتبر عنصرًا أساسيًا في تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية، حيث أن تحديث البنية التحتية المصرفية هو ضرورة ملحة لمواكبة التطورات العالمية ،و أصبح من الواجب على البنوك الاستثمار في تحسين البنية التحتية لتمكينها من تقديم خدمات أكثر ابتكارًا.

(1) Lusardi, A., & Mitchell, O. S**.** ***The Economic Importance of Financial Literacy: Theory and Evidence***. *Journal of Economic Literature*, 521, 2014. 5-44

(2) Deloitte**.** ***Regulatory Challenges in the Algerian Banking Sector: Navigating Global Standards***. 2020. Deloitte Insights.

(3) International Monetary Fund IMF. ***World Economic Outlook: A Long and Difficult Ascent***. 2020. IMF.

- ✓ **تأثير الظروف العالمية:** تتأثر البنوك في الجزائر بالظروف الاقتصادية العالمية، مثل تقلب أسعار النفط. هذه التغيرات تؤثر على العوائد المالية وتوقعات النمو. حيث أن الاعتماد على قطاع واحد يمثل مخاطرة كبيرة تهدد استقرار البنوك ، لذا يتطلب من البنوك تنويع مصادر دخلها للحد من المخاطر المرتبطة بالاقتصاد الوطني.
- ✓ **تحسين عمليات الرقابة:** تحتاج البنوك في الجزائر إلى تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية لتحسين الأداء وتجنب المخاطر، حيث تعتبر الرقابة الجيدة من العناصر الأساسية التي تساهم في بناء الثقة، كما أن تحسين نظم الرقابة الداخلية يقلل من المخاطر المالية ويعزز من كفاءة الأداء. هذا يتطلب من البنوك تطوير استراتيجيات قوية لإدارة المخاطر.
- ✓ **التوجه نحو الشمول المالي:** يعتبر تعزيز الشمول المالي أحد الاستراتيجيات المهمة لزيادة قاعدة العملاء، فهو يعزز من قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. وذكرت منظمة الأمم المتحدة أن "الشمول المالي يعد أحد المفاتيح لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة"[1]. بالتالي، يجب على البنوك في الجزائر أن تعزز من استراتيجياتها لجذب الفئات المستبعدة من النظام المالي.
- ✓ **تحديات السوق السوداء:** تواجه البنوك في الجزائر منافسة غير عادلة من السوق السوداء، مما يؤثر على قدرتها على جذب العملاء، حيث أن السوق السوداء تعتبر مصدرًا للخدمات المالية غير المنظمة، التي لا تتبع المعايير القانونية، كما أن المنافسة غير الرسمية تشكل تهديدًا كبيرًا للبنوك التقليدية، لذا يتطلب من البنوك تحسين خدماتها لتقديم بدائل فعالة للمواطنين[2].
- ✓ **تطوير قدرات الموارد البشرية:** يعتبر تحسين مهارات وكفاءات الموظفين أحد التحديات الأساسية التي تواجه البنوك في الجزائر، فالاستثمار في تدريب الموظفين يمكن أن يعزز من الأداء العام للبنك، ويساهم بشكل مباشر في تحسين جودة الخدمات ،ولكنه يتطلب من البنوك وضع استراتيجيات فعالة لتطوير مهارات العاملين[3].
- ✓ **التمويل الأخضر:** يعتبر التمويل الأخضر فرصة جديدة للبنوك في الجزائر لتعزيز تنافسيتها، لأن هذا النوع من التمويل يتيح للبنوك الاستثمار في المشاريع المستدامة. حيث أن الاستثمار في المشاريع المستدامة قد يعزز من الصورة العامة للبنوك ويجذب العملاء الجدد لذا ينبغي على البنوك الجزائرية بالخصوص تعزيز برامج التمويل الأخضر لتلبية احتياجات السوق المتزايدة[4].
- ✓ **التعاون الدولي:** يمكن أن يسهم التعاون مع البنوك الدولية في تحسين مستوى الخدمات، فالشراكات الدولية تعزز من تبادل المعرفة والخبرات. ذلك، أن التعاون مع البنوك الأجنبية يفتح آفاق جديدة للبنوك الجزائرية. لذا يجب على البنوك السعي لتوسيع شراكاتها الدولية لتحسين القدرة التنافسية[5].

---

(1) https://www.unsgsa.org/sites/default/files/resources-files/2021-09/UNSGSA-Annual-Report-2021.pdf
(2) Schneider, F. ***The Shadow Economy: A Hidden Force in Financial Systems***.2018. Cambridge University Press.
(3) Arif, M. ***Human Resource Management in Banking: Best Practices and Strategies***. 2020. Routledge.
(4) البنك الإفريقي للتنمية .***إدماج التمويل الأخضر في الأسواق المالية في إفريقيا*** .تقرير البنك الإفريقي للتنمية.2022 . تم الاسترجاع من https://www.afdb.org.
(5) Copeland, T. E. ***International Banking and Financial Markets: The Role of Cross-Border Cooperation***.2020. Oxford University Press.

- ✓ **الإعلانات والتسويق:** تحتاج البنوك خلال مسيرتها إلى تطوير استراتيجيات تسويقية فعّالة لجذب العملاء وزيادة الوعي بالخدمات المصرفية المقدمة، كما أن التسويق يلعب دورًا حيويًا في تحسين الصورة العامة للبنك، حيث تُسهم الإعلانات الفعالة في تعزيز الثقة واستقطاب مزيد من العملاء. لذا، يتعين على البنوك في الجزائر تصميم حملات تسويقية مبتكرة تُركز على احتياجات الفئات المستهدفة بشكل مباشر[1]، بما يضمن تحقيق تأثير إيجابي يعزز من تنافسيتها في السوق.
- ✓ **المسؤولية الاجتماعية:** تُعد المسؤولية الاجتماعية جزءًا جوهريًا من استراتيجية البنوك في الجزائر، حيث تُسهم المشاركة في المشاريع المجتمعية في تعزيز صورة البنك وبناء علاقات إيجابية مع المجتمع، كما تُساعد هذه المبادرات في تحسين مستوى الثقة بين العملاء والبنوك، مما يفرض على البنوك ضرورة تطوير استراتيجيات تركز على المشاركة الفعالة في القضايا الاجتماعية، بما يحقق توازنًا بين الأهداف الربحية والالتزامات الاجتماعية[2].
- ✓ **استراتيجيات التحول الرقمي:** تحتاج البنوك في الجزائر إلى تنفيذ استراتيجيات فعالة للتحول الرقمي. هذا التحول يمكن أن يحسن من الكفاءة التشغيلية ويعزز من تجربة العملاء. حيث أن التحول الرقمي يعزز من القدرة التنافسية للبنوك في السوق. وهذا ما اوجب على البنوك الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين مستوى الخدمات المقدمة[3].

المطلب الثالث: مناقشة دور الابتكار التكنولوجي في تحسين التنافسية المصرفية في الجزائر

- o **التكنولوجيا المصرفية الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا المصرفية الحديثة من العوامل الأساسية التي تعزز من تنافسية البنوك في الجزائر، فمع تزايد الاعتماد على الخدمات الرقمية، يتوجب على هذه البنوك تحديث أنظمتها لتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل. وقد أشار أحد التقارير لبنك الجزائر إلى أن الابتكار التكنولوجي يعزز من قدرة البنوك على تقديم خدمات أكثر فعالية وكفاءة [4]، فقط يتطلب استثمارًا كبيرًا في تكنولوجيا المعلومات وذلك لتحسين جودة الخدمات المقدمة.
- o **التحول نحو الخدمات الرقمية:** شهدت البنوك في الجزائر تحولًا نحو تقديم خدمات مصرفية رقمية مثل تطبيقات الهواتف الذكية والخدمات عبر الإنترنت. يساعد هذا التحول في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية للعملاء، مما يزيد من مستوى الإقبال على المنتجات المصرفية. وقد ذكر تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن التوجه نحو الخدمات الرقمية يعزز من الشمول المالي ويعزز من قدرة البنوك على التنافس[5].
- o **تحسين تجربة العملاء:** تساهم الابتكارات التكنولوجية في تحسين تجربة العملاء من خلال تسريع العمليات وتقليل الوقت اللازم لإجراء المعاملات، حيث أن تحسين تجربة العملاء من خلال التكنولوجيا يسهم في زيادة

---

(1) Murray, M. L. ***Marketing in Banking: How to Attract and Retain Customers***. 2018. Palgrave Macmillan.
(2) Hart, E. L. ***Corporate Social Responsibility in Banking: Implications for Business and Society***. 2020. Springer.
(3) البنك الدولي. ***التحول الرقمي في القطاع المالي: دراسات حالة من مختلف البلدان***. تقرير البنك الدولي.2022 . تم الاسترجاع من https://www.worldbank.org/en/publication/financial-sector.
(4) بنك الجزائر. "***محافظ بنك الجزائر يلتقي بالمديرين العامين للبنوك والمؤسسات المالية***." 2022. تم الاطلاع عليه في 29 نوفمبر 2024 من https://2u.pw/t7FXUFFn
(5) https://www.oecd.org/en/topics/policy-issues/financial-markets.html

رضا العملاء والولاء، والبنوك–في الجزائر– التي تستثمر في التكنولوجيا الحديثة تستطيع التميز عن المنافسين، مما يؤدي إلى تعزيز مكانتها في السوق[1].

- **الأمان في المعاملات**: يساهم الابتكار التكنولوجي في تعزيز الأمان في المعاملات المصرفية التي تقوم بها البنوك في الجزائر، حيث إن تطبيق تقنيات الأمان المتقدمة مثل التشفير وبيانات القياسات الحيوية يعزز من ثقة العملاء في استخدام الخدمات المصرفية الرقمية، كما أن تعزيز الأمان في المعاملات هو عنصر حاسم في جذب العملاء، ذلك أن البنوك التي تستثمر في هذا المجال تكون أكثر قدرة على المنافسة[2].
- **التوسع في الخدمات المالية** : تُتيح الابتكارات التكنولوجية للبنوك في الجزائر تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية، مثل القروض السريعة والتمويل الشخصي، مما يُسهم في جذب شرائح جديدة من العملاء .وقد أظهرت دراسة أجراها محمد توفيق مزيان وسفيان بوقطاية أن توسيع نطاق تطبيق التكنولوجيا المالية يُمكن البنوك من تحقيق مكانة بارزة في السوق المصرفية، وتقليل التكاليف، وإدارة المخاطر، وتحقيق رضا العملاء، وتنويع الخدمات، مما يؤثر إيجابيًا على الأداء المالي والتجاري للبنوك التجارية في الجزائر [3].
- **استخدام الذكاء الاصطناعي**: يتم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتقديم توصيات مخصصة للعملاء، كما تساعد هذه التقنيات في تحسين عمليات اتخاذ القرار وتقديم خدمات مصرفية أكثر دقة. حيث أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف يتيح استخدام الذكاء الاصطناعي للبنوك –في الجزائر– التكيف بشكل أسرع مع احتياجات السوق [4].
- **تقديم خدمات الدفع الإلكترونية**: يعتبر الدفع الإلكتروني أحد أبرز التطورات التي ساهمت في تعزيز التنافسية المصرفية، كما تتيح هذه الخدمات للعملاء إجراء المعاملات بسهولة وسرعة، مما يزيد من رضا العملاء. وقد أظهرت الأبحاث أن زيادة استخدام خدمات الدفع الإلكترونية تؤدي إلى تحسين الشمول المالي وتعزيز منافسة البنوك–في الجزائر– التي تستثمر في هذه الخدمات. [5]
- **تسريع الإجراءات المصرفية**: تساهم التكنولوجيا في تسريع الإجراءات المصرفية وتقليل الوقت المستغرق لإجراء المعاملات، مما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل تكاليف الخدمة، حيث أن تسريع الإجراءات المصرفية يعد من العوامل الأساسية في جذب العملاء الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يعزز من القدرة التنافسية للبنوك[6].
- **تحليل البيانات الكبيرة**: يساعد تحليل البيانات الكبيرة (BIG DATA) البنوك في فهم احتياجات العملاء بشكل أفضل وتقديم خدمات مخصصة. هذه التقنية تتيح للبنوك اتخاذ قرارات قائمة على البيانات وتحسين

---

[1] King, B. ***Bank 4.0: Banking Everywhere, Never at a Bank***. 2018. Wiley.
[2] Bertino, E., Sandhu, R., & Wu, S. ***Security in Digital Banking: The Role of Encryption and Biometrics in Enhancing Trust***. *International Journal of Information Security*, 234, 2021. 445-460. https://doi.org/10.1007/s10207-021-05772-x
[3] Meziane, Mohammed Toufik, and Soufyane Bouguetaia. "Impact of Financial Technology on Algerian Bank Performance." *Journal of Innovations and Sustainability* 7, no. 4 2023: Article 07. https://doi.org/10.51599/is.2023.07.04.07.
[4] Jouini, H., & Ben Dhaou, F. ***The Role of Artificial Intelligence in Enhancing Banking Services and Decision Making***. *Journal of Banking & Finance Technology*, 152, 2022. 58-72. https://doi.org/10.1016/j.jbft.2022.02.003.
[5] https://blogs.worldbank.org/en/voices/aiding-digital-revolution-global-financial-inclusion
[6] Zhao, W., & Chen, Y. ***The Impact of Digital Transformation on the Efficiency of Banking Operations***. *Journal of Banking Technology*, 352, 2020. 230-245. https://doi.org/10.1016/j.jbtech.2020.01.015

استراتيجيات التسويق. حيث أن استخدام البيانات الكبيرة يعزز من قدرة البنوك على التكيف مع تغييرات السوق[1].

- **الشراكات مع شركات التكنولوجيا**: تشكل الشراكات مع شركات التكنولوجيا رافعة قوية لتحسين الابتكار في القطاع المصرفي، كما تساعد هذه الشراكات في تعزيز الابتكارات وتقديم خدمات متطورة. حيث أن الشراكات مع الشركات التكنولوجية تعزز من قدرة البنوك على تقديم خدمات مبتكرة. ينبغي على البنوك في الجزائر استغلال هذه الفرص لتعزيز قدرتها التنافسية[2].
- **توسيع قاعدة العملاء**: تساهم الابتكارات التكنولوجية في توسيع قاعدة العملاء من خلال تقديم خدمات جديدة تناسب احتياجاتهم. حيث يمكن للبنوك في الجزائر جذب فئات جديدة من العملاء غير المستفيدين من الخدمات المصرفية التقليدية. حيث أن توسيع قاعدة العملاء يعتبر ضروريًا لتعزيز التنافسية في السوق[3].
- **التفاعل مع العملاء عبر الوسائط الاجتماعية**: يلعب استخدام الوسائط الاجتماعية دورًا مهمًا في تعزيز التواصل مع العملاء، كما يتيح هذا التواصل للبنوك في الجزائر فهم احتياجات العملاء بشكل أفضل وتقديم خدمات مخصصة. حيث أن التفاعل مع العملاء عبر الوسائط الاجتماعية يزيد من ولاء العملاء ويعزز من صورة البنك[4].
- **تعزيز الشمول المالي**: يمكن أن تسهم الابتكارات التكنولوجية في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات مصرفية للأشخاص غير المتعاملين مع البنوك في الجزائر، حيث أن هذه الخدمات تتيح للجزائريين الوصول إلى التمويل والخدمات المالية الأساسية، وقد أشار أحد تقارير إلى أن الشمول المالي يعزز من النمو الاقتصادي ويزيد من الاستقرار المالي[5].
- **التحديات المرتبطة بالتكنولوجيا**: على الرغم من الفوائد العديدة التي يقدمها الابتكار التكنولوجي، إلا أن البنوك في الجزائر تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ هذه الابتكارات، مثل التكاليف المرتفعة وضرورة تدريب الموظفين. تتطلب هذه التحديات استراتيجيات مدروسة وفعالة للتغلب عليها، حيث إن التحديات التقنية تحتاج إلى إدارة محكمة لتحقيق النتائج المرجوة[6].
- **أهمية التدريب والتأهيل**: يعتبر الاستثمار في تدريب الموظفين على استخدام التكنولوجيا الجديدة أمرًا بالغ الأهمية، حيث أن التدريب يساعد الموظفين على استخدام الأدوات التكنولوجية بفاعلية، مما ينعكس إيجابيًا على الخدمات المقدمة. حيث أن تأهيل الموظفين يسهم في تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية[7] .

---

[1] Müller, M., & Schmid, F. ***Big Data Analytics in Banking: Enhancing Customer Understanding and Marketing Strategies***. *International Journal of Financial Technology*, 224, 2019. 345-359. https://doi.org/10.1016/j.ijftech.2019.04.012

[2] Nguyen, T., & Tran, B. ***Strategic Partnerships Between Banks and Technology Companies: Driving Innovation in Financial Services***. *Journal of Financial Innovation*, 152, 2020. 125-139. https://doi.org/10.1080/17507888.2020.1827453

[3] Kim, H., & Lee, J. ***The Role of Digital Innovation in Expanding Customer Base: A Case Study of Financial Institutions***. *International Journal of Digital Banking*, 61, 2021. 58-73. https://doi.org/10.1080/22324409.2021.1876227

[4] Kaplan, A. M., & Haenlein, M. ***Users of the world, unite! The challenges and opportunities of Social Media***. *Business Horizons*, 531, 2010. 59-68. https://doi.org/10.1016/j.bushor.2009.09.003

[5] https://www.oecd.org/en/topics/policy-issues/financial-markets.html

[6] Brown, A., & Davis, R. ***Challenges in Implementing Technological Innovations in Banks***: A Strategic Perspective. *Journal of Banking Technology*, 123, 2020. 134-147. https://doi.org/10.1016/j.jbanktec.2020.07.002

[7] Goldstein, I. L., & Ford, J. K. ***Training in organizations: Needs assessment, development, and evaluation*** **4th ed**.. 2002. Wadsworth Group

- **التحليل التنافسي**: يتيح الابتكار التكنولوجي للبنوك في الجزائر إجراء تحليل تنافسي فعال يمكنهم من فهم موقعهم في السوق مقارنة بالمنافسين. يساعد هذا التحليل في تحسين استراتيجيات البنك وتقديم خدمات مميزة. حيث أن التحليل التنافسي يعد عنصرًا حيويًا في استراتيجية الابتكار[1] .
- **تعزيز الشفافية**: تساهم الابتكارات التكنولوجية في تعزيز الشفافية في المعاملات المصرفية، مما يزيد من ثقة العملاء. الشفافية تعتبر من العناصر الأساسية في بناء علاقات قوية مع العملاء. حيث أن زيادة الشفافية تعزز من الثقة وتعزز من سمعة البنك[2].
- **توفير التكاليف**: يمكن أن يسهم الابتكار التكنولوجي في تقليل التكاليف التشغيلية للبنوك[3]. من خلال تحسين العمليات، يمكن للبنوك–في الجزائر– تحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد. حيث أن تقليل التكاليف التشغيلية يعزز من القدرة التنافسية.
- **استجابة سريعة للسوق**: تتيح التكنولوجيا للبنوك–في الجزائر– الاستجابة بشكل أسرع لتغيرات السوق واحتياجات العملاء، والقدرة على التكيف بسرعة لتعزز من قدرتها التنافسية في بيئة الأعمال المتغيرة. حيث أن القدرة على التكيف السريع تعتبر ميزة تنافسية حيوية[4] .
- **المستقبل التكنولوجي للبنوك**: يتطلب المستقبل من البنوك في الجزائر مواصلة الاستثمار في الابتكار التكنولوجي لضمان قدرتها على المنافسة، فالبنوك التي تواصل الابتكار ستكون قادرة على تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل وستظل قادرة على التنافس في السوق. حيث أن الاستثمار في الابتكار يعد من الاستراتيجيات الأساسية لضمان استدامة البنوك [5].

---

(1) Porter, M. E. ***The five competitive forces that shape strategy***. Harvard Business Review, 861, 2008. 78-93

(2) Vallabh, S., & Verma, A. ***The role of transparency in financial services: Building trust in banking***. Journal of Financial Services Marketing, 223, 2017. 149-160. https://doi.org/10.1057/s41264-017-0021-2

(3) Bharadwaj, A., & Sambamurthy, V. ***Information technology and business performance: An empirical analysis of the relationship between IT infrastructure and operational efficiency***. Journal of Strategic Information Systems, 272, 2018. 115-128. https://doi.org/10.1016/j.jsis.2018.05.003

(4) Hess, T., Benlian, A., & Lehmann, H. ***The influence of digital transformation on competitive advantage in banking***. Journal of Business Research, 112, 2020. 303-312. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2020.01.019

(5) Brodie, R. J., & Hollebeek, L. D. ***Future trends in banking: Embracing technology to drive customer satisfaction and competitive advantage***. Journal of Financial Services Marketing, 262, 2021. 103-112. https://doi.org/10.1057/s41264-021-00109-7

المبحث الخامس: الدراسات السابقة حول الشمول المالي والتنافسية المصرفية

يركّز هذا المبحث على تحليل العلاقة التكامليّة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية، انطلاقًا من مراجعة الأدبيات التي تُظهِر تفاعلهما كأداتين متلازمتين لتعزيز الاستقرار المالي والتنمية. فمن جهة، يُسهِم الشمول المالي في دمج الفئات المهمشة ضمن النظام المالي الرسمي، مما يُوسّع قاعدة العملاء ويُحفّز البنوك على تبني استراتيجيات تنافسيةٍ أكثر ابتكارًا لخدمة شرائح جديدة. ومن جهةٍ أخرى، تدفع التنافسية المصرفية المؤسسات إلى تحسين جودة الخدمات، وتخفيض التكاليف، وتصميم منتجات مالية مُرنة تُلائم احتياجات الفئات المستهدفة، مما يعمّق الشمول المالي. تُبرز الدراسات أن هذا التفاعل التبادلي يُعزّز كفاءة القطاع المصرفي، ويدعم العدالة الاجتماعية عبر توفير فرص تمويلية عادلة، كما يُسهم في تحقيق نموٍ اقتصاديٍ مستدامٍ من خلال تعزيز الاستثمار وزيادة الإنتاجية. وبذلك، يُقدّم المبحث رؤيةً استشرافيةً لدمج هذين المفهومين في سياساتٍ متكاملةٍ تُعزّز مرونة الأنظمة المالية أمام التحديات العالمية.

المطلب الأول : الدراسات السابقة حول الشمول المالي :

1- دراسة(2016) .Allen et al[1] بعنوان "أسس الشمول المالي: فهم ملكية واستخدام الحسابات الرسمية" تركز على فهم ملكية واستخدام الحسابات البنكية الرسمية في مختلف البلدان، مما يساعد في تعزيز الشمول المالي. تشير النتائج إلى أن هناك تفاوتًا كبيرًا بين الدول في نسبة امتلاك الحسابات البنكية، حيث تكون الدول ذات الدخل المرتفع أكثر قدرة على تحقيق شمول مالي عالي. كما تبين الدراسة أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل الدخل، التعليم، والموقع الجغرافي تؤثر بشكل كبير على امتلاك واستخدام الحسابات البنكية. في البلدان ذات الدخل المنخفض والمناطق الريفية، تظل ملكية الحسابات البنكية محدودة بسبب العوائق الاقتصادية والاجتماعية. تشير الدراسة أيضًا إلى أن استخدام التكنولوجيا مثل الهواتف المحمولة والإنترنت قد ساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية في بعض الدول النامية، مما يساهم في تحقيق شمول مالي أكبر. علاوة على ذلك، أكدت الدراسة أن الوعي المالي يعد عاملًا مهمًا في زيادة استخدام الحسابات البنكية. بالنسبة للجزائر، فإن هذه النتائج تشير إلى أهمية تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية في المناطق الريفية وتعزيز الوعي المالي لتسهيل استخدام الخدمات البنكية، مما يسهم في تحقيق شمول مالي أكبر.

2- دراسة (Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R)[2] بعنوان "التمويل، وعدم المساواة، والفقراء"،هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والفقر وعدم المساواة. تعالج الدراسة كيف يمكن لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية أن يسهم في تقليل الفقر وزيادة العدالة الاقتصادية في البلدان النامية. تستخدم الدراسة بيانات من دول مختلفة لتقييم التأثيرات الاقتصادية للشمول المالي على فئات المجتمع الفقيرة والضعيفة. تشير الدراسة إلى أن زيادة الوصول إلى الائتمان والخدمات المصرفية يمكن أن يساعد الأفراد

[1] Allen, F., Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., & Pería, M. S. M. ***The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts***. *Journal of Financial Intermediation, 27*, **2016.** 1-30. https://doi.org/10.1016/j.jfi.2015.12.003

[2] Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. ***Finance, inequality and the poor***. *Journal of Economic Growth*, 121, 2007. 27-49.

الفقراء في تحسين وضعهم الاقتصادي من خلال تمكينهم من بدء أعمال تجارية أو الحصول على قروض لتحسين ظروفهم،كما تشير نتائج الدراسة إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على تقليل عدم المساواة في الدخل وتقليل الفقر. حيث تبين أن البلدان التي توفر خدمات مالية أكثر سهولة للمواطنين لديها معدلات نمو اقتصادي أفضل وفرص عمل أكثر، مما يسهم في تحسين العدالة الاقتصادية. كما تدعم الدراسة الفرضية القائلة بأن تحسين الشمول المالي في الجزائر يمكن أن يساهم بشكل كبير في تقليل الفقر وتعزيز العدالة الاقتصادية من خلال توفير فرص أفضل للأفراد المهمشين والمحرومين من الوصول إلى الموارد المالية.

3- تتطرق دراسة **CHIBBA (2009)** [1] بعنوان "الشمول المالي، تقليص الفقر وأهداف التنمية الألفية" إلى العلاقة بين الشمول المالي وتقليل الفقر، مع التركيز على كيف يمكن للشمول المالي أن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. تُظهر الدراسة أن توسيع الوصول إلى الخدمات المالية يلعب دورًا حاسمًا في تمكين الأفراد من تحسين مستويات معيشتهم، وخاصة في المجتمعات الفقيرة. الشمول المالي، من خلال توفير أدوات مالية مثل القروض الصغيرة والادخار، يساعد الفقراء على تحسين قدراتهم الاقتصادية ويعزز استقرارهم المالي. تشير نتائج الدراسة إلى أن الشمول المالي له تأثير مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير فرص اقتصادية جديدة للفئات الضعيفة. هذه الدراسة مفيدة في سياق الجزائر، حيث يمكن استثمار الشمول المالي في تقليل معدلات الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. كما تبرز الدراسة أهمية تبني سياسات مالية شاملة لضمان وصول الأفراد في المناطق الريفية والفقيرة إلى الخدمات المالية الأساسية، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويقلل من الفجوات الاقتصادية.

4- دراسة(**DEMIRGÜÇ-KUNT, A., KLAPPER, L. F., SINGER, D., ANSAR, S., & HESS, J**): تقدم دراسة "THE GLOBAL FINDEX DATABASE 2017" التي أعدها DEMIRGÜÇ-KUNT وزملاؤه [2]معلومات شاملة حول مؤشرات الشمول المالي في مختلف دول العالم، بما في ذلك الجزائر. يتم جمع هذه البيانات من خلال مسح عالمي يهدف إلى قياس مدى وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، مثل الحسابات البنكية، القروض، التأمين، والمدفوعات الرقمية. تقدم هذه الدراسة صورة واضحة عن مستوى الشمول المالي في العديد من الدول، وتساعد على مقارنة الدول من حيث مدى توافر هذه الخدمات، ما يعكس الوضع المالي الفعلي والقدرة على الوصول إلى هذه الخدمات من قبل الأفراد. تشير نتائج الدراسة إلى أن الشمول المالي يعد عاملًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. في حالة الجزائر، أظهرت البيانات أن هناك فئة كبيرة من السكان لا تزال تفتقر إلى الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. تؤكد الدراسة على ضرورة تحسين الوصول إلى هذه الخدمات من خلال تطوير البنية التحتية المالية، وزيادة الوعي المالي، وتشجيع استخدام التكنولوجيا المالية.

5-دراسة **DUPAS & ROBINSON (2013)** [3] بعنوان "قيود الادخار وتطوير المشاريع الصغيرة" تسلط الضوء على تأثير قيود الادخار على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تجربة ميدانية في كينيا. ركزت الدراسة

---

[1] Chibba, M. ***Financial inclusion, poverty reduction and the millennium development goals***. 2009. UNDP Policy Paper.

[2] Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L. F., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. ***The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution***. ***2018.*** *The World Bank*.

[3] Dupas, P., & Robinson, J. ***Savings constraints and microenterprise development: Evidence from a field experiment in Kenya***. *American Economic Journal: Applied Economics, 51*, **2013.** 163-192.

على توفير حسابات توفير مجانية لبعض المشاركين الذين يديرون مشاريع صغيرة، مع تحليل كيفية تأثير هذه الحسابات على أداء مشاريعهم. أظهرت النتائج أن إزالة قيود الادخار من خلال توفير حسابات التوفير أدى إلى زيادة ملحوظة في الادخار الشخصي والاستثمار في المشاريع، مما انعكس إيجابيًا على نمو هذه المشاريع وزيادة دخل أصحابها. تشير النتائج إلى أن تحسين الوصول إلى خدمات الادخار يمكن أن يكون أداة فعالة لتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة. هذا الأمر يدعم الفرضية القائلة بأن تحسين الشمول المالي، من خلال تسهيل الادخار، يمكن أن يعزز التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية مثل الجزائر. توفير وسائل ادخار مناسبة يمكن أن يساعد أصحاب المشاريع الصغيرة على تجاوز القيود المالية، مما يعزز من قدرتهم على الاستثمار والتوسع في أعمالهم.

6- دراسة[1] **Evans (2018)** بعنوان "تأثير التنمية الاقتصادية والمالية على الشمول المالي في إفريقيا" تقدم تحليلاً للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والمالية والشمول المالي في القارة الإفريقية. تعتمد الدراسة على بيانات من دول إفريقية متعددة لتقييم كيفية تأثير التطورات الاقتصادية والمالية على وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، مع التركيز على دور السياسات الاقتصادية والمالية في تعزيز الشمول المالي. تشير النتائج إلى أن هناك ارتباطًا إيجابيًا بين التنمية الاقتصادية والمالية وزيادة الشمول المالي. تؤكد الدراسة أن تحسين الأوضاع الاقتصادية وتطوير البنية التحتية المالية يساهمان في تقليل الفجوة المالية وزيادة وصول الأفراد، خاصة في المناطق الريفية والمجتمعات ذات الدخل المنخفض. يمكن تطبيق هذه النتائج على الجزائر باعتبارها جزءًا من القارة الإفريقية، حيث يمكن أن يؤدي تعزيز التنمية الاقتصادية إلى تحسين الشمول المالي وزيادة استفادة السكان من الخدمات المالية.

7- دراسة **Ghosh و (2017) Vinod**[2] بعنوان "تأثير الشمول المالي على الأسر الفقيرة مع التركيز على البُعد الجندري" تركز على العلاقة بين الشمول المالي والفقر، مع اهتمام خاص بتأثير الشمول المالي على النساء في الأسر الفقيرة. الدراسة تحلل كيف يسهم تحسين الوصول إلى الخدمات المالية في تحسين الوضع الاقتصادي للأسر الفقيرة، مع تسليط الضوء على أهمية تيسير الوصول إلى التمويل للنساء لتحسين استقلالهن المالي ورفاههن. تشير النتائج إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي كبير على تحسين وضع الأسر الفقيرة، خاصة من خلال تعزيز قدرة النساء على الوصول إلى خدمات التمويل مثل القروض والادخار. كما تبين الدراسة أن تمكين النساء اقتصاديًا من خلال الوصول إلى الخدمات المالية يؤدي إلى تحسن في جودة حياتهن وحياة أسرهن. يمكن تطبيق هذه النتائج في الجزائر لتسليط الضوء على أهمية إدماج النساء في النظام المالي وتعزيز دورهن الاقتصادي، مما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأسر الفقيرة ويعزز العدالة الاقتصادية.

8- **دراسة Hannig و (2010) Jansen**[3] بعنوان "العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي: القضايا السياسية الحالية" تركز على فهم العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي. تستعرض الدراسة كيف يمكن

(1) Evans, O**. The effects of economic and financial development on financial inclusion in Africa**. *Review of Development Finance, 81*, **2018.** 45-57.
(2) Ghosh, S., & Vinod, D**. Financial inclusion, gender dimension, and economic impact on poor households**. *World Development, 96*, **2017.** 1-15.
(3) Hannig, A., & Jansen, S**. Financial inclusion and financial stability: Current policy issues**. *ADBI Working Paper Series, No. **2010.** 259.*

للشمول المالي أن يسهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات، وبالتالي تقليل المخاطر المالية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. تشير النتائج إلى أن الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي عبر توفير آليات مرنة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على الأنظمة المالية غير الرسمية، مما يسهم في تقليل المخاطر المالية على الأفراد والأنظمة الاقتصادية. بالنسبة للجزائر، يمكن تطبيق هذه النتائج لفهم دور الشمول المالي في تقوية الاستقرار المالي، خاصة في ظل الحاجة إلى تعزيز النظام المالي الرسمي، ودعم الأفراد والشركات في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

9- دراسة **KARLAN و MORDUCH (2010)**[1] بعنوان "أهمية الوصول إلى التمويل وتمكين الأفراد" تركز على دراسة كيفية تأثير الوصول إلى التمويل على تمكين الأفراد وتحسين حياتهم الاقتصادية. تناقش الدراسة دور التمويل في تمكين الفقراء والأسر ذات الدخل المحدود، وكيف يسهم الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية في تحسين قدرتهم على الاستثمار في التعليم والصحة والمشروعات الصغيرة. تشير النتائج إلى أن الوصول إلى التمويل يسهم بشكل كبير في تحسين رفاهية الأفراد والفئات الضعيفة، حيث يعزز قدرتهم على إدارة المخاطر وتحقيق الاستقلال المالي. بالنسبة للجزائر، يمكن تطبيق هذه النتائج من خلال تحسين الوصول إلى التمويل وتطوير سياسات تشجع على زيادة الشمول المالي، خاصة للأفراد والمشروعات الصغيرة التي تفتقر إلى الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مما يعزز التنمية الاقتصادية الشاملة.

10- دراسة **KIM و YUو LEE (2018)**[2] بعنوان "تأثير الشمول المالي على الحد من الفقر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء" تركز على تحليل دور الشمول المالي في تقليص معدلات الفقر في دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. تناقش الدراسة كيف يمكن أن يسهم تحسين الوصول إلى الخدمات المالية مثل الائتمان، الادخار، والتأمين في تمكين الأسر الفقيرة من تحسين مستوى حياتهم والحد من الفقر على المدى الطويل. تشير النتائج إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على تقليص الفقر، حيث يمكن للأسر الفقيرة الوصول إلى خدمات مالية تساعدهم في تحسين دخلهم واستثمارهم في تحسين ظروفهم المعيشية. يمكن تطبيق هذه النتائج على الجزائر، حيث يمكن استخدام الشمول المالي كأداة فعالة للحد من الفقر من خلال تحسين الوصول إلى التمويل للفئات الهشة في المجتمع الجزائري، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

11- دراسة **KUMAR و MOHANTY (2017)**[3] بعنوان "العلاقة بين الشمول المالي وتقليص الفقر في الهند" تركز على تحليل كيف يمكن أن يسهم الشمول المالي في تقليص الفقر في الهند من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للأسر الفقيرة والمحرومة. تناقش الدراسة الأثر المباشر للتوسع في توفير القروض، الحسابات البنكية، والخدمات المالية الأخرى في تمكين الفئات الضعيفة اقتصادياً وتحسين قدرتها على إدارة الموارد المالية. تشير النتائج إلى أن الشمول المالي يلعب دوراً مهماً في الحد من الفقر عن طريق تمكين الأسر الفقيرة من الوصول إلى الائتمان

(1) Karlan, D., & Morduch, J**. Access to finance**. In *Handbook of Development Economics* Vol. 5, **2010.** p. 4703-4784. Elsevier.
(2) Kim, J., Yu, E., & Lee, H**. Financial inclusion and poverty reduction in Sub-Saharan Africa: Evidence from a panel data analysis**. *Applied Economics Letters, 259*, **2018.** 604-607.
(3) Kumar, N., & D**. Financial inclusion and economic growth: Evidence from India**. *The Journal of Economic Asymmetries, 14*, **2017.** .

والخدمات المالية التي تدعم مشروعاتهم الصغيرة وتساهم في تحسين دخلهم. يمكن تطبيق هذه النتائج على الجزائر للمقارنة بين تأثير الشمول المالي في الجزائر والدول النامية الأخرى مثل الهند، مما يساعد على تحديد سياسات فعالة لدعم الأسر الفقيرة وتحقيق التنمية المستدامة.

الجدول1-1 يظهر ملخص لأدبيات الدراسة حول موضوع الشمول المالي

رقم	المؤلفين	عنوان الدراسة	ملخص الدراسة	علاقتها بالدراسة الحالية
1	*Allen, F., Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., & Pería, M. S. M. (2016)*	*The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts*	دراسة حول كيفية امتلاك واستخدام الحسابات البنكية الرسمية في مختلف البلدان	تركز على كيفية تأثير الوصول إلى الحسابات البنكية في تحسين الشمول المالي، وهي ذات صلة بدراسة كيفية تحسين الشمول المالي في الجزائر.
2	*Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2007)*	*Finance, inequality and the poor*	العلاقة بين الشمول المالي والفقر وعدم المساواة	تدعم الفرضية بأن تحسين الشمول المالي في الجزائر يمكن أن يقلل الفقر ويزيد العدالة الاقتصادية.
3	*Chibba, M. (2009)*	*Financial inclusion, poverty reduction and the millennium development goals*	تأثير الشمول المالي على تقليل الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية	يمكن استخدام هذه الدراسة لتوضيح كيف يساهم الشمول المالي في الجزائر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقليل الفقر.
4	*Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L. F., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J.*	*The Global Findex Database 2017*	قاعدة بيانات تقدم مؤشرات شاملة حول الشمول المالي	توفر مقارنة شاملة للوضع المالي في الجزائر مقارنةً بالدول الأخرى حول العالم.
5	*Dupas, P., & Robinson, J. (2013)*	*Savings constraints and microenterprise development*	تأثير قيود الادخار على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة	تتوافق مع فرضية أن تحسين الوصول إلى خدمات الادخار في الجزائر يمكن أن يعزز المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
6	*Evans, O. (2018)*	*The effects of economic and financial development on financial inclusion in Africa*	تأثير التنمية الاقتصادية والمالية على الشمول المالي في إفريقيا	تطبيق النتائج على الجزائر بوصفها جزءًا من القارة الإفريقية وتأثير التنمية الاقتصادية على الشمول المالي.
7	*Ghosh, S., & Vinod, D. (2017)*	*Financial inclusion, gender dimension, and economic impact on poor households*	تأثير الشمول المالي على الأسر الفقيرة مع التركيز على البُعد الجندري	تسلط الضوء على تأثير الشمول المالي على المرأة في الجزائر والآثار الاقتصادية المرتبطة بها.
8	*Hannig, A., & Jansen, S. (2010)*	*Financial inclusion and financial stability: Current policy issues*	العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي	يساعد في تحليل دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر.
9	*Karlan, D., & Morduch, J. (2010)*	*Access to finance*	أهمية الوصول إلى التمويل وتمكين الأفراد	تساهم في دراسة كيفية تحسين الوصول إلى التمويل في الجزائر كجزء من استراتيجيات الشمول المالي.
10	*Kim, J., Yu, E., & Lee, H. (2018)*	*Financial inclusion and poverty reduction in Sub-Saharan Africa*	تأثير الشمول المالي على الحد من الفقر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء	يمكن مقارنتها مع الوضع في الجزائر لتحديد تأثير الشمول المالي على الفقر في السياق الجزائري.
11	*Kumar, N., & Mohanty, S. K. (2017)*	*Financial inclusion and poverty reduction in India*	العلاقة بين الشمول المالي وتقليص الفقر في الهند	تساعد في مقارنة أثر الشمول المالي في الجزائر والدول النامية الأخرى مثل الهند.

المصدر : من اعداد الطالب

المطلب الثاني : الدراسات السابقة في موضوع التنافسية المصرفية

1- تناول المؤلفان **ALLEN, F.** ،و **GALE, D.**[1] في دراستهما "المنافسة والاستقرار المالي "العلاقة بين التنافسية في القطاع المصرفي والاستقرار المالي. قدم المؤلفان تحليلًا نظريًا حول تأثير التنافسية على استقرار النظام المالي في الأسواق المالية المتطورة. تشير الدراسة إلى أن زيادة التنافسية في القطاع المصرفي قد تؤدي إلى تقليص استقرار البنوك في بعض الحالات، حيث قد تشجع البنوك على المخاطرة العالية لتحقيق أرباح أكبر، مما يزيد من احتمالية حدوث أزمات مالية. كما عرضا كيف أن وجود درجة معينة من التنافس قد يساهم في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية وفتح أسواق جديدة. تشير نتائج الدراسة إلى أن المنافسة في القطاع المصرفي قد تؤثر بشكل غير مباشر على استقرار النظام المالي. على الرغم من أن التنافس قد يكون مفيدًا في تحسين كفاءة البنوك، إلا أن الإفراط فيه قد يؤدي إلى تقليص هوامش الربح ويشجع البنوك على اتخاذ مخاطر مالية أعلى. يمكن تطبيق هذه النتائج على الجزائر لفهم العلاقة بين التنافسية في القطاع المصرفي الجزائري واستقرار البنوك، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المحلية.

2- قامت الدراسة التي أعدها **BERGER, A. N.** ،و **KLAPPER, L. F.** ،و **TURK-ARISS, R.**[2] بتحليل تأثير التنافس المصرفي على الاستقرار المالي عبر عدة دول. يركز المؤلفون في دراستهم على فهم العلاقة بين التنافس في القطاع المصرفي واستقرار النظام المالي في سياقات اقتصادية متنوعة. وقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة غير خطية بين التنافس المصرفي والاستقرار المالي؛ حيث أن التنافس المفرط يمكن أن يؤدي إلى مزيد من المخاطر المالية، بينما قد يؤدي وجود درجة مناسبة من التنافس إلى تعزيز كفاءة القطاع المصرفي وتحقيق استقرار مالي أكبر. تشير نتائج الدراسة إلى أن التنافس المصرفي، إذا تم تنظيمه بشكل صحيح، يمكن أن يسهم في تحسين كفاءة البنوك وتعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن التنافس المفرط قد يزيد من خطر الأزمات المالية. يمكن تطبيق هذه النتائج على الجزائر لفهم كيفية تأثير التنافسية في القطاع المصرفي على استقرار النظام المالي في البلاد، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والإصلاحات المالية.

3- قدم **BIKKER, J. A.** ،و **HAAF, K.**[3] دراسة بعنوان "مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بقياسات التنافسية والتركيز في الصناعة المصرفية". يتناول المؤلفان في دراستهما مختلف الأساليب المستخدمة لقياس التنافسية والتركيز في البنوك ويستعرضان الأدوات والنماذج الاقتصادية التي تتيح قياس هذه العوامل بشكل دقيق، كما تتناول الدراسة تأثير مستويات التنافس والتركيز على كفاءة الخدمات المصرفية واستقرار النظام المالي، كما تقدم الدراسة أيضاً تقييمًا للمؤشرات التي يمكن استخدامها لتحديد درجة التنافس في الأسواق المصرفية، وقد أشارت نتائج هذه المراجعة إلى أن قياسات التنافسية والتركيز هي أدوات أساسية لفهم كيفية تأثير المنافسة في القطاع

(1) Allen, F., & Gale, D**. Competition and financial stability**. Journal of Money, Credit, and Banking, 363, 2004. 453-480

(2) Berger, A. N., Klapper, L. F., & Turk-Ariss, R**. Bank competition and financial stability**. *Journal of Financial Services Research, 35*2, 2009. 99-118

(3) Bikker, J. A., & Half, K**. Measures of competition and concentration in the banking industry: A review of the literature**. economic & Financial modeling, 92, 2002. 53-98

المصرفي على استقراره وكفاءته. هذه المراجعة يمكن أن تكون مفيدة لدراسة تطبيق أساليب قياس التنافسية والتركيز في القطاع المصرفي الجزائري، مما يساعد على تحديد العوامل المؤثرة في استقرار النظام المصرفي المحلي وتعزيز فعاليته في المستقبل.

4- قدّم **BOOT, A. W. A.** و**THAKOR, A. V.**[1] دراسة حول تأثير التنافسية على البنوك التي تعتمد على العلاقات في تقديم خدماتها المالية. تركز الدراسة على كيفية تأثير التنافس الشديد في السوق على قدرة البنوك التي تعتمد على بناء علاقات طويلة الأمد مع عملائها في الحفاظ على استقرارها و ربحيّتها. كما تستعرض العوامل التي قد تساهم في الحفاظ على هذا النموذج من العمل المصرفي في بيئة تزداد فيها المنافسة، مع التركيز على تحديات مثل الضغوط على الهوامش الربحية وزيادة الابتكار التكنولوجي. تشير النتائج إلى أن البنوك التي تعتمد على العلاقات قد تواجه صعوبات في الحفاظ على هذا النموذج في بيئة تتسم بتزايد المنافسة، إلا أنها يمكن أن تحقق نجاحًا طويل الأمد إذا تم تحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز الولاء العملاء. هذه النتائج قد تكون مفيدة في تقييم قدرة البنوك في السوق المصرفية الجزائرية على الاستمرار في تبني نموذج "البنك العلاقي" في ظل التنافس المتزايد في السوق المصرفي المحلي.

5- قدّم **CASU, B.** و**GIRARDONE, C.** [2] دراسة بعنوان "التنافسية المصرفية، التركيز والكفاءة في السوق الأوروبية الموحدة"، حيث قاموا بتحليل العلاقة بين مستوى التنافسية والتركيز في القطاع المصرفي، وتأثير ذلك على كفاءة البنوك في السوق الأوروبية. تسلط الدراسة الضوء على كيفية تأثير التركز المصرفي على كفاءة تقديم الخدمات المالية، مع التركيز على الفروقات بين البنوك الكبيرة والصغيرة من حيث الأداء والكفاءة. تشير النتائج إلى أن زيادة التنافسية يمكن أن تعزز كفاءة البنوك من خلال دفعها لتحسين عملياتها وتقليل التكاليف. هذه النتائج تقدم إطارًا مفيدًا لفهم تأثير التنافسية على كفاءة البنوك في البيئة الجزائرية، خاصة عند مقارنتها مع السوق الأوروبية الأكثر تطورًا.

6- قدم **CLAESSENS, S.** و**LAEVEN, L.**[3] دراسة بعنوان "ما الذي يحرك التنافسية المصرفية؟ بعض الأدلة الدولية"، حيث قاموا بتحليل العوامل التي تؤثر على التنافسية في البنوك عبر عدة دول. تركز الدراسة على دور التنظيمات المالية، الانفتاح الاقتصادي، وهيكل الأسواق المالية في تعزيز أو تقييد التنافسية المصرفية. تشير النتائج إلى أن التنافسية المصرفية تتأثر بشكل كبير بعوامل تنظيمية واقتصادية مختلفة، مثل مستوى الانفتاح على الأسواق العالمية والتطور التكنولوجي في الخدمات المالية. هذه النتائج توفر أداة قيمة لتحليل العوامل التي تؤثر على التنافسية المصرفية في الجزائر، بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والتنظيمية المحلية.

(1) Boot, A. W. A., & Thakor, A. V**. Can relationship banking survive competition?** *The Journal of Finance, 55*2, 2000. 679-713
(2) Casu, B., & Girardone, C. **Bank competition, concentration and efficiency in the single European market.** *The Manchester School, 74*4, 2006. 441-468
(3) Claessens, S., & Laeven, L. **What drives bank competition? Some international evidence.** *Journal of Money, Credit and Banking, 36*3, 2004. 563-583

7- قدم **Demsetz, H.** و**Saidenberg, M. R.** و**Strahan, P. E.**[1] دراسة بعنوان "البنوك التي لديها شيء لتخسره: الدور التأديبي لقيمة الامتياز"، حيث تركز الدراسة على كيفية تأثير القيمة السوقية للبنك على ضبط سلوكيات التنافسية. تناقش الدراسة دور قيمة الامتياز في تقليل المخاطر المفرطة التي قد تتخذها البنوك، حيث أن البنوك ذات القيمة السوقية العالية تكون أكثر ميلاً للحفاظ على الاستقرار لتجنب فقدان قيمتها السوقية. تشير النتائج إلى أن البنوك ذات القيمة السوقية المرتفعة تستخدم هذه القيمة كأداة لتجنب السلوكيات الخطرة والتنافسية الزائدة التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي. يمكن تطبيق هذه النتائج على البنوك في الجزائر لفهم كيفية استخدام القيمة السوقية كأداة تنظيمية لتحسين استقرار النظام المالي.

8- قدم **Fungáčová, Z.** و **Weill, L.**[2] دراسة بعنوان "فهم الشمول المالي في الصين"، حيث تركز الدراسة على تحليل مستوى الشمول المالي في الصين وتأثيره على التنافسية المصرفية. تستكشف الدراسة العلاقة بين زيادة الشمول المالي وتعزيز التنافسية بين البنوك، مع التأكيد على كيفية تحسين وصول الأفراد إلى الخدمات المالية وتأثير ذلك على أداء القطاع المصرفي. تشير النتائج إلى أن تعزيز الشمول المالي في الصين ساهم في زيادة التنافسية بين البنوك من خلال فتح أسواق جديدة وتوسيع قاعدة العملاء. يمكن استخدام هذه النتائج لتوجيه دراسة الشمول المالي في الجزائر وتحليل كيفية تأثيره على التنافسية المصرفية المحلية.

9- قدم **Gilbert, R. A.**[3] دراسة بعنوان "هيكل السوق المصرفي والتنافسية: استعراض"، حيث تتناول هذه الدراسة تحليل هيكل السوق المصرفي وتأثير التنافسية على أداء البنوك. تستعرض الدراسة الأدبيات السابقة حول كيفية تشكيل هيكل السوق لمستوى التنافسية وما ينتج عنه من آثار على الكفاءة والاستقرار في النظام المصرفي. تشير الدراسة إلى أن هيكل السوق المصرفي يلعب دورًا مهمًا في تحديد مدى التنافسية، وأن التغيرات في التركيب السوقي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على السلوك التنافسي للبنوك. يمكن الاستفادة من هذه النتائج لتحليل هيكل السوق المصرفي في الجزائر وفهم دور التنافسية في تحسين كفاءة البنوك في البيئة المصرفية الجزائرية.

10- قدّم **Hannan, T. H.** و**Berger, A. N.**[4] دراسة بعنوان "تصلب الأسعار: أدلة من صناعة البنوك"، تتناول هذه الدراسة تصلب الأسعار في القطاع المصرفي وتأثير التنافسية على تسعير الخدمات المصرفية. توضح الدراسة كيف أن التنافسية يمكن أن تقلل من تصلب الأسعار وتؤدي إلى تعديل أكثر مرونة في تسعير الخدمات المصرفية. تشير النتائج إلى أن البنوك في الأسواق ذات التنافسية العالية تكون أقل ميلاً لتثبيت أسعارها لفترات طويلة، مما يتيح لها التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة بشكل أسرع. يمكن تطبيق هذه النتائج لفهم كيفية تأثير التنافسية على تسعير الخدمات المصرفية في الجزائر، حيث قد يساعد تحسين التنافسية في تعزيز المرونة السعرية وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء.

---

(1) Demsetz, H., Saidenberg, M. R., & Strahan, P. E. **Banks with something to lose: The disciplinary role of franchise value.** *Economic Policy Review, 2*2, 1996. 1-14

(2) Fungáčová, Z., & Weill, L**. Understanding financial inclusion in China.** *China Economic Review, 34*, 2015. 196-206. https://doi.org/10.1016/j.chieco.2014.12.004

(3) Gilbert, R. A. **Bank market structure and competition: A survey.** *Journal of Money, Credit and Banking, 16*4, 1984. 617-645. https://doi.org/10.2307/1992096

(4) **Ha**nnan, T. H., & Berger, A. N**. The rigidity of prices: Evidence from the banking industry.** *The American Economic Review, 81*4, 1991. 938-945

11-قدّم HASAN, I. وMARTON, K.[1] دراسة بعنوان "تطوير وكفاءة القطاع المصرفي في اقتصاد انتقالي: التجربة المجرية"، حيث تركز هذه الدراسة على تطوير وكفاءة البنوك في الاقتصاد المجري خلال فترة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى السوق الحرة. يناقش المؤلفان كيف أثرت التحولات الاقتصادية على أداء البنوك وكفاءتها، مع التركيز على التحديات والفرص التي واجهتها البنوك في هذه البيئة المتغيرة. تشير النتائج إلى أن تحسين كفاءة القطاع المصرفي يتطلب إصلاحات تنظيمية قوية وتعزيز التنافسية. يمكن مقارنة هذه النتائج مع حالة القطاع المصرفي الجزائري، خصوصًا في سياق الانتقال الاقتصادي الذي يعيشه، لفهم كيف يمكن للبنوك الجزائرية تحسين كفاءتها وتطوير أدائها في ظل التحولات الاقتصادية.

12- قدّم HAUSWALD, R.[2] دراسة بعنوان "التنافسية والإقراض المصرفي: أدلة من الأسواق الناشئة"، حيث تركز الدراسة على كيفية تأثير التنافسية في القطاع المصرفي على سياسات الإقراض في الأسواق الناشئة. يناقش الباحث كيف أن التنافسية المتزايدة قد تؤدي إلى تحسين شروط الإقراض وزيادة فرص التمويل، لكنها قد ترفع أيضاً من المخاطر المرتبطة بالإقراض غير المدروس. تشير النتائج إلى أن التنافسية المصرفية لها تأثير مباشر على قدرة البنوك في تقديم القروض، حيث يمكن أن تحسن التنافسية من الوصول إلى التمويل وتخفف من قيود الإقراض، مع الحاجة إلى سياسات تنظيمية تحمي من المخاطر المفرطة. يمكن استخدام هذه النتائج لتحليل قدرة البنوك الجزائرية على تحسين خدمات الإقراض في ظل تزايد التنافسية المصرفية.

13- قدّم KWAN, S. H. وWINTON, A.[3] دراسة بعنوان "هيكل السوق، المعلومات، والمنافسة في القطاع المصرفي"، حيث تركز الدراسة على العلاقة بين هيكل السوق وتوافر المعلومات وكيفية تأثير ذلك على التنافسية في القطاع المصرفي. يبحث الباحثان في كيف يمكن لهيكل السوق المصرفي أن يؤثر على مستوى التنافس بين البنوك، خاصة في الأسواق التي تتفاوت فيها مستويات توافر المعلومات. تشير نتائج الدراسة إلى أن هيكل السوق المنافس مع توافر معلومات كافية يمكن أن يحسن من فعالية التنافسية ويزيد من شفافية السوق، مما يعود بالفائدة على المستهلكين والمؤسسات المالية. يمكن استخدام هذه النتائج لدراسة كيف يؤثر هيكل السوق المصرفي في الجزائر على التنافسية المصرفية، بالإضافة إلى كيفية تأثير توافر المعلومات في تعزيز أو تقييد هذا التنافس.

14- LAEVEN, L., & LEVINE, R.[4] قدّموا دراسة بعنوان "حوكمة البنوك، والتنظيم، واتخاذ المخاطر"، حيث ناقشت الدراسة دور الحوكمة المصرفية والتنظيم في تقليل المخاطر التي قد تواجهها البنوك، وأبرزت العلاقة بين التنظيم المصرفي والسياسات التي تحد من المخاطر المرتبطة بالتنافسية في القطاع المصرفي. تشير الدراسة إلى أن وجود إطار تنظيمي قوي في البنوك يمكن أن يحسن من أدائها ويساعد على تقليل المخاطر التي قد تنشأ نتيجة للتنافس المفرط. كما أن الحوكمة المصرفية الجيدة تلعب دورًا كبيرًا في ضمان استقرار البنوك من خلال تعزيز اتخاذ

(1) Hasan, I., & Marton, K. **Development and efficiency of the banking sector in a transitional economy: Hungarian experience.** *Journal of Banking & Finance, 27*12, 2003. 2249-2271. https://doi.org/10.1016/S0378-42660200328-X
(2) Hauswald, R. **Competition and bank lending: Evidence from emerging markets.** *Journal of Financial Intermediation, 15*1, 2006. 58-83. https://doi.org/10.1016/j.jfi.2004.11.001
(3) Kwan, S. H., & Winton, A. **Market structure, information, and competition in the banking industry.** *Journal of Finance Economics, 48*3, 1998. 329-358. https://doi.org/10.1016/S0304-405X9800023-4
(4) Laeven, L., & Levine, R. **Bank governance, regulation, and risk taking.** *Journal of Financial Economics, 93*2, 2009. 259-275. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2008.10.005

قرارات مالية مدروسة. يمكن تطبيق هذه النتائج على التنظيم المصرفي في الجزائر لفهم كيف يمكن للسياسات التنظيمية والحوكمة المصرفية أن تؤثر على التنافسية واستقرار القطاع المصرفي الجزائري.

15- **Schaeck, K., & Čihák, M.** (2007) تهدف دراستهما[1] "How does competition affect bank stability?" إلى تحليل كيف يؤثر التنافس في القطاع المصرفي على استقرار البنوك. تتناول الدراسة العلاقة بين مستوى التنافسية والمخاطر التي تتعرض لها البنوك، موضحة أن زيادة التنافس قد تدفع البنوك إلى اتخاذ مخاطرات أكبر لتحقيق أرباح أكثر، مما قد يهدد استقرارها. تهدف الدراسة إلى فهم التوازن المطلوب بين تعزيز التنافسية والحفاظ على الاستقرار المالي، لتقديم توصيات تمكن صانعي السياسات من إدارة المخاطر وتحقيق بيئة بنكية تنافسية ومستقرة. بشكل عام، تركز الدراسة على تحدي تحقيق النمو التنافسي دون الإضرار بسلامة النظام المصرفي.

الجدول 1-2 : ملخص يظهر الأدبيات حول موضوع التنافسية المصرفية

رقم	المؤلفون	عنوان الدراسة	الملخص	علاقتها بالدراسة الحالية
1	Allen, F., & Gale, D.	Competition and financial stability	يدرس العلاقة بين التنافسية والاستقرار المالي في النظام المصرفي.	يمكن تطبيق نتائج الدراسة على القطاع المصرفي الجزائري لفهم تأثير التنافسية على استقرار البنوك.
2	Berger, A. N., Klapper, L. F., & Turk-Ariss, R.	Bank competition and financial stability	تحليل تأثير التنافس المصرفي على الاستقرار المالي عبر عدة دول.	يساعد في دراسة العلاقة بين التنافسية المصرفية والاستقرار المالي في الجزائر.
3	Bikker, J. A., & Haaf, K.	Measures of competition and concentration in the banking industry: A review of the literature	مراجعة الأدبيات حول قياسات التنافسية والتركيز في الصناعة المصرفية.	مفيد لتحديد أساليب قياس التنافسية في القطاع المصرفي الجزائري.
4	Boot, A. W. A., & Thakor, A. V.	Can relationship banking survive competition?	دراسة حول تأثير التنافسية على البنوك التي تعتمد على العلاقات في تقديم الخدمات.	يساعد في تقييم قدرة البنوك الجزائرية على الحفاظ على نموذج "البنك العلاقي" في ظل التنافس.
5	Casu, B., & Girardone, C.	Bank competition, concentration and efficiency in the single European market	تحليل العلاقة بين التنافسية والتركيز والكفاءة في البنوك الأوروبية.	مفيد لفهم تأثير التنافسية على كفاءة البنوك في الجزائر مقارنةً مع السوق الأوروبية.

[1] Schaeck, K., & Čihák, M. **How does competition affect bank stability?** *Journal of Financial Stability*, 31, 2007. 1-21.

6	Claessens, S., & Laeven, L.	What drives bank competition? Some international evidence	دراسة تحدد العوامل التي تحرك التنافسية في البنوك في العديد من الدول.	يمكن الاستفادة منها لدراسة العوامل المؤثرة في التنافسية المصرفية في الجزائر.
7	Demsetz, H., Saidenberg, M. R., & Strahan, P. E.	Banks with something to lose: The disciplinary role of franchise value	دراسة حول دور القيمة السوقية للبنك في ضبط التنافسية.	تطبق على فهم دور القيمة السوقية للبنوك في البيئة الجزائرية في تنظيم التنافسية.
8	Fungáčová, Z., & Weill, L.	Understanding financial inclusion in China	دراسة حول الشمول المالي في الصين وعلاقته بالتنافسية.	يساعد في توجيه دراسة الشمول المالي في الجزائر وكيفية تأثيره على التنافسية المصرفية.
9	Gilbert, R. A.	Bank market structure and competition: A survey	استعراض هيكل السوق المصرفي وتأثير التنافسية.	يساعد في تحليل هيكل السوق المصرفي الجزائري ودور التنافسية فيه.
10	Hannan, T. H., & Berger, A. N.	The rigidity of prices: Evidence from the banking industry	دراسة حول التصلب في تسعير الخدمات المصرفية وتأثير التنافسية.	يمكن استخدامه لفهم كيفية تأثير التنافسية على تسعير الخدمات المصرفية في الجزائر.
11	Hasan, I., & Marton, K.	Development and efficiency of the banking sector in a transitional economy: Hungarian experience	دراسة حول تطوير وكفاءة القطاع المصرفي في الاقتصادات الانتقالية.	يمكن مقارنتها مع حالة القطاع المصرفي الجزائري في فترة الانتقال الاقتصادي.
12	Hauswald, R.	Competition and bank lending: Evidence from emerging markets	دراسة حول تأثير التنافسية المصرفية على الإقراض في الأسواق الناشئة.	تقدم أدلة قيمة حول تأثير التنافسية على قدرة البنوك السوق المصرفية الجزائرية في تقديم القروض.

13	Kwan, S. H., & Winton, A.	Market structure, information, and competition in the banking industry	دراسة حول العلاقة بين هيكل السوق والمنافسة وتوافر المعلومات في القطاع المصرفي.	يساعد في تحليل هيكل السوق المصرفي الجزائري و تأثيره على المنافسة.
14	Laeven, L., & Levine, R.	Bank governance, regulation, and risk taking	دراسة حول دور الحوكمة المصرفية والتنظيم في تقليل المخاطر المصرفية.	تطبيق نتائج الدراسة على التنظيم المصرفي في الجزائر وتحديد تأثيره على التنافسية.
15	Schaeck, K., & Čihák, M.	How does competition affect bank stability?	دراسة حول تأثير التنافسية على استقرار البنوك.	مهمة لفهم العلاقة بين التنافسية واستقرار البنوك في السوق المصرفية الجزائرية.

المصدر : من اعداد الطالب

المطلب الثالث : الدراسات التي جمعت بين التنافسية المصرفية والشمول المالي

1- **Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R.** (2007) في دراستهم "Finance, inequality and the poor"[1]، التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والفئات الفقيرة، مع التركيز على كيفية تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لفائدة الفئات المهمشة. تُبرز الدراسة الدور الحيوي للمؤسسات المالية في الحد من الفقر من خلال توفير خدمات مصرفية شاملة تمكّن هذه الفئات من تمويل المشاريع الصغيرة وتعزيز النمو الاقتصادي. وتظهر النتائج أن تطور القطاع المالي يساهم بشكل غير متناسب في زيادة دخل الفئات ذات الدخل المنخفض، مما يقلل من الفوارق الاقتصادية ويزيد من فرص النمو الاقتصادي الشامل. تؤكد الدراسة أهمية بناء أنظمة مالية متطورة وشاملة لدعم التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاقتصادية.

2- **Claessens, S., & Laeven, L.** (2003) في دراستهم "Financial development, property rights, and growth"[2]، التي تهدف لفهم كيف أن تطور النظام المالي وحقوق الملكية لهما تأثيرات كبيرة على النمو الاقتصادي. تشير الدراسة إلى أن وجود نظام مالي متطور وحماية قوية لحقوق الملكية يعزز الاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث أن حماية حقوق الملكية تسهم في زيادة الثقة في الاقتصاد وزيادة مستويات الاستثمار.

تعتبر هذه الدراسة مفيدة لتحليل تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية، حيث يمكن تطبيق نتائجها في سياق الجزائر لفهم كيف يمكن أن يساهم تطور النظام المالي في تحسين التنافسية بين البنوك وزيادة استقرار السوق المالي.

يمكن تطبيق هذه الدراسة في السياق الجزائري لفهم كيف أن تحسين الشمول المالي يمكن أن يسهم في تحسين الظروف الاقتصادية للفئات المحرومة، مما يساهم في تحفيز البنوك لتوسيع خدماتها وتحقيق التنافسية في السوق.

3- دراسة **Demirgüç-Kunt et al.** (2014) تقدم قاعدة بيانات Global Findex[3] التي توفر مؤشرات قياس الشمول المالي على مستوى العالم. الدراسة تبرز العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، حيث تشير إلى أن توسيع الوصول إلى الخدمات المالية يعزز النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. كما تكشف عن وجود تفاوتات كبيرة في الشمول المالي بين الدول المتقدمة والدول النامية، مع تحديد فجوات بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية. تشدد الدراسة على دور الابتكارات التكنولوجية، مثل الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة، في تحسين الشمول المالي للفئات المهمشة.

النتائج التي تقدمها الدراسة تشير إلى أن الشمول المالي يعزز التنافسية المصرفية من خلال توسيع قاعدة العملاء وتحفيز البنوك لتطوير خدماتها. بالنسبة للجزائر، يمكن استخدام هذه البيانات لتقييم وضع الشمول المالي في السوق المصرفي المحلي، وتحليل التحديات التي تواجه البنوك في توسيع خدماتها. كما تشير الدراسة إلى ضرورة

---

(1) Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R**. Finance, inequality and the poor.** *Journal of Economic Growth, 12*1, 2007. 27-49.
(2) Claessens, S., & Laeven, L. **Financial development, property rights, and growth.** *The Journal of Finance, 58*6, 2003. 2401-2436.
(3) **Demi**rgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Van Oudheusden, P**.** ***The Global Findex Database 2014: Measuring financial inclusion around the world.*** World Bank Policy Research Working Paper, 2014. 7255

تبني تقنيات جديدة لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في المناطق النائية، وهو ما يمكن أن يحسن التنافسية في القطاع المصرفي الجزائري.

4-دراسة **HANNIG AND JANSEN** (2010)[1]، والتي تحمل عنوان "FINANCIAL INCLUSION AND FINANCIAL STABILITY: CURRENT POLICY ISSUES"، تركز على العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي. الدراسة تؤكد أن الشمول المالي لا يُعتبر فقط أداة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، بل يلعب أيضًا دورًا مهمًا في استقرار النظام المالي بشكل عام. كما تشير إلى أن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يسهم في تحسين التنافسية المصرفية من خلال زيادة قاعدة العملاء وتوسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة. وتوضح الدراسة أن استقرار النظام المالي يعزز الثقة في المؤسسات المصرفية، مما يسهم في جذب مزيد من الاستثمارات وتوسيع الأنشطة المصرفية.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة تشير إلى أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين الشمول المالي واستقرار النظام المالي. من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، يمكن تقليل المخاطر المالية على الأفراد والشركات، مما يعزز استقرار النظام المالي ككل. بالنسبة للجزائر، تشير هذه النتائج إلى أهمية توفير خدمات مالية شاملة للمساهمة في استقرار البنوك وتعزيز قدرتها التنافسية. لذا، من الممكن أن تساهم هذه الدراسة في فهم كيفية دمج استراتيجيات الشمول المالي في السياسات المصرفية الجزائرية لزيادة الاستقرار المالي ودعم التنافسية في السوق المصرفي.

الجدول 1-3 ملخص يظهر الادبيات المقاربة لموضوعي الشمول المالي والتنافسية المصرفية

الرقم	المؤلفون	العنوان	المصدر	العلاقة مع الدراسة الحالية
1	*Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R.*	*Finance, inequality and the poor*	*Journal of Economic Growth, 12*(1), 27-49	هذه الدراسة تتناول العلاقة بين الشمول المالي والفقراء، مما يعزز فهم كيفية تحسين الخدمات المالية للفئات المهمشة وبالتالي يسهم في دراسة التنافسية المصرفية وتحفيز البنوك لتوسيع نطاق خدماتها.
2	*Claessens, S., & Laeven, L.*	*Financial development, property rights, and growth*	*The Journal of Finance, 60*(5), 2401-2436	تساهم هذه الدراسة في فهم كيفية تأثير تطور النظام المالي وحقوق الملكية على النمو، مما يساعد في تحليل تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية في البيئة الاقتصادية الحالية.
3	*Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Van Oudheusden, P.*	*The Global Findex Database 2014: Measuring financial inclusion around the world*	*World Bank Policy Research Working Paper, (7255)*	تقدم مؤشرات Global Findexقاعدة بيانات شمول مالي عبر العالم، مما يوفر بيانات قيمة لتقييم وضع الجزائر في الشمول المالي وتأثير ذلك على التنافسية المصرفية في السياق المحلي.
4	*Hannig, A., & Jansen, S.*	*Financial inclusion and financial stability: Current*	*ADBI Working Paper Series*	هذه الدراسة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالدراسة الحالية في تسليط الضوء على العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، مما يساهم في تعزيز التنافسية المصرفية في الجزائر

[1]Hannig, A., & Jansen, S**. Financial inclusion and financial stability: Current policy issues**. 2010. ADBI Working Paper Series

policy issues	عبر تحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

المصدر : من اعداد الطالب

المطلب الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي، والتنافسية المصرفية، والعلاقة بينهما، تبين أن هناك تباينًا في وجهات النظر والآراء بين الباحثين، وهذا يعود إلى اختلاف البيئة، والفترة الزمنية، والظروف التي أُقيمت فيها تلك الدراسات. بناءً على ذلك، تركز هذه الدراسة على تقديم مميزات جوهرية مقارنة بالدراسات السابقة، والتي سنعرضها على النحو التالي:

- **من حيث أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة الحالية بشكل محدد إلى تحليل تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية في مجموعة من البنوك في الجزائر باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في برنامج Stata17. كما تسعى الدراسة لاستكشاف العلاقة بين الشمول المالي وتطور الأداء المصرفي من خلال قياس بعض المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم والانكماش الاقتصادي. بالمقارنة، كانت أهداف الدراسات السابقة أكثر عمومية، حيث تركزت غالبًا على العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية بشكل عام أو تأثيره على الفئات الفقيرة، دون التطرق بشكل مفصل إلى تأثيره على التنافسية المصرفية في الدول النامية مثل الجزائر. كما أن الدراسات السابقة لم تتناول بشكل دقيق استخدام السلاسل الزمنية المقطعية لدراسة الأبعاد الزمنية للمؤشرات المختلفة.
- **من حيث المتغيرات:** في الدراسة الحالية، تم دمج عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم ومعامل الانكماش للناتج الإجمالي، وهي متغيرات لم تتناولها الدراسات السابقة بنفس التفصيل. هذه المتغيرات تعتبر أساسية لفهم تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية، حيث أن التضخم والانكماش الاقتصادي يؤثران بشكل كبير على أداء البنوك. كما تم التركيز على التكنولوجيا المالية كأحد المتغيرات المؤثرة في الشمول المالي والتنافسية المصرفية، وهو جانب لم يتم تسليط الضوء عليه في الدراسات السابقة. بينما كانت الدراسات السابقة تركز على المتغيرات مثل عدد الفروع المصرفية، القروض، والودائع دون التركيز على تأثير التكنولوجيا المالية أو التغيرات الاقتصادية الكلية.
- **من حيث التجديد:** تقدم الدراسة الحالية تجديدًا في الربط بين الشمول المالي والابتكار المالي، حيث تولي اهتمامًا خاصًا للتكنولوجيا المالية التي أصبح لها دور كبير في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي. هذه الابتكارات قد تكون عاملًا مؤثرًا في التنافسية المصرفية من خلال توسيع نطاق العملاء وتحفيز البنوك على تطوير خدماتها. في المقابل، لم تركز الدراسات السابقة بشكل عميق على تأثير الابتكارات التكنولوجية على الشمول المالي.
- **من حيث الطرح:** الدراسة الحالية تقدم طرحًا جديدًا حول تكامل الخدمات الرقمية مع الخدمات المصرفية التقليدية، موضحة أن انتشار التكنولوجيا المالية من خلال تطبيقات الهاتف المحمول والمعاملات الإلكترونية يمكن أن يسهم في تعزيز التنافسية المصرفية في ظل الاقتصاد الرقمي. كما قدمت تحليلًا لتأثير التضخم

والاقتصاد الكلي على الأداء المصرفي. في حين أن الدراسات السابقة كانت تركز بشكل أكبر على الشمول المالي كآلية لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية دون التطرق لتكامل التقنيات الحديثة والنظم المصرفية التقليدية.

- **من حيث الفرضيات:** تضمنت الفرضيات في الدراسة الحالية تأثيرات متناقضة، حيث تم الافتراض بأن التكنولوجيا المالية قد تؤثر سلبًا على الأداء المصرفي في الجزائر، بسبب التحديات التي قد يواجهها القطاع المصرفي المحلي في دمج الحلول التكنولوجية مع الخدمات التقليدية. كما شملت الفرضيات تحليلًا للأثر الإيجابي لتوسع الفروع المصرفية والإقراض. أما الدراسات السابقة فقد تبنت فرضيات عامة تتعلق بالتأثير الإيجابي للشمول المالي دون الإشارة إلى التحديات التي قد تواجهها بعض الدول في تكامل التكنولوجيا مع النظام المصرفي التقليدي.
- **من حيث البيئة:** تركز الدراسة الحالية على البيئة المصرفية الجزائرية التي تختلف في بعض جوانبها عن بيئات الدول الأخرى. هذه البيئة تضم بنوكًا حكومية وخاصة في مرحلة تحول رقمي، حيث تؤثر التحديات الاقتصادية المحلية مثل التضخم والبطالة على قدرة البنوك على تقديم خدمات شاملة. مقارنةً بالدراسات السابقة التي ركزت على بيئات دولية أو إقليمية مختلفة، فإن هذه الدراسة تأخذ في الاعتبار الواقع الجزائري الذي قد لا يتوافر في الدراسات السابقة.
- **من حيث أهمية الموضوع:** الدراسة الحالية تبرز أهمية الشمول المالي في تحقيق التنافسية المصرفية في ظل التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي الجزائري في مواجهة التحول الرقمي والتحديات الاقتصادية مثل التضخم والانكماش الاقتصادي. كما تقدم الدراسة توصيات عملية حول كيفية تعزيز الابتكار المالي والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لتحقيق استدامة تنافسية. في حين أن الدراسات السابقة كانت تركز على الشمول المالي كأداة لرفع مستوى الفقر والتنمية الاقتصادية، دون التركيز على تحديات التنافسية المصرفية أو استدامتها في بيئات مثل الجزائر.
- **من حيث العينة والفترة الزمنية:** استخدمت الدراسة الحالية عينة من البنوك العاملة في السوق المصرفية الجزائرية على مدار فترة زمنية تمتد من 2008 إلى 2023، مما يعكس التغيرات الاقتصادية الهامة التي شهدتها الجزائر مثل الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية وتأثيراتها على القطاع المصرفي. بينما قد تكون الدراسات السابقة قد تناولت فترات زمنية قصيرة أو بيئات مستقرة، مما يجعل هذه الدراسة تقدم تحليلًا دقيقًا للقطاع المصرفي في الجزائر.
- **من حيث السياسات والتوصيات:** تقدم الدراسة الحالية سياسات استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال تحسين الاستثمار في الابتكار المالي، وزيادة الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، كما تشير إلى ضرورة دمج الخدمات التقليدية مع الخدمات الرقمية لتحفيز التنافسية المصرفية. بينما كانت الدراسات السابقة تقدم سياسات وتوصيات نظرية عامة حول تعزيز الشمول المالي دون التطرق إلى استراتيجيات عملية يمكن تنفيذها على أرض الواقع.

ملخص الفصل الأول:

تناول الفصل الأول توضيح مفهوم الشمول المالي باعتباره أداة أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستعرض أبعاد الشمول المالي المتمثلة في الوصول إلى الخدمات المالية، استخدامها، وجودتها، كما تناول المؤشرات الكمية التي استخدمت لقياس تقدم الشمول المالي، مثل عدد الحسابات البنكية، الفروع المصرفية، أجهزة الصراف الآلي، وحجم القروض والودائع.

قدم الفصل شرحًا لمفهوم التنافسية المصرفية، والتي تعكس قدرة البنوك على تقديم خدمات مبتكرة بجودة عالية وبأسعار تنافسية، مع المحافظة على حصتها السوقية وجذب العملاء الجدد، وناقش العوامل التي تؤثر في التنافسية المصرفية مثل الابتكار، جودة الخدمة، والكفاءة التشغيلية. كما تم اظهار معايير قياس التنافسية المصرفية باستخدام مؤشرات رئيسية تشمل حصة السوق ومستوى الربحية.

استعرض الفصل العلاقة التبادلية بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية، حيث ساهم الشمول المالي في توسيع قاعدة العملاء وزيادة حصص السوق للبنوك، بينما دفعت التنافسية المصرفية البنوك إلى تحسين خدماتها وخفض تكاليفها، مما ساهم في تعزيز الشمول المالي. كما ناقش الأدبيات والدراسات السابقة، مشيرًا إلى الفجوات البحثية، خاصة في البيئة المصرفية الجزائرية، حيث شكل ضعف البنية التحتية المالية، نقص الوعي المالي، وصعوبة الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية تحديات رئيسية.

الفصل الثاني:

الأدوات والدراسة الاحصائية

تمهيد :

يتناول هذا الفصل محاولة للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة في الدراسة، والتي تتمثل في مدى تأثير تحقيق الشمول المالي على تعزيز تنافسية البنوك في الجزائر، حيث تم اختيار عينة من البنوك الأكثر تنافسية في الاقتصاد الجزائري، مع تبني خمس نماذج قياسية تعكس أبرز المؤشرات المتعلقة بالتنافسية المصرفية، وفق المنهجية المتبعة في الدراسات التجريبية للفترة من 2008 الى غاية 2023.

كما يتم الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد المتغيرات المناسبة وبناء النماذج القياسية، حيث يتم اعتماد عدد من مؤشرات الشمول المالي، من بينها عدد فروع البنوك(NB)، عدد الصرافات الآلية(ATM)، إجمالي القروض(TL)، وإجمالي الودائع المصرفية(TD)، وذلك لقياس مدى انتشار الخدمات المصرفية وتأثيرها على التنافسية المصرفية. كما يتم استخدام بعض المؤشرات الضابطة مثل التطور التكنولوجي(TECH)، معدل التضخم من الناتج الإجمالي(GDPINFL)، ومعامل الانكماش(GDPDEF)، ومعامل الاداء المصرفي(BIP) لضمان دقة النتائج وتفسيرها في سياقها الاقتصادي الواسع.

تعتمد الدراسة على خمسة مؤشرات رئيسية لقياس التنافسية المصرفية، وهي: العائد على الأصول(ROA) ، العائد على حقوق الملكية(ROE) ، الحصة السوقية للودائع(MSD)، الحصة السوقية للقروض(MSL)، وصافي الربح(NPM)، حيث تعكس هذه المؤشرات قدرة البنوك على تحقيق الأرباح وتعزيز موقعها في السوق، كما تُستخدم تقنيات تحليل البيانات المقطعية الزمنية لفهم العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية، مما يتيح تقديم رؤى أعمق حول الاتجاهات السائدة في القطاع المصرفي الجزائري، ويسهم هذا التحليل في استخلاص استنتاجات دقيقة حول مدى تأثير الشمول المالي على تنافسية البنوك، إلى جانب اقتراح توصيات تدعم تعزيز الشمول المالي وتحسين الأداء التنافسي للمصارف في الجزائر، مع مراعاة العوامل الاقتصادية المؤثرة، مثل التطورات التكنولوجية والتضخم ومعامل الانكماش، التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على طبيعة العلاقة المدروسة.

المبحث الأول: متغيرات الدراسة وتحليل وصفها الاحصائي:

المطلب الأول: عينة ومجتمع الدراسة

تتناول هذه الدراسة مجموعة من البنوك التي تمثل القطاع المصرفي الجزائري، حيث تم اختيار عينة من البنوك ذات الأهمية في الاقتصاد الوطني. تشمل هذه العينة: البنك الخارجي الجزائري (*BEA*)، البنك الوطني الجزائري (*BNA*)، القرض الشعبي الجزائري (*CPA*)، بنك (*BADR*) ،بنك التوفير والاحتياط (*CNEP*)، بنك (*BNA paribas-*)، بنك *Natixis*–الجزائر ،بنك (*BDL*)، بنك المغرب العربي للاستثمار (*BMI*)، المؤسسة العربية المصرفية (*ABC*)، بنك*TRUST* – الجزائر، بنك السّلام (*BAS*)، بنك البركة–الجزائر.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة .

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وتحليلها واختيار العينة، تم اعتماد مجموعة من المؤشرات للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة باستخدام القياس الاقتصادي على النحو التالي:

الجدول 2–1 : متغيرات الدراسة وطرق حسابها

المتغير	التعريف	حساب المؤشر
	المتغيرات التابعة	
ROA	العائد على الأصول	صافي الدخل / إجمالي الأصول
ROE	العائد على حقوق المساهمين	صافي الدخل / حقوق المساهمين
NPM	صافي هامش الربح	صافي الربح / الإيرادات
MSL	الحصة السوقية للقروض	إجمالي قروض البنك / إجمالي القروض في السوق * 100
MSD	الحصة السوقية للودائع	إجمالي ودائع البنك / إجمالي الودائع في السوق * 100
	المتغيرات التفسيرية	
TL	إجمالي القروض	إجمالي القروض الممنوحة
TD	إجمالي الودائع	إجمالي الودائع المستلمة
ATM	عدد الصرافات الآلية	عدد الصرافات الآلية التي يديرها البنك
NB	عدد الفروع المصرفية	عدد فروع البنك
	المتغيرات الضابطة	
TECH	التطور التكنولوجي	مؤشر التكنولوجيا المستخدم في العمليات
INFL	التضخم	معدل التغير في المستوى العام للأسعار
GDP-DEF	معامل انكماش الناتج الاجمالي	$100 * \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}}$
BIP	الاداء الصناعي المصرفي	$100 * \frac{\text{اجمالي القروض الصناعية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$
GDP-INFL	التضخم من الناتج الإجمالي	$100 * \frac{GDPDEF(n) - GDPDEF(n-1)}{GDPDEF\ (n-1)}$

المصدر : من اعداد الطالب بناء على قاعدة بيانات مؤشرات الأداء المصرفي والشمول المالي

2-1- المؤشرات التابعة:

2-1-1- مؤشر العائد على الأصول (ROA): يُعد مؤشر العائد على الأصول (ROA) من المؤشرات الحيوية لتقييم الأداء المالي للبنك، إذ يُظهر مدى كفاءته في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح، ويُحسب بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول، حيث أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، دلّ ذلك على فعالية البنك في استثمار موارده وتحقيق عوائد مالية قوية، مما يعزز استقراره المالي وقدرته التنافسية، كما يتأثر هذا المؤشر بعدة عوامل، مثل حجم الأصول وربحيتها، والكفاءة التشغيلية، وهيكل التمويل، وتكمن أهمية الشمول المالي في قدرته على تحسين هذا المؤشر، إذ يسهم في توسيع قاعدة العملاء وزيادة حجم الودائع وتنويع مصادر الدخل، مما يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات وتحسين استغلال الأصول، كما يعزز الشمول المالي من قدرة البنك على الوصول إلى فئات غير مخدومة ماليًا، كالمناطق الريفية أو الفئات ذات الدخل المحدود، ما يُمكّنه من تحقيق نمو مستدام ورفع العائد على الأصول، وبالتالي تعزيز مرونته واستجابته لتغيرات السوق.

الشكل 2-1 : تطور مؤشر العائد على الأصول

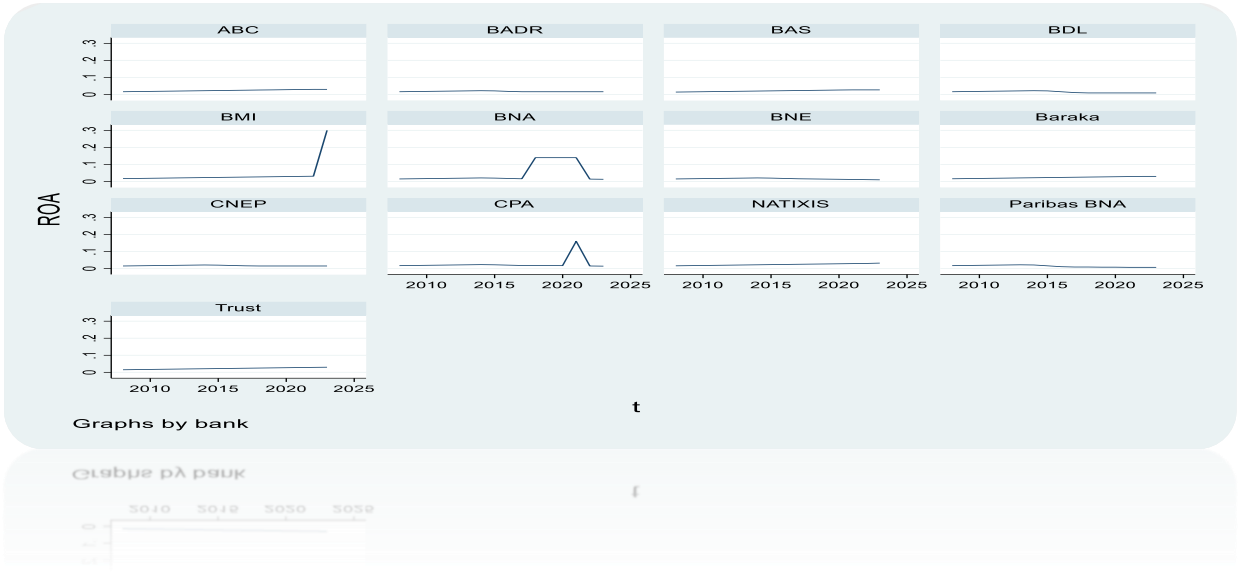

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي stata17

نلاحظ من الشكل 2-1 أن بعض البنوك محل الدراسة: **BMICE**، **BNA** و **CPA**قد شهدت تقلبات كبيرة في العائد على الأصول، مما قد يشير إلى تغيرات في الأداء المالي أو تأثير العوامل الاقتصادية الخارجية مثل تقلبات السوق أو تغيرات في السياسة الاقتصادية، من الممكن أن هذه التقلبات قد تكون نتيجة لتحولات في استراتيجيات البنوك أو استجابة لتغيرات في البيئة الاقتصادية المحلية أو الدولية، كما حافظ بنكي **BADR**، و **BDL** على استقرار نسبي في مؤشر العائد على الأصول (ROA)، مما يشير إلى استراتيجيات إدارة فعالة أو بيئة تشغيل أقل تقلبًا، وهذا يعكس الاستقرار في قدرة هذه البنوك على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والحفاظ على مستويات ربحية جيدة، رغم التحديات الاقتصادية الخارجية، كما أن **تطور مؤشر العائد على الأصول** عكس بشكل عام، التباين في استراتيجيات البنوك وقدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتنظيمية.

2-1-2- مؤشر العائد على حقوق الملكية(ROE): يُعد مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) من أبرز المؤشرات المالية التي تقيس كفاءة البنك في استخدام أموال المساهمين لتحقيق أرباح، حيث يتم احتسابه عبر قسمة صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية، ويُعطي هذا المؤشر تصورًا دقيقًا حول مدى فعالية الإدارة في توظيف رأس المال لتعظيم العائد، ويُعتبر معيارًا مهمًا بالنسبة للمستثمرين عند تقييم الأداء المالي للمؤسسة. من جهة أخرى، تتأثر قيمة هذا المؤشر بعدة عوامل داخلية وخارجية، من أبرزها مؤشرات الشمول المالي. إذ إن زيادة عدد الحسابات المصرفية وانتشار الخدمات البنكية الرقمية يسهمان في توسيع قاعدة العملاء، وبالتالي رفع الإيرادات وتقوية قاعدة حقوق الملكية، كما أن توفر القروض الصغيرة وخدمات التمويل للأفراد والمشروعات الصغرى يعزز من الربحية، ما ينعكس إيجابًا على (ROE) ،كذلك تُعد الكفاءة التشغيلية عاملاً جوهريًا في تحسين المؤشر، حيث يؤدي خفض التكاليف وتحسين الإنتاجية إلى زيادة الأرباح. علاوة على ذلك، فإن البنوك التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الشمول المالي تكون أكثر قدرة على التوسع دون الحاجة إلى تمويل خارجي، ما يعزز استقرارها المالي وتنافسيتها. فكلما ارتفع(ROE) ، دلّ ذلك على قدرة البنك على الابتكار والنمو، وعلى تعزيز ثقته لدى المستثمرين والعملاء، مما يدعم مكانته في السوق المصرفي ويُمكّنه من التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

الشكل 2-2 : تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية

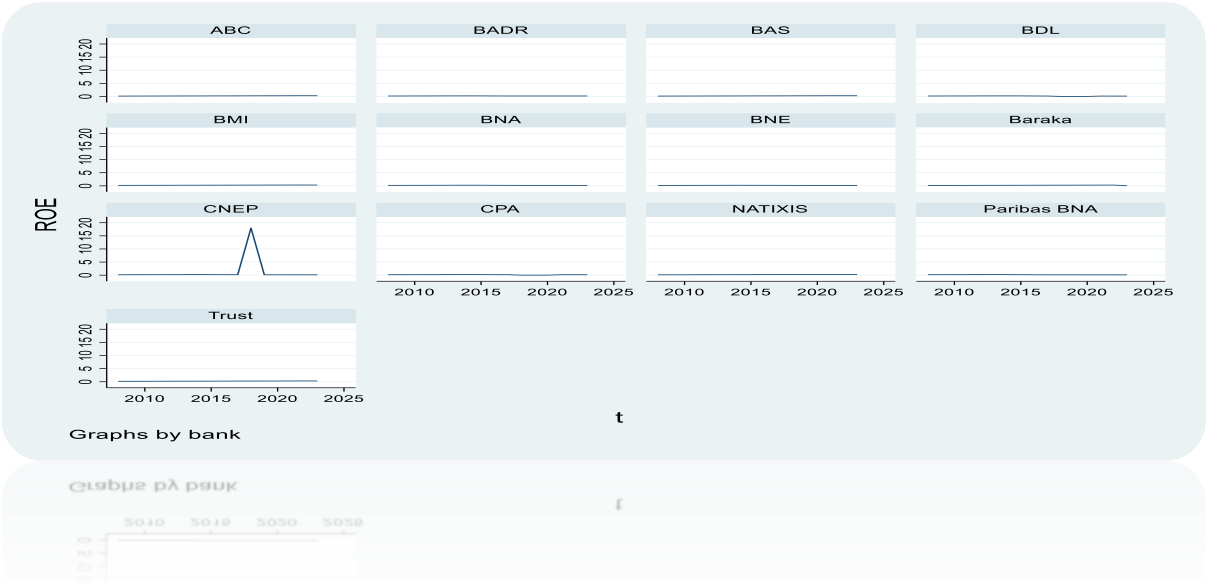

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA17

يُظهر الشكل 2-2 تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) لعدد من البنوك محل الدراسة في الجزائر من 2010 إلى 2023. يعكس هذا المؤشر نسبة الأرباح الصافية إلى حقوق المساهمين، وهو مقياس لمدى فعالية إدارة البنك في تحقيق العوائد على رأس المال المستثمر من قبل المساهمين، كما يمكن ملاحظة أن بعض البنوك مثل CNEPشهدت تقلبات ملحوظة في العائد على حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة، مما يشير إلى تأثير عوامل داخلية أو خارجية قد تؤثر على ربحيتها، مثل تغييرات في سياسة القروض أو أداء الاقتصاد الكلي. في المقابل، يظهر

أن بقية البنوك مثل BADR و BDL حافظت على مستويات ثابتة نسبيًا في العائد على حقوق الملكية، مما يدل على استقرار في الأداء المالي والسياسات التشغيلية، كما أن الاستقرار في ROE للبنوك مثل BADR و BDL قد يشير إلى إدارة فعالة للأصول والتزامات البنك، بينما التقلبات في بعض البنوك الأخرى قد تعكس تحديات في السوق أو تغييرات في الاستراتيجيات الاستثمارية.

2-1-3- مؤشر الحصة السوقية للودائع(MSD): يُعد مؤشر الحصة السوقية للودائع من أبرز المقاييس التي تعكس قدرة البنك على جذب الأموال من العملاء مقارنةً بالمؤسسات المصرفية الأخرى، إذ يتم حسابه من خلال قسمة إجمالي ودائع البنك على إجمالي ودائع السوق، ما يُظهر حجم استقطاب البنك للموارد المالية، وتُعتبر الودائع المصدر الأساسي للتمويل البنكي، مما يجعل هذا المؤشر عنصرًا حاسمًا في تقييم الاستقرار المالي والربحية المستدامة، وتتأثر الحصة السوقية بعدة عوامل، منها جودة الخدمات المقدمة، ومعدلات الفائدة، والسمعة المصرفية، بالإضافة إلى مدى استخدام التكنولوجيا في تسهيل الخدمات، ويلعب الشمول المالي دورًا جوهريًا في دعم هذا المؤشر، حيث يُسهم في توسيع قاعدة العملاء من خلال إدماج الفئات المهمشة ماليًا، كذوي الدخل المحدود وسكان المناطق الريفية، مما يؤدي إلى فتح المزيد من الحسابات وزيادة إجمالي الودائع، كما أن استخدام الأدوات الرقمية كالمحافظ الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف يساهم في تعزيز الوصول وسهولة الاستخدام، ما يُعزز ثقة العملاء ويُقوي تنافسية البنك في السوق. وعليه، فإن البنك الذي يدمج الشمول المالي ضمن استراتيجيته التشغيلية يتمتع بقدرة أكبر على التوسع وجذب الاستثمارات وتحقيق أداء مصرفي مستقر وتنافسي.

الشكل 2-4 : تطور مؤشر الحصة السوقية للودائع

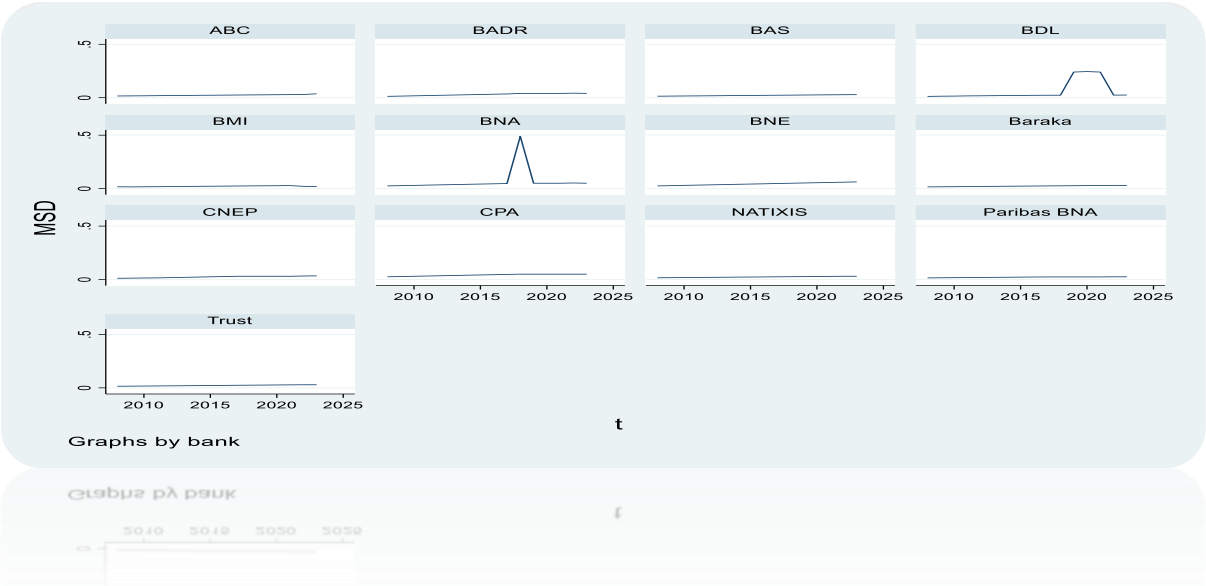

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA17

يُظهر الشكل 2-4 تطور مؤشر الحصة السوقية للودائع لعدد من البنوك محل الدراسة في السوق النقدية الجزائرية خلال الفترة من 2008 إلى 2023، كما شهدت بعض البنوك تطورًا ملحوظًا في حصتها السوقية، مثل بنك BNAالذي تمكن من زيادة حصته بين 2010 و2015 من خلال تقديم خدمات مصرفية مريحة وجذب العملاء

عبر عروض تنافسية، ومع الفترة من 2015 إلى 2020، استمر البنك في النمو بفضل الابتكار وتحسين تجربة العملاء، إلا أن التراجع في الحصة قد يكون ناتجًا عن المنافسة المتزايدة من البنوك الرقمية، خلال الفترة من 2020 إلى 2023، انعكست زيادة الحصة على استثمارات البنك في التكنولوجيا المصرفية، رغم أن التراجع في بعض الأحيان قد يعود إلى بطء التكيف مع التحولات الرقمية. من جانب آخر، شهد بنك BEA تحسنًا في حصته السوقية نتيجة تقديم عروض مصرفية موجهة لشرائح معينة، إلا أن التحديات الاقتصادية قد تسببت في بعض التراجع، كما أن بنك Baraka نجح في توسيع حصته بفضل تقديم خدمات مرنة ومبتكرة، إلا أن التحديات الناتجة عن المنافسة من البنوك الكبرى والبنوك الرقمية ساهمت في بعض التراجعات، أما بنك CNEP شهد تحسنًا في حصته السوقية بفضل تحسين جودة الخدمات، لكن تراجع بعض الشيء نتيجة ضعف التكيف مع التغيرات الاقتصادية، كما سجل بنك CPAزيادة في حصته السوقية بفضل استهدافه القطاعات الزراعية والمناطق الريفية، إلا أن التحديات الاقتصادية مثل التضخم وتقلبات أسعار السلع أثرت في حصته في بعض الفترات، ومن المتوقع أن تستمر زيادة الحصة السوقية لهذه البنوك بين 2020 و2023 بفضل الاستثمارات في التكنولوجيا الرقمية، رغم التحديات التي قد تؤدي إلى تراجع الحصة بسبب المنافسة المتزايدة من البنوك الرقمية.

2-1-4- مؤشر الحصة السوقية للقروض(MSL): الحصة السوقية للقروض هي نسبة القروض التي يقدمها بنك معين مقارنةً بإجمالي القروض المقدمة من جميع البنوك في السوق المصرفي. يُستخدم هذا المؤشر لتحديد قدرة البنك على استقطاب عملاء القروض مقارنةً بالمنافسين في السوق. يتم حسابه باستخدام المعادلة:

$$\text{الحصة السوقية للقروض}^{(1)} = \frac{\text{البنك من الممنوحة القروض إجمالي}}{\text{السوق في الممنوحة القروض إجمالي}} 100$$

تعتبر الحصة السوقية للقروض أداة مهمة لقياس قدرة البنك على جذب العملاء الراغبين في الحصول على تمويل ائتماني، سواء كان ذلك في شكل قروض شخصية أو تجارية. يمكن أن تشير الحصة السوقية الكبيرة إلى استقرار مالي أكبر للبنك، حيث إنه يتمكن من جذب العديد من العملاء، مما يساهم في زيادة الإيرادات وتحقيق الاستقرار المالي، كما يعد هذا المؤشر أداة فعالة لمتابعة الأداء التنافسي للبنك في السوق المصرفي، حيث يعكس مدى تفوقه على منافسيه في جذب التمويل.

تتأثر الحصة السوقية للقروض بعدد من العوامل مثل معدلات الفائدة التي يقدمها البنك، حيث تُعتبر الفوائد التنافسية عاملاً رئيسياً لجذب العملاء، كما أن تنوع المنتجات الائتمانية مثل القروض الشخصية، قروض السيارات، وقروض الإسكان يعزز قدرة البنك على جذب قاعدة واسعة من العملاء. إضافة إلى ذلك، توفر بعض البنوك شروطًا مرنة في سداد القروض، مثل فترات السداد الطويلة وخطط السداد المريحة، مما يزيد من القدرة على جذب العملاء وزيادة الحصة السوقية. كما أن سمعة البنك الجيدة والخدمات الرقمية المتطورة تسهم أيضًا في زيادة الطلب على قروض البنك.

(1) **Reed, M. I.** *Market share analysis in financial services*. *Journal of Finance*, 293, **2004.** 450-465

تعتبر الحصة السوقية للقروض مقياسًا مهمًا لقياس قدرة البنك التنافسية في السوق، فالبنك الذي يمتلك حصة سوقية كبيرة يكون أكثر قدرة على المنافسة بشكل فعّال ضد البنوك الأخرى، كما أن تحقيق حصة سوقية أكبر يساعد البنك في الاستفادة من الوفورات الاقتصادية، حيث يمكن للبنك تقليل التكاليف التشغيلية بفضل زيادة حجم العمليات. ومع ذلك، يجب أن يوازن البنك بين زيادة الحصة السوقية والمخاطر الائتمانية، حيث إن ارتفاع الحصة السوقية قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية إذا لم تتم إدارة الائتمان بشكل جيد.

الشكل 2-5 :تطور مؤشر الحصة السوقية للقروض

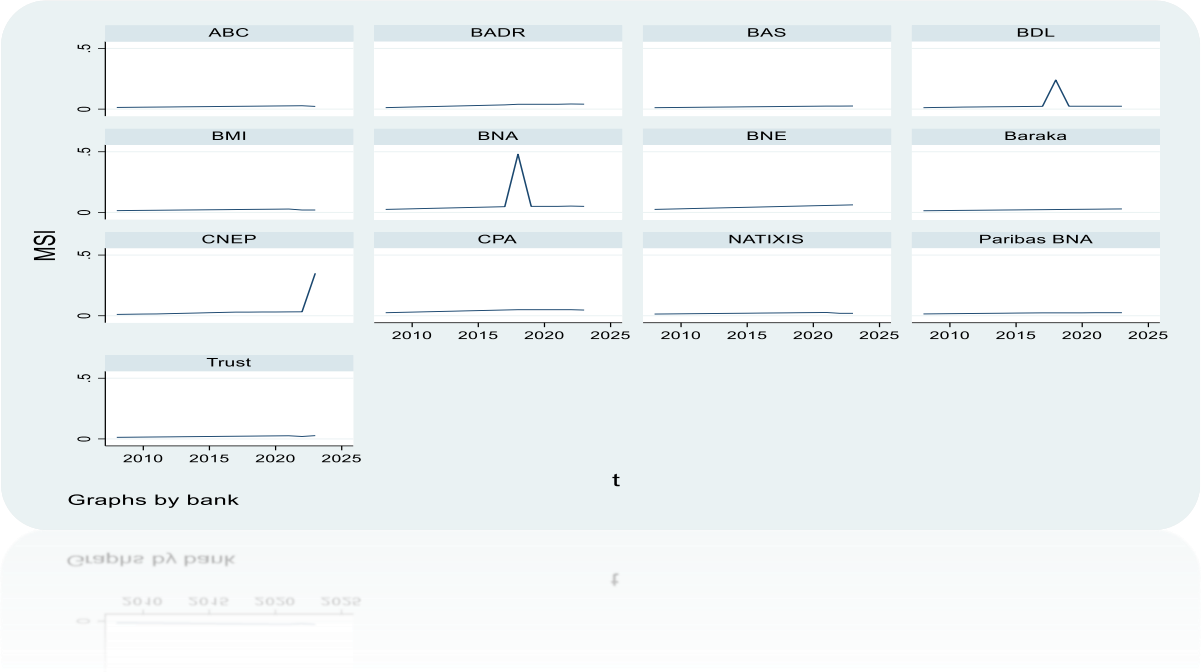

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA17

يظهر الشكل 2-5 تطور مؤشر الحصة السوقية للقروض لعدة بنوك-محل الدراسة- في الجزائر عبر السنوات 2008، 2015، 2020، و2023، حيث يتأثر هذا المؤشر بالعديد من العوامل مثل التنافسية، أسعار الفائدة، والظروف الاقتصادية، كما أن بنوك مثل البنوك الاجنبية بالإضافة لـ BADR يُظهرون تحسنًا مستمرًا في حصصهم السوقية بفضل ما يقدمونه من عروض قروض تنافسية وتحسين خدماتهم، بينما تواجه بنوك مثل BDL و BNA تذبذبا قد يرجع إلى زيادة المنافسة أو صعوبات في التكيف مع التحولات التكنولوجية. من جهة أخرى، فإن زيادة الحصة السوقية يمكن أن تعكس استثمار البنوك في التكنولوجيا أو استراتيجيات إقراض مبتكرة، بينما تراجع الحصة قد يشير إلى صعوبة في جذب العملاء أو إدارة المخاطر.

2-1-5- مؤشر صافي هامش الربح(NPM): يُعد صافي هامش الربح مؤشرًا أساسيًا لقياس الأداء المالي للبنك، إذ يعكس مدى قدرته على تحقيق أرباح صافية بعد خصم كافة التكاليف. ويُظهر هذا المؤشر كفاءة الإدارة في التحكم بالنفقات وتوجيه الإيرادات بشكل فعال، مما يُعزز من مكانة البنك في السوق ويزيد من جاذبيته للمستثمرين والعملاء. وتتأثر قيمة هذا المؤشر بعدة عوامل منها جودة إدارة التكاليف، التدفقات النقدية،

الإيرادات من الأنشطة الأساسية، إضافة إلى الظروف الاقتصادية مثل معدلات الفائدة والتضخم، كما يُسهم الشمول المالي في تعزيز صافي هامش الربح من خلال توسيع قاعدة العملاء وزيادة استخدام الخدمات المالية، مما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وتحقيق وفورات الحجم وتقليل التكاليف النسبية، كما أن البنوك التي تتمتع بهامش ربح مرتفع تكون أكثر قدرة على مواجهة تقلبات السوق، وتتمتع بمرونة أكبر في الاستثمار وتطوير المنتجات والخدمات، ما يمنحها ميزة تنافسية واضحة ويُعزز من استدامتها المالية وقدرتها على التوسع والابتكار في بيئة مصرفية متغيرة.

الشكل 2-3 : تطور مؤشر صافي هامش الربح

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA17

يُظهر الشكل 2-3 تطور مؤشر صافي هامش الربح للبنوك محل الدراسة خلال الفترة من 2008 إلى 2023، مما يعكس كفاءة إدارة البنوك في تحويل الإيرادات إلى أرباح بين عامي 2010 و2015، يشير التحسن في هذا المؤشر إلى نجاح البنوك في تحسين إدارة التكاليف وزيادة الإيرادات، أما التراجع في المؤشر فقد يعكس تحديات مثل ارتفاع التكاليف أو انخفاض الطلب على الخدمات المصرفية. في الفترة من 2015 إلى 2020، تأثرت معظم البنوك بالتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة والأزمات المالية. ومع ذلك، استطاعت بعض البنوك التكيف مع هذه التحديات من خلال تبني استراتيجيات فعّالة في إدارة المخاطر، ما ساهم في تحسن صافي هامش الربح، أما في الفترة من 2020 إلى 2023، فقد أظهرت البنوك التي استثمرت في التكنولوجيا الحديثة مثل BARAKAو CNEP و CPA تحسنًا ملحوظًا في هذا المؤشر، ما يدل على أهمية تبني الخدمات المصرفية الرقمية وتحسين إدارة المحافظ الائتمانية لتعزيز الكفاءة والربحية. بالرغم من ذلك، يتعين على هذه البنوك الاستعداد للتحديات المستقبلية، بما في ذلك التغيرات التنظيمية السريعة والمنافسة المتزايدة، مما قد يستدعي إعادة تقييم استراتيجياتها لضمان استمرار قدرتها على التكيف والنمو.

2-2- المؤشرات التفسيرية :

2-2-1- مؤشر عدد الفروع المصرفية(NB): يُعتبر مؤشر عدد فروع البنوك التجارية من المؤشرات الرئيسية المستخدمة لقياس **مدى انتشار الخدمات المصرفية** ومدى تحقيق **الشمول المالي** في مختلف البلدان، كما يُحسب هذا المؤشر بعدد الفروع لكل **100,000شخص بالغ**، مما يجعله أداة مهمة لتقييم مدى قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية مثل الحسابات البنكية، القروض، والتحويلات، وقد يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى **تحسن في الوصول المالي**، مما يسهم في **تعزيز التنمية الاقتصادية**، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقليل الفجوات المالية والاجتماعية.

يتأثر عدد الفروع المصرفية بعوامل مختلفة، مثل **السياسات المصرفية، البنية التحتية، والتطور المالي والتكنولوجي**، كما أنه في الدول المتقدمة، يسهل الوصول إلى الفروع المصرفية، مما يعزز الشمول المالي، بينما تواجه الدول النامية تحديات تتعلق بتوزيع الفروع في المناطق الريفية والنائية، مما يحد من الاستفادة من الخدمات المصرفية. لذلك، يُعد **التوسع في الفروع المصرفية في المناطق المحرومة** أحد الحلول لتحقيق الشمول المالي العادل. في **الجزائر**، يُعد هذا المؤشر حاسماً في تقييم مدى كفاءة النظام المصرفي في تلبية احتياجات المواطنين، خاصة في ظل توجه البلاد نحو تحقيق **التنمية المستدامة**، كما يشكل التوسع في فروع البنوك التجارية **ضرورة ملحة** لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق شمولاً مالياً أكثر كفاءة.

الشكل 2-6 : تطور مؤشر nb في عينة الدراسة

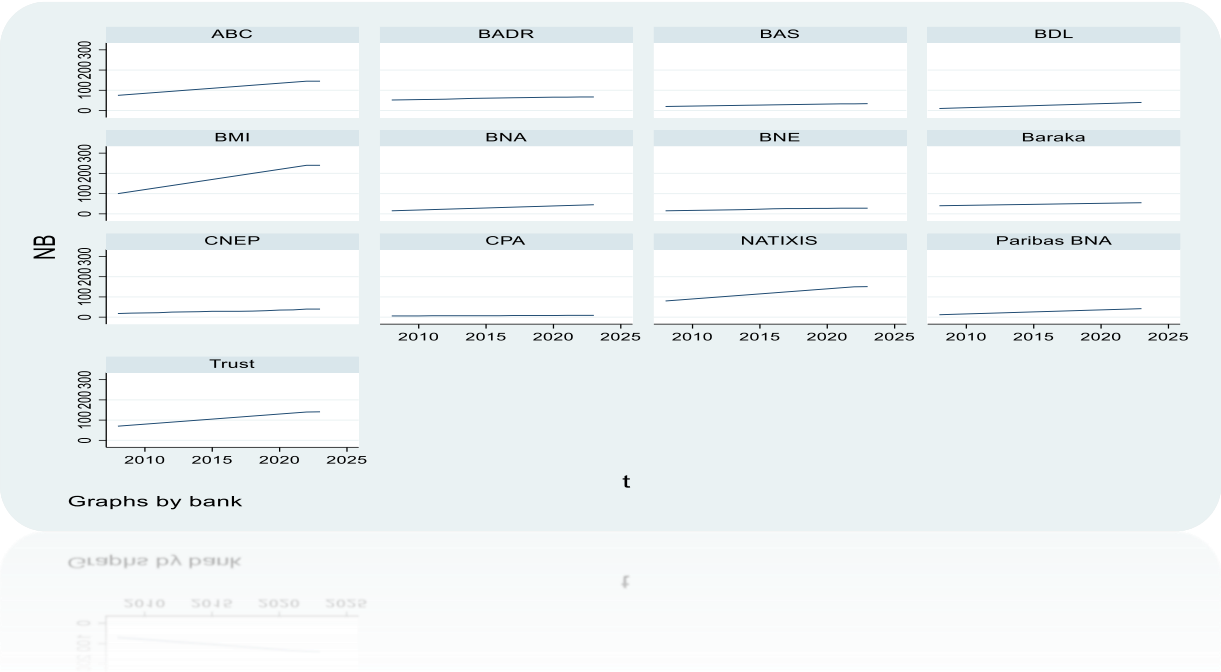

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي stata17

استنادًا إلى الشكل 2-6، الذي يعرض تطور مؤشر عدد الفروع (NB) للبنوك -محل الدراسة- التي تنشط في السوق النقدي الجزائري خلال الفترة من 2008 إلى 2023، يمكن ملاحظة اتجاه نمو عام في هذا المؤشر عبر معظم البنوك، حيث يعكس هذا التوسع في عدد الفروع زيادة الطلب على الخدمات المصرفية وتوسّع البنوك جغرافيًا لتعزيز تواجدها في مختلف المناطق، كما أن البنوك: **ABC**و **BNA** و **BMI** تُظهر نمواً ثابتاً في عدد الفروع، في حين أن بنوكاً أخرى هي **BADR**و **BAS**و**BDL** تتسم بنمو أكثر استقراراً، مما يشير إلى اختلاف استراتيجيات التوسع بين البنوك العامة والخاصة والأجنبية.

يشير الشكل 2-6 أيضاً إلى أن التوسع في عدد الفروع يلعب دورًا هامًا في تعزيز الشمول المالي وتوفير الخدمات المصرفية لمناطق أكبر من السكان، وهو ما يدعم استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد يعكس الفرق في وتيرة التوسع بين البنوك استراتيجيات متنوعة تهدف إلى تعزيز الحصة السوقية وتلبية احتياجات العملاء في سياق اقتصادي متغير.

2-2-2- مؤشر الصرافات الآلية (ATMs): مؤشر الصرافات الآلية هو مقياس لعدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) المتوفرة في منطقة معينة، ويعد من الأدوات المهمة لقياس انتشار الخدمات المالية، كما توفر هذه الأجهزة خدمات متعددة مثل سحب الأموال، الإيداع، دفع الفواتير، مما يسهل الوصول إلى الأموال والخدمات المالية على مدار الساعة، خاصة في المناطق النائية أو ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

تكمن أهمية مؤشر الصرافات الآلية في توفير الوصول السهل إلى الأموال، مما يسهم في تحسين تجربة العملاء،كما أنها تسهم في تعزيز الشمول المالي عن طريق توفير خدمات مالية أساسية للأفراد الذين قد لا يمتلكون حسابات مصرفية، خصوصًا في المناطق الريفية، كما إن وجود عدد كافٍ من الصرافات الآلية يساعد أيضًا في تقليل الضغط على الفروع المصرفية ويقلل من الازدحام داخلها.

تظهر العلاقة بين مؤشر الصرافات الآلية والشمول المالي بوضوح من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المالية في الأماكن التي يصعب الوصول إليها باستخدام الفروع المصرفية التقليدية، كما إن هذه الصرافات تعمل على مدار الساعة، ما يمنح العملاء مرونة كبيرة، كما أنها تقدم خدمات متنوعة مثل الإيداع وتحويل الأموال، مما يعزز الشمول المالي ويشجع الأفراد على المشاركة في النظام المالي.

العوامل التي تؤثر في فعالية الصرافات الآلية تشمل التكنولوجيا والبنية التحتية المناسبة مثل الإنترنت والكهرباء المستمرة، كما أن الاستثمار في نشر شبكة واسعة من الصرافات الآلية يتطلب تخطيطًا دقيقًا من البنوك لضمان توفير الخدمة في الأماكن المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، تقنيات جديدة مثل الصرافات الذكية توفر فرصًا أكبر لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية.

تواجه الصرافات الآلية رغم فوائدها العديدة، تحديات مثل التكلفة المرتفعة للتثبيت والتشغيل، خاصة في المناطق النائية حيث يكون الطلب منخفضًا، كما أن الأعطال التقنية وصعوبة الصيانة قد تؤثر على فعاليتها في تقديم الخدمة،

أخيرًا، قد يواجه الجمهور صعوبة في الاستفادة من الصرافات بسبب قلة الوعي أو نقص المعرفة التقنية، مما يحد من تحقيق الشمول المالي بشكل كامل.

الشكل 2-7 : تطور مؤشر الصرفات الآلية

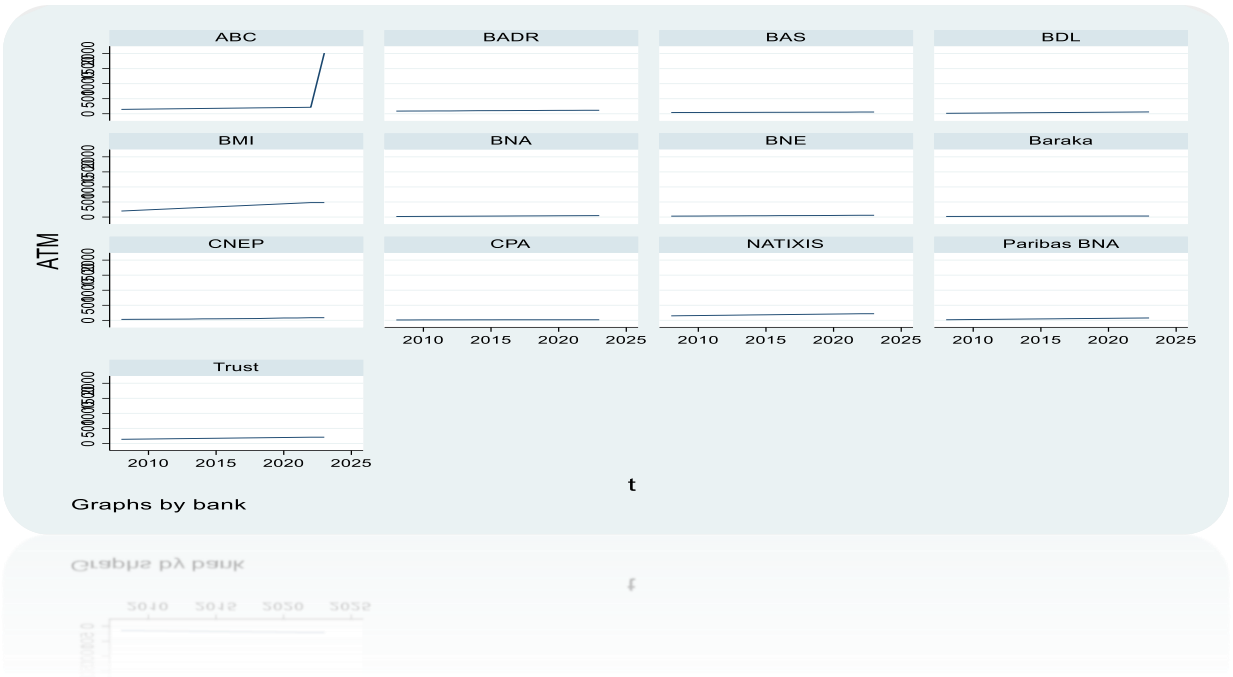

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي stata17

يوضح الشكل 2-7 تطور مؤشر الصرافات الآلية (ATMs) في البنوك -محل الدراسة- العاملة في السوق النقدي الجزائري خلال الفترة من 2008 إلى 2023، كما يظهر التباين في نمو عدد الصرافات الآلية بين البنوك المختلفة، حيث يتصدر بنك ABCبنمو ملحوظ في عدد الصرافات، مما يشير إلى استثمار واضح في تعزيز الخدمات المصرفية الذاتية. في المقابل، حافظت البنوك BADRو BAS وBDL على مستويات ثابتة تقريبًا دون زيادات كبيرة، مما يعكس استراتيجيات أكثر تحفظًا أو تركيزًا أقل على التوسع التكنولوجي.

تشير هذه التطورات إلى أن بعض البنوك تسعى لتوسيع الوصول إلى خدماتها من خلال تعزيز بنيتها التحتية التكنولوجية، وهو ما يمكن أن يعزز الشمول المالي عن طريق توفير خدمات مصرفية أكثر سهولة ومرونة للعملاء. في المقابل، قد تواجه البنوك التي لم تشهد توسعًا كبيرًا تحديات تتعلق بالبنية التحتية أو تفضيلات استراتيجية مختلفة، مما قد يؤثر على قدرتها على تلبية احتياجات العملاء المتزايدة في السوق النقدي الجزائري.

2-2-3- مؤشر إجمالي القروض(TL): مؤشر إجمالي القروض يُعتبر من أهم مؤشرات الشمول المالي، حيث يعكس قدرة النظام المصرفي على توفير التمويل للأفراد والشركات، كما يرتبط هذا المؤشر ارتباطًا وثيقًا بتمويل النمو الاقتصادي من خلال تقديم القروض في مجالات متعددة مثل الإسكان والصناعة والتجارة، ما يعزز النشاط الاقتصادي. علاوة على ذلك، يعكس زيادة إجمالي القروض الثقة في النظام المصرفي واستقراره المالي، ويعد مؤشرًا على تحقيق الشمول المالي عبر الوصول الأوسع للتمويل.

العلاقة بين إجمالي القروض والشمول المالي تظهر بوضوح في زيادة الوصول إلى التمويل، حيث أن ارتفاع القروض يُتيح للأفراد والشركات، خاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة، فرصة الحصول على القروض التمويلية التي تساهم في تحسين ظروفهم المعيشية أو توسيع أعمالهم، كما أن زيادة القروض تشجع على الادخار والاستثمار في المشاريع الاقتصادية، مما يعزز من الثقة المالية ويحفز الأفراد على استخدام النظام المالي بشكل أوسع. من ناحية أخرى، تسهم القروض في دمج الاقتصاد غير الرسمي في النظام المالي الرسمي، لا سيما من خلال توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

رغم فوائد إجمالي القروض في تعزيز الشمول المالي، إلا أن هناك تحديات قد تعيق هذا التأثير. من أبرز هذه التحديات تكاليف التمويل العالية، مثل أسعار الفائدة المرتفعة التي تحد من قدرة الطبقات الفقيرة على الوصول إلى القروض. كما تلعب البنية التحتية المصرفية دورًا هامًا، حيث أن نقص الخدمات المصرفية في المناطق الريفية قد يقلل من فرص الوصول إلى التمويل. أيضًا، تتأثر قدرة الأفراد على الاستفادة من القروض بمدى وعيهم المالي، مما يعكس أهمية التثقيف المالي في تمكين الأفراد من التعامل مع القروض بكفاءة.

الشكل 2-8: تطور مؤشر اجمالي القروض

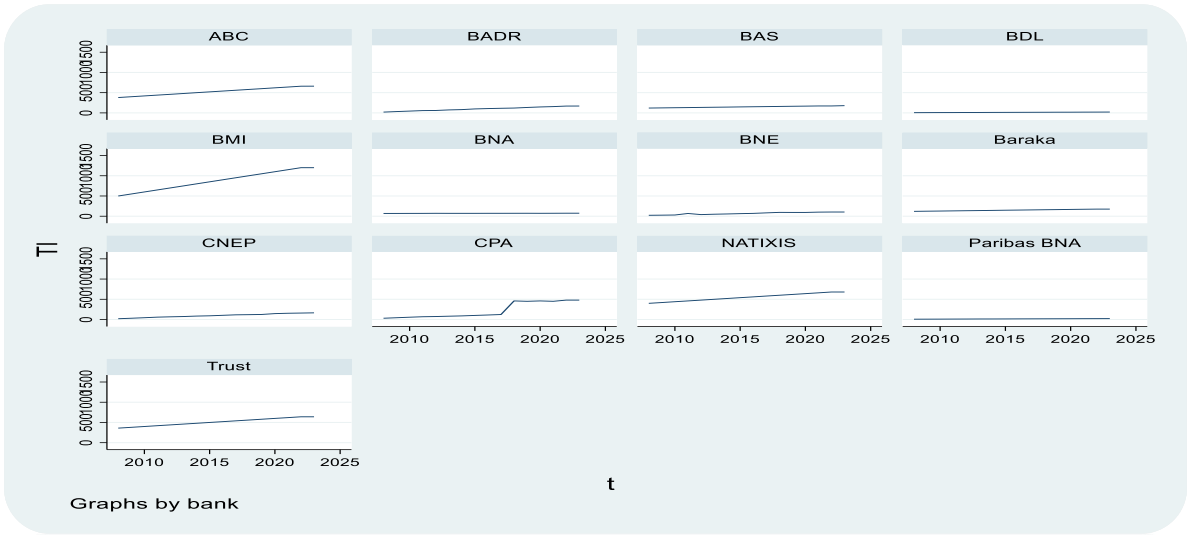

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي stata17

الشكل 2-8 يُظهر مؤشر **إجمالي القروض** المقدمة من البنوك المختلفة العاملة في السوق النقدي الجزائري، والتي تشمل البنوك محل الدراسة (BADR ، BAS، BDL، BMI، BNA، BNE، Baraka، CNEP، CPA، NATIXIS، و Paribas BNA) يُلاحظ من خلال البيانات أن هناك تطورًا في حجم القروض المقدمة من هذه البنوك من عام 2008 إلى غاية عام 2023. هذا التطور يعكس النمو في النشاط الائتماني للبنوك، مما يشير إلى زيادة في الطلب على التمويل من قبل الأفراد والشركات.

عند تحليل البيانات بشكل أكثر تفصيلاً، يمكن ملاحظة أن بعض البنوك قد شهدت زيادة كبيرة في حجم القروض المقدمة، مما قد يعكس نجاحها في توسيع قاعدة عملائها أو تحسين شروط الإقراض. على سبيل المثال، بنوك مثل:BMI أوTRUST قد تظهر نموًا ملحوظًا في القروض، مما قد يكون نتيجة لاستراتيجيات إقراض فعالة أو زيادة في الطلب على التمويل في القطاعات التي تخدمها هذه البنوك.

2-2-4- مؤشر إجمالي الودائع(TD): يعكس مؤشر **إجمالي الودائع** المبالغ التي يودعها الأفراد والشركات في البنوك، وهو يعد مقياسًا مهمًا لقياس الثقة في النظام المصرفي واستقرار الاقتصاد. زيادة إجمالي الودائع تشير إلى قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية، مما يعزز من الشمول المالي من خلال تمكين المزيد من الأشخاص من فتح حسابات مصرفية وإيداع أموالهم في البنوك، كما يُعد إجمالي الودائع مصدرًا أساسيًا لتمويل الاقتصاد من خلال القروض التي تقدمها البنوك للأفراد والشركات، وبالتالي يعزز النشاط الاقتصادي والنمو.

العلاقة بين إجمالي الودائع والشمول المالي تتجسد في زيادة الوصول إلى الخدمات المالية، حيث أن ارتفاع الودائع يشير إلى دمج الأفراد في الاقتصاد الرسمي، كم إن زيادة الودائع تشجع الادخار الفردي وتحفز الثقة في النظام المالي. ومع ذلك، قد تواجه بعض التحديات مثل تكاليف الحسابات المصرفية المرتفعة، وقلة الفروع المصرفية في المناطق النائية، مما قد يحد من تأثير إجمالي الودائع على تحقيق الشمول المالي.

الشكل 2-9: تطور مؤشر اجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي stata17

يُظهر الشكل 2-9 تطور **مؤشر إجمالي الودائع** لمجموعة من البنوك الجزائرية (عينة الدراسة)، سواء العامة أو الخاصة، خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2023، هذا المؤشر يعكس قدرة البنوك على جذب المدخرات من الأفراد والشركات، وهو مؤشر حيوي لقياس أداء القطاع المصرفي ومدى ثقة العملاء فيه.

واقعيا، نجد أن بعض البنوك مثل **BNA**،و**CPA** قد حققت نمواً ملحوظاً في إجمالي الودائع، مما يشير إلى زيادة ثقة العملاء في هذه البنوك وقدرتها على تقديم خدمات مصرفية تلبي احتياجات السوق. على الجانب الآخر، تعاني بنوك أخرى مثل **Paribas BNA**،و **BDL** من نمو محدود في الودائع، مما قد يعكس تحديات في استقطاب العملاء أو صعوبات في التكيف مع التغيرات السوقية.

يرتبط هذا التطور بالواقع الاقتصادي في الجزائر، حيث تلعب العوامل الاقتصادية مثل الاستقرار المالي والسياسات النقدية دوراً هاماً في التأثير على حركة الودائع، كما أن تطور التكنولوجيا المصرفية وظهور الخدمات الرقمية قد ساهم في تحسين أداء بعض البنوك من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية وزيادة الشمول المالي.

2-3- المتغيرات الضابطة

2-3-1- مؤشر التطور التكنولوجي(TECH): مؤشر التكنولوجيا هو مقياس يحدد مدى تبني واستخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع المصرفي، كما يعكس هذا المؤشر قدرة المؤسسات على تبني الحلول التقنية الحديثة، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، التطبيقات المالية، وأجهزة الصراف الآلي الذكية.

يستخدم مؤشر التكنولوجيا لقياس تقدم المؤسسات في رقمنة خدماتها، تحسين الكفاءة، وخفض التكاليف التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد هذا المؤشر في تعزيز الابتكار، تحسين تجربة العملاء، وزيادة التنافسية بين البنوك من خلال توفير خدمات أسرع وأكثر ملاءمة.

الشكل 2-10 : تطور مؤشر التطور التكنولوجي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA17

يظهر الشكل 2-10 تطور مؤشر التطور التكنولوجي لبنوك محل الدراسة عبر السنوات 2008،حتى 2023 ،يعكس هذا المؤشر مدى تبني البنوك للتكنولوجيا الحديثة وتحسين خدماتها الرقمية، مما يؤثر على كفاءتها وقدرتها التنافسية. فأغلب بنوك أظهرت تحسنًا مستمرًا في المؤشر، مما يعكس استثماراتها في التقنيات الحديثة.

2-3-2- مؤشر التضخم (INFL): مؤشر التضخم هو مقياس يوضح معدل الزيادة في أسعار السلع والخدمات العامة خلال فترة زمنية معينة. يعكس هذا المؤشر التغيرات في القوة الشرائية للعملة، حيث أن ارتفاع التضخم يعني تراجع القوة الشرائية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة وانخفاض القيمة الحقيقية للأموال. يعبر عن التضخم عادة كنسبة مئوية سنوية ويستخدم لمراقبة استقرار الأسعار في الاقتصاد، وهو أساسي لاتخاذ القرارات المالية والسياسات النقدية.

يشير مؤشر التضخم- في هذا الاتجاه- إلى كيفية تأثير التغيرات في الأسعار على الشمول المالي والتنافسية المصرفية. عندما يرتفع التضخم، تزداد التكاليف على الأفراد والبنوك، مما قد يؤدي إلى تراجع الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة تكاليف التمويل، مما يقلل من الشمول المالي ويؤثر سلبًا على تنافسية البنوك. في المقابل، يشير انخفاض التضخم إلى بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا، حيث تصبح الخدمات المالية أكثر سهولة الوصول وتتنافس البنوك بشكل أفضل من خلال تقديم منتجات مالية بأسعار معقولة.

الشكل 2-11 : تطور مؤشر التضخم

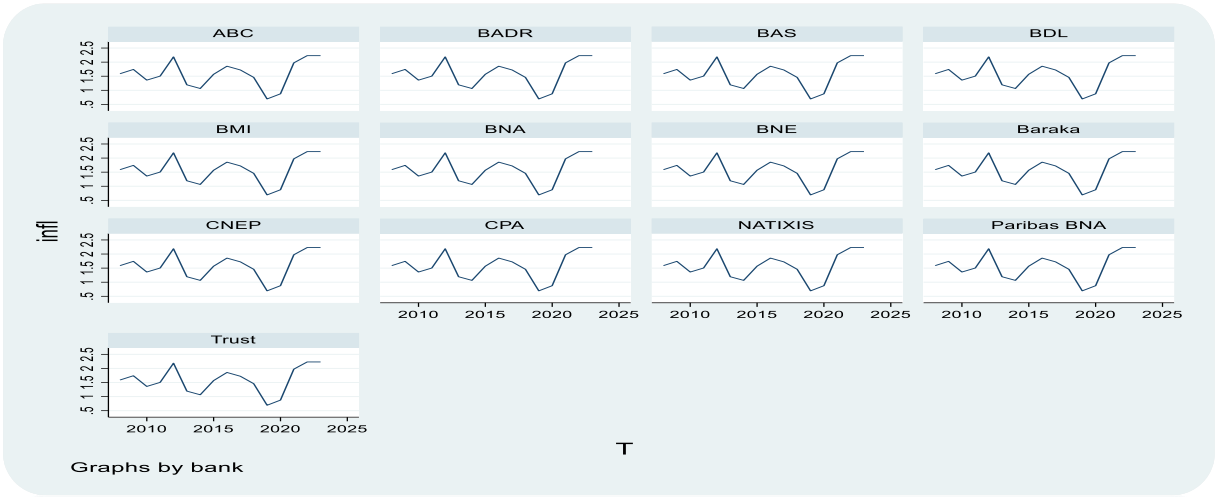

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA17

2-3-3- مؤشر معامل الانكماش للناتج الاجمالي(GDP-DEF): معامل انكماش الناتج الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يُستخدم لقياس معدل التضخم أو التغير في الأسعار في الاقتصاد بناءً على مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (NOMINAL GDP) مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (REAL GDP) ، كما يُعبر هذا المؤشر عن التغير في الأسعار الذي يحدث في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ويستخدم بشكل رئيسي لتحديد التغيرات في مستوى الأسعار لجميع السلع والخدمات في الاقتصاد، ويعكس بذلك الزيادة أو الانخفاض في مستويات الأسعار مقارنة بالفترة المرجعية. يُحسب معامل انكماش الناتج الإجمالي باستخدام المعادلة[1] التالية:

$$\text{GDP DEFLATOR} = \frac{\text{NOMINAL GDP}}{GDPReal} \times 100$$

حيث:

Nominal GDP : هو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، الذي يُحسب باستخدام الأسعار الحالية للسوق.

Real GDP : هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يُحسب باستخدام الأسعار الثابتة لفترة معينة (سنة الأساس).

[1] **Mankiw, N. G. Principles of Economics** 9th ed.. 2021. Cengage Learning

الشكل 2-12 : تطور مؤشر معامل الانكماش للناتج الاجمالي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA17

تبعا للشكل 2-11، يُظهر تحليل تطور معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في 13 بنكًا محل الدراسة خلال الفترة 2008-2023 تباينًا ملحوظًا في استجابة هذه البنوك للتغيرات الاقتصادية والسياسات النقدية، فقد شهدت معظم البنوك انخفاضًا حادًا في بداية الفترة، مما يعكس تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، كما شهدت بعض البنوك اضطرابات واضحة خلال عام 2016، وهو ما قد يُعزى إلى الأزمة النفطية التي أثرت على الإيرادات الحكومية والسيولة المصرفية، مما أدى إلى تراجع في التمويل والاستثمار. في المقابل، أظهرت بعض البنوك استقرارًا نسبيًا، مما يعكس اختلاف الهياكل المالية والاستراتيجيات الإدارية بين البنوك.

خلال الفترة 2021-2023، يُلاحظ تحسن تدريجي في أداء معظم البنوك، مدفوعًا بتعافي الاقتصاد الجزائري من تداعيات جائحة كوفيد-19 وبتوجهات إصلاحية في القطاع المالي. ومع ذلك، لا تزال هناك تباينات بين البنوك في قدرتها على التكيف مع الصدمات الاقتصادية، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز الحوكمة المصرفية، وتنويع مصادر التمويل، وتعزيز الاستراتيجيات المستدامة في إدارة المخاطر، كما تبرز هذه النتائج أهمية تطوير سياسات مالية ونقدية متوازنة لدعم استقرار النظام المصرفي وتعزيز قدرته على امتصاص الصدمات الاقتصادية، مما يسهم في تحقيق استقرار مالي أكثر شمولًا في الجزائر.

2-3-4- مؤشر الأداء الصناعي المصرفي (**Banking Industry Performance**) : يعتبر مؤشر الأداء ه الصناعي المصرفي **(BIP)** من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس **كفاءة القطاع المصرفي** ومدى تأثيره على الاقتصاد الكلي، كما يقيس هذا المؤشر أداء البنوك من خلال عدة عوامل، مثل **الربحية، السيولة، كفاءة العمليات، وحجم الإقراض**، مما يساعد في تقييم مدى استقرار النظام المصرفي وتأثيره على النمو الاقتصادي.

يُستخدم مؤشر BIP لتحليل **قدرة البنوك على تحقيق الأرباح** وتقديم خدمات مالية بكفاءة، حيث يرتبط بقدرة المصارف على تمويل القطاعات الإنتاجية وتحفيز الاستثمار، كما يساعد في تقييم مدى استجابة القطاع المصرفي **للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية** وتأثيره على الاستقرار المالي.

يتأثر مؤشر الأداء الصناعي المصرفي بعدة عوامل، منها:

1. **كفاءة العمليات المصرفية** :تعكس قدرة البنوك على تقديم خدمات مالية بأقل تكلفة وأعلى جودة.
2. **الربحية** :مقياس لأداء البنوك من خلال العوائد المحققة من الفوائد والأنشطة الاستثمارية.
3. **مستوى المخاطر الائتمانية** :يعكس مدى قدرة البنوك على التعامل مع القروض المتعثرة والحد من المخاطر المالية.
4. **التطور التكنولوجي** :يساهم في تحسين كفاءة العمليات المصرفية من خلال **الرقمنة والذكاء الاصطناعي**.

الشكل 2-13 : تطور مؤشر الأداء الصناعي المصرفي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA17

يتبعا للشكل 2-13، يُظهر مؤشر الأداء الصناعي المصرفي في 13 بنكًا محل الدراسة خلال الفترة 2008-2023 اتجاهات متباينة تعكس ديناميكيات القطاع المصرفي في مواجهة التحولات الاقتصادية، فمن الواضح أن هناك انخفاضًا حادًا في المؤشر بين عامي 2014-2016، والذي قد يكون مرتبطًا بالتراجع الكبير في أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، مما أثر على قدرة البنوك على تمويل المشاريع الصناعية. ومع ذلك، فإن معظم البنوك أظهرت تعافيًا تدريجيًا بعد عام 2017، مما يشير إلى استراتيجيات التكيف المتبعة في القطاع المصرفي، سواء عبر سياسات التحوط أو إعادة هيكلة القروض الصناعية.

كما تُظهر الاتجاهات الحديثة في الفترة 2020-2023 تحسنًا ملحوظًا في الأداء الصناعي المصرفي، مدعومًا ببرامج التحفيز الحكومي وتعافي النشاط الاقتصادي بعد أزمة كوفيد-19. إلا أن التفاوت بين البنوك في استعادة

الأداء يعكس تفاوتًا في السياسات الائتمانية وقدرة كل بنك على إدارة المخاطر الصناعية. وبالتالي، فإن تعزيز الحوكمة المصرفية، وتطوير أدوات مالية مبتكرة لدعم القطاعات الصناعية، يعدان من العوامل الحاسمة لتعزيز الاستقرار المالي والمساهمة في تنمية القطاع الصناعي الجزائري.

المطلب الثالث: تحليل الوصف الاحصائي لبيانات الدراسة

3-1- تقديم البيانات الوصفية للمتغيرات

الجدول 2-2 : تحليل وصفي للبيانات

المتغير	المتوسط (Mean)	الوسيط (Median)	الحد الأقصى (Maxi)	الحد الأدنى (Mini)	الانحراف المعياري (Std.)	الانحراف (Skewness)	التفرطح (Kurtosis)	اختبار جاركي-بيرا (J-Bera)	الاحتمالية (Probability)
ATM	3.36	2.35	10.2	0.2	2.64	0.89	2.57	29.12	0.00
NB	4.17	2.4	14	0.4	3.58	1.21	3.31	51.76	0.00
TD	12.28	12.15	25.5	3.8	5.57	0.35	2.09	11.39	0.003
TL	4.42	4.5	8.3	0.9	1.73	0.03	2.19	5.7	0.058
ROA	1.51	1.5	3	0.1	0.64	0.05	2.4	3.23	0.199
ROE	8.62	6	24	1.1	6.15	0.78	2.47	23.61	0.00
NPM	10.35	8.15	27	1	7.27	0.56	2.03	19.21	0.00
MSD	11.62	12	27	0.7	6.94	0.14	2.03	8.94	0.011
MSL	12.09	12	28	0.8	7	0.11	2.07	7.87	0.02
TECH	3.15	3.08	4.2	2.3	0.57	0.35	1.98	13.2	0.001
INFL	5.34	4.85	9.3	2	2.28	0.46	2.14	13.68	0.00

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات ايفيوز 12، الملحق رقم 24

التحليل الوصفي للبيانات في الجدول2-1 يسلط الضوء على التباين الكبير بين المؤسسات المصرفية محل الدراسة فيما يتعلق بالعديد من المؤشرات المالية ،و يمكن تلخيص دلالات التحليل كما يلي:

- مؤشر الحصة السوقية من الودائع (MSD) يُظهر أن الالتواء والتفرطح المرتفعان يشيران إلى تركز كبير في الودائع في يد عدد قليل من البنوك، مما يعني سيطرة بعض البنوك على الجزء الأكبر من السوق.
- مؤشر الحصة السوقية من القروض(MSL) يُظهر أن الالتواء الحاد والتفرطح العالي يدل على وجود قيم متطرفة للغاية، مما يعني أن هناك بنوكًا تستحوذ على جزء كبير جدًا من سوق القروض. هذا يشير إلى تركيز عالٍ في قطاع القروض.
- مؤشر عدد الفروع (NB) يُظهر أن: الانحراف المعياري المرتفع للدلالة على تباين كبير في عدد الفروع بين البنوك، مع وجود بعض البنوك ذات شبكة فروع أكبر بكثير من المتوسط، وأن الالتواء والتفرطح في المؤشر

يشيران إلى ميل نحو القيم الأعلى، ما قد يعكس توسعًا أكبر في بعض المؤسسات المصرفية مقارنة بالآخرين.

- مؤشر نسبة صافي الربح (NPM) يُظهر أن: الالتواء الإيجابي يشير إلى ميل طفيف نحو القيم الأعلى، مما يعكس فترات أو بنوكًا تتمتع بأرباح صافية أعلى من المتوسط، و التفرطح المنخفض يدل على توزيع أقرب إلى الطبيعي باستثناء بعض القيم المتطرفة.
- مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) يُظهر أن: الالتواء والتفرطح المرتفعان وهذا ما يدل على وجود بعض القيم المرتفعة للغاية التي تساهم في انحراف التوزيع، ما قد يعكس أداء استثماري مرتفع في بعض الفترات.
- مؤشر العائد على الأصول (ROA) يُظهر أن: التوزيع المستقر والتفرطح المنخفض للدلالة على توازن نسبي في كفاءة الأصول في توليد الأرباح عبر المؤسسات المصرفية.
- مؤشر إجمالي الودائع (TD) يُظهر أن: الالتواء والتفرطح المنخفضان يشيران إلى توزيع طبيعي نسبياً، مما يعكس تنوعًا في حجم الودائع عبر البنوك.
- مؤشر إجمالي القروض (TL) يُظهر أن الالتواء الإيجابي وهو للدلالة على ميل نحو القيم الأعلى في حجم القروض، مع تباين في حجم القروض بين المؤسسات المصرفية.

3-2- تقديم الرسوم البيانية التي توضح التحليل الوصفي لكل متغير:

تساعد هذه الرسوم البيانية في إعطاء فكرة عامة عن توزيع المتغيرات وانتشارها، وهو أمر أساسي لفهم تأثيرها المحتمل على التنافسية المصرفية واستقرار السوق.

3-2-1- تحليل المتوسط الحسابي (MEAN) لمتغيرات الدراسة

الشكل 2-14 : تحليل المتوسط الحسابي(Mean)

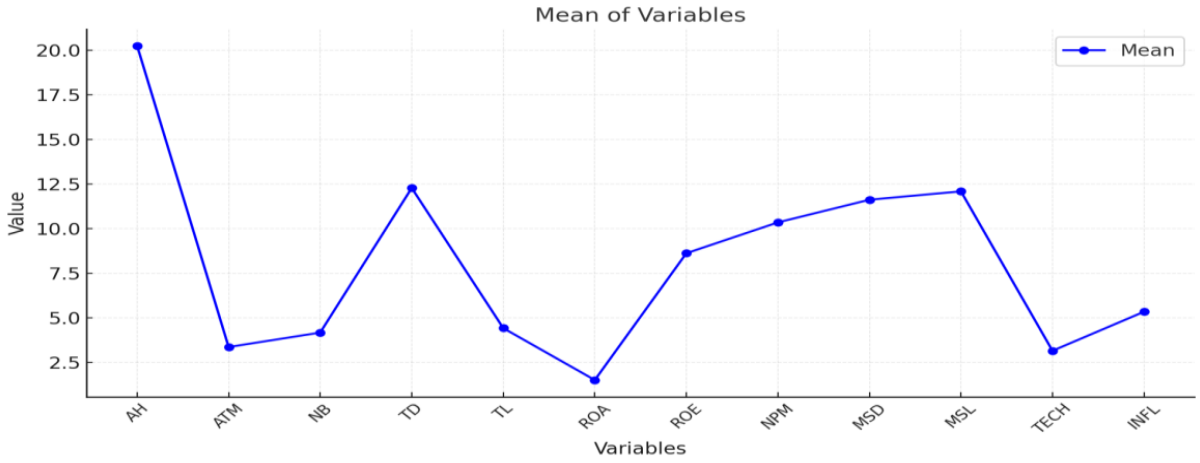

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الاحصائية في الجدول 2-2

الشكل2- 14 تحليل المتوسط الحسابي (Mean) يقدم فهمًا عامًّا عن قيمة المتغيرات على مدار فترة الدراسة. هنا تحليل المتوسطات لكل متغير على حدة:

- متوسط مؤشر عدد الصرافات الآلية لكل ألف نسمة = 3.36، وهو متوسط منخفض يعكس قلة انتشار الصرافات الآلية. يمكن أن يكون هذا عائقًا أمام سهولة الوصول للخدمات المصرفية، مما قد يؤثر على الشمول المالي.
- متوسط مؤشر عدد الفروع المصرفية لكل ألف نسمة = 4.17، يشير إلى انتشار محدود للفروع المصرفية. يُظهر هذا حاجة لزيادة عدد الفروع لتحسين الوصول إلى الخدمات البنكية، خاصة في المناطق النائية.
- متوسط مؤشر إجمالي الودائع = 12.28، يعكس نسبة متوسطة من الودائع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود مساحة لتحسين الوعي المالي وزيادة الثقة في القطاع المصرفي.
- متوسط مؤشر إجمالي القروض = 4.42 ، وهذه نسبة منخفضة تعكس قلة استخدام القروض المصرفية كأداة تمويلية. يشير ذلك إلى وجود تحديات في الوصول إلى القروض أو في الثقة بالقطاع المصرفي.
- متوسط مؤشر العائد على الأصول = 1.51 ، يُظهر أداء مقبولًا للبنوك، ولكنه قد يشير إلى أن هناك فرصة لتحسين كفاءة إدارة الأصول وزيادة الأرباح.
- متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية = 8.62 ، يدل على ان عائد معتدل على حقوق الملكية، مما يدل على وجود استقرار في تحقيق أرباح للمساهمين، ولكن يمكن تحسينه من خلال زيادة الكفاءة التشغيلية.

- متوسط مؤشر هامش الربح الصافي = 10.35، يعني أن هامش ربح جيد يعكس قدرة البنوك على تحقيق أرباح معقولة بعد تغطية التكاليف. يُظهر أن القطاع المصرفي يعمل بكفاءة مقبولة.
- متوسط مؤشر الحصة السوقية للودائع = 11.62، و هذا تشير النسبة إلى توزيع معتدل للودائع بين البنوك، مع وجود منافسة متوسطة في السوق المصرفي.
- متوسط مؤشر الحصة السوقية للقروض = 12.09 ،و هذا يعكس تنافسية متوسطة بين البنوك فيما يتعلق بتقديم القروض. هناك حاجة لتحسين التوزيع وزيادة المنافسة.
- متوسط مؤشر التطور التكنولوجي = 3.15،و هذا يعني ان مستوى منخفض يشير إلى محدودية استخدام التكنولوجيا في الخدمات المصرفية، مما يعوق تحسين الكفاءة والوصول.
- متوسط مؤشر معدل التضخم = 5.34 ،و هذا يعني أن معدل تضخم معتدل، لكنه قد يؤثر على استقرار القطاع المصرفي واستدامة الأرباح. يتطلب الأمر سياسات مالية أكثر استقرارًا.

2-2- تحليل الوسيط (MEDIAN) للمتغيرات

الشكل 2-15 تحليل الوسيط (Median) للمتغيرات

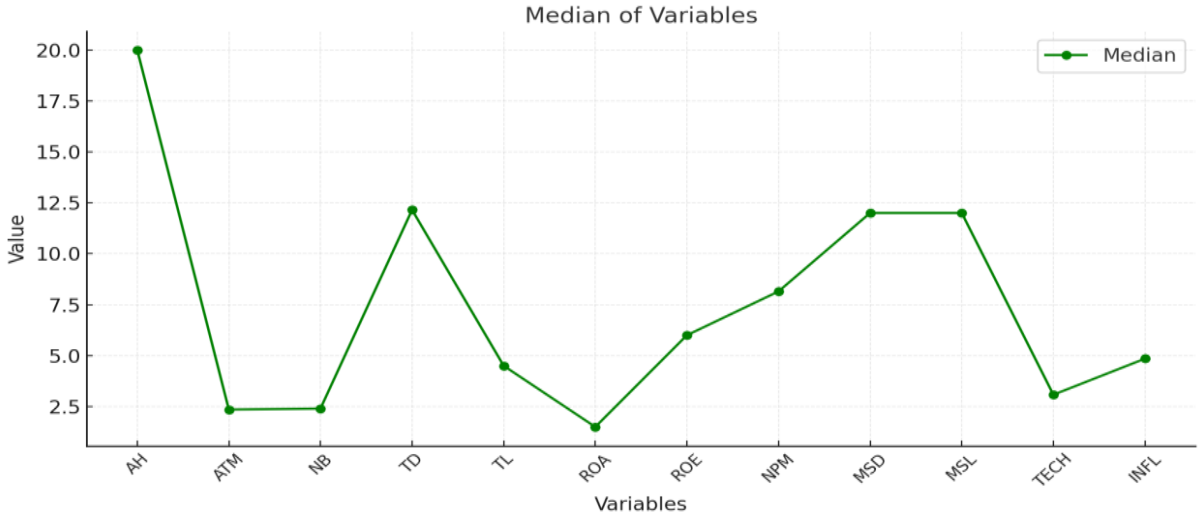

المصدر : **المصدر** : من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الاحصائية في الجدول 2-2

من الشكل (2-15) تحليل الوسيط (MEDIAN) للمتغيرات : الوسيط هو قيمة تمثل النقطة التي تفصل النصف الأعلى من البيانات عن النصف الأدنى. يقدّم هذا المقياس فهمًا أفضل لتوزيع البيانات عند وجود تطرف أو انحراف في القيم. فيما يلي تحليل الوسيط لكل متغير:

- الوسيط لمؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص = 2.35، يعني ان الوسيط أقل من المتوسط (3.36)، مما يشير إلى وجود تطرف إيجابي في بعض المناطق، حيث تتوفر أجهزة صراف آلي بكثرة مقارنة بالأغلبية.

- ☒ الوسيط لمؤشر عدد البنوك لكل مليون نسمة: الوسيط = 2.4 ، ومنه الوسيط أقل من المتوسط (4.17)، مما يعكس وجود مناطق بها كثافة أقل للبنوك، رغم وجود بعض القيم المرتفعة التي تؤثر على المتوسط.
- ☒ الوسيط لمؤشر إجمالي الودائع = 12.15، يعني ان الوسيط قريب من المتوسط (12.28)، مما يدل على توزيع متوازن للودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عبر المناطق.
- ☒ الوسيط لمؤشر إجمالي القروض = 4.5 ، يعني ان الوسيط قريب من المتوسط (4.42)، مما يشير إلى توزيع متوازن للقروض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ☒ الوسيط لمؤشر العائد على الأصول = 1.5، وهو مساوي تقريبًا للمتوسط (1.51)، مما يعني أن العائد على الأصول متوزع بشكل متقارب دون انحراف كبير.
- ☒ الوسيط لمؤشر العائد على حقوق الملكية = 6، وهو أقل من المتوسط (8.62)، مما يشير إلى أن بعض القيم العالية تؤثر على المتوسط، بينما الأغلبية لديها عائد أقل نسبيًا على حقوق الملكية.
- ☒ الوسيط لمؤشر هامش الربح الصافي = 8.15، وهو أقل من المتوسط (10.35)، مما يعني أن هامش الربح الصافي لمعظم البنوك أقل من المتوسط، مع وجود بعض القيم العالية التي تؤثر عليه.
- ☒ الوسيط لمؤشر الحصة السوقية للودائع = 12 ، يعني ان الوسيط قريب من المتوسط (11.62)، مما يشير إلى توزيع متوازن للحصة السوقية للودائع بين البنوك.
- ☒ الوسيط لمؤشر الحصة السوقية للقروض = 12 ، وهو مساوي تقريبًا للمتوسط (12.09)، مما يدل على توزيع متوازن للحصة السوقية للقروض بين البنوك.
- ☒ الوسيط لمؤشر التطور التكنولوجي = 3.08 ، وهذا يعني بأن الوسيط قريب جدًا من المتوسط (3.15)، مما يشير إلى توزيع متوازن لمستوى التكنولوجيا المصرفية بين البنوك.
- ☒ الوسيط لمؤشر التضخم السنوي = 4.85 ، دال ان الوسيط أقل من المتوسط (5.34)، مما يشير إلى أن غالبية الفترات شهدت معدلات تضخم أقل من المتوسط، مع وجود بعض الفترات ذات التضخم المرتفع.

2-3- تحليل القيمة القصوى (MAXIMUM) للمتغيرات

الشكل 2-16: تحليل الحد الأقصى (Maximum) للمتغيرات

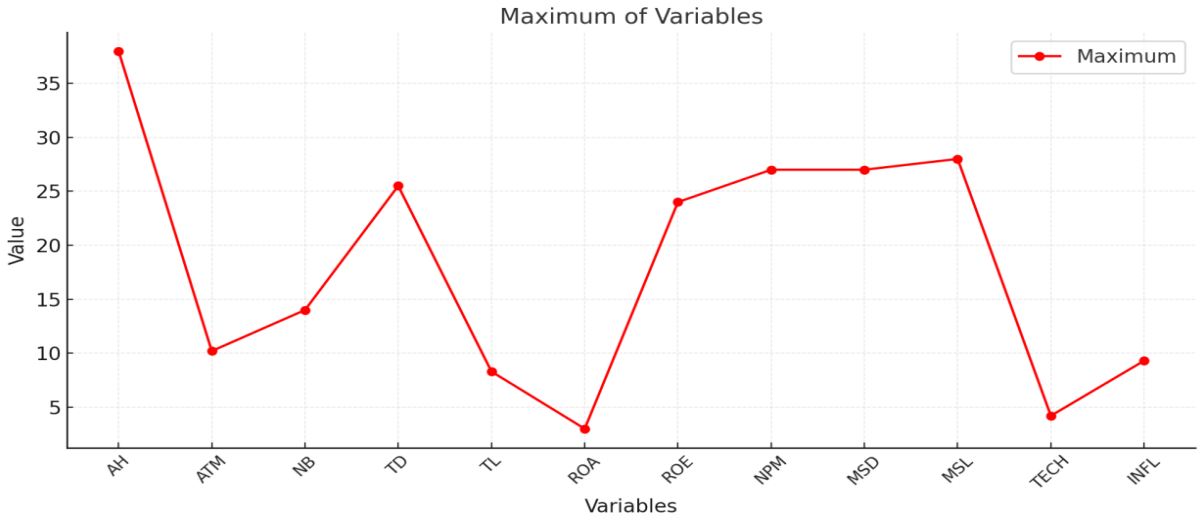

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الاحصائية في الجدول 2-2

من خلال الشكل (2-16) تحليل الحد الأقصى (MAXIMUM) للمتغيرات، وهو يمثل أعلى قيمة مسجلة لكل متغير في البيانات، حيث أن تحليله يساعد في فهم النطاق العام للبيانات وتحديد وجود قيم استثنائية (OUTLIERS)أو متغيرات ذات تقلبات كبيرة. فيما يلي تحليل الحد الأقصى لكل متغير:

- الحد الأقصى مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص(ATM) = 10.2 هذا الرقم أعلى بكثير من المتوسط (3.36) والوسيط (2.35)، مما يدل على وجود مناطق تتمتع بتغطية كبيرة من أجهزة الصراف الآلي، ربما في المدن الكبيرة أو المراكز المالية.
- الحد الأقصى لمؤشر عدد البنوك لكل مليون نسمة (NB) = 14 ، هذه القيمة كبيرة جدًا مقارنة بالمتوسط (4.17) والوسيط (2.4)، مما يعكس وجود مناطق أو فترات تتميز بكثافة بنكية عالية، قد تكون في المناطق الحضرية أو نتيجة تركيز بعض الخدمات البنكية.
- الحد الأقصى لمؤشر إجمالي الودائع (TD) = 25.5، هذا الحد مرتفع مقارنة بالمتوسط (12.28) والوسيط (12.15)، مما يشير إلى أن بعض الفترات أو المناطق شهدت مستوى عالٍ جدًا من الودائع، ربما بسبب سياسات جذب الادخار.
- الحد الأقصى لمؤشر إجمالي القروض (TL) = 8.3 ، الحد الأقصى قريب نسبيًا من المتوسط (4.42) والوسيط (4.5)، مما يعكس استقرارًا نسبيًا، مع وجود استثناءات محدودة حيث كانت القروض مرتفعة بشكل ملحوظ.
- الحد الأقصى مؤشر العائد على الأصول (ROA) = 3 ، الحد الأقصى مزدوج مقارنة بالمتوسط (1.51)، مما يعني أن بعض البنوك حققت كفاءة عالية جدًا في استخدام أصولها لتوليد الأرباح.

❖ الحد الأقصى لمؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) = 24، هذا الحد كبير جدًا مقارنة بالمتوسط (8.62) والوسيط (6)، مما يشير إلى أن بعض البنوك حققت عائدًا استثنائيًا على حقوق الملكية، قد يكون بسبب استثمارات ناجحة أو فترات أداء قوي للسوق.

❖ الحد الأقصى لمؤشر هامش الربح الصافي (NPM) = 27 ، القيمة عالية جدًا مقارنة بالمتوسط (10.35) والوسيط (8.15)، مما يدل على أن بعض البنوك استطاعت تحقيق أرباح صافية استثنائية ربما نتيجة ظروف اقتصادية مواتية أو تخفيض التكاليف.

❖ الحد الأقصى لمؤشر الحصة السوقية للودائع (MSD) = 27، الحد الأقصى مرتفع مقارنة بالمتوسط (11.62)، مما يعني أن بعض البنوك تمكنت من السيطرة على نسبة كبيرة جدًا من السوق في فترات محددة.

❖ الحد الأقصى لمؤشر الحصة السوقية للقروض(MSL) = 28 ، القيمة مرتفعة مقارنة بالمتوسط (12.09) والوسيط (12)، مما يشير إلى هيمنة بعض البنوك على سوق القروض في فترات معينة.

❖ الحد الأقصى مؤشر التطور التكنولوجي (TECH) = 4.2 ، القيمة قريبة نسبيًا من المتوسط (3.15) والوسيط (3.08)، مما يعكس استخدامًا أعلى من المتوسط للتكنولوجيا في بعض البنوك أو المناطق.

❖ الحد الأقصى لمؤشر التضخم السنوي (INFL) = 9.3 ، الحد الأقصى أعلى من المتوسط (5.34) والوسيط (4.85)، مما يشير إلى وجود فترات عانت من تضخم مرتفع قد يكون نتيجة عوامل اقتصادية غير متوقعة.

2-4- تحليل الحد الأدنى للمتغيرات

الشكل 2-17: تحليل الحد الادنى للمتغيرات

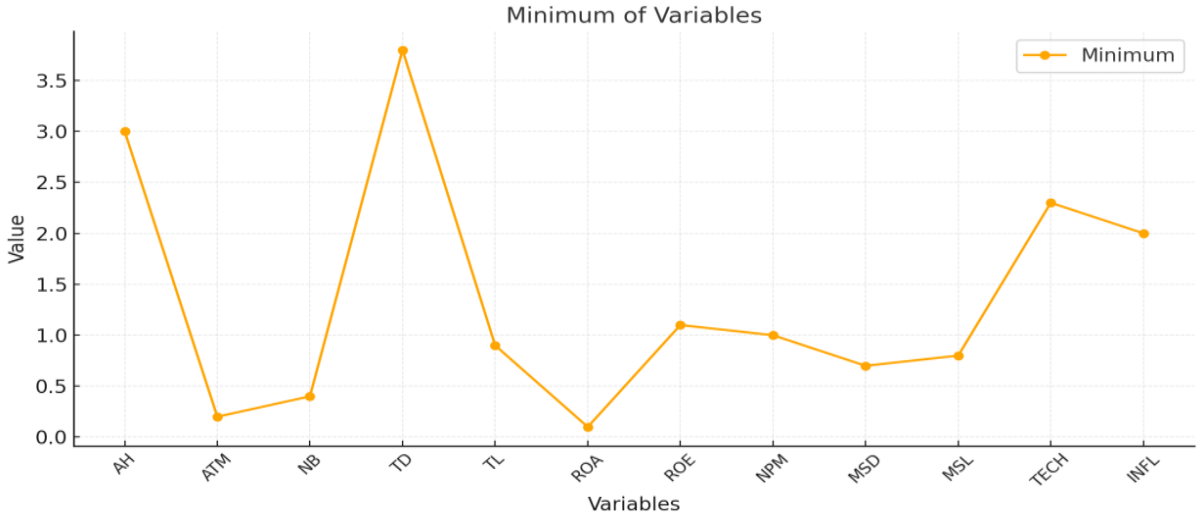

المصدر : **المصدر** : من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الاحصائية في الجدول 2-2

من خلال الشكل (2-17) تحليل الحد الأدنى (Minimum) للمتغيرات : الحد الأدنى يمثل أدنى قيمة لكل متغير في البيانات. تحليله يساعد في تحديد أدنى أداء أو مستوى للمتغيرات المدروسة، وهو مؤشر على التحديات أو الفجوات الموجودة في النظام المصرفي أو البيئة الاقتصادية.**فيما يلي تحليل الحد الأدنى للمتغيرات:**

☒ الحد الأدنى لمؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص(ATM) = 0.2، هذا يشير إلى وجود مناطق تعاني من نقص كبير في تغطية أجهزة الصراف الآلي، مما يعكس تفاوتًا جغرافيًا كبيرًا في توزيع الخدمات المصرفية.

☒ الحد الأدنى لمؤشر عدد البنوك لكل مليون نسمة (NB) = 0.4، الرقم يشير إلى وجود مناطق ذات كثافة بنكية منخفضة للغاية، قد تكون المناطق الريفية أو ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

☒ الحد الأدنى لمؤشر إجمالي الودائع (TD) = 3.8 ، هذه القيمة المنخفضة تعكس فترات أو مناطق ذات مستويات ادخار متدنية، مما قد يكون نتيجة ضعف الثقة في النظام المصرفي أو انخفاض الدخل.

☒ الحد الأدنى لمؤشر إجمالي القروض (TL) = 0.9 ، القيمة المنخفضة تدل على ضعف في تقديم القروض في بعض الفترات أو المناطق، مما قد يعكس سياسات ائتمانية متحفظة أو ضعف الطلب.

☒ الحد الأدنى مؤشر العائد على الأصول(ROA) = 0.1 ، هذا الرقم يشير إلى وجود مؤسسات مصرفية بالكاد تحقق أرباحًا، وربما تعاني من ضعف كفاءة استخدام الأصول.

☒ الحد الأدنى مؤشر العائد على حقوق الملكية(ROE) = 1.1 ، الرقم يعكس فترات أو بنوك ذات أداء مالي ضعيف جدًا، ربما بسبب خسائر أو مشاكل هيكلية.

☒ الحد الأدنى مؤشر هامش الربح الصافي (NPM) = 1 ، القيمة المنخفضة جدًا تشير إلى مؤسسات بالكاد تحقق أرباحًا صافية، مما قد يكون نتيجة لارتفاع التكاليف أو ضعف الإيرادات.

☒ الحد الأدنى لمؤشر الحصة السوقية للودائع (MSD) = 0.7 ، الرقم يعكس وجود بنوك أو فترات ذات حصة سوقية شبه منعدمة، ربما نتيجة ضعف التنافسية أو التركيز على مناطق جغرافية محددة.

☒ الحد الأدنى مؤشر الحصة السوقية للقروض (MSL) = 0.8 ، القيمة المنخفضة تشير إلى أن بعض البنوك لديها حصة سوقية محدودة للغاية في سوق القروض، مما قد يعكس تركز السوق في يد بنوك كبرى.

☒ الحد الأدنى لمؤشر التطور التكنولوجي (TECH) = 2.3 ، الرقم يشير إلى مستويات منخفضة جدًا من استخدام التكنولوجيا المصرفية في بعض المؤسسات أو الفترات، مما يعكس تحديات في التحول الرقمي.

☒ الحد الأدنى لمؤشر التضخم السنوي (INFL) = 2 ، القيمة المنخفضة للتضخم تشير إلى فترات من الاستقرار الاقتصادي النسبي، والتي قد تكون مفيدة للبنوك من حيث توقعات الربحية.

2-5- تحليل الانحراف المعياري

الشكل 2-18: تحليل الانحراف المعيار للمتغيرات

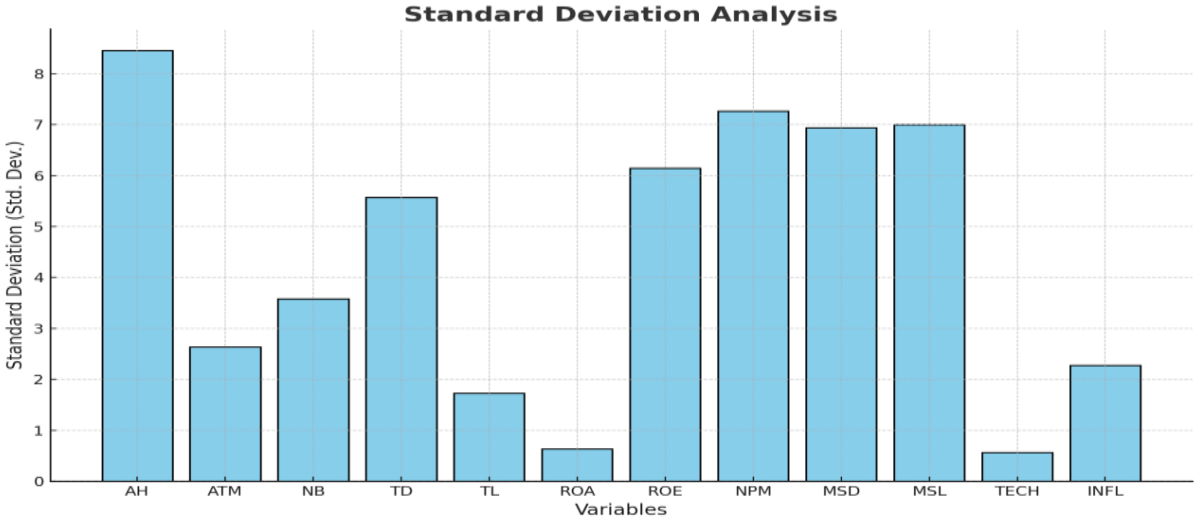

المصدر : **المصدر** : من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الاحصائية في الجدول 2-2

من خلال الشكل(2-18) تحليل الانحراف المعياري (Standard Deviation) للمتغيرات : نجد ان الانحراف المعياري يُستخدم لقياس التشتت أو التباين في مجموعة من القيم حول المتوسط .القيم الأعلى للانحراف المعياري تعكس تباينًا أكبر في البيانات، بينما تشير القيم الأقل إلى استقرار البيانات قرب المتوسط.

تحليل الانحراف المعياري للمتغيرات فيما يلي:

- الانحراف المعياري لمؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص= 2.64 ،القيمة تدل على تباين معتدل في توزيع أجهزة الصراف الآلي، مما يشير إلى وجود تفاوت بين المناطق الحضرية والريفية في تغطية هذه الخدمة.
- الانحراف المعياري لمؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص= 2.64 ،القيمة تدل على تباين معتدل في توزيع أجهزة الصراف الآلي، مما يشير إلى وجود تفاوت بين المناطق الحضرية والريفية في تغطية هذه الخدمة.
- قيمة الانحراف المعياري لمؤشر عدد البنوك لكل مليون نسمة=3.58 ، توضح تباينًا كبيرًا في تواجد البنوك عبر المناطق .هذا قد يكون بسبب تركّز البنوك في المدن الكبرى وقلة التواجد في المناطق الأقل كثافة سكانية.
- قيمة الانحراف المعياري لمؤشر إجمالي الودائع = 5.57، تعكس تباينًا ملحوظًا في مستويات الادخار بين الفترات أو المناطق .ربما يرجع ذلك إلى اختلاف الظروف الاقتصادية أو مستويات الدخل.
- قيمة الانحراف المعياري لمؤشر إجمالي القروض = 1.73،دالة عن أن الانحراف منخفض نسبيًا مما يشير إلى تباين محدود في نسبة القروض إلى الناتج المحلي، مما قد يعكس استقرارًا نسبيًا في سياسات الإقراض.

- قيمة الانحراف المعياري لمؤشر العائد على الأصول= 0.64، وهي تعكس تباينًا ضئيلًا في كفاءة استخدام الأصول بين البنوك .هذا قد يكون مؤشرًا على استقرار الأداء المالي العام.
- قيمة الانحراف المعياري مؤشر العائد على حقوق الملكية =6.15، يُظهر تباينًا كبيرًا في ربحية حقوق الملكية بين البنوك، مما قد يعكس اختلاف استراتيجيات التمويل أو مستويات المخاطرة.
- قيمة الانحراف المعياري لمؤشر هامش الربح الصافي= 7.27، يعكس تباينًا واسعًا في مستويات الربحية الصافية، مما يشير إلى اختلاف كبير في إدارة التكاليف والإيرادات بين البنوك.
- قيمة الانحراف المعياري لمؤشر الحصة السوقية للودائع=6.94 ، التباين الكبير يعكس اختلاف مستويات السيطرة على الودائع بين البنوك، مما يشير إلى تنافسية قوية.
- قيمة الانحراف المعياري لمؤشر الحصة السوقية للقروض =7، يُظهر تباينًا كبيرًا في الحصة السوقية للقروض بين البنوك، مما يعكس تفاوتًا في قدرة البنوك على جذب عملاء القروض.
- قيمة الانحراف المعياري لمؤشر التكنولوجيا= 0.57 ، التباين المنخفض يعكس استقرارًا نسبيًا في مستويات استخدام التكنولوجيا المصرفية، مما يشير إلى اعتماد مشترك على تقنيات متشابهة.
- قيمة الانحراف المعياري مؤشر التضخم السنوي= 2.28 ، التباين معتدل ويشير إلى تغيرات التضخم عبر الفترات، مما قد يعكس استجابة الاقتصاد للتغيرات الاقتصادية والسياسية.

2-6- تحليل الالتواء(Skewness)

الشكل 2-19: تحليل الالتواء للمتغيرات

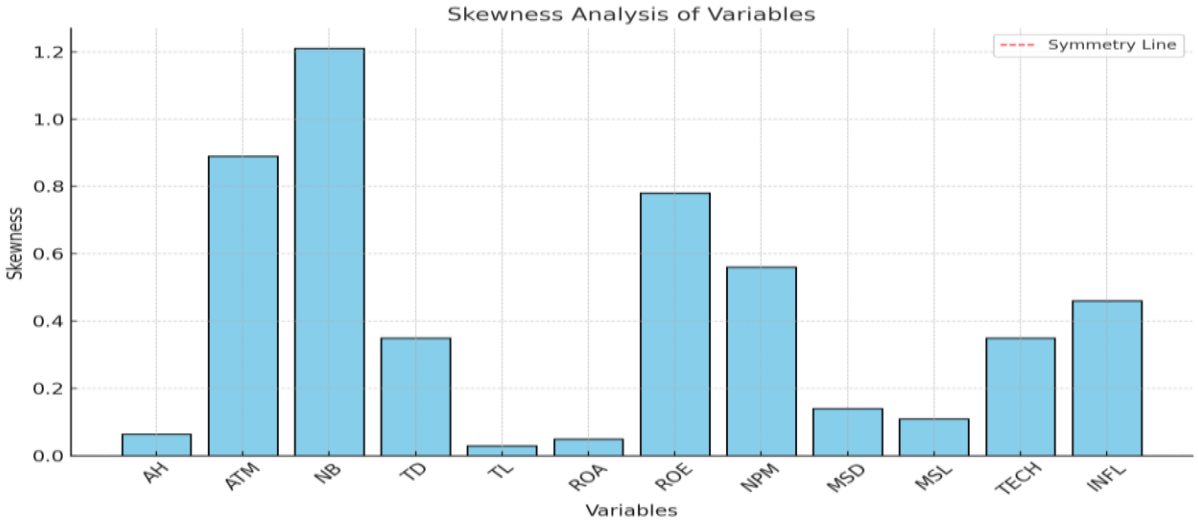

المصدر: **المصدر** : من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الاحصائية في الجدول 2-2

من الشكل (2-19) تحليل الالتواء للمتغيرات، حيث أن الالتواء هو مقياس يُستخدم لتحديد درجة انحراف توزيع البيانات عن التوزيع الطبيعي (المتماثل) ويأخذ ثلاث قيم هي:

التوزيع المتماثل: الالتواء ≈ 0.

التوزيع الموجب : الالتواء 0 >يعني توزيع يميل إلى الجانب الأيمن.

التوزيع السالب : الالتواء < 0 يعني توزيع يميل إلى الجانب الأيسر.

تحليل الالتواء لمتغيرات الدراسة

فيما يلي :

- ☒ الالتواء في مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص = 0.89 يدل على ميل التوزيع إلى الجانب الأيمن، مما يشير إلى وجود مناطق تتمتع بتركيز عالٍ من أجهزة الصراف الآلي مقارنة بمناطق أخرى.
- ☒ الالتواء في مؤشر عدد البنوك لكل مليون نسمة = 1.21 وهو اكبر من 1 ، يعكس تركيزًا واضحًا للبنوك في بعض المناطق أو المدن مقارنة بالبقية.
- ☒ الالتواء في مؤشر إجمالي الودائع = 0.35 يميل قليلاً إلى الجانب الأيمن، مما يشير إلى وجود مناطق أو فترات تفوق فيها نسبة الودائع.
- ☒ الالتواء في مؤشر إجمالي القروض = 0.03 قريب جدًا من الصفر، مما يشير إلى توزيع متماثل للغاية لنسب القروض.
- ☒ الالتواء في مؤشر العائد على الأصول = 0.05، تقريبًا متماثل، مما يعكس استقرارًا في توزيع العائد على الأصول بين البنوك.
- ☒ الالتواء في مؤشر العائد على حقوق الملكية = 0.78 ، يميل إلى الجانب الأيمن، مما يشير إلى أن بعض البنوك تحقق عوائد استثنائية على حقوق الملكية.
- ☒ الالتواء في مؤشر هامش الربح الصافي = 0.56، يميل إلى الجانب الأيمن بشكل طفيف، مما يشير إلى وجود تباين بين البنوك في مستويات الربحية.
- ☒ الالتواء في مؤشر الحصة السوقية للودائع = 0.14، قريب من الصفر، مما يعكس توازنًا نسبيًا في توزيع الحصة السوقية للودائع.
- ☒ مؤشر الحصة السوقية للقروض = 0.11، قريب جدًا من الصفر، مما يشير إلى توازن في توزيع الحصة السوقية للقروض.
- ☒ الالتواء في مؤشر التكنولوجيا = 0.35، يميل قليلاً إلى الجانب الأيمن، مما يعكس أن بعض البنوك قد تكون أكثر تقدمًا في التكنولوجيا مقارنة بالباقي.
- ☒ الالتواء في مؤشر التضخم السنوي = 0.46، يميل قليلاً إلى الجانب الأيمن، مما يشير إلى وجود فترات أو مناطق تجاوزت المعدل العام للتضخم.

2-7- تحليل التفرطح (KURTOSIS)

الشكل 2-20: تحليل التفرطح للمتغيرات

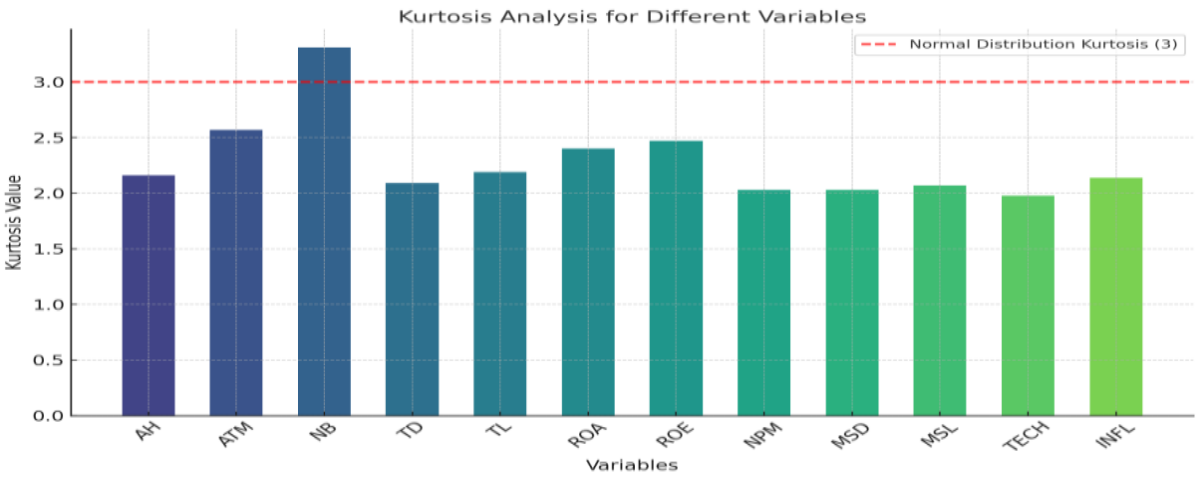

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الاحصائية في الجدول 2-2

من الشكل (2-20) تحليل التفرطح للمتغيرات ، التفرطح هو مقياس يعكس درجة تركز القيم في التوزيع بحيث :

التفرطح الطبيعي *(Normal Distribution)* : يعني أن قيمة التفرطح تساوي 3.

التفرطح المنخفض *(Platykurtic)* : يعني أن قيمة التفرطح أقل من 3، وهذا يشير إلى توزيع مسطح أو أقل تركيزًا في الوسط.

التفرطح المرتفع *(Leptokurtic)* : ويعني أن قيمة التفرطح أعلى من 3، مما يعكس تركيزًا أعلى للقيم حول المتوسط.

يكون تحليل التفرطح لمتغيرات الدراسة فيما يلي:

- ☒ التفرطح لمؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص = 2.57، أقل من 3، توزيع معتدل مع ميل طفيف للتسطح.
- ☒ التفرطح لمؤشر عدد البنوك لكل مليون نسمة = 3.31، أعلى من 3، مما يعكس تركيزًا أعلى في القيم حول المتوسط، مع وجود قفزات في بعض المناطق.
- ☒ التفرطح لمؤشر إجمالي الودائع = 2.09، أقل من 3، توزيع مسطح، يعكس عدم تركز شديد للقيم.
- ☒ التفرطح لمؤشر إجمالي القروض = 2.19، أقل من 3، توزيع مسطح نسبيًا.
- ☒ التفرطح لمؤشر العائد على الأصول = 2.4، أقل من 3، يشير إلى توزيع أقل تركزًا وبدون قيم متطرفة كبيرة.
- ☒ التفرطح لمؤشر العائد على حقوق الملكية = 2.47، أقل من 3، يعكس توزيعًا معتدلًا.
- ☒ التفرطح لمؤشر هامش الربح الصافي = 2.03، قريب من 2، توزيع مسطح إلى حد ما، مما يعني تفاوتًا بسيطًا في القيم.

- التفرطح لمؤشر الحصة السوقية للودائع = 2.03، مسطح نسبيًا، مع توزيع متساوٍ للقيم.
- التفرطح لمؤشر الحصة السوقية للقروض = 2.07، أقل من 3، يشير إلى توزيع مسطح نسبيًا وغياب تركز شديد.
- التفرطح لمؤشر التكنولوجيا = 1.98، أقل من 2، مما يشير إلى توزيع مسطح جدًا.
- التفرطح لمؤشر التضخم السنوي = 2.14، أقل من 3، يعكس توزيعًا مسطحًا مع عدم وجود تركيز شديد للقيم.

2-8- تحليل اختبار جارك- بيرا(Jarque-Bera Test)

اختبار جارك-بيرا هو اختبار إحصائي يُستخدم لتقييم مدى انحراف توزيع البيانات عن التوزيع الطبيعي بناءً على قياسي **التفرطح (Kurtosis)** و**الانحراف**.**(Skewness)**

القيمة النظرية : (Jarque-Bera = 0) التوزيع طبيعي تمامًا.

القيم العالية :تشير إلى أن البيانات تنحرف عن التوزيع الطبيعي.

القيمة الحرجة: تُحدد بناءً على مستوى الدلالة غالبًا 5%، حيث القيمة الحرجة = 5.99 عند درجتي حرية.

تم تحليل نتائج الاختبار التوزيع الطبيعي جارك-بيرا للمتغيرات فيما يلي :

أ- **عدد أجهزة الصراف الآلي(ATM):**

الشكل 2-20: تحليل قيمة جارك –بيرا لمؤشر عدد اجهزة الصراف الآلي(atm)

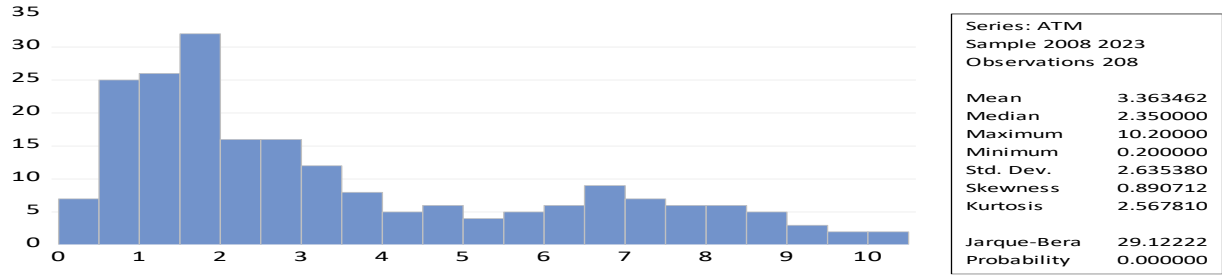

المصدر : من اعدا د الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز12

من الشكل (2-20) نجد ، قيمة جارك-بيرا = 29.12، وهي مرتفعة جدًا، مما يدل على انحراف قوي عن التوزيع الطبيعي.

ب- **مؤشر عدد فروع البنوك لكل مليون نسمة(NB):**

الشكل 2-21: تحليل قيمة جارك بيرا لمؤشر عدد فروع البنوك (NB)

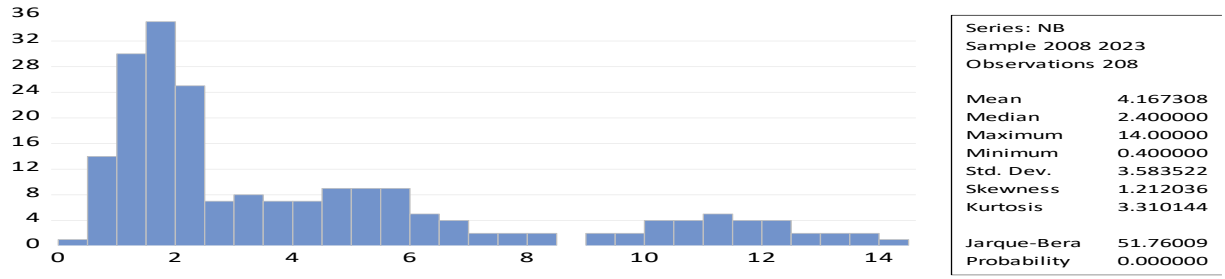

المصدر : من اعدا د الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز12

من الشكل (2-21) نجد قيمة جارك-بيرا = 51.76، مرتفعة للغاية، مما يشير إلى وجود تباين كبير وانحراف عن التوزيع الطبيعي.

ت- **مؤشر إجمالي الودائع(TD):**

الشكل 2-22: تحليل قيمة جارك –بيرا لمؤشر اجمالي الودائع (TD)

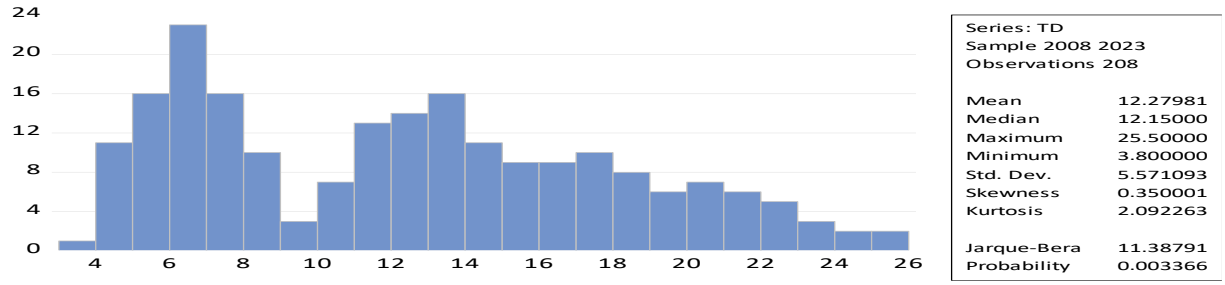

المصدر : من اعدا د الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز12

من الشكل (2-22) نجد قيمة جارك -بيرا = 11.39، أعلى من القيمة الحرجة، مما يشير إلى انحراف معتدل عن التوزيع الطبيعي.

ث- **مؤشر إجمالي القروض(TL):**

الشكل 2-23 : تحليل قيمة جارك بيرا لمؤشر اجمالي القروض (TL)

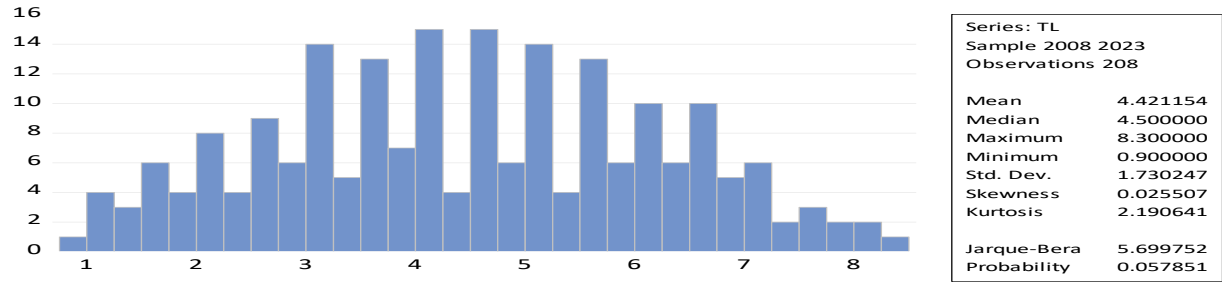

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز12

من الشكل (2-23) نجد قيمة جارك-بيرا = 5.7، قريبة من القيمة الحرجة (5.99)، مما يشير إلى توزيع قريب من الطبيعي.

ج- مؤشر العائد على الأصول(ROA):

الشكل 2-24: تحليل قيمة جارك –بيرا لمؤشر العائد على الاصول (ROA)

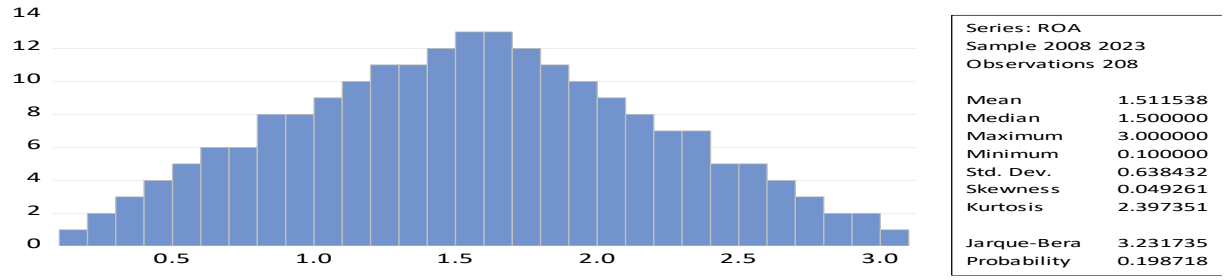

المصدر : من اعدا د الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز12

من الشكل (2-24) نجد قيمة جارك بيرا = 3.23، أقل من القيمة الحرجة، مما يشير إلى أن التوزيع قريب جدًا من الطبيعي.

ح- مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE):

الشكل 2-25: تحليل قيمة جارك-بيرا لمؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

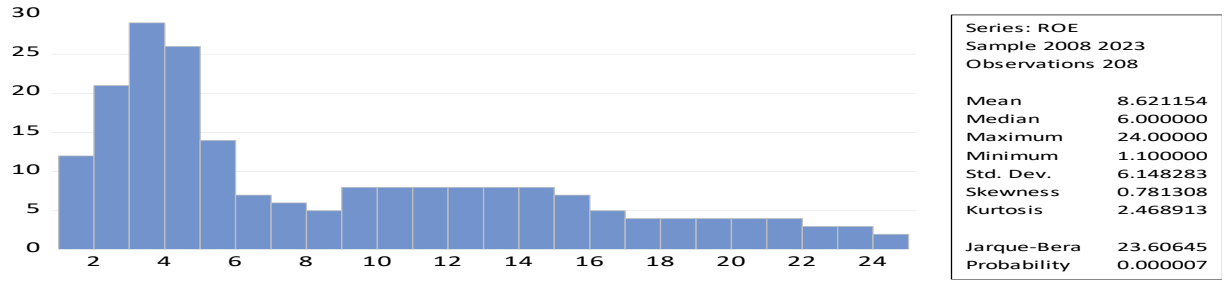

المصدر : من اعدا د الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز12

من الشكل (2-25) نجد قيمة جارك-بيرا = 23.61، مرتفعة، مما يدل على انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي.

خ- مؤشر هامش الربح الصافي(NPM):

الشكل2-26: تحليل قيمة جارك-بيرا لمؤشر هامش صافي الربح (NPM)

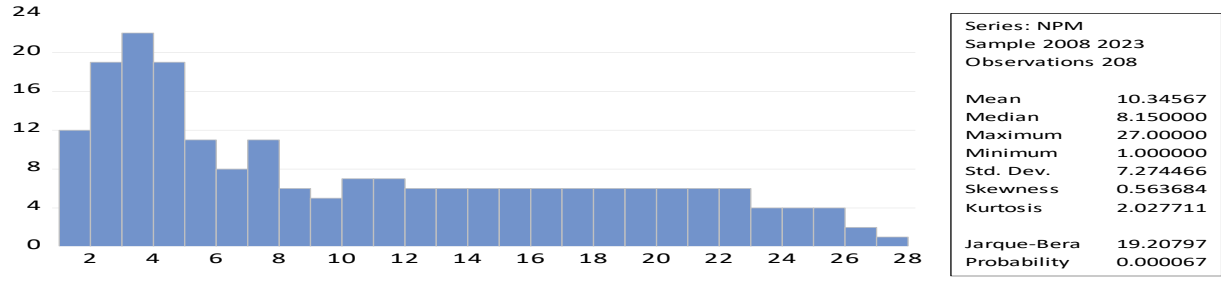

المصدر : من اعدا د الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز12

من الشكل (2-26) نجدقيمة جارك-بيرا = 19.21، مرتفعة نسبيًا، مما يشير إلى انحراف عن التوزيع الطبيعي.

د- **مؤشر الحصة السوقية للودائع(MSD):**

الشكل2-27: تحليل قيمة جارك-بيرا لمؤشر الحصة السوقية للودائع (MSD)

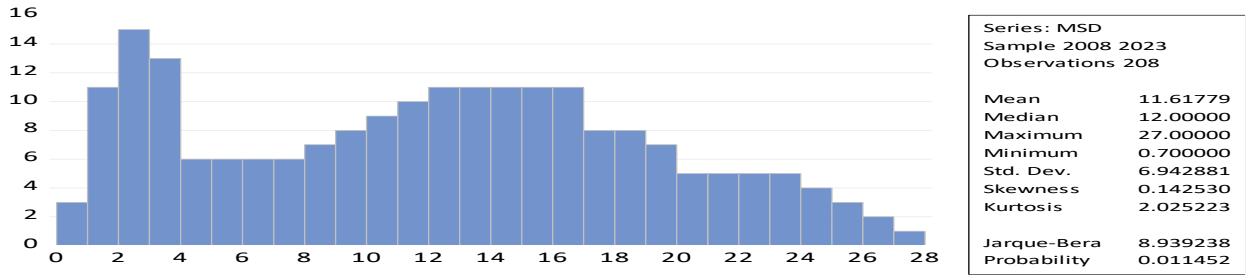

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز12

من الشكل (2-27)نجد قيمة جارك-بيرا = 8.94، أعلى من القيمة الحرجة، مما يعكس انحرافًا عن التوزيع الطبيعي.

ذ- **مؤشر الحصة السوقية للقروض(MSL):**

الشكل2-28: تحليل قيمة جارك بيرا لمؤشر الحصة السوقية للقروض (MSL)

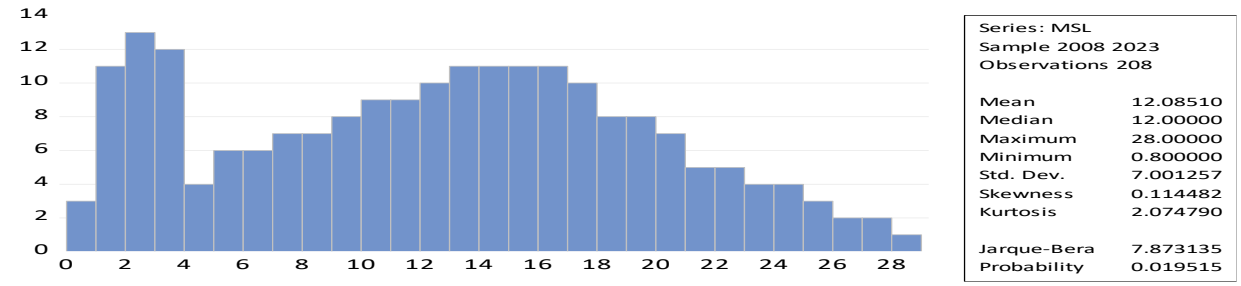

المصدر : من اعدا د الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز12

من الشكل (2-28) نجد قيمة جارك-بيرا = 7.87، مرتفعة، مما يشير إلى وجود انحراف معتدل عن التوزيع الطبيعي.

ر- **مؤشر التكنولوجيا(TECH):**

الشكل 2-29: تحليل قيمة جارك بيرا لمؤشر التكنولوجيا (TECH)

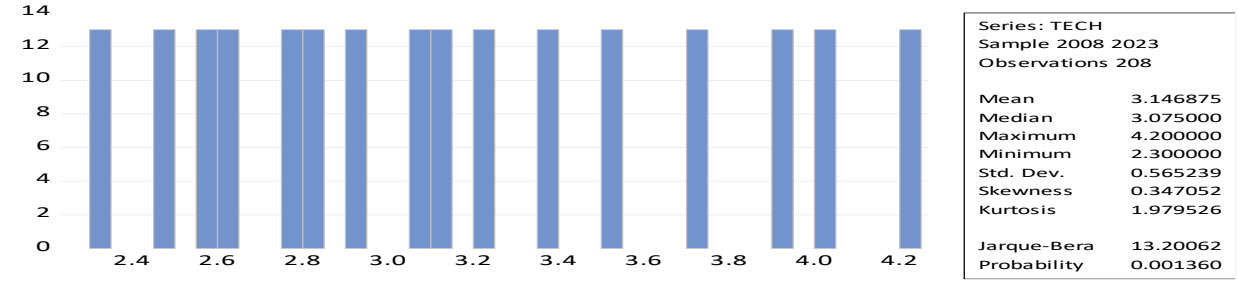

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز12

من الشكل (2-29) نجد قيمة جارك -بيرا = 13.2، أعلى من القيمة الحرجة، مما يدل على انحراف عن التوزيع الطبيعي.

ز- التضخم السنوي(INFL):

الشكل2-30: تحليل قيمة جارك-بيرا لمؤشر التضخم (INFL)

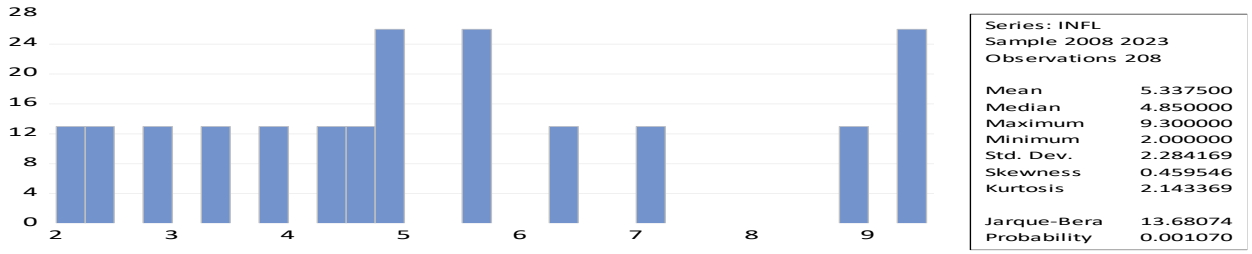

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز12

من الشكل (2-30) نجد قيمة جارك-بيرا = 13.68، مرتفعة، مما يعكس انحرافًا واضحًا عن التوزيع الطبيعي.

المبحث الثاني: الطرق والاختبارات القياسية والنتائج :

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتقدير أثر الشمول المالي على التنافسية المصرفية في بعض البنوك-محل الدراسة- في الجزائر للفترة من 2008 إلى 2023 ، يتم تقدير خمس معادلات قياسية وهي (معادلة مؤشر العائد على الأصول، معادلة مؤشر العائد على حقوق الملكية، معادلة مؤشر الحصة السوقية للودائع، معادلة مؤشر الحصة السوقية للقروض، معادلة مؤشر هامش صافي الربح)، ومن خلال هذا البحث سيتم إجراء الاختبارات لكافة المعادلات بثلاث خيارات (النموذج التجميعي ،نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية) متبوعة باختبار(FGLS) لتصحيح التحيز الناتج عن التباين غير المتجانس والارتباط الزمني المتأخر، ثم القيام بعرض نتائج التقديرات لكل معادلة عن حدى.

المطلب الأول: عرض الطرق ومنهجية الاختبارات القياسية

1-1- عرض الطرق والاختبارات :

1-1-1.النموذج التجميعي (OLS Pooled Model): يُعتبر **OLS** أحد أبسط النماذج المستخدمة في تحليل البيانات المقطعية الزمنيّة ، حيث يجمع بيانات جميع البنوك المعنية في دراسة واحدة دون الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفريدة لكل بنك. يتضمن هذا النموذج تجميع جميع الملاحظات (البيانات) من مختلف البنوك في فترة زمنية معينة، مما يعني أن جميع العوامل المؤثرة على الشمول المالي والتنافسية المصرفية تُعامل على أنها واحدة للجميع.

من أهم مزايا النموذج التجميعي هو سهولة استخدامه، حيث يمكن تنفيذه بسرعة ودون الحاجة لتقنيات تحليل متقدمة. يُعتبر هذا النموذج مثاليًا في حالة عدم وجود تباينات كبيرة بين البنوك، مما يتيح للباحثين تحقيق نتائج سريعة، ومع ذلك، يتضمن النموذج التجميعي بعض العيوب المهمة. منها عدم مراعاة الفروق الفردية بين البنوك يمكن أن يؤدي إلى تقديرات مضللة، حيث قد تؤثر الخصائص غير الملاحظة على النتائج. في حالة وجود تأثيرات خاصة أو متغيرة تؤثر على الشمول المالي أو التنافسية، قد يضلل النموذج التجميعي الباحث.

النموذج التجميعي يُعد واحدًا من أبسط النماذج المستخدمة في تحليل البيانات بانل داتا، حيث يتم تجميع بيانات جميع الوحدات (مثل البنوك) عبر فترات زمنية مختلفة دون أخذ الفروق الفردية بين هذه الوحدات بعين الاعتبار. وعلى الرغم من سهولة استخدامه وفعاليته في الحصول على نظرة عامة سريعة، إلا أن النموذج التجميعي قد لا يكون موثوقًا في حالات معينة، مثل عندما تؤثر عوامل داخلية أو خارجية على الوحدات بشكل مختلف. إذا كانت هناك اختلافات كبيرة في الاستراتيجيات أو السياسات بين البنوك، فإن النتائج المستخلصة قد تكون غير دقيقة. لذلك، يُعتبر النموذج التجميعي مفيدًا كخطوة أولى في التحليل، لكنه يحتاج إلى مزيد من التحقق من خلال نماذج أكثر تعقيدًا مثل نماذج **التأثيرات الثابتة** أو **التأثيرات العشوائية**، والتي يمكن أن تعطي نتائج أكثر دقة وشمولية.

يتمثل النموذج التجميعي[1]المعادلة الأساسية التالية:

$$Yit = \beta 0 + \beta 1\, Xit + \varepsilon it$$

حيث :

Y_{IT} : المتغير التابع للوحدة I في الزمن T

X_{IT} : المتغير المستقل للوحدة I في الزمن T

β_0 : المعامل الثابت

β_1 : المعامل الذي يحدد تأثير المتغير المستقل X_{IT} على المتغير التابع

ε_{IT} : مصطلح الخطأ.

يعد النموذج التجميعي نقطة انطلاق مفيدة للتحليل، ولكنه قد لا يكون مناسبًا في الحالات التي توجد فيها اختلافات جوهرية بين الوحدات أو عندما تتأثر العوامل الداخلية والخارجية بطرق مختلفة.

1-1-2. نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)يُعدّ نموذج التأثيرات الثابتة من أكثر النماذج استخدامًا في تحليل بيانات البانل، حيث يهدف إلى التحكم في العوامل غير الملاحظة التي قد تؤثر على العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية. يقوم هذا النموذج على فرضية أن لكل بنك خصائص فريدة وثابتة بمرور الوقت، مما يجعله قادرًا على عزل التأثيرات الفردية التي قد تؤثر على النتائج. وتتمثل إحدى أهم مزاياه في قدرته على تحسين دقة التقديرات من خلال إزالة التأثيرات الثابتة الخاصة بكل بنك، مما يساعد على قياس التأثيرات الناتجة عن التغيرات في الشمول المالي بشكل أكثر دقة.

يعزز هذا النموذج موثوقية النتائج، لا سيما عندما تكون الفروقات الفردية بين البنوك كبيرة. ومع ذلك، فإنه يواجه بعض القيود، أبرزها فقدان بعض المعلومات بسبب تجاهل التباينات بين البنوك، والتي قد تكون ذات أهمية تحليلية. بالإضافة إلى ذلك، إذا لم تتغير التأثيرات الثابتة بمرور الوقت، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل قدرة النموذج على تقديم رؤية تحليلية شاملة.

[1] Wooldridge, J. M. ***Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data*** **2nd edition. 2010.** MIT Press

علاوة على ذلك، قد يكون تنفيذ هذا النموذج أكثر تعقيدًا مقارنة بالنموذج التجميعي، حيث يتطلب تحليلًا دقيقًا للبيانات. كما أن نموذج التأثيرات الثابتة قد يكون أقل كفاءة في حال وجود تأثيرات عشوائية هامة لم تُؤخذ في الاعتبار، مما قد يؤثر على دقة النتائج النهائية.

يتمثل النموذج في المعادلة التالية[1]: $y\{it\} = \alpha i + \beta 1\, x\{it\} + u\{it\}$

حيث:

$Y_{\{IT\}}$:المتغير التابع للوحدة I في الزمن T.

$X_{\{IT\}}$: المتغير المستقل للوحدة Iفي الزمن T.

α_1 : التأثير الثابت المتغير الخاص بالوحدة Iالذي يعكس الخصائص الفردية للوحدة.

β_1 : المعامل الذي يحدد تأثير المتغير المستقل $X_{\{IT\}}$ على المتغير التابع $Y_{\{IT\}}$.

$U_{\{IT\}}$: مصطلح الخطأ العشوائي.

يُعتبر نموذج التأثيرات الثابتة مناسبًا بشكل خاص عندما نكون مهتمين بدراسة التأثيرات الناتجة عن التغيرات الداخلية في كل بنك. يسمح هذا النموذج بفهم أعمق للعوامل المؤثرة على التنافسية المصرفية، مما يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

1-1-3. نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): يُستخدم نموذج التأثيرات العشوائية في تحليل بيانات البانل لقياس التأثيرات العشوائية التي قد تؤثر على المتغيرات المدروسة. يقوم هذا النموذج على فرضية أن الفروقات بين البنوك تتوزع عشوائيًا، مما يشير إلى وجود عوامل غير ملاحظة تؤثر على العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية. يتميز نموذج التأثيرات العشوائية بقدرته العالية على تقدير العلاقات بين المتغيرات، حيث يتيح الاحتفاظ بالمعلومات الخاصة بكل من التأثيرات الثابتة والعشوائية، مما يساعد على تقديم تقديرات أكثر دقة لتأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية.

يسمح هذا النموذج للباحثين بتحليل الفروقات بين البنوك وفهم كيفية اختلاف تأثيرات الشمول المالي من بنك إلى آخر، مما يعزز من استيعاب ديناميكيات السوق ويدعم اتخاذ قرارات أكثر استنارة. ومع ذلك، فإن دقة نتائجه تعتمد على صحة فرضية العشوائية، حيث إن عدم تحقق هذه الفرضية قد يؤدي إلى نتائج مضللة. بالإضافة إلى ذلك، إذا وُجدت تأثيرات ثابتة هامة لم يتم أخذها في الاعتبار، فقد يؤثر ذلك على موثوقية النتائج. كما أن تفسير نتائج هذا النموذج قد يكون أكثر تعقيدًا مقارنة بالنموذج التجميعي.

نموذج التأثيرات العشوائية يتمثل في المعادلة التالية:

$$(^{2})Yit = \alpha\beta_1 Xit + ui + \varepsilon it$$

حيث :

Y_{IT} : المتغير التابع للوحدة I في الزمنT

(1) Gujarati, D. N. **Basic Econometrics 5th edition.** McGraw-Hill Education.2009.
(2) Wooldridge, J. M. **Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data 2nd edition.** 2010. MIT Press

α_I:التأثير الثابت

X_{IT} : المتغير المستقل للوحدة I في الزمن T

β_0 : المعامل الثابت

β_1 : المعامل الذي يحدد تأثير المتغير المستقل X_{IT} على المتغير التابع

U_I :التأثير العشوائي للوحدةI

ε_{IT} : مصطلح الخطأ.

علاوة على ذلك، إذا كان هناك تباين كبير في التأثيرات بين البنوك، فقد تكون النتائج المستخلصة من نموذج التأثيرات العشوائية أقل دقة. لذا، من الضروري إجراء **اختبار هوسمان(HAUSMAN TEST)** لتحديد ما إذا كانت التأثيرات ثابتة أو عشوائية. يعد اختيار النموذج الأنسب لتحليل بيانات البانل خطوة حاسمة لفهم تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية في الجزائر.

بدايةً، قد يكون **النموذج التجميعي** خيارًا مناسبًا، لكنه قد لا يأخذ في الاعتبار الفروقات الفردية بين البنوك. لذلك، من الضروري النظر في استخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية للحصول على تقديرات أكثر دقة. بعد ذلك، يُستخدم **اختبار هوسمان** لتحديد النموذج الأكثر ملاءمة، مما يسهم في تحسين فهم العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية، وبالتالي تعزيز الشمول المالي ودعم النمو في القطاع المصرفي.

1-1-4. اختبار النموذج الأنسب : اختبار هوسمان Hausman[1]هو اختبار يستخدم لتحديد النموذج الأنسب بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة عند التعامل مع بيانات البانل داتا. يعتمد الاختبار على فرضيتين أولاها الفرضية الصفرية (H_0) التي تفترض أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، أي أنه لا توجد علاقة بين الأخطاء والمتغيرات المستقلة، والفرضية البديلة (H_1) التي تفترض أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب، مما يشير إلى وجود علاقة بين الأخطاء والمتغيرات المستقلة.

تتمثل خطوة تطبيق اختبار ***HAUSMAN*** في حساب الفرق بين تقديرات المعاملات في نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، حيث يتم وزن هذا الفرق باستخدام التباين التقديري. يستخدم الاختبار هذه المقارنة لتحديد أي النموذجين أكثر ملاءمة للبيانات.

إذا كانت قيمة الاحتمال (P-value) أقل من 0.05، يتم رفض الفرضية الصفرية ويُفضل نموذج التأثيرات الثابتة. أما إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، يتم قبول الفرضية الصفرية، مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب.

1-1-5. اختبار الارتباط الذاتي (Wooldridge)[2]: هو أداة تحليلية تُستخدم للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي في بيانات (*Panel Data*) بشكل بسيط وفعّال. يهدف الاختبار إلى فحص البقايا الناتجة عن نموذج الانحدار للتأكد من استقلاليتها، حيث يقوم باختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين

[1] Hausman, J. A. **Specification Tests in Econometrics**. Econometrica, 466, 1978. 1251-1271. DOI: 10.2307/1913827
[2] Wooldridge, J. M**.** ***Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data***. MIT Press**.2002.**

البقايا. في حال كانت القيمة الاحتمالية (p-value) أقل من 0.05، فهذا يدل على وجود ارتباط ذاتي يتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية مثل استخدام تقديرات قوية مثل *FGLS* لتحسين دقة النتائج. يُعتبر الاختبار أداة حيوية في ضمان موثوقية التحليل الإحصائي في الدراسات الاقتصادية والمجالات المشابهة.

1-1-6. اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity Test)[1]: هو أداة إحصائية تُستخدم لتحليل النماذج واكتشاف وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة في النموذج. قد يؤدي هذا التعدد الخطي إلى تقليل دقة التقديرات الإحصائية واستقرار النتائج.

يُستخدم معامل التباين التضخمي(VARIANCE INFLATION FACTOR - VIF) للكشف عن هذه المشكلة، حيث يُعتبر VIF أقل من 10 مؤشرًا على عدم وجود تعدد خطي كبير، مما يعزز موثوقية النموذج وقدرته على التفسير.

1-1-7. اختبار فيشر(Fisher)[2]: هو أداة إحصائية تُستخدم في تحليل بيانات البانل داتا لتحديد مدى ملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة مقارنة بنموذج التأثيرات المشتركة. يهدف الاختبار إلى اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثيرات ثابتة، مما يعني أن نموذج التأثيرات المشتركة هو الأنسب. إذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value)أقل من 0.05، يتم رفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة أكثر دقة في تفسير البيانات. يُعتبر هذا الاختبار أساسيًا لضمان اختيار النموذج الإحصائي الأمثل وتحقيق نتائج دقيقة عند تحليل البيانات عبر الكيانات المختلفة والزمن.

1-1-8. اختبار Breusch and Pagan [3]: هو اختبار إحصائي يُستخدم لتحديد الأنسب بين نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects) ونموذج التأثيرات التجميعية (Pooled OLS) في تحليل بيانات البانل داتا. يهدف الاختبار إلى اختبار الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود تأثيرات عشوائية، أي أن نموذج التأثيرات المشتركة هو الأنسب. إذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) أقل من 0.05، يتم رفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى وجود تأثيرات عشوائية، وبالتالي يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. يُعد هذا الاختبار أساسيًا في اختيار النموذج المناسب لضمان تحليل دقيق وموثوق لبيانات البانل داتا.

1-1-9. اختبار الارتباط المقطعي Pesaran [4]: هو اختبار شائع يستخدم لاختبار الارتباط المقطعي في بيانات البانل داتا. يعتمد هذا الاختبار على الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط بين الوحدات أو المقاطع العرضية في البيانات. إذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) أقل من 0.05، فهذا يشير إلى وجود ارتباط مقطعي

---

(1) O'Brien, R. M. *A **Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors**. Quality & Quantity*, 415, **2007.** 673-690. https://doi.org/10.1007/s11135-006-9018-6

(2) Fisher, R. A**. *Statistical Methods for Research Workers*. 1925.** Oliver and Boyd

(3) Breusch, T. S., & Pagan, A. R**. *The Lagrange Multiplier Test and its Applications to Model Specification in Econometrics*.** Review of Economic Studies, 471, **1980.** 239–253. https://doi.org/10.2307/2297111

(4) **Pesa**ran, M. H. ***General Diagnostic Tests for Cross Section Dependence in Panels***. Cambridge Working Papers in Economics No. 0435, 2004. University of Cambridge. https://www.econ.cam.ac.uk/research-files/repec/cam/pdf/cwpe0435.pdf

بين الوحدات، مما يعني أن الوحدات غير مستقلة عن بعضها البعض. في هذه الحالة، يجب تعديل النماذج الإحصائية المستخدمة لتأخذ في الاعتبار هذا الارتباط لضمان نتائج دقيقة وموثوقة.

1-1-10. اختبار Wald[1]: هو اختبار إحصائي يستخدم لفحص فرضيات معينة حول المعاملات في النماذج الاقتصادية، مثل النماذج القائمة على بيانات البانل داتا. يهدف إلى اختبار ما إذا كانت بعض المعاملات تساوي صفرًا أو تتبع علاقات معينة بين المعاملات في النموذج. يعتمد على تقدير المعاملات والبيانات المجمعة من النموذج، وإذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) أقل من 0.05، يتم رفض الفرضية الصفرية، مما يعني وجود دليل إحصائي على أن الفرضية غير صحيحة. يُستخدم اختبار Wald بشكل واسع في تقييم النماذج الاقتصادية لتحليل تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

1-1-11. اختبار Born & Breitung [2]: هو اختبار يُستخدم للكشف عن وجود ارتباط زمني متأخر (Autocorrelation) في بيانات البانل داتا، كما أن الاختبار يعتمد على تحليل بقايا النموذج لفحص وجود أي ارتباط زمني بين الملاحظات عبر الزمن، ذلك أنه في فرضيته الصفرية، يُفترض عدم وجود هذا الارتباط، وعند الحصول على قيمة احتمالية (p-value) أقل من 0.05، يشير ذلك إلى وجود ارتباط زمني متأخر، مما يتطلب تعديل النموذج أو استخدام تقديرات تصحيحية لضمان دقة النتائج وتحقيق موثوقية في التحليل.

1-1-12. اختبار (FEASIBLE GENERALIZED LEAST SQUARES)

يُعد اختبار *FGLS* أداة إحصائية مهمة في تحليل بيانات البانل داتا، حيث يُستخدم لتصحيح التحيز الناتج عن التباين غير المتجانس والارتباط الزمني المتأخر ،كما إن هذا الاختبار يعتمد على تقدير مصفوفة التباين–التغاير في خطوة أولية، ثم يستخدم هذه المصفوفة لتعديل تقديرات المعاملات في الخطوة التالية، مما يؤدي إلى نتائج أكثر دقة مقارنة بنموذج المربعات الصغرى العادية (OLS) .

يتم استخدام *FGLS* في حال وجود تباين غير متجانس عبر الوحدات أو عبر الزمن، وبالتالي يساهم في تحسين دقة التقديرات وتحقيق موثوقية أكبر في التحليل.

[1] Wooldridge, J. M. ***Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data***. MIT Press2010.
[2] Born, B., & Breitung, J**. Testing for serial correlation in fixed-effects panel data models**. *Econometric Reviews*, 357, 2016. 1290-1316

1-2- منهجية الطرق والاختبارات القياسية:

تشير أدبيات القياس الاقتصادي لبيانات البانل داتا إلى ضرورة إجراء مجموعة من الاختبارات والتقديرات لضمان دقة ومتانة النتائج، يوضح الشكل (2-31) المنهجية القياسية المعتمدة لتحليل نماذج هذه الدراسة.

الشكل (2-31): المنهجية القياسية لتحليل نماذج هذه الدراسة.

المصدر : من اعداد الطالب تبعا لمنهجية نموذج بانل داتا

المطلب الثاني: اختبار النماذج القياسية

2-1- المعادلة الاولى- نموذج مؤشر العائد على الأصول($ROA\ i,t$)

النموذج الأول يحلل مؤشر العائد على الأصول كمتغير تابع يعبر عن التنافسية المصرفية، مع تضمين متغيرات تفسيرية تشمل الحسابات المصرفية (الشمول المالي)، عدد الصرافات الآلية (توفر الخدمات المصرفية والانتشار الجغرافي)، إجمالي الودائع (المدخرات)، وإجمالي القروض (الإقراض). كما يضم مؤشرات ضابطة كالتطور التكنولوجي (أثر التكنولوجيا) والتضخم السنوي (التغير في الأسعار) من الناتج الاجمالي، ويتم تقدير النموذج بناءً على هذه العوامل

$$ROA\ i,t = f(ATM\ i,t, TD\ i,t\ TL\ i,t, TECH\ i,t, GDPINFL\ i,t)$$

باستخدام **المعادلة** التالية:

$$ROAi,t = \beta 0 + \beta 1 \cdot ATMi,t + \beta 2 \cdot TLi,t + \beta 3 \cdot TDi,t + \beta 4 \cdot TECHi,t + \beta 5 \cdot GDPINFL,t + \epsilon i,t$$

أ- المنهجية:

الشكل (2-32) :منهجية القياسية لتحليل نموذج ROA

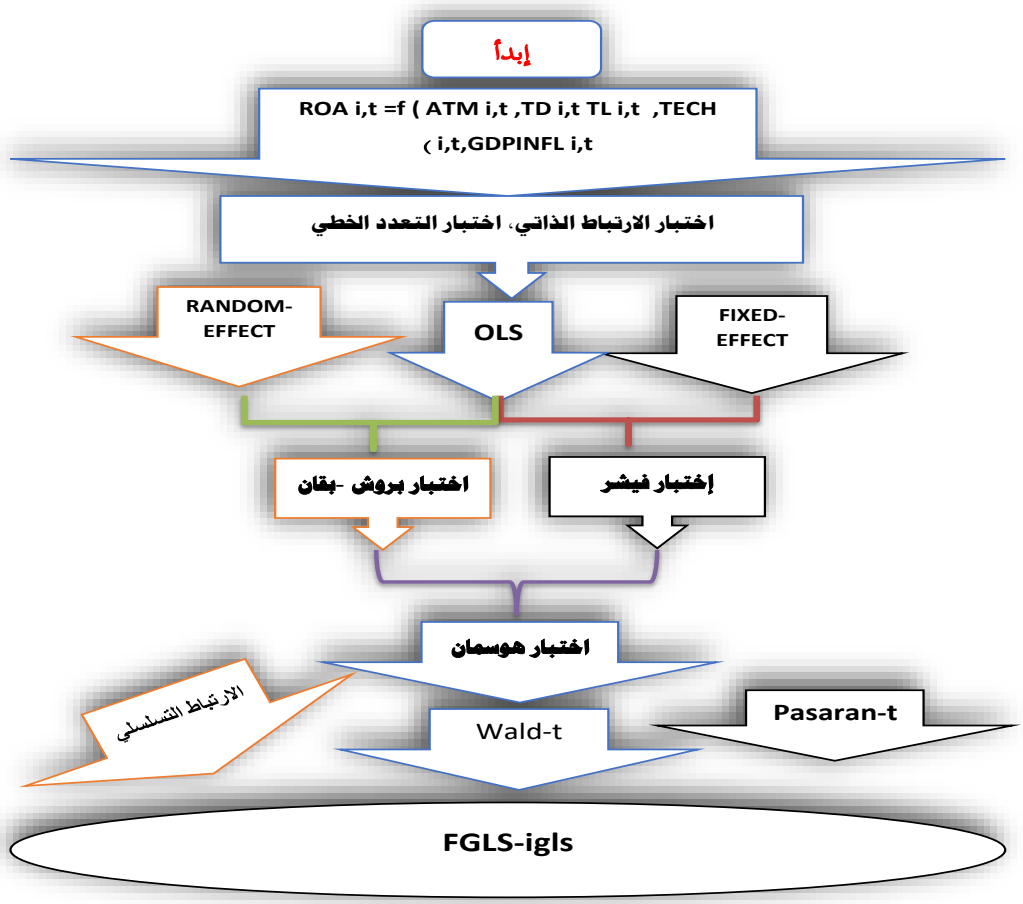

المصدر : من اعداد الطالب تبعا لمنهجية نموذج بانل داتا

ب- النتائج:

٧ الاحصاءات الوصفية للمعادلة (ROA):

الجدول 2-3 نتائج الاحصاءات الوصفية لنموذج مؤشر العائد على الاصول للمعادلة (roa)

Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs	Variable
3	0.1	.6384322	1.511538	208	roa
10.2	0.2	2.63538	3.363462	208	atm
8.3	0.9	1.730247	4.421154	208	tl
26.1	4.8	4.631612	4.903318	208	TD
4.2	2.3	.5652389	3.146875	208	tech
4.75	0.48	1.263513	2.07136	208	gdpinfl

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17، **انظر للملحق رقم12**

يُلخص الجدول 2-3 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات في المعادلة الأولى (ROA) ، حيث بلغ متوسط عائد على الأصول(**1.51**)، وبلغ انحرافه المعياري (**0.64**)، ما يعكس تبايناً في كفاءة البنوك العينة التي تراوحت نتائجها بين(**0.1و3**) .أما عدد الصرافات الآلية(ATM_s) ، فسجل متوسطاً قدره(**3.36**) لكل بنك، مع تفاوت كبير بين الحدين الأدنى (**0.2**) والأقصى(**10.2**) ، مما يُظهر فجوة في البنية الرقمية. كما سجلت القروض الإجمالية (TL) متوسط بلغ(**4.42**)، وانحراف معياري (**1.73**)، بينما أظهرت الودائع الإجمالية (TD) أعلى تباين بمتوسط(**4.90**)، وانحراف معياري مرتفع(**4.63**) ، مما يدل على اختلافات كبيرة في قدرة البنوك على جذب الودائع. في المقابل، كان اعتماد التكنولوجيا المالية(TECH) متقارباً نسبياً بمتوسط قدره(**3.15**)، وانحراف معياري (**0.57**). أخيراً، أشار معدل التضخم (GDPINFL) إلى استقرار اقتصادي نسبي بمتوسط(**2.07**)، يراوح بين (**0.48و4.75**)خلال فترة الدراسة.

٧ اختبار معامل الارتباط للمعادلة (ROA)

الجدول 2-4 نتائج اختبار معامل الارتباط لنموذج مؤشر العائد على الاصول

(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	Variables
					1.000	(1) roa
				1.000	0.578	(2) atm
			1.000	0.715	0.952	(3) tl
		1.000	0.336	0.413	0.265	(4) TD
	1.000	-0.027	0.603	0.274	0.717	(5) tech
1.000	-0.108	0.526	-0.070	-0.032	-0.084	(6) gdpinfl

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم01

في الجدول 2-4، يتم عرض مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، والتي تقدم نظرة مهمة على العلاقات المحتملة بين هذه المتغيرات. تشير النتائج إلى وجود ارتباط قوي بين بعض المتغيرات، مثل الارتباط بين العائد على الأصول (ROA) وإجمالي القروض(TL) ، حيث بلغ قيمة الارتباط 0.952، مما يشير إلى علاقة قوية جداً بين هذين المتغيرين. كما يظهر ارتباط معتدل بين عدد أجهزة الصرف الآلي (ATM_s) والعائد على الأصول (ROA)بقيمة 0.578، مما يعكس تأثيرًا محتملًا لأجهزة الصرف الآلي على أداء المؤسسات المالية. من جهة أخرى،

يلاحظ وجود ارتباط ضعيف جداً بين العائد على الأصول (ROA) ومعدل التضخم في الناتج المحلي (0.084-)، ما يدل على عدم وجود تأثير ذو دلالة بين هذين المتغيرين في العينة المدروسة.

كما يُلاحظ أن المتغيرات المرتبطة بالتقنية (tech) تظهر ارتباطات ضعيفة مع معظم المتغيرات الأخرى، باستثناء إجمالي القروض (TL)، حيث بلغ الارتباط 0.603، مما يشير إلى تأثير معتدل للتقنية على إجمالي القروض. من ناحية أخرى، يظهر الارتباط بين اجمالي الودائع (TD) وأجهزة الصرف الآلي (ATM) والعائد على الأصول(ROA) قيمًا ضعيفة نسبياً، ما يوضح أن تأثير هذه المتغيرات على بعضها قد لا يكون قويًا بما يكفي لاعتباره تأثيرًا ذا دلالة إحصائية في هذه الدراسة.

❖ اختبار التعدد الخطي للمعادلة (ROA)

الجدول 2-5 نتائج اختبار معامل تضخم التباينVIF للمعادلة (roa)

Variable	VIF	1/VIF
tl	**3.45**	**0.289904**
atm	**2.35**	**0.425364**
TD	**2.02**	**0.495285**
tech	**1.83**	**0.545383**
gdpinfl	**1.58**	**0.632112**
	Mean VIF 2.25	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم03

نلاحظ من نتائج اختبار **التعدد الخطي (VIF)** في الجدول 2-5 أن جميع القيم للمؤشرات تتراوح بين **1.58**و **3.45**، وهو ما يشير إلى عدم وجود مشكلة كبيرة للتعدد الخطي بين المتغيرات. جميع القيم أقل من **10**، مما يعني أن المتغيرات لا تتداخل بشكل كبير ولا توجد علاقة خطية قوية بينها. وبالتالي، يعتبر **المتوسط العام لقيمة VIF** البالغ **2.25**مؤشراً إيجابياً، حيث لا تثير التعددية المتغيرة القلق في النموذج ويمكن الاستمرار في التحليل دون الحاجة لإجراء تعديلات بسبب التعدد الخطي.

❖ اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة (ROA)

الجدول2-6 نتائج اختبارWooldridge الارتباط الذاتي للمعادلة (roa)

F(1, 12)	**9.610**
Prob > F	**0.0000**

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم 04

من نتائج اختبار ***Wooldridge*للارتباط الذاتي** في الجدول 2-6، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (p-value) لاختبار الارتباط الذاتي تكون أقل من 0.05، مما يشير إلى رفض فرضية العدم (H0) التي تفيد بعدم وجود ارتباط ذاتي في الأخطاء. هذا يدل على أن هناك ارتباطًا ذاتيًا في الأخطاء عبر الزمن، مما يقتضي ضرورة تعديل النموذج

لتصحيح هذا الارتباط الذاتي، وذلك باستخدام نماذج مع تصحيح للاحتساب الذاتي لضمان دقة التقديرات وتحسين موثوقية النتائج.

٧ تقدير المعادلة (ROA) من خلال نماذج اختبارات بانل داتا

الجدول2-7: نتائج تقدير النماذج((1)المربعات الصغرى التجميعية ، (2)التأثيرات الثابتة ، (3)التأثيرات العشوائية) للمعادلة (roa)

(3) roa	(2) roa	(1) roa	VARIABLES
-0.0462***	-0.0491***	-0.0381***	atm
(0.00952)	(0.0104)	(0.00587)	
0.315***	0.308***	0.345***	tl
(0.0174)	(0.0189)	(0.0108)	
0.00287***	0.00300***	0.00421	TD
(0.000850)	(0.000853)	(0.00310)	
0.286***	0.302***	0.220***	tech
(0.0266)	(0.0291)	(0.0242)	
-0.00720***	-0.00750***	-0.00954	gdpinfl
(0.00269)	(0.00269)	(0.0100)	
-0.625***	-0.637***	-0.579***	Constant
(0.0491)	(0.0275)	(0.0628)	
208	208	208	Observations
13	13	13	I
	0.994	0.949	R-squared
	*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملاحق التالية 06،05،02**

يُعرض في الجدول 2-7 نتائج تقدير النماذج باستخدام أسلوب المربعات الصغرى التجميعية *(Pooled OLS)*، التأثيرات الثابتة *(Fixed Effects)*، والتأثيرات العشوائية *(Random Effects)*، بهدف فحص تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع **ROA**.تشير النتائج إلى أن المتغير **ATM** يظهر تأثيرًا سلبيًا قويًا ذا دلالة إحصائية في جميع النماذج، مما يشير إلى أن ارتفاع **ATM** يرتبط بتقليل **ROA**، وهو ما يتفق مع التوقعات النظرية. كما تُظهر نتائج المتغير **TL**تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية، مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين **TL**،و **ROA** .أما بالنسبة للمتغير **TD**، فإن تأثيره يكون ذا دلالة إحصائية فقط في نماذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، بينما لا يظهر أي تأثير في نموذج المربعات الصغرى التجميعية. فيما يتعلق بالمتغير **TECH**، فقد أظهرت النماذج المختلفة تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية على **ROA**، مما يشير إلى أن التكنولوجيا تلعب دورًا مهمًا في تحسين الأداء المالي للمؤسسات. من ناحية أخرى، أظهر المتغير **GDPINF**، تأثيرًا سلبيًا في نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، ولكن لم يكن ذا دلالة إحصائية في نموذج المربعات الصغرى التجميعية. من حيث المؤشرات الإحصائية، تُظهر نتائج نموذج التأثيرات الثابتة **R-squared** بمقدار 0.994، ما يعكس قدرة النموذج العالية على تفسير التباين في البيانات، مما

يجعله الأنسب لتفسير العلاقات بين المتغيرات في هذه الدراسة. كما تبين النتائج أن النموذج الأكثر قدرة على تفسير التباين وتحقيق نتائج دقيقة هو نموذج التأثيرات الثابتة، نظرًا لدلالته الإحصائية العالية وتحقيقه لأعلى قيم **R-squared** مقارنة بالنماذج الأخرى.

- **اختبار فيشر (*FISHER*) للمعادلة (ROA)**

الجدول2-8 نتائج اختبار Fisher للمفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات الثابتة للمعادلة (roa)

F(12, 190)	**232.41**
Prob > F	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم 05**

يتضح من نتائج اختبار فيشر في الجدول 2-8 أن القيمة الاحتمالية (Prob) أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج المربعات الصغرى (*Pooled OLS*) هو الأنسب. هذا يشير إلى وجود أدلة قوية تدعم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة *(Fixed Effects)* بدلاً من نموذج المربعات الصغرى. بمعنى آخر، النتائج تشير إلى أن هناك تأثيرات غير ملاحظة عبر البنوك (أو الفترات الزمنية) في بيانات البانل، والتي يمكن أن تؤثر على التقديرات. وبالتالي، من الأفضل استخدام نموذج التأثيرات الثابتة للتعامل مع هذه التأثيرات والتأكد من أن التقديرات أكثر دقة وموثوقية.

- **اختبار(BREUSCH AND PAGAN) للمعادلة (ROA):**

الجدول2-9 نتائج اختبار(*Breusch and Pagan*) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي للمعادلة (ROA)

chibar2(01)	**1335.55**
Prob chibar2 > F	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم07**

يتضح من نتائج اختبار *Breusch and Pagan* في الجدول 2-9 أن القيمة الاحتمالية (Prob) أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية (Random Eff) غير مناسب ، وبالتالي فإننا نفضل نموذج التأثيرات العشوائية على النموذج التجميعي(Pooled Model) .

- **اختبار هوسمان(HAUSMAN) للمعادلة (ROA)**

الجدول2-10 نتائج اختبار(hausman)للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات العشوائية و التأثيرت الثابتة **للمعادلة** (roa)

chi2(5)	**2.83**
Prob chi2 > F	**0.7267**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم08**

يتضح من نتائج اختبار *Hausman* في الجدول2-10 أن القيمة الاحتمالية (Prob) هي 0.7267، وهي أكبر من(0.05). بناءً على هذه النتيجة، لا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد فرق كبير بين تقديرات نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. بمعنى آخر، يشير الاختبار إلى أنه يمكن استخدام نموذج

التأثيرات العشوائية بدلاً من نموذج التأثيرات الثابتة، لأن الفروق بين النموذجين غير ذات دلالة إحصائية. لذلك، في هذه الحالة، نموذج التأثيرات العشوائية يعتبر الأنسب للتحليل، حيث يسمح بتحليل أكثر مرونة للبيانات.

٧ اختبارات تشخيص المعادلة (ROA):

سنقوم باختبار مجموعة من الفرضيات الإحصائية لضمان دقة التحليل وموثوقية النتائج. سيتم إجراء اختبار Wald لعدم تجانس التباينات للكشف عن وجود اختلافات في التباين بين المقاطع المختلفة. كما سنجري اختبار(*Pesaran 2004*) لاستقلالية المقاطع العرضية بهدف التحقق من عدم وجود ترابط بين المقاطع. وأخيرًا، سيتم تطبيق اختبار(*HR-Born & Breitung 2016*) للتحقق من وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى. تساهم هذه الاختبارات في ضمان استيفاء الافتراضات الأساسية للنماذج القياسية المستخدمة، مما يعزز من دقة التحليل الاقتصادي والقياسي.

الجدول2-11 نتائج اختبار تشخيص المعادلة العائد على الأصول(ROA)

اختبار(2004)*Pesaran* لاستقلالية المقاطع العرضية	اختبار(wald) المعدل لعدم التجانس	اختبار robust Born and Breitung (2016) للارتباط الذاتي
Pesaran's test = 12.568	chi2 (13) = 71	hr-stat=-1.29
Pr = 0.0000	Prob > chi2 = 0.0000	p-value=0.198

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملاحق التالية :11،10،09**

يتضح من نتائج الاختبارات في الجدول 2-11 أن هناك ارتباطًا بين المقاطع العرضية في بيانات البانل وفقًا لاختبار *PESARAN* لاستقلالية المقاطع العرضية، حيث أظهرت القيمة الاحتمالية 0.0000 دلالة إحصائية قوية لرفض فرضية الاستقلالية. كما أظهر اختبار *WALD* المعدل لعدم التجانس أيضًا دلالة إحصائية قوية (P-VALUE 0.0000) مما يشير إلى وجود تباين بين المقاطع العرضية، وبالتالي يفضل استخدام نموذج التأثيرات العشوائية. أما اختبار(ROBUST BORN AND BREITUNG 2016) للارتباط الذاتي فقد أظهر نتيجة غير دالة (P-VALUE 0.198 =)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في البيانات. لتجاوز هذه المشكلات القياسية، يُوصى باستخدام نموذج *FGLS* (المربعات الصغرى المعممة الممكنة) الذي يأخذ في اعتباره عدم التجانس وتصحيح البيانات لضمان عدم وجود ارتباط ذاتي أو استقلالية في البواقي، مما يعزز دقة وموثوقية النتائج.

٧ تقدير نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة للمعادلة (ROA):

الجدول2-12 نتائج تقدير نموذجFGLS-iglsللبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي للمعادلة (roa)

(**FGLs**)	
roa	**VARIABLES**
-0.0273***	**atm**
(**0.00351**)	
0.341***	**tl**
(**0.00123**)	
0.000215***	**TD**
(**5.03e-05**)	
0.193***	**tech**
(**0.00772**)	
-0.000557	**gdpinfl**
(**0.000653**)	
-0.529***	**Constant**
(**0.0247**)	
208	**Observations**
13	**Number of I**
Standard errors in parentheses	
***** **p<0.01**, ** **p<0.05**, * **p<0.1**	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر** الملحق رقم 13

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية ودالة إحصائياً بين إجمالي القروض (TL) والعائد على الأصول (ROA)، حيث تؤدي زيادة وحدة واحدة في القروض إلى ارتفاع ROA بمقدار(0.341)وحدة عند مستوى دلالة ($p<0.01$). في المقابل، سجلت الصرافات الآلية (ATM) علاقة سلبية معROA ، إذ أدت كل زيادة وحدة في عدد الصرافات إلى انخفاض العائد بمقدار(0.0273-)وحدة .كما أظهر مؤشر التكنولوجيا المالية (TECH)تأثيراً إيجابياً ملحوظاً، حيث رفعت كل وحدة زيادة في TECH قيمة ROA بمقدار 0.193وحدة بدلالة إحصائية ($p<0.01$).

أما إجمالي الودائع(TD) ، فكان تأثيره إيجابياً ولكنه ضعيف جداً، حيث أسهمت زيادة وحدة واحدة في الودائع بزيادة طفيفة في ROA قدرها(0.000215)وحدة .من ناحية أخرى، لم يظهر معدل التضخم (GDPINFL) أي أثر ذي دلالة إحصائية علىROA ، حيث اقتصرت تأثيراته على تغيير طفيف وغير معنوي(0.000557-) وحدة.

2-2- المعادلة الثانية-نموذج مؤشر العائد على حقوق الملكية(ROE)

يركز هذا النموذج على تحليل العوامل المؤثرة في أداء البنوك باستخدام **العائد على حقوق الملكية (ROE)** كمؤشر تابع يعكس قدرة البنك على تحقيق أرباح من حقوق المساهمين. يشمل النموذج سبعة متغيرات مستقلة:

- **متغيرات بنكية :**عدد الصرافات الآلية (ATMs) لقياس البنية الرقمية، وإجمالي القروض (TL) وإجمالي الودائع (TD) لتقييم سياسات الإقراض وجذب المدخرات، وعدد الفروع (NB)كمؤشر للانتشار الجغرافي .
- **متغيرات اقتصادية كلية :**معدل التضخم (Infl) لرصد تأثير تقلبات الأسعار، ومؤشر التطور التكنولوجي (TECH) لتحليل دور الابتكار في الكفاءة التشغيلية،بالإضافة لمؤشر انكماش الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) لقياس الظروف الاقتصادية الكلية.

يُقدَّر النموذج عبر معادلة انحدار خطي

$$ROEi,t = \beta 0 + \beta 1 \cdot ATMi,t + \beta 2 \cdot TLi,t + \beta 3 \cdot TDi,t + \beta 4 \cdot NBi,t + \beta 5 \cdot Infli,t + \beta 6 \cdot TECHi,t + \beta 7 \cdot GDPDefi,t + \epsilon i,t$$

ويهدف هذا النموذج إلى تحديد مدى تأثير هذه العوامل على ربحية البنوك، مما يوفر رؤى استراتيجية لتعزيز الكفاءة المالية والقدرة التنافسية في القطاع المصرفي.

أ- المنهجية:

الشكل (2-33) :منهجية القياسية لتحليل نموذج ROE

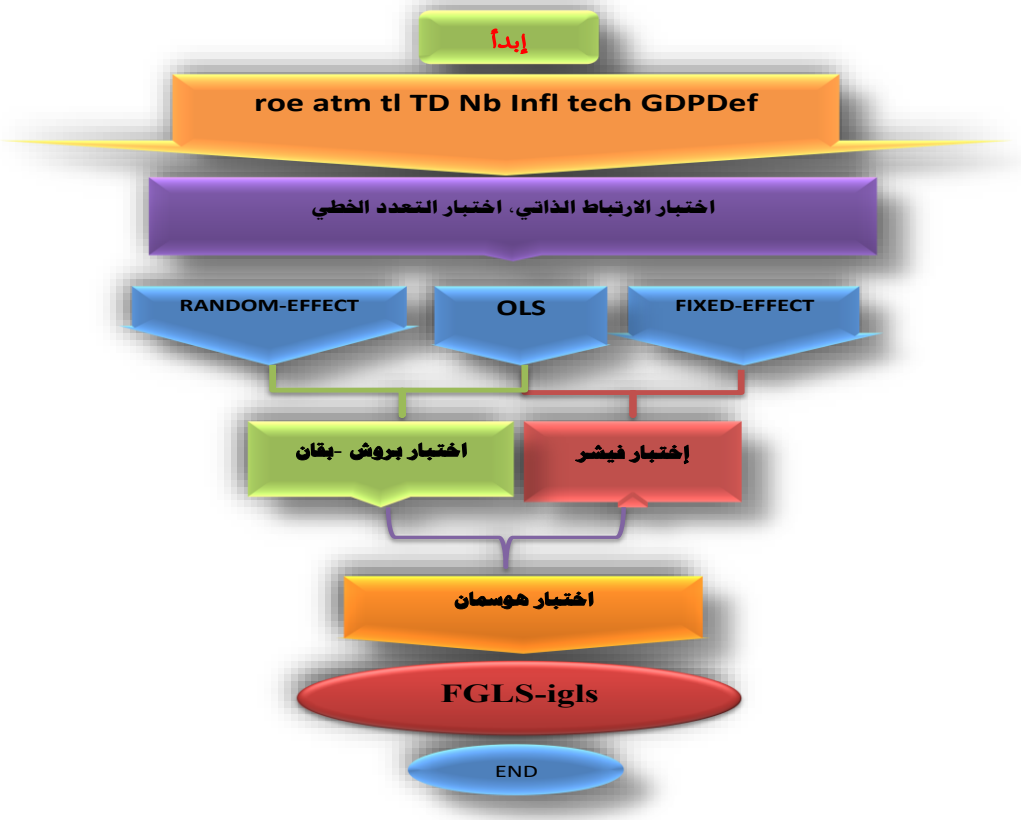

المصدر : من اعداد الطالب تبعا لمنهجية بانل داتا

ب- النتائج:

٧ الاحصاءات الوصفية للمعادلة (ROE):

الجدول 2-13 نتائج الاحصاءات الوصفية لنموذج مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs	Variable
24	1.1	6.148	8.621	208	roe
10.2	.2	2.635	3.363	208	atm
8.3	.9	1.73	4.421	208	tl
26.111	-4.8	4.632	4.903	208	TD
3.8	-1.6	1.42	.804	208	Nb
9.3	2	2.284	5.338	208	Infl
4.2	2.3	.565	3.147	208	tech
300	-655.556	183.397	-43.11	208	GDPDef

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17، **انظر للملحق رقم25**

يتضح من الجدول2-13 أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة تتمتع بتفاوت ملحوظ في قيمها الإحصائية. بالنسبة لمتغير **ROE**، فإن المتوسط يبلغ 8.621 مع انحراف معياري 6.148، مما يعكس تباينًا في عوائد حقوق الملكية بين العينات، حيث تتراوح القيم بين 1.1 كحد أدنى و24 كحد أقصى. أما متغير **ATM**، فيبلغ متوسطه 3.363 مع انحراف معياري 2.635، مما يشير إلى وجود تفاوت في عدد الصرافات الآلية لكل عينة. وبالنسبة لمتغير **TL**، يبلغ متوسطه 4.421 مع انحراف معياري 1.73، مما يدل على تباين معتدل في إجمالي القروض.

متغير **TD**يظهر متوسطًا قدره 4.903 مع انحراف معياري 4.632 وقيم تمتد من -4.8 إلى 26.111، مما يعكس وجود بعض القيم السالبة والتفاوت الكبير في إجمالي الودائع، بالنسبة لمتغير **NB**، فإن متوسطه يساوي 0.804 مع انحراف معياري 1.42، مما يشير إلى تنوع في هذا المؤشر بين العينات، أما متغير **INFL**، يعكس متوسط تضخم يبلغ 5.338 مع تباين معتدل بانحراف معياري 2.284، حيث تتراوح القيم بين 2 و9.3. أما متغير **TECH**، فإن متوسطه يبلغ 3.147 مع تباين منخفض بانحراف معياري 0.565، مما يشير إلى تقارب نسبي في مستوى التكنولوجيا بين العينات. وأخيرًا، متغير **GDPDEF**يُظهر تفاوتًا كبيرًا حيث يبلغ متوسطه (-43.11) مع انحراف معياري 183.397 وقيم تمتد من (-655.556) كحد أدنى إلى 300 كحد أقصى، مما يعكس تغيرات حادة في هذا المؤشر بين العينات.

٧ اختبار معامل الارتباط للمعادلة (ROE)

الجدول 2-14 نتائج اختبار معامل الارتباط لنموذج مؤشر العائد حقوق الملكية (ROE)

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
(1) **roe**	1.000							
(2) **atm**	0.656	1.000						
(3) **tl**	0.840	0.715	1.000					
(4) **TD**	0.331	0.413	0.336	1.000				
(5) **Nb**	-0.107	0.519	0.139	0.209	1.000			
(6) **Infl**	0.107	0.080	0.175	-0.090	-0.001	1.000		
(7) **tech**	0.369	0.274	0.603	-0.027	0.001	0.354	1.000	
(8) **GDPDef**	0.141	0.105	0.234	0.110	0.001	0.188	0.378	1.000

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم13

يوضح الجدول 2-14 علاقات الارتباط بين المتغيرات المدروسة ويكشف عن تداخلات ذات أهمية تحليلية. يتضح أن **العائد على حقوق الملكية (ROE)** يرتبط إيجابيًا وبشكل قوي مع **عدد الصرافات الآلية (ATM_s)** بقيمة (0.656) ومع **إجمالي القروض (TL)** بقيمة (0.840)، مما يشير إلى تأثير مباشر لهذين المتغيرين في تحسين الأداء المالي للمصارف. كما تُظهر النتائج ارتباطًا قويًا بين **ATM**، و **TL**بقيمة (0.715)، مما يعكس تداخلاً وظيفيًا بين توسع الخدمات المصرفية الإلكترونية وزيادة الإقراض. من جهة أخرى، يظهر **إجمالي الودائع (TD)** و**التكنولوجيا (Tech)**ارتباطًا متوسطًا مع بعض المتغيرات، مما يبرز دورهما التكميلي في تعزيز كفاءة النظام المصرفي. أما **التضخم (Infl)**و**معدل الناتج المحلي الإجمالي المعدل (GDPDef)** ، فقد أظهرا ارتباطًا ضعيفًا مع معظم المتغيرات، مما يشير إلى تأثير أقل وضوحًا لهما على الأداء المالي. تعكس هذه النتائج أهمية التركيز على المتغيرات الأكثر تأثيرًا، مثل القروض والخدمات الإلكترونية، في تحسين الأداء المالي للمصارف.

٧ اختبار التعدد الخطي للمعادلة (ROE)

الجدول 2-15 نتائج اختبار معامل تضخم التباينVIF للمعادلة (ROE)

Variable	VIF	1/VIF
tl	**3.88**	**0.258010**
atm	**3.56**	**0.281195**
tech	**2.18**	**0.459317**
Nb	**1.62**	**0.615682**
TD	**1.33**	**0.751133**
GDPDef	**1.20**	**0.834235**
Infl	**1.16**	**0.861363**
Mean VIF		**2.13**

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم15

يوضح الجدول 2-15 نتائج اختبار **عامل التباين التضخمي (VIF)** لتحليل مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. يتبين أن جميع قيم VIF أقل من 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي حاد بين المتغيرات. أعلى قيمة كانت لإ**جمالي القروض (TL)** عند 3.88، تليها **عدد الصرافات الآلية (ATM_s)** عند 3.56، مما يشير إلى ارتباط معتدل بين هذه المتغيرات مع بقية المتغيرات المستقلة. باقي المتغيرات، مثل **التكنولوجيا (TECH)**، و**عدد الفروع (NB)** و**إجمالي الودائع (TD)**، تظهر قيم VIF منخفضة، مما يعكس استقلالية أكبر. متوسط VIF يبلغ 2.13، وهو ضمن النطاق المقبول، مما يعزز الثقة في سلامة التقديرات وعدم تأثير التعدد الخطي على نتائج النموذج.

٧ اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة (ROE)

الجدول2-16 نتائج اختبارWooldridge الارتباط الذاتي للمعادلة (ROE)

F(1, 12)	**7639.118**
Prob > F	**0.0000**

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم 18

يتضح من نتائج **اختبار *WOOLDRIDGE* للارتباط الذاتي** كما هو موضح في الجدول (2-16) أن قيمة ***PROB*** **> F** أقل من 0.05 ، مما يشير إلى دلالة إحصائية قوية. بناءً على ذلك، نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، مما يعني أن هناك دليلًا قويًا على وجود ارتباط ذاتي في بيانات البانل المستخدمة.

٧ تقدير المعادلة (ROE) من خلال نماذج اختبارات بانل داتا

الجدول2-17 نتائج تقدير النماذج ((1)المربعات الصغرى التجميعية ، (2)التأثيرات الثابتة ، (3)التأثيرات العشوائية) للمعادلة (ROE)

(3)	(2)	(1)	
roe	**roe**	**roe**	**VARIABLES**
1.467***	1.766***	0.978***	atm
(0.296)	(0.451)	(0.122)	
1.562***	0.468	2.469***	tl
(0.504)	(0.856)	(0.194)	
0.00279	0.00772	0.0134	TD
(0.0278)	(0.0280)	(0.0425)	
-2.249***	-4.970**	-1.829***	Nb
(0.460)	(2.422)	(0.153)	
0.0121	-0.0193	0.0339	Infl
(0.0536)	(0.0560)	(0.0805)	
-0.742	0.938	-1.805***	tech
(0.774)	(1.335)	(0.445)	
-9.55e-05	-1.58e-05	-0.000202	GDPDef
(0.000661)	(0.000654)	(0.00102)	
0.839	1.721	1.313	Constant
(1.132)	(2.524)	(1.143)	
208	208	208	Observations
	0.716	0.846	R-squared
13	13		Number of I

Standard errors in parentheses

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملاحق التالية:17،16،14**

من خلال الجدول2-17، يمكن استخلاص عدة ملاحظات بناءً على النماذج الثلاثة وتحليلها باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

1. النموذج التجميعي يوضح أن عدد الصرافات الآلية (ATM_S) وإجمالي القروض (TL) لهما تأثير إيجابي ومعنوي على العائد على حقوق الملكية (ROE)، بينما عدد الفروع (NB) له تأثير سلبي ومعنوي. من خلال مقارنة هذا النموذج بنموذج التأثيرات الثابتة باستخدام اختبار فيشر، تبيّن أن نموذج التأثيرات الثابتة يوفر تمثيلًا أكثر دقة للبيانات بفضل قدرته على الأخذ في الاعتبار التباين الخاص بكل وحدة (كل بنك).

2. نموذج التأثيرات العشوائية يظهر نتائج متسقة من حيث تأثير عدد الصرافات الآلية (ATM_S) وإجمالي القروض (TL) وعدد الفروع (NB) بالمقارنة مع النموذج التجميعي باستخدام اختبار بريش وبقان(**BREUSCH AND PAGAN**)، تشير النتائج إلى تفضيل نموذج التأثيرات العشوائية بفضل كفاءته في التعامل مع التباين العشوائي.

3. عند مقارنة نموذج التأثيرات الثابتة مع نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار هوسمان، تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب بناءً على القيمة الاحتمالية، مما يجعله الأكثر كفاءة في تمثيل العلاقة بين المتغيرات.

- **اختبار فيشر (*FISHER*) للمعادلة (ROE)**

الجدول2-18 نتائج اختبار Fisher للمفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات الثابتة

F(12, 188)	**24.98**
Prob > F	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم 16**

يتضح من نتائج اختبار فيشر في الجدول 2-18 أن القيمة الاحتمالية (PROB) أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج المربعات الصغرى (*POOLED **OLS***) هو الأنسب. هذا يشير إلى وجود أدلة قوية تدعم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة(*FIXED EFFECTS*) بدلاً من نموذج المربعات الصغرى. بمعنى آخر، النتائج تشير إلى أن هناك تأثيرات غير ملاحظة عبر الأفراد (أو الفترات الزمنية) في بيانات البانل، والتي يمكن أن تؤثر على التقديرات. وبالتالي، من الأفضل استخدام نموذج التأثيرات الثابتة للتعامل مع هذه التأثيرات والتأكد من أن التقديرات أكثر دقة وموثوقية.

- **اختبار(BREUSCH AND PAGAN) للمعادلة (ROE):**

الجدول2-19 نتائج اختبار(Breusch and Pagan)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي للمعادلة (ROE)

chibar2(01)	**498.84**
Prob chibar2 > F	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم19**

يتضح من نتائج اختبار *BREUSCH AND PAGAN* في الجدول2-19 أن القيمة الاحتمالية (PROB) أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية (RANDOM EFF) غير مناسب، وبالتالي فإننا نفضل نموذج التأثيرات العشوائية على النموذج التجميعي(*POOLED MODEL*) .

يشير ذلك إلى أن هناك تأثيرات غير ملاحظة عبر الأفراد (أو الفترات الزمنية) التي تؤثر على المتغيرات في البيانات، وبالتالي فإن استخدام نموذج التأثيرات العشوائية يمكن أن يعكس بشكل أفضل هذه التأثيرات، مما يساهم في تقديم تقديرات أكثر دقة وموثوقية.

- **اختبار هوسمان(HAUSMAN) للمعادلة (ROE)**

الجدول2-20 نتائج اختبار(*hausman*)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التأثيرت الثابتة للمعادلة (ROE)

chi2(6)	**6.58**
Prob chi2 > F	**0.3611**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم20**

يتضح من نتائج اختبار *HAUSMAN* في الجدول2-20 أن القيمة الاحتمالية (PROB) هي 0.3611، وهي أكبر من(0.05). بناءً على هذه النتيجة، لا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد فرق كبير

بين تقديرات نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. بمعنى آخر، يشير الاختبار إلى أنه يمكن استخدام نموذج التأثيرات العشوائية بدلاً من نموذج التأثيرات الثابتة، لأن الفروق بين النموذجين غير ذات دلالة إحصائية. لذلك، في هذه الحالة، نموذج التأثيرات العشوائية يعتبر الأنسب للتحليل، حيث يسمح بتحليل أكثر مرونة للبيانات.

٧ اختبارات تشخيص المعادلة (ROE):

لضمان دقة التحليل وموثوقية النتائج، سيتم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية، بما في ذلك اختبار *WALD* للكشف عن عدم تجانس التباينات، واختبار *PESARAN (2004)* للتحقق من استقلالية المقاطع العرضية، إضافة إلى اختبار *HR-BORN & BREITUNG (2016)* للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى. تهدف هذه الاختبارات إلى التأكد من استيفاء الافتراضات الأساسية للنماذج القياسية، مما يعزز مصداقية التحليل الاقتصادي والقياسي.

الجدول2-21 نتائج اختبار تشخيص المعادلة العائد على حقوق الملكية(roe)

اختبار(2004)*Pesaran* لاستقلالية المقاطع العرضية	اختبار(wald) المعدل لعدم التجانس	اختبار robust Born and Breitung (2016) للارتباط الذاتي
Pesaran's test = 2.68 Pr = 0.0000	chi2 (13) = 559.36 Prob > chi2 = 0.0000	hr-stat=-2.99 p-value=0.003

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملاحق التالية :21،22**.

من خلال الجدول 2-21 تشير نتائج اختبار تشخيص معادلة العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى وجود مشكلات قياسية في بيانات البانل، حيث أظهر اختبار***PESARAN*** قيمة إحصائية دالة(**P-VALUE = 0.0000**) تدل على وجود ارتباط بين المقاطع العرضية، واختبار *WALD* المعدل لعدم التجانس كشف عن دلالة إحصائية قوية (**P-VALUE = 0.0000**) تؤكد وجود عدم تجانس التباين بين المقاطع العرضية، كما أظهر اختبار ***ROBUST BORN AND BREITUNG (2016)*** وجود ارتباط ذاتي في البيانات بقيمة احتمالية.(**P-VALUE = 0.003**) هذه النتائج تتطلب استخدام نماذج تقدير تأخذ في الاعتبار هذه المشكلات، مثل نموذج ***FGLS***، لضمان دقة وصحة التقديرات.

٧ تقدير نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة للمعادلة (ROE)

الجدول2-22 نتائج تقدير نموذجFGLS-iglsللبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي للمعادلة (ROE)

(**fgls**)	
roe	**VARIABLES**
2.204***	**atm**
(**0.0327**)	
-1.444***	**tl**
(**0.00120**)	
0.00184***	**TD**
(**0.000169**)	
1.781***	**Nb**
(**0.0344**)	
-0.00135***	**Infl**
(**0.000219**)	
-0.223***	**tech**
(**0.0123**)	
3.05e-05***	**GDPDef**
(**2.42e-06**)	
-43.39***	**Constant**
(**0.436**)	
208	**Observations**
13	**Number of I**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر** الملحق رقم 23

نلاحظ من مخرجات نتائج التقدير أن هناك علاقة معنوية طردية بين عدد الصرافات الآلية(ATM_S) والعائد على حقوق الملكية(ROE) ، حيث أن زيادة وحدة واحدة في مؤشر عدد الصرافات الآلية تؤدي إلى زيادة بمقدار **2.204** وحدة في العائد على حقوق الملكية، وهذه العلاقة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من 0.01. في المقابل، توجد علاقة معنوية عكسية بين إجمالي القروض (TL) والعائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة وحدة واحدة في إجمالي القروض تؤدي إلى انخفاض العائد بمقدار **1.444**وحدة، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية قوية. كما تبين النتائج أن إجمالي الودائع (TD) وعدد الفروع (NB) لهما تأثير طردي معنوي على العائد على حقوق الملكية، حيث أن كل وحدة من اجمالي الودائع ترفع العائد على حقوق الملكية بـ0.0018، وأن عدد الفروع بـ1.78 وحدة لصالح العائد على حقوق الملكية ، في حين أن التضخم (INFL) والتكنولوجيا (TECH) يظهران تأثيرًا عكسيًا معنويًا. أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (GDPDEF)فيظهر علاقة طردية ضعيفة ولكنها معنوية مع العائد.

2-3- المعادلة الثالثة-مؤشر الحصة السوقية للودائع(MSD)

يهدف هذا النموذج إلى تحليل مؤشر الحصة السوقية للودائع (MSD) كمتغير تابع يعكس قدرة البنوك على جذب الودائع مقارنة بالمنافسين في السوق المصرفي. ويعتمد النموذج على مجموعة من المتغيرات المستقلة التفسيرية التي تشمل :عدد الصرافات الآلية(ATM_s) ، الذي يعبر عن مدى توفر الخدمات المصرفية الإلكترونية وقدرتها على جذب العملاء؛ عدد فروع المصارف(NB) ، الذي يمثل مستوى الشمول المالي وزيادة التفاعل مع النظام المصرفي؛ مؤشر التطور التكنولوجي(TECH) ، الذي يوضح دور التكنولوجيا في تحسين جودة وكفاءة الخدمات المصرفية؛ ومؤشر انكماش الناتج المحلي الإجمالي(GDP DEFLATOR) ، الذي يعكس التأثيرات الاقتصادية العامة وتقلبات الأسعار على السلوك الادخاري للعملاء.

يهدف النموذج إلى فهم العوامل المؤثرة على الحصة السوقية للودائع وتحديد درجة تأثير كل متغير مستقل على أداء البنوك في جذب الودائع، مما يسهم في تحسين استراتيجيات التنافسية المصرفية. بناءً على هذه المتغيرات، يتم تقدير النموذج:

$$MSD\,i,t = f\,(ATM\,i,t\,, NB\,i,t, TD\,i,t\,TL\,i,t\,, TECH\,i,t, INFL\,i,t\,)$$

باستخدام المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{MSD\,I,T = B_0 + B_1 \cdot ATM\,i,t + B_2 \cdot NB\,i,t + B_3 \cdot TECH\,i,t + B_4 \cdot GDPDEF\,i,t + E\,i,t}$$

تهدف هذه المعادلة إلى تحديد العوامل الأكثر تأثيرًا في قدرة البنوك على توسيع حصتها السوقية من الودائع، سواء عبر تعزيز البنية التحتية (مثل الصرافات والفروع) أو الاستثمار في التكنولوجيا، مع مراعاة التحديات الاقتصادية الكامنة في مؤشر الانكماش.

أ- المنهجية:

الشكل (2-34): منهجية القياسية لتحليل نموذج msd

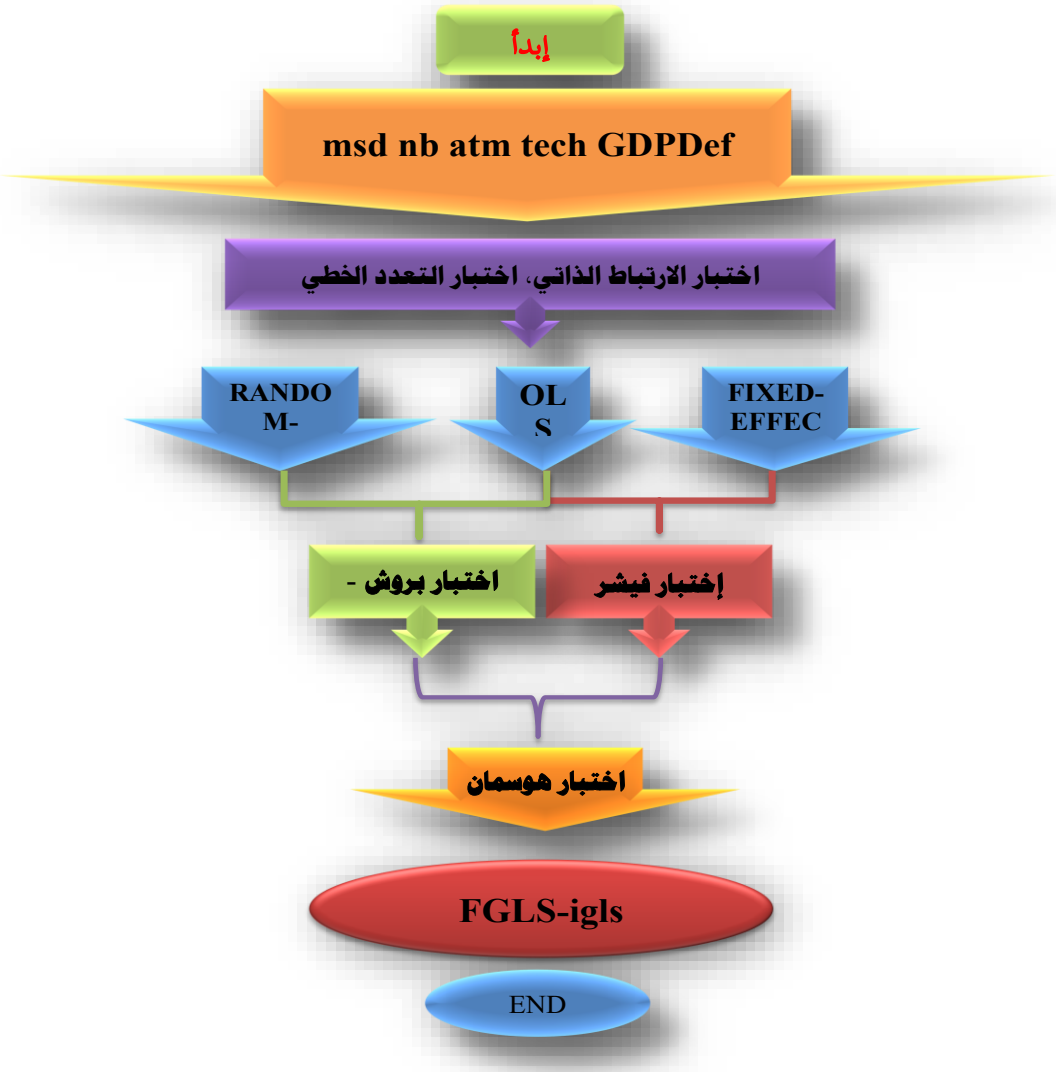

المصدر : من اعداد الطالب تبعا لمنهجية نماذج بانل داتا

ب- النتائج:

٧ الاحصاءات الوصفية للمعادلة (MSD):

الجدول 2-23 نتائج الاحصاءات الوصفية لنموذج مؤشر الحصة السوقية للودائع(MSD)

Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs	Variable
27	.7	6.943	11.618	208	msd
14	.4	3.584	4.167	208	nb
10.2	.2	2.635	3.363	208	atm
4.2	2.3	.565	3.147	208	tech
300	-655.556	183.397	-43.11	208	GDPDef

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17، **انظر للملحق رقم26**

يعكس الجدول2-23 الإحصائيات الوصفية للمؤشرات المدروسة، حيث يظهر تباين واضح يعكس تنوع أداء البنوك وقدراتها. يتبين أن متوسط الحصة السوقية للودائع (11.618) يشير إلى تفاوت ملحوظ بين البنوك، مع حد أدنى 0.7 وحد أقصى 27. أما متوسط عدد الفروع (4.167) والصرافات الآلية (3.363) فيظهر تفاوتًا في الانتشار الجغرافي والاستثمار في البنية التحتية الرقمية، حيث يتراوح عدد الفروع من 0.4 إلى 14 والصرافات الآلية من 0.2 إلى 10.2. من ناحية التكنولوجيا، يعكس متوسطها (3.147) تقاربًا نسبيًا بين البنوك مع تفاوت بسيط (2.3 إلى 4.2). أما التضخم في الناتج المحلي الإجمالي، فيتميز بتقلبات شديدة بمتوسط (-43.11) وانحراف كبير، حيث يتراوح بين(-655.556 و300)، مما يعكس تأثير الظروف الاقتصادية الكلية على الأداء البنكي. تعكس هذه المؤشرات تنوعًا في قدرات البنوك على جذب الودائع وتوظيف التكنولوجيا والتكيف مع تقلبات الاقتصاد.

٧ اختبار معامل الارتباط للمعادلة (MSD)

الجدول 2-24 نتائج اختبار معامل الارتباط لنموذج مؤشر الحصة السوقية للودائع(msd)

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
(1) **msd**	**1.000**				
(2) **nb**	**0.639**	**1.000**			
(3) **atm**	**0.742**	**0.941**	**1.000**		
(4) **tech**	**0.576**	**0.202**	**0.274**	**1.000**	
(5) **GDPDef**	**0.221**	**0.077**	**0.105**	**0.378**	**1.000**

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم27

من خلال تحليل مصفوفة الارتباط الموضحة في الجدول2- 24، يمكن استنتاج أن **الحصة السوقية للودائع (MSD)**تتأثر بشكل كبير بعوامل البنية التحتية المصرفية التقليدية، حيث يظهر ارتباط قوي بين(**MSD**) و كل من **عدد الفروع (NB)** و**عدد الصرافات الآلية (ATMs)**، بقيم ارتباط تبلغ 0.639 و0.742 على التوالي. هذا يعكس أهمية التوسع الجغرافي والانتشار البنكي في تحسين الوصول للخدمات المالية وتعزيز قدرة البنوك على استقطاب المزيد من الودائع. على الجانب الآخر، يُلاحظ أن **التكنولوجيا** (TECH)، رغم تأثيرها الإيجابي على (**MSD**) بمعامل ارتباط متوسط قدره 0.576، لا تزال أقل تأثيرًا مقارنة بالبنية التحتية التقليدية، مما يشير إلى أن استراتيجيات تعزيز الحصة السوقية للودائع تعتمد بشكل أكبر على العوامل التقليدية. أما فيما يخص التضخم في الناتج المحلي الإجمالي **(GDPDEF)**، فقد أظهرت قيم الارتباط مع باقي المتغيرات ضعفًا ملحوظًا، حيث بلغ معامل ارتباطه مع **MSD** (0.221)فقط، مما يعكس محدودية تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على المؤشرات المصرفية في هذا السياق.

٧ اختبار التعدد الخطي للمعادلة (MSD)

الجدول 2-25 نتائج اختبار معامل تضخم التباينVIFللمعادلة(MSD)

1/VIF	VIF	Variable
0.107406	9.31	atm
0.111398	8.98	nb
0.780806	1.28	tech
0.856998	1.17	GDPDef
	Mean VIF 5.18	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم29

يتضح من نتائج الجدول السابق أن متوسط عامل تضخم التباين (VIF) هو 5.18، وأن قيم VIF الفردية لكل المتغيرات التفسيرية أقل من 10. هذا يشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي كبير في النموذج، مما يعني أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من ارتباط شديد مع بعضها البعض، وبالتالي يمكن قبول النموذج دون الحاجة إلى تعديل أو معالجة لتعدد الخطية.

٧ اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة (MSD)

الجدول2-26 نتائج اختبارWooldridge الارتباط الذاتي لـ(MSD)

F(1, 12)	387.880
Prob > F	0.0000

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم 30

من نتائج اختبار***Wooldridge*** **للارتباط الذاتي** في الجدول 2-26، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية(P-VALUE)لاختبار الارتباط الذاتي تكون أقل من 0.05، مما يشير إلى رفض فرضية العدم (H_0) التي تفيد بعدم وجود ارتباط ذاتي في الأخطاء. هذا يدل على أن هناك ارتباطًا ذاتيًا في الأخطاء عبر الزمن، مما يقتضي ضرورة تعديل النموذج لتصحيح هذا الارتباط الذاتي، وذلك باستخدام نماذج مع تصحيح للاحتساب الذاتي لضمان دقة التقديرات وتحسين موثوقية النتائج.

٧ تقدير المعادلة (MSD) من خلال نماذج اختبارات بانل داتا

الجدول2-27 نتائج تقدير النماذج(المربعات الصغرى التجميعية ، التأثيرات الثابتة ، التأثيرات العشوائية) لـ(MSD)

(3)	(2)	(1)	
msd	**msd**	**msd**	**VARIABLES**
-0.142	**3.718***	**-0.648*****	**nb**
(0.746)	**(1.940)**	**(0.218)**	
2.098**	**-1.578**	**2.509*****	**atm**
(0.840)	**(1.924)**	**(0.302)**	
4.556***	**4.315*****	**4.679*****	**tech**
(0.363)	**(0.409)**	**(0.522)**	
0.000108	**9.63e-05**	**0.000111**	**GDPDef**
(0.000546)	**(0.000542)**	**(0.00154)**	
-9.182***	**-12.14*****	**-8.841*****	**Constant**
(1.404)	**(1.636)**	**(1.632)**	
208	**208**	**208**	**Observations**
	0.911	**0.713**	**R-squared**
	Standard errors in parentheses		
	***** **p<0.01**, **** **p<0.05**, * **p<0.1**		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملاحق التالية 32،31،28**

من خلال الجدول 2-27 تم تقدير النماذج الثلاثة (المربعات الصغرى التجميعية، التأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية) لقياس تأثير المتغيرات المختلفة على الحصة السوقية للودائع (msd) في **النموذج التجميعي**، أظهرت النتائج أن عدد الفروع (nb) له تأثير سلبي كبير ومعنوي على الحصة السوقية(β = -0.648، $p < 0.01$)، في حين أن عدد الصرافات الآلية (atm_s) له تأثير إيجابي ومعنوي (β = 2.509، $p < 0.01$)، والتكنولوجيا (tech) أظهرت تأثيرًا إيجابيًا قويًا ومعنويًا أيضًا (β = 4.679، $p < 0.01$) .التضخم في الناتج المحلي الإجمالي (GDPDef) لم يظهر تأثيرًا معنويًا (β = 0.000111، $p > 0.1$) .النموذج التجميعي يفسر 71.3% من التباين في الحصة السوقية للودائع.

في **نموذج التأثيرات الثابتة**، كان تأثير عدد الفروع (nb) إيجابيًا ولكن معنويًا فقط عند مستوى 10 %(β = 3.718، $p < 0.1$)، بينما لم يكن لعدد الصرافات الآلية (atm) تأثير معنوي (β = -1.578، $p > 0.1$) .من جهة أخرى، استمرت التكنولوجيا (tech) في إظهار تأثير إيجابي ومعنوي بشكل قوي (β = 4.315، $p < 0.01$)لم يكن لتضخم الناتج المحلي الإجمالي تأثير معنوي (β = 9.63e-05، $p > 0.1$) .كما أن النموذج الثابت قدم أفضل تفسير للتباين حيث يفسر 91.1% من التباين.

أما في **نموذج التأثيرات العشوائية**، فقد أظهرت النتائج أن عدد الفروع (nb) لم يكن له تأثير معنوي(β = -0.142، $p > 0.1$)، بينما أظهر عدد الصرافات الآلية (atm) تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا (β = 2.098، $p < 0.05$)،

والتكنولوجيا (tech) استمرت في التأثير بشكل إيجابي ومعنوي ($\beta = 4.556$، $p < 0.01$) .التضخم في الناتج المحلي الإجمالي لم يظهر تأثيرًا معنويًا ($\beta = 0.000108$، $p > 0.1$).

النماذج الثلاثة تقدم رؤى متباينة حول تأثير المتغيرات على الحصة السوقية للودائع. من بين هذه النماذج، يعد نموذج التأثيرات الثابتة الأكثر فاعلية في تفسير التباين في الحصة السوقية للودائع، مع تأثير معنوي قوي للتكنولوجيا وعدد الصرافات الآلية.

- **اختبار فيشر (*FISHER*) للمعادلة (MSD)**

الجدول2-28 نتائج اختبار Fisher للمفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات الثابتة لـ(MSD)

F(12, 191)	**120.15**
Prob > F	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم 31**

تشير نتائج اختبار فيشر في الجدول 2-28 إلى أن القيمة الاحتمالية (PROB) أقل من 0.05، مما يعزز رفض الفرضية الصفرية التي تفيد بأن نموذج المربعات الصغرى (*POOLED OLS*) هو الأنسب. وهذا يشير إلى أن هناك أدلة قوية تدعم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة (*FIXED EFFECTS*) بدلاً من نموذج المربعات الصغرى. بعبارة أخرى، تشير النتائج إلى وجود تأثيرات غير ملاحظة عبر الأفراد أو الفترات الزمنية في بيانات البانل، والتي يمكن أن تؤثر على دقة التقديرات. لذا، يعد نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب للتعامل مع هذه التأثيرات وضمان دقة وموثوقية التقديرات.

- **اختبار(BREUSCH AND PAGAN) للمعادلة(MSD):**

الجدول2-29 نتائج اختبار(Breusch and Pagan)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي

chibar2(01)	**1185.15**
Prob chibar2 > F	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم33**

تشير نتائج اختبار *BREUSCH AND PAGAN* في الجدول 2-29 للمقارنة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي إلى أن القيمة الإحصائية لاختبار ***CHIBAR2*** تساوي 1185.15 مع قيمة احتمالية قدرها(0.0000)، هذه النتيجة تدل على رفض الفرضية الصفرية**H_0**، التي تفترض عدم وجود تأثير عشوائي بين المتغيرات. وبالتالي، تعكس النتائج أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب مقارنة بالنموذج التجميعي. وبناءً على القيمة الاحتمالية الصغيرة($P < 0.01$) ، نرفض الفرضية التي تشير إلى غياب التأثير العشوائي وندعم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية بدلاً من النموذج التجميعي.

٧ اختبار هوسمان(HAUSMAN) للمعادلة(MSD)

الجدول2-30 نتائج اختبار(hausman)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التأثيرت الثابتة للمعادلة(MSD)

chi2(3)	**4.75**
Prob chi2 > F	**0.1909**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم34**

تشير نتائج اختبار *HAUSMAN* في الجدول 2-30 إلى أن القيمة الاحتمالية (*PROB*) تبلغ 0.1909، وهي أكبر من 0.05. بناءً على هذه النتيجة، لا يتم رفض الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود فرق كبير بين تقديرات نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. بمعنى آخر، يشير الاختبار إلى أنه يمكن استخدام نموذج التأثيرات العشوائية بدلاً من نموذج التأثيرات الثابتة، حيث أن الفروق بين النموذجين غير دالة إحصائيًا. وبالتالي، يُعتبر نموذج التأثيرات العشوائية الأنسب للتحليل في هذه الحالة، لأنه يوفر مرونة أكبر في التعامل مع البيانات.

٧ اختبارات تشخيص المعادلة (MSD):

سنُجري اختبارات إحصائية لضمان دقة التحليل وموثوقية النتائج، تشمل اختبار ***WALD*** للكشف عن عدم تجانس التباينات، واختبار ***PESARAN (2004)*** للتحقق من استقلالية المقاطع العرضية، واختبار ***HR-BORN & BREITUNG (2016)*** للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى. تسهم هذه الاختبارات في ضمان استيفاء الافتراضات الأساسية للنماذج القياسية، مما يعزز دقة التحليل الاقتصادي والقياسي.

الجدول2-31 نتائج اختبار تشخيص المعادلة الحصة السوقية للودائع(msd)

اختبار(2004)*Pesaran* لاستقلالية المقاطع العرضية	اختبار(wald) المعدل لعدم التجانس	اختبار robust Born and Breitung (2016) للارتباط الذاتي
Pesaran's test = 7.458	**chi2 (13) = 8014.37**	**hr-stat=-2.12**
Pr = 0.0000	**Prob > chi2 = 0.0000**	**p-value=0.034**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملاحق التالية :37،36،35**

يتضح من نتائج الاختبارات في الجدول 2-31 أن هناك ارتباطًا بين المقاطع العرضية في بيانات البانل وفقًا لاختبار *PESARAN* لاستقلالية المقاطع العرضية، حيث أظهرت القيمة الاحتمالية 0.0000 دلالة إحصائية قوية لرفض فرضية الاستقلالية. كما أظهر اختبار *WALD* المعدل لعدم التجانس أيضًا دلالة إحصائية قوية (P-VALUE 0.0000) مما يشير إلى وجود تباين بين المقاطع العرضية، وبالتالي يفضل استخدام نموذج التأثيرات العشوائية. أما اختبار(*ROBUST BORN AND BREITUNG 2016*) للارتباط الذاتي فقد أظهر نتيجة غير دالة (P-VALUE = 0.198)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في البيانات. لتجاوز هذه المشكلات القياسية، يُوصى باستخدام نموذج *FGLS* (المربعات الصغرى المعممة الممكنة) الذي يأخذ في اعتباره عدم التجانس وتصحيح البيانات لضمان عدم وجود ارتباط ذاتي أو استقلالية في البواقي، مما يعزز دقة وموثوقية النتائج.

٧ تقدير نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة للمعادلة(MSD)

الجدول2-32 نتائج تقدير نموذجFGLS-iglsللبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي للمعادلة(MSD)

(FGLs)	
msd	**VARIABLES**
0.980* **	**nb**
(0.0502)	
0.665* **	**atm**
(0.0395)	
−0.320* **	**tech**
(0.0588)	
3.06e−05* **	**GDPDef**
(1.17e−05)	
−64.18* **	**Constant**
(0.803)	
208	**Observations**
13	**Number of I**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر** الملحق رقم 38

نلاحظ من مخرجات نتائج تقدير نموذج *FGLS-IGLS* للبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي أن المتغيرات المؤثرة على الحصة السوقية للودائع (msd) تظهر:

1. تأثير عدد البنوك(NB):

النتيجة تشير إلى أن هناك علاقة **إيجابية** معنوية بين عدد البنوك (Nb) والحصة السوقية للودائع(MSD) ، حيث أن **زيادة عدد البنوك** يرتبط بزيادة الحصة السوقية للودائع بمقدار 0.98 وحدة لكل زيادة وحدة في عدد البنوك. هذا يعكس أن **التوسع في عدد البنوك** قد يساهم في زيادة التنافس في السوق المصرفي، وبالتالي جذب المزيد من الودائع من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية وتقديم عروض أفضل للعملاء.

2. تأثير الصرافات الآلية(ATMs):

كذلك، أظهرت النتائج أن هناك علاقة **إيجابية** بين عدد الصرافات الآلية (ATM) والحصة السوقية للودائع (MSD)، حيث أن **زيادة عدد الصرافات الآلية** يعزز من قدرة البنوك على **تقديم خدمات مصرفية سريعة** وفعالة للعملاء، مما يسهل عليهم إيداع الأموال في الحسابات المصرفية. هذا يعكس أهمية **توسيع شبكة الصرافات الآلية** كجزء من استراتيجيات البنوك لزيادة حصتها السوقية من الودائع.

3. تأثير التطور التكنولوجي(TECH):

على الجانب الآخر، نجد أن **التطور التكنولوجي (Tech)** له تأثير **سلبي معنوي** على الحصة السوقية للودائع (MSD)بمقدار (−0.32) وحدة. هذه العلاقة السلبية قد تكون نتيجة لعدة عوامل، أهمها أن البنوك التي تعتمد بشكل أكبر على **التكنولوجيا الحديثة** قد تكون قد حولت بعض الخدمات المصرفية إلى منصات رقمية بالكامل أو

تقديم بدائل رقمية للودائع، مما يقلل الحاجة لوجود الودائع التقليدية في فروع البنوك. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك **تنافس أكبر من قبل الشركات التكنولوجية** أو **التطبيقات المالية الرقمية** التي تسحب الحصة السوقية من البنوك التقليدية.

4. تأثير انكماش الناتج الإجمالي المحلي(GDP-DEF):

أخيرًا، أظهرت النتائج أيضًا أن هناك علاقة **إيجابية معنوية** بين **مؤشر انكماش الناتج الإجمالي المحلي (GDPDef)** والحصة السوقية للودائع. كل زيادة بسيطة في هذا المؤشر تؤدي إلى زيادة طفيفة في الحصة السوقية للودائع. هذه النتيجة قد تعكس تأثير التضخم أو الظروف الاقتصادية العامة على أداء البنوك، حيث أن الظروف الاقتصادية المعاكسة قد تدفع العملاء إلى زيادة أموالهم المودعة في البنوك كإجراء احترازي ضد التقلبات الاقتصادية.

2-4- صياغة المعادلة الرابعة-نموذج مؤشر الحصة السوقية للقروض(MSL)

تشمل المتغيرات التي تُستخدم في نموذج الحصة السوقية للقروض مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تساهم في تحليل الأداء المصرفي وتحديد العوامل المؤثرة في قدرة البنك على جذب القروض.

أولاً، المتغير التابع **الحصة السوقية للقروض**، الذي يعكس قدرة البنك على جذب نسبة من إجمالي القروض في السوق المصرفي مقارنةً بالبنوك الأخرى. بالإضافة إلى **NB(عدد الفروع المصرفية)**، الذي يعبر عن مستوى الشمول المالي ويقيس عدد الفروع المصرفية المفتوحة. كما يُستخدم **عدد الصرافات الآلية** كمؤشر يعكس مدى توفر الخدمات المصرفية الإلكترونية وتسهيل الوصول إليها. من جانب آخر، يتم تضمين **Infl(معدل التضخم)** الذي يعكس تأثير تقلبات الأسعار على حركة القروض والأداء المصرفي بشكل عام. ويُضاف إلى ذلك **Tech(التطور التكنولوجي)** الذي يقيم تأثير التكنولوجيا على كفاءة وجودة الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى **BIP (مؤشر أداء القطاع المصرفي)** الذي يقيس العوامل الاقتصادية والمالية التي تساهم في تقييم أداء البنوك، مثل العوائد على الأصول (ROA)والعوائد على حقوق الملكية (ROE) أخيرًا، **GDP-Def (مؤشر انكماش الناتج المحلي الإجمالي)** ، الذي يستخدم لضبط تأثير التضخم عند حساب القيم الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي. هذه المتغيرات مجتمعة توفر صورة شاملة عن العوامل التي تؤثر في السوق المصرفية وحركة القروض.بناءً على هذه المتغيرات، يتم تقدير النموذج:

$$MSL\,i,t = f\,(ATM\,i,t\,, NB\,i,t, TECH\,i,t, BIP\,i,t, GDPDef\,i,t)$$

باستخدام المعادلة التالية:

$$MSL\,i,t = B_0 + B_1 \cdot ATM\,i,t + B_2 \cdot L\,NB\,i,t + B_3 \cdot TECH\,i,t + B_4 \cdot BIP\,i,t + B_5 \cdot GDPDEF\,i,t + E\,i,t$$

أ- المنهجية:

الشكل (2-35) :منهجية القياسية لتحليل نموذج msl

المصدر : من اعداد الطالب باتباع منهجية نماذج بانل داتا

ب- النتائج:

٧ الاحصاءات الوصفية للمعادلة (MSL):

الجدول 2-33 نتائج الاحصاءات الوصفية لنموذج مؤشر الحصة السوقية للقروض(msl)

Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs	Variable
28	.8	7.001	12.085	208	msl
14	.4	3.584	4.167	208	nb
10.2	.2	2.635	3.363	208	atm
9.3	2	2.284	5.338	208	Infl
4.2	2.3	.565	3.147	208	tech
4.8	-5	2.22	2.375	208	bip
300	-655.556	183.397	-43.11	208	GDPDef

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17، **انظر للملحق رقم40**

تشير الإحصائيات الوصفية للمتغيرات(الجدول 2-33) إلى تباين كبير بين المقاطع والفترات الزمنية المدروسة. بلغ متوسط الحصة السوقية 12.085 (MSL) بانحراف معياري 7.001، مما يعكس تفاوتًا ملحوظًا، بينما بلغ متوسط عدد الفروع 4.167 (NB) مع حد أقصى 14 كدليل على تنوع الانتشار البنكي. كما أن متوسط أجهزة الصراف الآلي 3.363 (ATM_s) بانحراف معياري 2.635 يعكس تفاوتًا في توفر البنية التحتية الإلكترونية. أما معدل التضخم (INFL) فبلغ متوسطه 5.338 مع استقرار نسبي. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا (TECH)، كان متوسطها 3.147 مع انحراف صغير، ما يشير إلى تقارب في استخدام التقنيات. ومع ذلك، أظهر الأداء الصناعي المصرفي (BIP) تقلبًا كبيرًا بمتوسط 2.375 وحد أقصى 4.8. أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (GDPDEF)فقد أظهر تغيرات جذرية بمتوسط -43.11 وانحراف كبير جدًا 183.397، مما يعكس اختلافات كبيرة بين المقاطع. هذه المؤشرات تعكس أهمية تنوع البيانات ودورها في التحليل الاقتصادي.

٧ اختبار معامل الارتباط للمعادلة (MSL)

الجدول 2-34 نتائج اختبار معامل الارتباط لنموذج مؤشر الحصة السوقية للقروض (msl)

(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	Variables
						1.000	(1) msl
					1.000	0.667	(2) nb
				1.000	0.941	0.745	(3) atm
			1.000	0.080	0.058	0.166	(4) Infl
		1.000	0.354	0.274	0.202	0.573	(5) tech
	1.000	-0.133	0.419	-0.044	-0.032	-0.091	(6) bip
1.000	-0.058	0.378	0.188	0.105	0.077	0.219	(7) GDPDef

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم39

تشير نتائج مصفوفة الارتباط (الجدول 2-34) إلى وجود علاقات متفاوتة بين المتغيرات. يتضح وجود ارتباط إيجابي قوي بين الحصة السوقية (**MSL**) وكل من عدد أجهزة الصراف الآلي (**ATM_s**) بنسبة (0.745) وعدد الفروع

(**NB**)بنسبة (0.667)، مما يدل على التأثير الكبير لهذين المتغيرين على الحصة السوقية. كما يظهر ارتباط قوي جدًا بين **NB**و **ATM**بنسبة (0.941)، مما يعكس الترابط الكبير بينهما.

أما معدل التضخم(**Infl**) ، فيُظهر ارتباطات ضعيفة مع باقي المتغيرات، باستثناء ارتباط متوسط مع التكنولوجيا (**Tech**) بنسبة (0.354) ومع الأداء الصناعي المصرفي (**BIP**) بنسبة (0.419). من جهة أخرى، ترتبط التكنولوجيا (**Tech**) بشكل متوسط مع معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.378)، مما يشير إلى دور التكنولوجيا في تعزيز الكفاءة الاقتصادية.

يُلاحظ أيضًا أن الأداء الصناعي المصرفي (**BIP**) يظهر ارتباطًا ضعيفًا وسلبيًا مع معظم المتغيرات، مما يشير إلى تأثير محدود نسبيًا.

٧ اختبار التعدد الخطي للمعادلة (MSL)

الجدول 2–35 نتائج اختبار معامل تضخم التباينVIF للمعادلة (msl)

Variable	VIF	1/VIF
atm	**9.31**	**0.107375**
nb	**8.98**	**0.111385**
tech	**1.54**	**0.649181**
Infl	**1.54**	**0.649249**
bip	**1.37**	**0.732578**
GDPDef	**1.17**	**0.851842**
	Mean VIF 3.99	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم41

تشير نتائج اختبار تعدد الخطوط المستقيمية إلى أن أعلى قيمتي VIF هما للمتغيرين **ATM**(عدد أجهزة الصراف الآلي) و **NB**(عدد الفروع)، حيث بلغت القيم **9.31**و **8.98** على التوالي، مما يدل على وجود ارتباط نوعا ما مرتفع قليلا مع المتغيرات الأخرى. بينما أظهرت باقي المتغيرات مثل **TECH**التكنولوجيا، **Infl**معدل التضخم، **BIP** (أداء الصناعة المصرفية)، و**GDPDef** (معامل انكماش الناتج المحلي) قيم VIF منخفضة أقل من 2، مما يشير إلى غياب مشكلة تعدد الخطوط المستقيمية بالنسبة لها. بلغ متوسط VIF لجميع المتغيرات **3.99**، وهو أقل من العتبة الحرجة (10)، مما يعني أن تعدد الخطوط المستقيمية ليس مشكلة كبيرة بشكل عام في هذا النموذج، ولكن قد يكون من الأفضل مراقبة تأثير ATM وNB بعناية لتجنب أي تشوهات في التقدير.

٧ اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة (MSL)

الجدول2–36 نتائج اختبارWooldridge الارتباط الذاتي للمعادلة (msl)

F(1, 12)	**869.757**
Prob > F	**0.0000**

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم 51

من نتائج اختبار *WOOLDRIDGE* في الجدول 2-36، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية *(F > PROB)* تساوي 0.0000، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى أن هناك وجودًا قويًا للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى في النموذج. هذا يعني أن الخطأ العشوائي في التقديرات لا يتبع التوزيع العشوائي المستقل بين الفترات الزمنية أو الأفراد في البيانات، وبالتالي يجب أخذ هذه المشكلة في الاعتبار عند إجراء التقديرات، وذلك لتجنب الانحرافات في النتائج والتقديرات غير الدقيقة..

٧ تقدير المعادلة (MSL) من خلال نماذج اختبارات بانل داتا

الجدول2-37 نتائج تقدير النماذج(المربعات الصغرى التجميعية ، التأثيرات الثابتة ، التأثيرات العشوائية) للمعادلة (msl)

(3) msl	(2) msl	(1) msl	VARIABLES
0.218	3.463*	-0.202	nb
(0.762)	(1.957)	(0.225)	
1.636*	-1.442	1.950***	atm
(0.856)	(1.939)	(0.311)	
-0.0940*	-0.0864*	-0.0971	Infl
(0.0509)	(0.0509)	(0.146)	
4.851***	4.621***	4.993***	tech
(0.384)	(0.434)	(0.590)	
0.0143	0.0126	0.0148	bip
(0.0489)	(0.0488)	(0.141)	
0.000130	0.000114	0.000135	GDPDef
(0.000549)	(0.000547)	(0.00159)	
-9.119***	-11.60***	-8.852***	Constant
(1.443)	(1.658)	(1.754)	
208	208	208	Observations
13	0.911	0.704	R-squared

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملاحق التالية 51،49،46**

الجدول 2-37 يعرض نتائج تقدير النماذج الثلاثة: نموذج المربعات الصغرى التجميعية(*Pooled OLS*) ، ونموذج التأثيرات الثابتة(*Fixed Effects*) ، ونموذج التأثيرات العشوائية (*Random Effects*) بهدف مقارنة أدائهم في تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (nbو atm و Infl و tech و bip وGDPDef) ومتغير الحصة السوقية للقروض (msl).من خلال هذا الجدول، يتضح أن كل نموذج يقدم تفسيرات مختلفة للبيانات: في نموذج المربعات الصغرى التجميعية، العلاقة بين **atm**و **msl** إيجابية ودالة، بينما في نموذج التأثيرات الثابتة تصبح هذه العلاقة سلبية وغير دالة. من ناحية أخرى، في نموذج التأثيرات العشوائية، تكون علاقة **atm**بـ **msl** إيجابية ودالة، بينما تكون علاقة **nb** بـ **msl** دالة أيضًا. كما يظهر أن نموذج التأثيرات الثابتة يتفوق من حيث تفسير البيانات، حيث يحقق أعلى قيمة لـ **R-squared**مقارنة بالنماذج الأخرى، مما يعزز من دقة التقديرات.

٧ اختبار فيشر (FISHER) للمعادلة (MSL)

الجدول2-38 نتائج اختبار Fisher للمفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات الثابتة للمعادلة (msl)

F(12, 189)	**125.39**
Prob > F	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم 46**

يشير الجدول 2-38 إلى نتائج اختبار *Fisher* الذي تم استخدامه للمفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى *(Pooled OLS)* ونموذج التأثيرات الثابتة (*Fixed Effects*). من خلال النتيجة المعروضة، حيث تكون القيمة الاحتمالية (*PROB > F*) تساوي 0.0000، فإننا نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05. وفقًا لذلك، فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج المربعات الصغرى هو الأنسب. هذه النتيجة تدعم اختيار نموذج التأثيرات الثابتة باعتباره الأنسب لتحليل البيانات، مما يعني أن هناك تأثيرات غير ملاحظة عبر الأفراد (أو الفترات الزمنية) تؤثر على المتغيرات في البيانات البانل. وبالتالي، يفضل استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لتقديم تقديرات أكثر دقة وموثوقية.

٧ اختبار(BREUSCH AND PAGAN) للمعادلة (MSL):

الجدول2-39 نتائج اختبار(Breusch and Pagan)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي للمعادلة (MSL)

chibar2(01)	**1203.88**
Prob chibar2 > F	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 أنظر الملحق رقم48

يشير الجدول 2-39 إلى نتائج اختبار *BREUSCH AND PAGAN* للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية (*RANDOM EFFECTS*) والنموذج التجميعي (*POOLED OLS*). من خلال النتيجة المعروضة، حيث تكون القيمة الاحتمالية (*PROB CHIBAR2 > F*) تساوي 0.0000، فإننا نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05. بناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود تأثير عشوائي بين المقاطع. وهذا يشير إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب للتحليل مقارنة بالنموذج التجميعي. بمعنى آخر، البيانات تشير إلى وجود تأثيرات عشوائية تؤثر على التقديرات، مما يفضل استخدام نموذج التأثيرات العشوائية بدلاً من النموذج التجميعي للحصول على تقديرات أكثر دقة.

٧ اختبار هوسمان(HAUSMAN) للمعادلة (MSL)

الجدول2-40 نتائج اختبار(hausman)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التأثيرت الثابتة للمعادلة (MSL)

chi2(5)	**3.35**
Prob chi2 > F	**0.6470**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم47**

يتضح من نتائج اختبار *Hausman* في الجدول2-40 أن القيمة الاحتمالية (Prob) هي 0.6470، وهي أكبر من(0.05). بناءً على هذه النتيجة، لا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد فرق كبير بين

تقديرات نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. بمعنى آخر، يشير الاختبار إلى أنه يمكن استخدام نموذج التأثيرات العشوائية بدلاً من نموذج التأثيرات الثابتة، لأن الفروق بين النموذجين غير ذات دلالة إحصائية. لذلك، في هذه الحالة، نموذج التأثيرات العشوائية يعتبر الأنسب للتحليل، حيث يسمح بتحليل أكثر مرونة للبيانات.

٧ اختبارات تشخيص المعادلة (MSL):

سنقوم باختبار مجموعة من الفرضيات الإحصائية لضمان دقة التحليل وموثوقية النتائج،حيث سيتم إجراء اختبار *Wald* لعدم تجانس التباينات للكشف عن وجود اختلافات في التباين بين المقاطع المختلفة،كما سنجري اختبار(*Pesaran 2004*) لاستقلالية المقاطع العرضية بهدف التحقق من عدم وجود ترابط بين المقاطع. وأخيرًا، سيتم تطبيق اختبار(*HR-Born & Breitung* 2016) للتحقق من وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى. تساهم هذه الاختبارات في ضمان استيفاء الافتراضات الأساسية للنماذج القياسية المستخدمة، مما يعزز من دقة التحليل الاقتصادي والقياسي.

الجدول2-41 نتائج اختبار تشخيص المعادلة الحصة السوقية للقروض(MSL)

اختبار(2004)*Pesaran* لاستقلالية المقاطع العرضية	اختبار(wald) المعدل لعدم التجانس	اختبار robust Born and Breitung (2016) للارتباط الذاتي
Pesaran's test = 7.320 Pr = 0.0000	chi2 (3) = 8094.44 Prob > chi2 = 0.0000	hr-stat=-2.23 p-value=0.026

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملاحق التالية :45،44،43**

يتضح من نتائج الاختبارات في الجدول 2-41 أن هناك ارتباطًا بين المقاطع العرضية في بيانات البانل وفقًا لاختبار PESARAN لاستقلالية المقاطع العرضية، حيث أظهرت القيمة الاحتمالية 0.0000 دلالة إحصائية قوية لرفض فرضية الاستقلالية.

كما أظهر اختبار WALD المعدل لعدم التجانس أيضًا دلالة إحصائية قوية (P-*VALUE 0.0000*) مما يشير إلى وجود تباين بين المقاطع العرضية، وبالتالي يفضل استخدام نموذج التأثيرات العشوائية. أما اختبار(*ROBUST BORN AND BREITUNG 2016*) للارتباط الذاتي فقد أظهر نتيجة غير دالة (*P-VALUE = 0.198*)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في البيانات،و لتجاوز هذه المشكلات القياسية، يُوصى باستخدام نموذج *FGLS* (المربعات الصغرى المعممة الممكنة) الذي يأخذ في اعتباره عدم التجانس وتصحيح البيانات لضمان عدم وجود ارتباط ذاتي أو استقلالية في البواقي، مما يعزز دقة وموثوقية النتائج.

٧ تقدير نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة للمعادلة (MSL)

الجدول2–42 نتائج تقدير نموذج FGLS-igls للبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي للمعادلة (msl)

(**FGLS**)	
msl	**VARIABLES**
1.039***	**nb**
(**0.0161**)	
0.541***	**atm**
(**0.0109**)	
–0.000454***	**Infl**
(**0.000131**)	
–0.0480***	**tech**
(**0.00682**)	
0.000370***	**bip**
(**9.94e–05**)	
6.45e–06***	**GDPDef**
(**1.42e–06**)	
–279.7***	**Constant**
(**0.795**)	
208	**Observations**
13	**Number of I**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر** الملحق رقم 42

يتضح من نتائج تقدير نموذج ***FGLS (Feasible Generalized Least* Squares)** للعلاقة بين المتغيرات التفسيرية والحصة السوقية للقروض **(msl)** أن:

1. **عدد الفروع (NB):**

التأثير إيجابي ودال إحصائيًا عند مستوى معنوية **1%**.

معامل التأثير (1.039) يشير إلى أن زيادة عدد الفروع بوحدة واحدة يرتبط بزيادة الحصة السوقية للقروض بمقدار **1.039**.

2. **عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM):**

التأثير إيجابي ودال إحصائيًا عند مستوى معنوية **1%**.

زيادة جهاز صراف آلي واحد يرتبط بزيادة الحصة السوقية للقروض بمقدار **0.541**.

3. **معدل التضخم (INFL):**

التأثير سلبي ودال إحصائيًا عند مستوى معنوية **1%**.

زيادة معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الحصة السوقية بمقدار **0.000454**.

4. **استخدام التكنولوجيا (TECH):**

التأثير سلبي ودال إحصائيًا عند مستوى معنوية **1%**.

زيادة التوسع في التكنولوجيا بوحدة واحدة يرتبط بانخفاض الحصة السوقية بمقدار .**0.0480**

5. **أداء الصناعة المصرفية (BIP):**

التأثير إيجابي ودال إحصائيًا عند مستوى معنوية **1%**.

ارتفاع أداء الصناعة المصرفية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للقروض بمقدار .**0.000370**

6. **معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (GDPDEF):**

التأثير إيجابي ودال إحصائيًا عند مستوى معنوية **1%**.

زيادة معامل الانكماش بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للقروض بمقدار .**6.45e-06**

7. **الثابت:(CONSTANT)**

يشير إلى قيمة **msl** عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية صفرًا، وهي **279.7-**، ودالة إحصائيًا عند مستوى معنوية **1%**.

2-5- صياغة المعادلة الخامسة- نموذج مؤشر صافي هامش الربح

يضم هذا النموذج **مؤشر صافي هامش الربح وهو المتغير التابع (NPM)**، الذي يعكس قدرة البنك على تحقيق الربح الصافي كنسبة من إيراداته، المتغيرات التفسيرية التاليّة، **مؤشر عدد فروع المصارف (NB)**، الذي يعبر عن مدى انتشار الفروع البنكية وتأثيرها على تسهيل الخدمات للعملاء وزيادة قاعدة العملاء؛ و**إجمالي القروض (TL)**، الذي يعكس حجم الأنشطة الإقراضية ومدى قدرتها على تعزيز الإيرادات المصرفية؛ و**مؤشر التطور التكنولوجـــــــي (TECH)**، الذي يبرز أثر التكنولوجيا على تحسين كفاءة العمليات وجودة الخدمات المصرفية؛ و**معدل التضخم السنوي (Infl)**، الذي يشير إلى تقلبات الأسعار وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك؛ و**مؤشر الأداء الصناعي المصرفي (BIP)**، الذي يقيّم الأداء العام للقطاع المصرفي؛ وأخيراً **مؤشر انكماش الناتج المحلي الإجمـــــالي (GDPDef)**، الذي يعكس الظروف الاقتصادية الكلية وتأثيرها على الأنشطة المصرفية.

تُقدّر العلاقة بين هذه المتغيرات باستخدام النموذج التالي:

$$NPM\,i,t = f\,(NB\,i,t\,, TL\,i,t\,, TECH\,i,t, INFL\,i,t\,BIP\,i,t\,, GDPDEF\,i,t\,)$$

يتم تقدير النموذج باستخدام المعادلة التالية:

$$NPMi,t = \beta 0 + \beta 1 \cdot NBi,t + \beta 2 \cdot TLi,t + \beta 3 \cdot TECHi,t + \beta 4 \cdot Infli,t + \beta 5 \cdot BIPi,t + \beta 6 \cdot GDPDefi,t + \epsilon i,$$

أ- المنهجية:

الشكل (2-36) :منهجية القياسية لتحليل نموذج NPM

المصدر : من اعداد الطالب باتباع منهجية نموذج بانل داتا

ب- النتائج:

1- الاحصاءات الوصفية للمعادلة (NPM):

الجدول 2-43 نتائج الاحصاءات الوصفية لنموذج مؤشر صافي هامش الربح

Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs	Variable
27	1	7.274	10.346	208	npm
14	.4	3.584	4.167	208	nb
8.3	.9	1.73	4.421	208	tl
4.2	2.3	.565	3.147	208	tech
9.3	2	2.284	5.338	208	Infl
4.8	-5	2.22	2.375	208	bip
300	-655.556	183.397	-43.11	208	GDPDef

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17، **انظر للملحق رقم52**

يشير الجدول 2-43 إلى الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في النموذج، حيث يتضح أن متوسط **صافي هامش الربح (npm)** يبلغ حوالي 10.346، مع تباين (Std. Dev) قدره 7.274، مما يعكس وجود تفاوت كبير بين البنوك فيما يتعلق بالربحية، حيث تتراوح القيم بين 1 كحد أدنى و27 كحد أقصى. بالنسبة لمؤشر **عدد الفروع(nb)** ، يبلغ المتوسط 4.167 مع تفاوت يبلغ 3.584، مما يدل على تباين في توزيع الفروع بين البنوك (الحد الأدنى 0.4 والحد الأقصى 14). أما **إجمالي القروض(tl)** ، فيبلغ متوسطه 4.421 مع تباين قدره 1.73، مما يظهر اختلافات ملحوظة في مستويات الإقراض (الحد الأدنى 0.9 والحد الأقصى 8.3). من ناحية **التطور التكنولوجي(tech)** ، يبلغ المتوسط 3.147 مع تباين منخفض نسبيًا قدره 0.565، مما يشير إلى تقارب نسبي في مستويات التكنولوجيا (الحد الأدنى 2.3 والحد الأقصى 4.2). بالنسبة إلى **معدل التضخم(Infl)** ، يبلغ المتوسط 5.338 مع تباين 2.284، مما يعكس تقلبات في الأسعار (الحد الأدنى 2 والحد الأقصى 9.3). أما **الأداء الصناعي المصرفي(bip)** ، فيظهر متوسطًا يبلغ 2.375 مع تفاوت 2.22 وقيم تتراوح بين (-5 و4.8)، مما يشير إلى تباين في الأداء المصرفي. كما، يُظهر **مؤشر انكماش الناتج المحلي الإجمالي (GDPDef)** متوسطًا سلبيًا كبيرًا يبلغ (-43.11) مع تفاوت مرتفع جدًا قدره 183.397، وقيم متطرفة بين (-655.556 و300)، مما يعكس تأثيرًا اقتصاديًا حادًا وغير متوازن على الأنشطة المصرفية

٧ اختبار معامل الارتباط للمعادلة (NPM)

الجدول 2-44 نتائج اختبار معامل الارتباط لنموذج مؤشر هامش الربح الصافي (NPM)

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
(1) npm	1.000						
(2) nb	0.551	1.000					
(3) tl	0.889	0.581	1.000				
(4) tech	0.374	0.202	0.603	1.000			
(5) Infl	0.109	0.058	0.175	0.354	1.000		
(6) bip	-0.060	-0.032	-0.096	-0.133	0.419	1.000	
(7) GDPDef	0.144	0.077	0.234	0.378	0.188	-0.058	1.000

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم53

يشير الجدول 2-44 إلى مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المختلفة المستخدمة في النموذج،و من خلال النظر في القيم المعروضة، نجد أن هناك ارتباطًا قويًا بين **صافي هامش الربح (npm)** و **إجمالي القروض (tl)**، حيث بلغ الارتباط 0.889، مما يشير إلى أن البنوك التي تحقق صافي هامش ربح مرتفع عادة ما تمتلك مستويات قروض مرتفعة. كما يوجد ارتباط معتدل بين **صافي هامش الربح (npm)** و **عدد الفروع** قدره (0.551)، مما يدل على أن البنوك التي تملك عددًا أكبر من الفروع غالبًا ما تحقق صافي هامش ربح أعلى. أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى مثل **التطور التكنولوجي (tech)** و **معدل التضخم (Infl)**، فإن الارتباطات مع **صافي هامش الربح (npm)** تكون ضعيفة نسبيًا، حيث بلغت 0.374 و 0.109 على التوالي، مما يشير إلى أن التأثير التكنولوجي والتضخم ليسا من

العوامل الرئيسية المؤثرة على الربحية بشكل مباشر. كما لوحظ أن هناك ارتباطًا سلبيًا بين **صافي هامش الربح (npm)** و **الأداء الصناعي المصرفي(bip) مقداره** (0.060-)، مما قد يشير إلى أن ارتفاع أداء البنك الصناعي قد لا يرتبط مباشرة مع تحقيق ربح صافٍ مرتفع.

✓ اختبار التعدد الخطي للمعادلة (NPM)

الجدول 2-45 نتائج اختبار معامل تضخم التباينVIF للمعادلة (NPM)

Variable	VIF	1/VIF
tl	2.4	0.416119
tech	2.11	0.474215
nb	1.59	0.628369
Infl	1.54	0.6478
bip	1.37	0.73255
GDPDef	1.17	0.851703
	1.7	Mean VIF

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم54

في الجدول 2-45، نلاحظ أن قيم **VIF (Variance Inflation Factor)**لجميع المتغيرات التفسيرية أقل من 10، مما يدل على عدم وجود مشاكل تعدد خطي مفرط بين المتغيرات في النموذج. المتغير **tl**يظهر بأعلى قيمة **VIF** (2.4)، مما يشير إلى وجود علاقة معتدلة مع المتغيرات الأخرى، بينما المتغير **GDPDef**يظهر بأدنى قيمة **VIF** (1.17)، مما يعني أنه لا يعاني من ارتباط كبير مع المتغيرات الأخرى. متوسط **VIF**بلغ 1.7، وهو أقل بكثير من العتبة الموصى بها (10)، مما يؤكد أن النموذج خالي من مشاكل التعدد الخطي المفرط وأن النتائج يمكن اعتبارها موثوقة.

✓ اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة (NPM)

الجدول2-46 نتائج اختبارWooldridge الارتباط الذاتي للمعادلة (NPM)

F(1, 12)	**720.349**
Prob > F	**0.0000**

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 ، انظر للملحق رقم 55

يعرض الجدول 2-46 نتائج اختبار ***WOOLDRIDGE***لاختبار الارتباط الذاتي في البيانات.

تشير قيمة **F (720.349)** إلى اختبار فرضية العلاقة بين المتغيرات في النموذج مع التركيز على مستوى الارتباط الذاتي. كما أن القيمة الاحتمالية **(PROB > F = 0.0000)** أقل بكثير من 0.05، مما يعني أنه تم رفض الفرضية الصفرية التي تدعي عدم وجود ارتباط ذاتي. وهذا يشير إلى وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات في البيانات. بناءً على هذه النتيجة، يجب أخذ الارتباط الذاتي في الحسبان عند تحديد النموذج الأنسب للتحليل، مثل اللجوء إلى نماذج التأثيرات العشوائية أو التأثيرات الثابتة إذا لزم الأمر. من ثم، من المهم استخدام نماذج معدلة للتعامل مع هذا الارتباط الذاتي، لضمان دقة التقديرات وزيادة موثوقية النتائج.

٧ تقدير المعادلة (npm) من خلال نماذج اختبارات بانل داتا

الجدول2-47 نتائج تقدير النماذج(المربعات الصغرى التجميعية ، التأثيرات الثابتة ، التأثيرات العشوائية) للمعادلة (NPM)

(3)	(2)	(1)	
npm	npm	npm	VARIABLES
0.894***	2.990***	-0.00989	nb
(0.253)	(0.426)	(0.0743)	
2.939***	0.407	4.397***	tl
(0.565)	(0.780)	(0.189)	
-1.795*	0.229	-3.357***	tech
(0.939)	(1.222)	(0.542)	
0.0381	0.000817	0.0674	Infl
(0.0634)	(0.0610)	(0.115)	
-0.00647	-0.00237	-0.00992	bip
(0.0591)	(0.0548)	(0.111)	
-0.000116	3.99e-05	-0.000217	GDPDef
(0.000665)	(0.000618)	(0.00125)	
-0.921	-4.631***	1.165	Constant
(1.363)	(1.275)	(1.390)	
208	208	208	Observations
	0.804	0.831	R-squared
Standard errors in parentheses			
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملاحق التالية 58،57،56**

يعرض الجدول 2-47 نتائج تقدير النماذج الثلاثة: المربعات الصغرى التجميعية، التأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (nb، tl، tech، Infl، bip، GDPDef) والمتغير التابع (npm). يوضح النموذج الأول (المربعات الصغرى التجميعية) معنوية قوية للعلاقة بين المتغيرات tl و tech عند مستوى دلالة 1%، في حين أن بقية المتغيرات ليست معنوية. في النموذج الثاني (التأثيرات الثابتة)، يظهر أن المتغير nb له تأثير معنوي موجب قوي على npm، بينما بقية المتغيرات ليست معنوية. في النموذج الثالث (التأثيرات العشوائية)، نجد أن nb وtl لهما تأثير معنوي موجب على npm عند مستوى 1%، في حين أن المتغير tech يظهر تأثيراً معنوياً سلبياً عند مستوى 10%. يُلاحظ أن قيمة R-squared تعكس قوة تفسير النماذج، حيث بلغت 0.831 في النموذج الأول و0.804 في النموذج الثاني، مما يشير إلى تفسير جيد للتباين في المتغير التابع. تعكس النتائج أهمية اختيار النموذج الأنسب بناءً على المعنوية الإحصائية والاختبارات التشخيصية.

٧ اختبار فيشر (*FISHER*) للمعادلة (NPM)

الجدول2-48 نتائج اختبار Fisher للمفاضلة بين نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات الثابتة للمعادلة (NPM)

F(12, 189)	**53.19**
Prob > F	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم 57**

الجدول 2-48 يعرض نتائج اختبار Fisher للمقارنة بين نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات الثابتة. تشير قيمة (53.19) F إلى اختبار فرضية العلاقة بين المتغيرات باستخدام المربعات الصغرى مقابل التأثيرات الثابتة. كما أن القيمة الاحتمالية (PROB > F = 0.0000) أقل بكثير من 0.05، مما يعني أنه تم رفض الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود فرق بين النموذجين. هذا يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة من نموذج المربعات الصغرى في هذه الحالة. وبالتالي، يجب اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة عند تحليل البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية.

٧ اختبار(BREUSCH AND PAGAN) للمعادلة (NPM):

الجدول2-49 نتائج اختبار(Breusch and Pagan)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي

chibar2(01)	**745.63**
Prob chibar2 > F	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم59**

يتضح من نتائج اختبار Breusch and Pagan في الجدول2-49 أن القيمة الاحتمالية (*Prob*) أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية (Random Eff) غير مناسب، وبالتالي فإننا نفضل نموذج التأثيرات العشوائية على النموذج التجميعي(Pooled Model) .

يشير ذلك إلى أن هناك تأثيرات غير ملاحظة عبر الأفراد (أو الفترات الزمنية) التي تؤثر على المتغيرات في البيانات، وبالتالي فإن استخدام نموذج التأثيرات العشوائية يمكن أن يعكس بشكل أفضل هذه التأثيرات، مما يساهم في تقديم تقديرات أكثر دقة وموثوقية.

٧ اختبار هوسمان(*HAUSMAN*) للمعادلة (NPM)

الجدول2-50 نتائج اختبار(hausman)للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التأثيرت الثابتة للمعادلة (NPM)

chi2(6)	**2.83**
Prob chi2 > F	**0.0000**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملحق رقم60**

يعرض الجدول 2-50 نتائج اختبار هاوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة.

تشير القيمة الإحصائية للاختبار (CHI2 = 2.83) والقيمة الاحتمالية (PROB CHI2 = 0.0000) إلى أن النتيجة معنوية عند مستوى دلالة أقل من 0.05. وبناءً على هذه النتيجة، يتم رفض الفرضية الصفرية التي تفيد بأن تقديرات نموذج التأثيرات العشوائية متسقة وغير متحيزة، مما يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لتحليل البيانات وتقديم تقديرات أكثر موثوقية في هذه الدراسة.

٧ اختبارات تشخيص المعادلة (NPM):

لضمان دقة النتائج وموثوقية التحليل، سيتم إجراء سلسلة من الاختبارات الإحصائية، تشمل اختبار ***WALD*** للكشف عن عدم تجانس التباينات، واختبار ***PESARAN (2004)*** للتحقق من استقلالية المقاطع العرضية، إضافةً إلى اختبار ***HR-BORN & BREITUNG (2016)*** للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى. تسهم هذه الاختبارات في التأكد من استيفاء الافتراضات الأساسية للنماذج القياسية، مما يعزز دقة التحليل الاقتصادي وموثوقيته.

الجدول2-51 نتائج اختبار تشخيص المعادلة صافي هامش الربح(npm)

اختبار(2004)*Pesaran* لاستقلالية المقاطع العرضية	اختبار(wald) المعدل لعدم التجانس	اختبار robust Born and Breitung (2016) للارتباط الذاتي
Pesaran's test = -2.611	***chi2 (13) = 1875.91***	***hr-stat=-2.98***
Pr = 1.99100	***Prob > chi2 = 0.0000***	***p-value=0.003***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر الملاحق التالية: 63،62،61**

تكشف نتائج الاختبارات الواردة في الجدول2-51 عن وجود تحديات في النموذج الإحصائي المرتبط بالعائد على الأصول(NPM) ، تتعلق باستقلالية المقاطع العرضية، وعدم التجانس، والارتباط الذاتي. فقد أظهر اختبار ***PESARAN***لاستقلالية المقاطع العرضية قيمة إحصائية سالبة (PESARAN'S TEST = -2.611) مع قيمة احتمالية مرتفعة(PR = 1.991) ، مما يشير إلى احتمال غياب الاستقلالية بين المقاطع العرضية. كما كشف اختبار ***WALD***المعدل لعدم التجانس عن قيمة إحصائية مرتفعة جداً (*CHI2 = 1875.91*) وقيمة احتمالية معدومة (*PROB > CHI2 = 0.0000*)، مما يدل على وجود عدم تجانس كبير. بالإضافة إلى ذلك، أظهر اختبار ***ROBUST BORN AND BREITUNG***للارتباط الذاتي إحصائية سالبة (HR-STAT = -2.98) مع قيمة احتمالية منخفضة (P-VALUE = 0.003)، مما يؤكد وجود ارتباط ذاتي قوي. بناءً على هذه النتائج، يصبح من الضروري معالجة هذه المشكلات باستخدام تقنيات إحصائية مناسبة، مثل تصحيح الأخطاء الارتباطية وتقديرات ***FGLS*** التي تأخذ في الاعتبار عدم التجانس، لضمان استنتاجات أكثر دقة وموثوقية.

٧ تقدير نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة للمعادلة (NPM)

الجدول2-52 نتائج تقدير نموذجFGLS-iglsللبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي للمعادلة (NPM)

(**FGLs**)	
npm	**VARIABLES**
1.327***	**nb**
(**0.0685**)	
-0.725***	**tl**
(**0.0417**)	
-0.333***	**tech**
(**0.0352**)	
-0.00198***	**Infl**
(**0.000632**)	
-0.000159	**bip**
(**0.000482**)	
7.77e-05***	**GDPDef**
(**7.00e-06**)	
-41.21***	**Constant**
(**0.600**)	
208	**Observations**
13	**Number of I**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA17 **أنظر** الملحق رقم 64

أظهر نموذج FGLS-IGLS أن زيادة **عدد الفروع (NB)** تؤدي إلى ارتفاع صافي هامش الربح (NPM) بشكل قوي (+1.327 وحدة)، مما يعكس دور التوسع الجغرافي في تعزيز الكفاءة والعائد، بينما ارتبطت زيادة **إجمالي القروض (TL)** بانخفاض كبير في الربحية (-0.725 وحدة) بسبب مخاطر الائتمان أو التكاليف الإضافية. كما أثر التوسع في **التكنولوجيا (TECH)** سلبًا (-0.333 وحدة)، ربما نتيجة تكاليف التطبيق الأولية أو صعوبات التكيف، أما على المستوى الاقتصادي الكلي، كان لـ **التضخم (INFL)** تأثير سلبي طفيف (-0.00198) وارتبط ارتفاع **مؤشر الأداء الصناعي المصرفي (BIP)** بانخفاض ضئيل (-0.000159)، في حين ساهم **انكماش الناتج المحلي (GDPDEF)** في تحسن طفيف (+0.0000777). تُبرز النتائج أهمية إدارة القروض والتكنولوجيا بحذر، مع التركيز على التوسع في الفروع كعامل رئيسي لتعزيز الربحية، رغم التأثيرات المحدودة للعوامل الاقتصادية الخارجية

ملخص الفصل الثاني:

في هذا الفصل، تم تقدير تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية باستخدام سلسلة بيانات بانل لـ 13 بنكًا يشغلون السوق النقدي الجزائري عبر برنامج *STATA 17*. بتطبيقه على خمسة نماذج رئيسية هي: نموذج العائد على الأصول (*ROA*)، نموذج العائد على حقوق الملكية (*ROE*)، نموذج الحصة السوقية للودائع (*MSD*)، نموذج الحصة السوقية للقروض (*MSL*)، ونموذج هامش الربح الصافي (*NPM*)، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (*FGLS*) لمعالجة مشكلة تجانس التباين وارتباط المقاطع العرضية في كل النماذج.

أظهرت نتائج النماذج وجود تأثيرات متنوعة للشمول المالي على التنافسية المصرفية، ففي نموذج العائد على الأصول (*ROA*)، كانت العلاقة إيجابية مع عدد الصرافات الآلية (*ATM*) وإجمالي القروض (*TL*) ومؤشر اجمالي الودائع (*TD*)، بينما كانت للتكنولوجيا (*TECH*) والتضخم من الناتج الإجمالي (*GDP-INFL*) تأثيرات سلبية على العائد على الأصول، أما في نموذج الحصة السوقية للودائع (*MSD*)، كانت هناك علاقة إيجابية مع عدد الفروع (*NB*)، بينما كان للتكنولوجيا (*TECH*) تأثير سلبي، كما أظهرت النتائج أن معامل انكماش الناتج الإجمالي (*GDPDEF*) كان له تأثير إيجابي بسيط مع(*MSD*).

أما في نموذج العائد على حقوق الملكية (*ROE*)، كان هناك تأثير إيجابي مع عدد الصرافات الآلية (*ATM*) ، بينما كان لإجمالي القروض (TL) تأثير سلبي، أما في نموذج الحصة السوقية للقروض (*MSL*)، كانت العلاقة إيجابية مع عدد الفروع (*NB*)، في حين كان للتكنولوجيا (*TECH*) تأثير سلبي، أما في نموذج هامش الربح الصافي (*NPM*)، فكانت العلاقة إيجابية مع عدد الفروع (*NB*) وسلبية مع إجمالي القروض (*TL*) والتكنولوجيا (*TECH*).

بناءً على هذه النتائج، يمكن استنتاج أن الشمول المالي يعزز التنافسية المصرفية من خلال تحسين مؤشرات مثل عدد الصرافات الآلية وعدد الفروع التكنولوجية، بينما قد تكون هناك تأثيرات سلبية ناجمة عن عوامل مثل التضخم ومعامل انكماش الناتج الإجمالي وحجم القروض الكبير. وبالتالي، تشير هذه النتائج إلى ضرورة تعزيز الشمول المالي وتطوير البنية التحتية المصرفية لتحقيق مستويات أعلى من التنافسية في البنوك الجزائرية.

الفصل الثالث:

تحليل النتائج ومناقشتها

تمهيد :

يتناول هذا الفصل من هذه الدراسة تحليل ومناقشة نتائج المعادلات الخمسة التي تم تطويرها وتطبيقها على البنوك المستهدفة في السوق المصرفي الجزائري، حيث يركز على تأثير مؤشرات الشمول المالي على التنافسية المصرفية وذلك لتعزيز أداء البنوك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة: عدد الفروع المصرفية، الصرافات الآلية، إجمالي القروض ، إجمالي الودائع، والمتغيرات التابعة (العوائد على الأصول وحقوق الملكية، وحصص السوق في القروض والودائع وهامش الربح الصافي)، كما يهدف التحليل إلى فهم كيفية تأثير هذه المؤشرات على القدرة التنافسية للبنوك وزيادة حصتها السوقية، وبالتالي تحسين الأداء المالي للبنوك في السوق الجزائرية.

علاوة على ذلك، سيتضمن الفصل تحليل النتائج المستخلصة من عملية الإسقاط في إطار المعادلات المستخدمة، مع تقييم التأثيرات المحتملة لمؤشرات الشمول المالي على قدرة البنوك–محل الدراسة– في جذب المزيد من العملاء وتعزيز حصصها السوقية، كما سيأخذ الفصل في اعتباره المتغيرات الضابطة – التضخم، ومعامل الانكماش، والتكنولوجيا، والأداء الصناعي المصرفي– التي قد تؤثر على العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك ومن ثم التنافسية المصرفية ، والهدف من هذا الفصل هو تقديم رؤى معمقة حول كيفية تعزيز التنافسية المصرفية من خلال تطوير الشمول المالي، وتحليل تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة في تحسين التنافسية للبنوك في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الأول: تحليل وتفسير نتائج المعادلة الأولى مؤشر العائد على الأصول (ROA):

تبعًا لنتائج التقدير للمعادلة الأولى باستخدام طريقة (***GLS***)، يمكن تحليل تأثير كل متغير على **العائد على الأصول(ROA)** على النحو التالي:

المطلب الأول: تحليل ومناقشة آثار المتغيرات التفسيرية على(ROA)

1-1 مناقشة أثر مؤشر اجمالي القروض(TL) على مؤشر العائد على الأصول:

تُظهر نتائج التقدير، وفي سياق الشمول المالي، العلاقة المعنوية الطردية بين مؤشر إجمالي القروض(TL) ومؤشر العائد على الأصول (ROA) بشكل جلي، حيث أن زيادة وحدة واحدة في مؤشر إجمالي القروض تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.341 وحدة في مؤشر العائد على الأصول، وهذا يشير إلى أن البنوك التي تتمتع بحجم أكبر من القروض الممنوحة تظهر قدرة أعلى على تحقيق العوائد من الأصول المملوكة لها، مما يعكس قدرة هذه البنوك على تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق أداء مالي مستدام، كما تعكس زيادة إجمالي القروض أيضًا توسيع البنوك لدائرة خدماتها المالية لتشمل شرائح أكبر من الأفراد والشركات، مما يعزز قدرتها على جذب المزيد من العملاء وتحقيق أرباح أكبر، وبالتالي تحفيز الأنشطة الاقتصادية بشكل عام.

يمكن أن يكون **أثر مؤشر إجمالي القروض** ذا تأثيرات إيجابية أو سلبية على **العائد على الأصول (ROA)** حسب الظروف الاقتصادية وإدارة القروض داخل البنك، ويناقش هذا التأثير في عدة أبعاد:

- **التأثير الإيجابي**

في الحالات التي تدار فيها القروض بكفاءة، يمكن أن يكون **إجمالي القروض** مؤشرًا إيجابيًا على **زيادة العائدات** للبنك، فعندما يقدم البنك قروضًا بمعدلات فائدة **مربحة** للعملاء الذين يتمتعون بالقدرة على السداد، فإن ذلك يزيد من إيرادات الفوائد، مما يُحسن من **العائد على الأصول** (ROA)بشكل عام، وهذا ما يساهم في رفع مستوى **الربحية** للبنك وتحسين قدرته على تحقيق عوائد مالية أعلى، وبالتالي تعزيز الأداء المالي للمؤسسة.

تدعم الدراسات هذا المفهوم، حيث تشير إلى أن جودة محفظة القروض تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك. على سبيل المثال، وجدت دراسة لـ(**محمد وآخرون**)[1] أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين جودة محفظة القروض (ممثلة في مخصص تدني القروض) والعائد على الأصول(ROA) ، حيث أن زيادة جودة محفظة القروض بمقدار 1% تؤدي إلى زيادةROA بنسبة 0.129 %.

من ناحية أخرى، تشير دراسات أخرى إلى أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة يؤثر سلبًا على الأداء المالي للبنوك، مما يبرز أهمية إدارة القروض بفعالية لضمان زيادة العائد على الأصول[2] .

---

[1] **Tish**reen University Journal. *The Impact of Loan Portfolio Quality on Financial Performance in Banks*. Accessed April 8, 2025. https://journal.tishreen.edu.sy/index.php/econlaw/article/download/12526/11382/47616

[2] *Journal of Contemporary Economics Studies*. "Non-Performing Loans and Their Impact on Bank Profitability." Accessed April 8, 2025. https://jces.journals.ekb.eg/article_268916.html.

- **تحقيق الإيرادات من الفوائد**

تُعد زيادة إجمالي القروض من أبرز العوامل التي تساهم إيجابيًا في تحسين العائد على الأصول(ROA) ، وذلك من خلال الزيادة المباشرة في الإيرادات الناتجة عن الفوائد، فعندما يوسّع البنك نشاطه الائتماني ويوزع مزيدًا من القروض، تنمو معه الإيرادات المحققة من الفوائد على تلك القروض، لا سيما إذا كانت تُقدَّم بأسعار فائدة مرتفعة. هذا التدفق النقدي الإضافي يُعزز من ربحية البنك ويرفع من كفاءته في استخدام أصوله لتحقيق العوائد، مما يُسهم في تحسين مؤشرات الأداء المالي، وخاصة العائد على الأصول، ويعزز من تنافسيته في السوق المصرفي.

- **زيادة في المخاطر الائتمانية**

يساهم إجمالي القروض في تعزيز الإيرادات لدى البنوك من خلال توسيع النشاط الائتماني، إلا أن هذا النمو لا يخلو من التحديات، خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية. فعند منح القروض دون تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد، تزداد احتمالية التعثر، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الديون المعدومة. ونتيجة لذلك، تضطر البنوك إلى زيادة المخصصات لتغطية هذه الخسائر، الأمر الذي ينعكس سلبًا على ربحيتها ويؤدي إلى تراجع مؤشر العائد على الأصول (ROA). لذا فإن التوسع في الإقراض يجب أن يكون مصحوبًا بإجراءات صارمة لإدارة المخاطر وتقييم الجدارة الائتمانية، من أجل الحفاظ على استدامة الأداء المالي.

بينما يمكن أن يؤدي ارتفاع إجمالي القروض إلى زيادة الإيرادات، إلا أنه يجب مراعاة المخاطر الائتمانية المصاحبة. منح القروض دون تقييم دقيق للمخاطر الائتمانية للعملاء قد يزيد من معدلات الديون المتعثرة، مما يستلزم زيادة المخصصات المالية لتغطية هذه الديون. هذا بدوره يؤثر سلبًا على ربحية البنك ويقلل من العائد على الأصول (ROA). تشير الدراسات إلى أن نسبة القروض المتعثرة لها تأثير معنوي على صافي أرباح البنوك والعائد على حقوق الملكية وصافي الأصول[1].

- **تأثير القروض على السيولة**

قد يؤدي ارتفاع إجمالي القروض إلى **تقييد السيولة** لدى البنك، خاصة إذا كانت هذه القروض طويلة الأجل أو إذا كان البنك يواجه صعوبة في استرداد الأموال من القروض الممنوحة، حيث أن انخفاض السيولة يمكن أن يُحد من قدرة البنك على تلبية احتياجاته التمويلية، وقد يترتب على ذلك تراجع في **الأرباح** .من هنا، نجد أن **إجمالي القروض** له تأثير مزدوج؛ إيجابي من خلال الفوائد السائدة وسلبي من خلال تقييد **المرونة المالية**.

- **تحفيز النمو الاقتصادي المحلي**

إجمالي القروض يؤثر بشكل إيجابي في **النمو الاقتصادي المحلي**، حيث يساعد في دعم **الشركات الصغيرة والمتوسطة**، وكذلك الأفراد، عبر تمويل مشروعات جديدة أو تحسين الأنشطة الاقتصادية. من خلال تحفيز النمو

[1] Arab Monetary Fund AMF. *Non-Performing Loans and Their Impact on the Banking Sector in the Arab Countries*. 2021. Accessed April 8, 2025. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Non-

الاقتصادي، قد يتبع ذلك زيادة في الطلب على **المنتجات والخدمات المالية**، مما يساهم في تحسين الأداء المالي للبنك. هذا التوسع في القروض قد يُحسن من **العائد على الأصول** (ROA) على المدى الطويل إذا تم استغلاله في تمويل الأنشطة المدرة للعوائد.

- **التوسع في السوق**

قد يُسهم زيادة إجمالي القروض في توسيع **حصة البنك في السوق**، مما يزيد من تأثيره ونفوذه في القطاع المصرفي. مع زيادة الحصة السوقية، قد يتمكن البنك من تحسين **دوره في الاقتصاد** من خلال زيادة في القروض الممنوحة لشريحة أكبر من العملاء، وهذا بدوره قد يسهم في **تحسين العائد على الأصول** (ROA).

دراسة أجريت على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة 2010-2014 أظهرت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية والعائد على الأصول، مما يدل على أن زيادة الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية تؤدي إلى تحسين ربحية البنوك[1]، ومع ذلك، يجب على البنوك توخي الحذر عند زيادة حجم القروض، حيث أن منح قروض دون تقييم دقيق للمخاطر الائتمانية قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، مما يؤثر سلبًا على الربحية والعائد على الأصول. لذلك، من الضروري تحقيق توازن بين توسيع الحصة السوقية وإدارة المخاطر الائتمانية بفعالية لضمان استدامة الأداء المالي الإيجابي.

- **الضغوط التنظيمية**

زيادة إجمالي القروض قد تؤدي إلى فرض **ضغوط تنظيمية** على البنك من خلال زيادة متطلبات **معدلات الاحتياطي**، خصوصًا في حال كانت القروض تُمنح دون مراقبة دقيقة للمخاطر. هذه الضغوط قد تؤدي إلى **زيادة التكاليف التشغيلية** للبنك، حيث يتعين عليه **تحمل تكلفة أكبر لضمان الامتثال للمعايير التنظيمية** .لذا، قد يكون لهذه الضغوط تأثير سلبي على **العائد على الأصول**.

- **تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطر**

من خلال إدارة فعالة، يمكن أن يسهم **ارتفاع إجمالي القروض** في تحسين **الربحية** عبر زيادة **الإيرادات من الفوائد** وتحقيق **نمو في السوق** .لكن إذا كانت القروض تُمنح في بيئة اقتصادية غير مستقرة أو مع ارتفاع المخاطر الائتمانية، فقد تتعرض البنوك للمخاطر المتعلقة بعدم السداد، وهو ما قد يقلل من **العائد على الأصول**. لذلك، توازن البنوك بين **الربحية والمخاطر** يكون له دور كبير في تحديد الأثر النهائي لإجمالي القروض على **أدائها المالي**.

[1] Middle East University. *The Impact of Market Share of Banking Facilities on Return on Assets ROA in Jordanian Commercial Banks 2010–2014*. Accessed April 8, 2025. https://meu.edu.jo/libraryTheses/586b540fdb32b_1.pdf.

- **المخاطر المرتبطة بالإقراض**

على الجانب الآخر، إذا كان البنك يقدم قروضًا بكميات كبيرة **لعملاء** لا يمتلكون القدرة المالية على السداد أو إذا كانت هناك **نسبة عالية من القروض المتعثرة** (Non-performing loans)، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة **الخسائر** وتحقيق **أرباح أقل** .في هذه الحالة، يمكن أن يؤثر ارتفاع إجمالي القروض سلبًا على **العائد على الأصول** . حيث أن القروض التي لا يتم تحصيلها أو لا يتم سدادها في الوقت المحدد تُعد عبئًا على البنك، مما يزيد من التكاليف ويقلل من الأرباح المتوقعة.

- **زيادة المنافسة وتراجع الفوائد**

عندما تزداد المنافسة بين البنوك، قد تضطر البنوك إلى خفض **أسعار الفائدة على القروض** لجذب العملاء، مما يقلل من هامش الربح الناتج عن القروض[1]. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي **التوسع المفرط** في تقديم القروض إلى إغراق السوق **بقروض رخيصة**، مما يضعف العوائد المالية للبنك على المدى الطويل. وفي هذا السياق، يُعتبر **إجمالي القروض** مؤشرًا على **المخاطر** التي قد تؤثر على **العائد على الأصول** إذا لم يتم تقييمها وتوزيعها بشكل مناسب.

- **التأثير على السيولة**

زيادة إجمالي القروض قد تؤثر على **السيولة** داخل البنك، حيث يتعين عليه توفير المزيد من الأموال لتمويل القروض. في حال لم تكن البنوك قادرة على **إدارة السيولة بشكل جيد**، فإن ذلك قد يؤدي إلى ضغوط مالية تقلل من قدرة البنك على **توزيع الأرباح** أو **الاستثمار في فرص أخرى** ذات عوائد أعلى. من ثم، يصبح إجمالي القروض عاملًا مؤثرًا في **تحديد أداء البنك المالي**.

- **التأثير في أوقات الأزمات الاقتصادية:** في فترات الأزمات الاقتصادية، مثل الركود أو الأزمات المالية العالمية، قد يتأثر إجمالي القروض سلبًا. في هذه الظروف، تكون القروض أكثر عرضة للتحصيل المتأخر أو العجز عن السداد، مما يؤدي إلى زيادة في القروض المتعثرة التي تُؤثر سلبًا على العائد على الأصول .وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض في قيمة الودائع و الأرباح في البنك بسبب زيادة التكاليف المرتبطة بتغطية القروض المتعثرة.

- **استراتيجية إدارة المخاطر**

تُعد **إدارة المخاطر** أحد العوامل الأساسية التي تحدد العلاقة بين **إجمالي القروض** و **العائد على الأصول** . عندما تتم إدارة القروض بشكل جيد، من خلال سياسة **تقييم ائتماني صارمة** وتحليل للمخاطر، يمكن أن تُحسن القروض أداء البنك وتعزز **الربحية** .كما أن البنوك التي تمتلك **نظام رقابة داخلي فعال** لاحتساب مخاطر القروض تكون أقل عرضة لتأثيرات سلبية من ارتفاع إجمالي القروض.

---

[1] النفيعي، ريا محمد إبراهيم، ونجلاء إبراهيم عبد الرحمن .*أثر المنافسة بين البنوك على مخاطر السيولة واستدامة الربحية: دراسة تطبيقية على البنوك السعودية خلال الفترة 2013–2020* . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ديسمبر 30, 2022. https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals/article/view/6013 .

دراسة تحليلية على البنوك المرخصة في الأردن أظهرت وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان، المتمثلة في مخاطر التعثر المالي ومخاطر كفاية رأس المال، والعائد على الأصول (ROA) .هذا يعني أن زيادة مخاطر الائتمان تؤدي إلى انخفاض في العائد على الأصول، مما يبرز أهمية إدارة المخاطر الائتمانية بفعالية[1].

- **تأثير القروض على استراتيجيات التوسع**

إذا كان البنك يوجه جزءًا كبيرًا من قروضه إلى تمويل **المشروعات التنموية** أو استثمار الأفراد، فقد يساعد ذلك في تعزيز استقرار الاقتصاد المحلي وتوفير فرص النمو المستدام للبنك. في هذه الحالة، **إجمالي القروض** يمكن أن يكون مؤشرًا إيجابيًا يُعزز من القدرة التنافسية للبنك ويسهم في **تحقيق الربح** وتحسين **العائد على الأصول** على المدى الطويل.

1-2- مناقشة أثر مؤشر الصرفات الآلية على مؤشر العائد على الأصول:

تشير نتائج التقدير إلى أن المتغير (**ATM**) مؤشر الصرافات الآلية يظهر تأثيرًا سلبيًا ذا دلالة إحصائية قوية عند مستوى 0.01، مما يشير إلى أن زيادة(**ATM**) ترتبط بتقليل **ROA**، وهو ما يتفق مع التوقعات النظرية، حيث أن أثر **الصراف الآلي (ATM)** قد لا يكون دائمًا إيجابيًا، وقد يظهر له تأثيرات سلبية على **البنوك** و**الأداء المالي**، خاصة عندما لا يتم إدارة أو استغلال هذه التكنولوجيا بشكل فعال. يمكن مناقشة بعض الأبعاد التي قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على أداء البنوك، خصوصًا في ما يتعلق بـ **العائد على الأصول (ROA)**، والتي قد تؤدي إلى تقليص كفاءة البنك كمايلي:

- **ارتفاع التكاليف التشغيلية والصيانة**

إحدى الآثار السلبية الأساسية لاستخدام الصرافات الآلية تتمثل في **التكاليف المرتفعة** المرتبطة بشرائها وصيانتها. تحتاج **الشبكات المصرفية** إلى استثمار كبير في **البنية التحتية** لضمان استمرارية عمل الصرافات الآلية، مثل تكاليف **الصيانة** المستمرة و**الوقود** اللازم لتزويدها بالنقود. إضافة إلى ذلك، قد تترتب على البنوك **تكاليف أمنية** لحماية الصرافات من السرقات أو الهجمات الإلكترونية. هذه التكاليف يمكن أن تؤثر سلبًا على **هوامش الربح**، وبالتالي **تقلل من العائد على الأصول (ROA)**، مما يحد من قدرة البنك على تحقيق أرباح كافية.

- **التوسع المفرط في الشبكة**

عند زيادة عدد الصرافات الآلية بشكل مفرط في بعض الأسواق، قد يجد البنك نفسه في وضع غير مناسب من حيث **العائد على الاستثمار** .على سبيل المثال، قد يتم إنشاء صرافات آلية في مناطق **ضعيفة الطلب** أو في **مناطق نائية** حيث لا يوجد هناك إقبال كافٍ من العملاء على استخدامها. هذا التوسع في أماكن غير مربحة يمكن أن يؤدي إلى **إهدار الموارد** وتفاقم التكاليف دون أن يحقق البنك العوائد المتوقعة، ما قد يؤدي إلى **تراجع العائد على الأصول**.

---

[1] Remah Research. *The Impact of Credit Risk on Bank Profitability: An Analytical Study on Licensed Banks in Jordan*. Accessed April 8, 2025. https://remahresearch.com/index.php/2020-02-17-11-09-53/item/669.

دراسة بعنوان "قياس أثر الصيرفة الإلكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف" أشارت إلى أن الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية، بما في ذلك الصرافات الآلية، يجب أن يتم بحذر وتخطيط مسبق لضمان تحقيق عوائد إيجابية. حيث أن التوسع غير المدروس قد يؤدي إلى زيادة التكاليف دون تحقيق زيادة مقابلة في الإيرادات، مما يؤثر على مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول[1]

إضافة إلى ذلك، فإن تقرير الاستقرار المالي لعام 2020 الصادر عن مصرف الإمارات المركزي، أشار إلى أهمية التوازن بين التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية والتكاليف المرتبطة بها. حيث أن التوسع المفرط دون دراسة جدوى قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأداء المالي للبنوك[2] .بالتالي، يتعين على البنوك إجراء دراسات جدوى شاملة قبل التوسع في شبكة الصرافات الآلية، لضمان تحقيق التوازن بين التكاليف والعوائد، وتجنب التأثير السلبي على العائد على الأصول.

- **الاعتماد الزائد على التكنولوجيا**

من التحديات الأخرى التي قد تطرأ على البنوك عند توسيع استخدام الصرافات الآلية هي **الاعتماد الزائد على التكنولوجيا**، مما يجعل البنوك عرضة للمشكلات التقنية والأعطال، ففي حالة حدوث **أعطال** في الشبكة أو **انقطاع الخدمة**[3]، قد يتأثر **رضا العملاء** بشكل سلبي، مما يؤدي إلى تقليص الاستخدام الفعلي للصرافات الآلية، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى **انخفاض الإيرادات** في البنوك المتضررة، وزيادة الضغط على الأداء المالي وبالتالي التأثير على **العائد على الأصول**.

- **التأثير على التفاعل البشري**

تزايد استخدام الصرافات الآلية قد يؤدي إلى **تقليل التفاعل البشري** بين العملاء وموظفي البنك. في بعض الحالات، قد يؤدي ذلك إلى **فقدان الثقة** في المؤسسة المصرفية، حيث يفضل بعض العملاء التعامل مع موظفين في حال حدوث مشكلات أو استفسارات معقدة. هذا التغيير في التفاعل يمكن أن يؤثر على **خدمات العملاء** ويقلل من القيمة المضافة التي يمكن أن يحصل عليها العميل، مما ينعكس بدوره على **العائد على الأصول** بشكل سلبي.

- **زيادة المنافسة وتقليص الربحية**

بعض البنوك قد تواجه **منافسة شديدة** نتيجة **انتشار الصرافات الآلية** بين العديد من البنوك، مما يجعلها تضطر إلى **خفض الرسوم المصرفية** أو **تقديم حوافز** للعملاء لجذبهم إلى شبكتها من الصرافات الآلية. هذا التحفيز التنافسي قد يقلل من **المداخيل** التي تحققها البنوك عبر رسوم استخدام الصرافات، وبالتالي يؤثر سلبًا على **العائد على الأصول**، خاصة إذا لم تستطع البنوك تعويض هذه الخسائر من مصادر دخل أخرى.

---

[1] University of Kerbala. *Measuring the Effect of Electronic Banking in Financial Performance Indicators of Banks*. Accessed April 8, 2025. https://uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2020/07/Rp-MEASURING-THE-EFFECT-OF-ELECTRONIC-BANKING-IN-FINANCIAL-PERFORMANCE-INDICATORS-OF-BANKS.pdf.

[2] Central Bank of the UAE. *Financial Stability Report 2020*. Accessed April 8, 2025. https://www.centralbank.ae/media/xrtboahf/cbuae-fsr-report-2020-ar.pdf

[3] OAJI.net. *The Impact of Information and Communication Technology on Customer Satisfaction in Algerian Banks*. 2014. Retrieved from https://oaji.net/pdf.html?n=2014%2F440-1391625433.pdf

- **المخاطر الأمنية والاحتيال**

تزداد **المخاطر الأمنية** المرتبطة بالصرافات الآلية، مثل **سرقة المعلومات** و **الاحتيال**، خاصة في الدول التي تفتقر إلى **البنية التحتية الأمنية المتقدمة**، فالهجمات الإلكترونية أو السرقة الفعلية لأموال العملاء قد تتسبب في **خسائر مالية** كبيرة للبنك، إضافة إلى الضرر الذي قد يلحق **بسمعة البنك** في السوق. وقد تؤدي هذه الحوادث إلى تحميل البنك **تكاليف تعويضية** قد تؤثر سلبًا على أداء البنك المالي[1].

- **تأثير تكنولوجيا الخدمات المصرفية الرقمية**

مع تزايد **انتشار الخدمات المصرفية الرقمية** مثل **التطبيقات المصرفية عبر الهواتف المحمولة** و**التحويلات الإلكترونية**، قد يبدأ العملاء في التحول بعيدًا عن استخدام الصرافات الآلية، لا سيما في المناطق التي يتوافر فيها الإنترنت بشكل واسع. يؤدي هذا التحول إلى انخفاض في استخدام الصرافات الآلية وتقليص فائدتها الاقتصادية. وبالتالي، قد تجد البنوك نفسها قد استثمرت بكثافة في بنية تحتية للصرافات الآلية دون عوائد مالية كافية، مما يؤثر سلبًا على **العائد على الأصول**

1-3- مناقشة أثر مؤشر التطور التكنولوجي على مؤشر العائد على الأصول:

أظهرت نتائج المعادلة أن مؤشر التكنولوجيا المصرفية (TECH) له تأثير إيجابي واضح على العائد على الأصول (ROA)حيث أن زيادة وحدة واحدة في مؤشر التكنولوجيا تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.193 وحدة في مؤشر العائد على الأصول. تشير هذه النتيجة إلى أهمية استثمار البنوك في التكنولوجيا الحديثة مثل الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. هذه الاستثمارات تعزز من الكفاءة التشغيلية للبنك وتقلل من التكاليف التشغيلية، مما يسمح لها بتحقيق عوائد أكبر على الأصول المتاحة.

التطور التكنولوجي له تأثيرات كبيرة وإيجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك القطاع المصرفي. يمكن أن يؤدي الابتكار التكنولوجي إلى تحسين الأداء المالي للبنك، وزيادة الكفاءة التشغيلية، وتقديم خدمات أفضل للعملاء، بالإضافة إلى تحسين العوائد المالية. وفيما يلي مناقشة لأثر التطور التكنولوجي الإيجابي على **العائد على الأصول (ROA)** في البنوك:

- **تحسين الكفاءة التشغيلية**

يؤدي التطور التكنولوجي إلى **تحسين الكفاءة** في العمليات المصرفية اليومية. من خلال اعتماد **التقنيات الحديثة** مثل **الذكاء الاصطناعي** و **التعلم الآلي**، يمكن للبنك **أتمتة العديد من العمليات** مثل معالجة المدفوعات،

[1] **Financial Academy Saudi Arabia.** *Fundamentals of risk management in financial services.* Retrieved from https://fa.gov.sa/ar/Documents/FoundationRiskMQARAB5.pdf

التحقق من الهويات، وتقييم المخاطر الائتمانية. هذه الأتمتة تقلل من **التكاليف التشغيلية** المرتبطة بالقوى العاملة البشرية وتزيد من سرعة وكفاءة المعاملات المصرفية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي[1] وزيادة **العائد على الأصول**.

- **تحسين تجربة العملاء**

التطور التكنولوجي يوفر للبنوك **إمكانية تقديم خدمات أفضل وأسرع** للعملاء. على سبيل المثال، من خلال التطبيقات المصرفية المحمولة، يمكن للعملاء إجراء المعاملات في أي وقت ومن أي مكان. كما تتيح **التقنيات الحديثة** مثل **الذكاء الاصطناعي** للبنك تحسين **تجربة العميل** من خلال تخصيص العروض المصرفية وفقًا لاحتياجاتهم الفردية، مما يزيد من **ولاء العملاء** ويحفزهم على استخدام منتجات البنك بشكل أكبر. هذا يمكن أن يترجم إلى زيادة في الإيرادات وتحسين **العائد على الأصول** (ROA).

دراسة بعنوان "دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية" أشارت إلى أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجالات عديدة من الخدمات المصرفية ساعد على تطوير أداء المصارف من خلال تحسين جودة الخدمة المصرفية، التحكم في التكاليف، تخفيف المخاطر، وزيادة الإيرادات[2] .

- **توسيع نطاق الخدمات المقدمة**

من خلال التكنولوجيات المتقدمة، يمكن للبنك **توسيع نطاق خدماته** لتشمل منتجات مبتكرة مثل **الخدمات المصرفية الرقمية**، **القروض عبر الإنترنت**، **المدفوعات الرقمية**، وغيرها من المنتجات التي تلبي احتياجات العملاء في العصر الرقمي. هذا التوسع في الخدمات يساهم في **زيادة قاعدة العملاء** وبالتالي تعزيز الإيرادات، مما يؤدي إلى **تحسين العائد على الأصول**.

- **تحسين إدارة المخاطر**

التطور التكنولوجي يساعد البنوك على تحسين **إدارة المخاطر**، إذ يمكن للبنك استخدام تقنيات مثل **الذكاء الاصطناعي** و **تحليل البيانات الضخمة** لتحديد المخاطر المحتملة بشكل أكثر دقة وفعالية، مثل **المخاطر الائتمانية** أو **المخاطر السوقية** .من خلال التنبؤ بالمخاطر واتخاذ الإجراءات الوقائية في الوقت المناسب، يمكن للبنك تجنب الخسائر المحتملة وتحقيق **أداء مالي أكثر استقرارًا**، مما يعزز **العائد على الأصول**.

- **تحسين القدرة التنافسية**

التطور التكنولوجي يعزز قدرة البنك على التنافس في سوق دائم التغير، ومع انتشار **التقنيات المالية الجديدة** مثل **البلوكتشين** و **التطبيقات المصرفية المبتكرة**، يمكن للبنك تقديم خدمات لا توفرها المؤسسات المالية التقليدية، مما يجذب شريحة أكبر من العملاء، كما يساعد التطور التكنولوجي البنك على **تحقيق ميزة تنافسية** في مواجهة

---

[1] طبازة، هيا يوسف. ***أثر تكاليف تكنولوجيا المعلومات على أداء البنوك التجارية الأردنية*** .رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2023. تم الاسترجاع من https://www.meu.edu.jo/libraryTheses/2023/أثر%20تكاليف%20تكنولوجيا%20المعلومات%20على%20أداء.pdf.

[2] Riham Mahmoud Diab, "**The Role of Artificial Intelligence in Improving Banking Services Performance**," *Arab Journal of Informatics and Information Security* 3, no. 9 2022: 67–96.. Retrieved from https://jinfo.journals.ekb.eg/article_264278.html

التحديات والمنافسة الشديدة في القطاع المصرفي، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى **زيادة الإيرادات** وتحسين **العائد على الأصول**.

- **تحسين أتمتة العمليات وتحليل البيانات**

يُوفر **التطور التكنولوجي** للبنك إمكانية الاستفادة من أدوات تحليل البيانات المتقدمة لاستخلاص رؤى عميقة من **البيانات الضخمة**، من خلال دراسة سلوك العملاء، وأنماط إنفاقهم، واحتياجات السوق المتغيرة، وبفضل هذه التحليلات، يتمكن البنك من تصميم خدمات مخصصة تتماشى مع **توقعات العملاء**، مما يعزز من كفاءته التشغيلية. كما تساهم هذه الاستراتيجيات في توسيع الحصة السوقية وجذب عملاء جدد، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على تحسين **العائد على الأصول**.

- **زيادة العوائد من الابتكارات التكنولوجية**

الابتكار التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى **زيادة العوائد المالية** من خلال تطوير منتجات مالية جديدة تلبي احتياجات العملاء. على سبيل المثال، قد يساهم **البنك الرقمي** في تقليل التكاليف التشغيلية وتوسيع قاعدة العملاء في أسواق جديدة، مما يؤدي إلى **زيادة الأرباح** وتحسين الأداء المالي. كما أن **التحولات الرقمية** تساعد في تسريع **التحويلات المالية** وتسهيل العمليات المعقدة، مما ينعكس إيجابًا على **العائد على الأصول** (ROA) . وفقًا لتقرير البنك المركزي البرازيلي، شهدت البنوك الرقمية مثل Nubank وBanco Inter و C6 Bank زيادة في العائد على حقوق الملكية(ROE) من 11.45% في ديسمبر 2023 إلى 19.1% في يونيو 2024، مما يعكس تأثير الابتكار التكنولوجي على الربحية.[1]

- **التمويل المستدام واهتمام العملاء بالاستدامة**

التطور التكنولوجي أيضًا يتيح للبنك **مواكبة توجهات التمويل المستدام**، من خلال **الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة** أو توفير منتجات مالية تُعزز الاستدامة البيئية. مع تزايد الوعي البيئي بين المستهلكين، يمكن أن تساهم هذه الممارسات في **جذب المزيد من العملاء** الذين يهتمون بالاستدامة، مما يزيد من **الإيرادات** ويُحسن من **العائد على الأصول**.

4-1 مناقشة أثر مؤشر اجمالي الودائع على مؤشر العائد على الأصول

فيما يخص مؤشر إجمالي الودائع(TD) ، تشير النتائج إلى أن زيادة وحدة واحدة في إجمالي الودائع تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.000215 في مؤشر العائد على الأصول (ROA) وعلى الرغم من أن هذا التأثير إيجابي، إلا أنه ضعيف مقارنة بالعوامل الأخرى مثل القروض والتكنولوجيا المصرفية. هذا يشير إلى أن الودائع تُسهم في تحسين الاستقرار المالي للبنك، لكن تأثيرها المباشر على العوائد على الأصول ليس بنفس قوة تأثير القروض أو التكنولوجيا

[1] **Reuters.** *Digital banks lead profitability gains among Brazilian lenders, says central bank.* 2024, November 21. Retrieved from https://www.reuters.com/business/finance/digital-banks-lead-profitability-gains-among-brazilian-lenders-says-central-bank-2024-11-21

المصرفية. ومع ذلك، فإن الودائع تظل جزءًا أساسيًا في تعزيز قدرة البنك على توسيع محفظته التمويلية من خلال تقديم المزيد من القروض والخدمات المصرفية.

إجمالي الودائع يُعتبر من المؤشرات الرئيسية التي تُستخدم في قياس قوة السيولة للبنوك، حيث يُعبّر عن إجمالي المبالغ التي يتم إيداعها في الحسابات المصرفية من قبل الأفراد والشركات. يمكن أن يكون لإجمالي الودائع تأثيرات متعددة على الأداء المالي للبنك، مثل **العائد على الأصول** (ROA)، وقد يختلف هذا التأثير بناءً على عدة عوامل بما في ذلك نوع الودائع وإدارة السيولة. يمكن تفسير هذا التأثير الإيجابي بعدة عوامل اقتصادية ومالية كما يلي:

- **تحسين السيولة وزيادة الاستقرار المالي**

يُعتبر إجمالي الودائع من المصادر الأساسية للتمويل للبنك، حيث يُسهم في **تحسين السيولة** من خلال توفير موارد مالية يمكن للبنك استخدامها في منح القروض أو استثمارها في أدوات مالية أخرى. زيادة حجم الودائع تُحسن من قدرة البنك على تلبية احتياجات عملائه وتنفيذ استراتيجيات النمو بدون الاعتماد الكبير على **القروض قصيرة الأجل** أو الاستدانة من أسواق المال، مما يُعزز **الاستقرار المالي** للبنك. على سبيل المثال، شهد القطاع المصرفي الليبي في عام 2024 زيادة في أرصدة الودائع بنسبة 22.1%، مما أدى إلى ارتفاع فائض السيولة الفعلي إلى 78 مليار دينار، مما يعكس قدرة المصارف على تلبية احتياجات السوق المحلي وتعزيز استقرارها المالي[1] .

- **تعزيز القدرة على الإقراض والنمو الاقتصادي**

كلما زاد إجمالي الودائع، كلما زادت قدرة البنك على منح قروض جديدة، حيث يُعتبر **الإقراض** أحد الطرق الرئيسية التي تحقق بها البنوك **العائد على الأصول** .زيادة القروض الناتجة عن ارتفاع إجمالي الودائع يمكن أن يؤدي إلى **زيادة الإيرادات من الفوائد**، وبالتالي **تحسين الأداء المالي** للبنك. في هذا السياق، يُعتبر إجمالي الودائع مؤشرًا على **النمو المستدام** للبنك، حيث يمكن استخدام الأموال المودعة لتعزيز النمو الاقتصادي العام من خلال تمويل الأنشطة التجارية.

- **مؤشر ثقة العملاء في البنك**

ارتفاع إجمالي الودائع يُعد مؤشرًا على مستوى الثقة الذي يمنحه العملاء للبنك وكفاءته في إدارة الأموال. هذه الثقة تُعد عاملًا جوهريًا في استقطاب عملاء جدد من الأفراد والمؤسسات على حد سواء. كما أن تزايد عدد المودعين يعزز من الاستقرار المالي للبنك، ويدعم مكانته كمؤسسة موثوقة، مما يُسهم في تسهيل جذب الاستثمارات الخارجية، التي قد تساهم بدورها في تحسين العائد على الأصول(ROA) .

- **تقليل تكلفة التمويل**

تُساهم زيادة إجمالي الودائع في تعزيز الاستقلال المالي للبنك من خلال تقليل **اعتماده على التمويل الخارجي** أو **الاستدانة من الأسواق المالية** .هذا يمكن أن يقلل من تكاليف التمويل، حيث يكون تمويل الودائع عادةً أقل

---

[1] العربي الجديد. "**مصرف ليبيا المركزي: تحسن السيولة وارتفاع الودائع في 2024** ".*العربي الجديد* .تم الاسترجاع من https://www.alaraby.co.uk/economy/مصرف-ليبيا-المركزي-تحسن-السيولة-وارتفاع-الودائع-في-2024.

تكلفة من التمويل الخارجي، مما يُساهم في زيادة **الربحية** وتحقيق **أرباح أعلى** .وبالتالي، يُمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة **العائد على الأصول** (ROA) . على سبيل المثال، أظهر تقرير صادر عن شركة "ألفاريز آند مارسال" للربع الثالث من عام 2024 أن أكبر عشرة بنوك سعودية شهدت نموًا في الودائع بنسبة 1.4% على أساس فصلي، مع زيادة الودائع لأجل بنسبة 4.2%. هذا النمو في الودائع ساعد البنوك على تمويل أنشطتها بتكاليف أقل، مما أدى إلى استقرار صافي هامش الفائدة عند 2.95%، على الرغم من زيادة تكاليف التمويل بواقع 14 نقطة أساس لتصل إلى 3.5%. هذا الاستقرار في هامش الفائدة يعكس قدرة البنوك على إدارة تكاليف التمويل بفعالية من خلال زيادة الودائع [1].

إضافة إلى ذلك، دراسة بعنوان "أثر الحصة السوقية للودائع المقرضة على ربحية البنوك المدرجة في سوق عمّان المالي" أشارت إلى أن زيادة الحصة السوقية للودائع المقرضة تؤدي إلى تحسين هامش الربح بعد الضريبة للبنوك. هذا يعني أن زيادة الودائع المتاحة للإقراض تُسهم في تعزيز الربحية والعائد على الأصول[2].

- **تأثير الودائع على تكلفة رأس المال**

الودائع تُعتبر مصدراً منخفض التكلفة لرأس المال مقارنةً بالقروض المأخوذة من أسواق المال أو البنوك الأخرى، وبتوافر هذا المصدر من التمويل الداخلي، يمكن للبنك أن يُحسن من **كفاءة رأس المال**، مما يؤدي إلى تحسين **العائد على الأصول**(ROA) ، وكلما كانت نسبة الودائع إلى إجمالي رأس المال مرتفعة، كانت تكلفة رأس المال أقل، وبالتالي قد يكون هناك تحسين في الربحية.

دراسة بعنوان "أثر هيكل رأس المال على ربحية المصارف: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية" أشارت إلى أن زيادة نسبة الودائع في هيكل رأس المال تُساهم في تحسين مؤشرات الربحية، بما في ذلك العائد على الأصول. هذا يُعزى إلى انخفاض تكلفة التمويل المرتبطة بالودائع مقارنة بمصادر التمويل الأخرى[3].

إضافة إلى ذلك، دراسة أخرى بعنوان "تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر" وجدت أن هناك تأثيرًا إيجابيًا لمعدل كفاية رأس المال على مؤشرات الربحية، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. هذا التأثير يبرز أهمية التركيز على مصادر التمويل الداخلية، كالودائع، لتعزيز الأداء المالي للبنوك .[4]

---

[1] Alvarez & Marsal. "Saudi Banking Sector: Q3 2024 Performance Review." *Alvarez & Marsal Insights*. تم الاسترجاع من https://www.alvarezandmarsal.com/ar/insights/alqita-alsarfi-fi-almamlaka-alarabia-alsaudia-lilrub-althalith-min-aam-2024.

[2] صالح، عبد الرحمن علي عطا الله. "**أثر الحصة السوقية للودائع المقرضة على ربحية البنوك المدرجة في سوق عمّان المالي**". *المجلة العربية للدراسات الاجتماعية والسياسية*، 5، ع. 46 (2022): 148–162.

[3] زوباري، ريم. "**أثر هيكل رأس المال على ربحية المصارف: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**". *مجلة الجامعة الوطنية الخاصة*، 1، ع. 1 (2023): 71–80. تم الاسترجاع من https://wpu.edu.sy/wpuj/index.php/wpuh/article/download/14/4/5.

[4] عبد الجواد، راضي السيد. "**تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر**". *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، 9 يناير 2021: 285–287. تم الاسترجاع من https://jocu.journals.ekb.eg/article_115625_87c1918894fc644142970beaad83131b.pdf.

- **تحقيق التوازن بين النمو والمخاطر**

رغم أن إجمالي الودائع يُسهم بشكل إيجابي في الأداء المالي للبنك، إلا أن **نوعية الودائع** لها تأثير كبير على مدى الاستفادة منها، فالودائع قصيرة الأجل قد تخلق **مخاطر سيولة** إذا كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الودائع، حيث يتعين على البنك سدادها في فترات قصيرة. في المقابل، الودائع طويلة الأجل توفر للبنك **استقرارًا أكبر** وتُتيح له إدارة السيولة بشكل أفضل. لذا، يتعين على البنوك **التوازن بين الودائع قصيرة وطويلة الأجل** لتجنب أي تأثير سلبي على **العائد على الأصول** (ROA) .

- **تعزيز التنافسية والقدرة على جذب العملاء**

زيادة إجمالي الودائع يمكن أن يُحسن من قدرة البنك على **التنافس في السوق**، حيث يُعتبر ارتفاع حجم الودائع مؤشرًا على **استقرار البنك** وقدرته على تقديم خدمات مصرفية مُرضية للعملاء، وهذا ما يُساهم في جذب مزيد من الودائع، مما يعزز من **قدرة البنك على التوسع** في أنشطته المالية ويُحسن من **العائد على الأصول** (ROA) .

- **الضغوط التنظيمية**

ترافق زيادة إجمالي الودائع ضغوط تنظيمية متصاعدة على البنك، حيث تفرض السلطات الرقابية أحيانًا قيودًا على حجم الودائع المقبولة أو تطالب بإجراءات لتأمين الودائع ضد المخاطر. في بعض الحالات، قد تتطلب البنوك **إجراءات إضافية** لتكريس الشفافية والامتثال للقوانين، مما قد يترتب عليه **زيادة التكاليف** .لكن بشكل عام، إذا تم إدارة الودائع بشكل فعال، فإن هذه الضغوط قد لا تؤثر بشكل كبير على العائد على الأصول(ROA) . على سبيل المثال، يشير تقرير إلى أن الامتثال التنظيمي في القطاع المصرفي يتطلب من البنوك وضع سياسات وإجراءات تتوافق مع اللوائح المحلية والدولية، مما قد يزيد من التكاليف التشغيلية[1]. إضافة إلى ذلك، قد تواجه البنوك تحديات في إدارة السيولة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة أو سحوبات مفاجئة للودائع، مما قد يضطرها إلى بيع أصولها بخسارة لتلبية احتياجات السيولة. هذا ما حدث في حالة بنك "سيليكون فالي"، حيث أدى فشل إدارة السيولة إلى خسائر كبيرة [2].

1-5 مناقشة أثر مؤشر التضخم من الناتج الاجمالي على مؤشر العائد على الأصول:

أظهرت النتائج أن زيادة وحدة واحدة في معدل التضخم تؤدي إلى تأثير طفيف وغير دال على العائد على الأصول(ROA) ، بمقدار (-0.000557). يشير هذا إلى أن التضخم ليس له تأثير معنوي كبير على كفاءة البنوك في تحقيق العوائد من أصولها. يمكن تفسير ذلك بأن البنوك في الجزائر قد تكون قد تأقلمت مع مستويات التضخم المختلفة، وأصبح لديها استراتيجيات تحوط تُقلل من تأثيرات التضخم على الأداء المالي. وقد يكون هذا التأثير الضئيل نتيجة لوجود عوامل أخرى مثل التكنولوجيا المصرفية وإجمالي القروض التي تلعب دورًا أكبر في تعزيز العوائد المالية للبنوك.

[1] GetFocal AI. "Regulatory Compliance in Banking." *GetFocal AI*. Accessed April 8, 2025. https://www.getfocal.ai/ar/blogs/regulatory-compliance-in-banking.
[2] International Monetary Fund IMF. *New Look at Global Banks Highlights Risks from Higher-for-Longer Interest Rates*. 2023. Accessed April 8, 2025. https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2023/10/16/new-look-at-global-banks-highlights-risks-from-higher-for-longer-interest-rates.

يعتبر **التضخم** من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تؤثر بشكل مباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك القطاع المصرفي. يشير مؤشر التضخم الناتج عن **الناتج الإجمالي المحلي(GDPinfl)** إلى **معدل زيادة الأسعار** في الاقتصاد بشكل عام، وهو مؤشر يستخدم لقياس **التغير في تكاليف المعيشة** والأداء الاقتصادي على مستوى الكلي. يمكن أن يكون لمعدل التضخم آثار متعددة على **العائد على الأصول** (ROA)للبنوك، ويمكن تلخيص أثره في عدة جوانب:

- **تأثيره على القدرة الشرائية للعملاء**

التضخم يؤثر بشكل مباشر على **القدرة الشرائية** للعملاء، حيث يؤدي إلى **ارتفاع أسعار السلع والخدمات** في الاقتصاد، **مما** يحد من الدخل المتاح للأفراد. هذا التراجع في القدرة الشرائية يمكن أن يؤدي إلى **انخفاض في الطلب على القروض،** خاصة في الفترات التي يكون فيها التضخم مرتفعًا، وعلى الرغم من أن بعض البنوك قد ترفع أسعار الفائدة لمواكبة التضخم، إلا أن **الارتفاع المستمر في التضخم** قد يعيق قدرة العملاء على سداد القروض، وبالتالي **يؤثر سلبًا على العائدات** ويقلل من **العائد على الأصول** (ROA).

- **ارتفاع تكلفة الأموال:** تشكل بيئة التضخم المرتفع تحديًا كبيرًا للبنوك، إذ غالبًا ما تُضطر إلى رفع معدلات الفائدة على القروض لتغطية تكاليف الاقتراض المتزايدة. تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع تكاليف التمويل لكل من البنوك والعملاء، وهو ما قد يُقلّص من قدرة البنوك على تقديم قروض بشروط ميسرة، وبالتالي انخفاض الإيرادات المتأتية من الفوائد. يتسبب ذلك في تراجع العائد على الأصول(ROA) ، نتيجة لعدم التوازن بين ارتفاع تكلفة التمويل والعوائد المحققة. كما تسهم أسعار الفائدة المرتفعة في زيادة أعباء الاقتراض بالعملة الصعبة، ما قد يؤدي إلى تدهور مناخ الاستثمار وتفاقم التوقعات الاقتصادية السلبية، وبالتالي التأثير على قدرة البنوك في تمويل الأنشطة الإنتاجية بكفاءة، مما ينعكس سلبًا على أدائها المالي العام.

- **زيادة في تكاليف التشغيل**

يسبب التضخم **ارتفاعًا عامًا في تكاليف التشغيل** للبنوك، مثل تكاليف الرواتب، المصاريف العامة، والمواد التشغيلية. هذا الارتفاع في التكاليف قد يساهم في تقليص هوامش الربح للبنك، وبالتالي **تقليل العائد على الأصول**(ROA) في ظل التضخم المرتفع، قد تجد البنوك نفسها مضطرة لتحمل المزيد من التكاليف الإضافية، مما يؤثر سلبًا على أدائها المالي.

- **زيادة في مخاطر الائتمان**

التضخم يمكن أن يساهم في **زيادة المخاطر الائتمانية،** حيث يؤدي إلى انخفاض في **الدخل المتاح للعملاء** بسبب تزايد التكاليف العامة. قد يؤدي ذلك إلى **صعوبة في سداد القروض،** مما يزيد من **المخاطر الائتمانية** للبنوك. في هذه الحالة، يمكن أن تضطر البنوك إلى **زيادة مخصصات الديون المعدومة،** مما يؤثر سلبًا على **العائد على الأصول** (ROA) .

- **تأثير التضخم على استثمارات البنوك**

يُسهم **التضخم المرتفع** في تقليص العوائد الحقيقية على الاستثمارات البنكية، حيث قد تؤدي **زيادة الأسعار** إلى تقليل القدرة التنافسية للمنتجات المالية التي تقدمها البنوك. علاوة على ذلك، قد تؤدي **توقعات التضخم** إلى زيادة **المخاطر الاقتصادية**، مما ينعكس سلبًا على استراتيجيات الاستثمار للبنك. هذه **الآثار السلبية على الاستثمارات** تؤدي إلى تقليل **إجمالي الأرباح** و**العائد على الأصول** (ROA).

- **تأثير التضخم على استراتيجيات التسعير**

قد يؤدي التضخم إلى تغيرات في **استراتيجيات التسعير** للبنك، حيث قد تحتاج البنوك إلى تعديل أسعار الفائدة على القروض والودائع لمواكبة تقلبات التضخم. في هذه الحالة، قد تواجه البنوك صعوبة في **تحقيق هوامش ربحية مستقرة**، مما يؤثر سلبًا على أدائها المالي. إذا كانت البنوك غير قادرة على تكييف استراتيجيات التسعير بشكل فعال، فقد ينعكس ذلك في **انخفاض العائد على الأصول**.

- **أثر التضخم على التوقعات الاقتصادية العامة**

التضخم المرتفع يخلق بيئة من **عدم الاستقرار الاقتصادي**، مما يجعل التوقعات الاقتصادية المستقبلية غير مؤكدة. في بيئة من التضخم المرتفع، قد تكون قدرة البنوك على **التخطيط المالي** واتخاذ القرارات الاستراتيجية دقيقة أقل. يمكن أن يؤدي ذلك إلى **ارتفاع في عدم اليقين** بشأن مستقبل الأرباح، مما يساهم في **تراجع العائد على الأصول**.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج المعادلة الأولى(ROA) على البنوك محل الدراسة

بناءً على هذه النتائج، يُمكن القول أن ارتفاع مستوى مؤشرات الشمول المالي(TL,TD,ATM,) يؤدي دورًا هامًا في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك تبعا للأثر على مؤشر(ROA)، ومن خلال التطبيق على بنوك العينة على حدة، نلاحظ ما يلي:

2-1- البنوك العمومية

- **بنك الجزائر الخارجي(BEA)**: بينما يعكس BEA تحسنًا طفيفًا في أدائه مع معدل **ROA** قدره 0.5%، إلا أن هذا الأداء لا يزال ضعيفًا مقارنة بالبنوك الخاصة، ويعود ذلك جزئيًا إلى أن البنك يعتمد بشكل كبير على تمويل العمليات التجارية الدولية، مما يزيد من تنوع محفظته ولكنه يعرضه للمخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية. كما أن استثماراته في التكنولوجيا المالية مثل الدفع الإلكتروني لم تحقق بعد تحسنًا كبيرًا في الكفاءة المصرفية، ورغم الفرص التي قد تفتحها التجارة الدولية، إلا أن القروض الدولية قد تكون عرضة للمخاطر الاقتصادية العالمية.
- **البنك الوطني الجزائري(BNA)**: سجل BNA تحسنًا طفيفًا في ROA ليصل إلى 0.4%، لكن هذا الرقم لا يزال منخفضًا مقارنة بالبنوك الخاصة، والبنك يعتمد بشكل كبير على القروض منخفضة العائد التي غالبًا ما تكون موجهة لتمويل المشروعات الكبرى، وهو ما يؤثر على ربحيته، كما أن نقص التنوع في الخدمات المصرفية، مثل الإقراض الرقمي أو تقديم خدمات تمويل مبتكرة، يحجم من قدرة البنك على تحقيق أرباح أعلى، ورغم أن استقرار محفظته التمويلية يعزز من الاستقرار المالي للبنك، إلا أن الاعتماد الكبير على القروض الحكومية يزيد من التحديات المستقبلية.
- **القرض الشعبي الجزائري(CPA)**: رغم أن CPA سجل ROA قدره 0.6%، إلا أن أدائه لا يزال بعيدًا عن المعدلات العالية التي تحققها البنوك الخاصة، ويركز بنكCPA على استثمار التكنولوجيا الرقمية لتحسين الكفاءة التشغيلية، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، إلا أن استراتيجية القروض لم تكن متنوعة بما فيه الكفاية لتوليد عوائد مرتفعة، ورغم أن الاستثمار في التكنولوجيا قد يعزز العوائد على المدى الطويل، إلا أن محفظة القروض الحالية قد تظل محدودة من حيث تقديم العوائد المرتفعة.
- **بنك التنمية المحلية(BDL)**: يعكس الأداء المالي لبنك التنمية المحلية (BDL) عائدًا ضعيفًا على الأصول، حيث بلغ مؤشر العائد على الأصول 0.03% (ROA) خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهذا يشير إلى ضعف في قدرة البنك على استثمار أصوله بشكل كفء وفعّال، ويرجع هذا إلى اعتماده الكبير على ودائع القطاع العام ذات العوائد المنخفضة، بالإضافة إلى تركيزه على تمويل المشاريع الحكومية التي تتميز بعوائد منخفضة وفترات طويلة الأجل. كما أن السياسات الحكومية تفرض قيودًا على تنوع البنك في استثماراته، ورغم أن دعم المشروعات الحكومية يوفر درجة معينة من الأمان، فإن هذا التركيز على القروض منخفضة العائد يحد من قدرة البنك على تعزيز وتنمية محفظته المالية بشكل فعّال.

- **بنك الفلاحة و التنمية الرّيفيّة(BADR)**: يعد بنك BADR من البنوك التي تسجل عائدًا منخفضًا على الأصول، حيث بلغ مؤشر العائد على الأصول(ROA) 0.2%. يعتمد BADR بشكل كبير على تمويل القطاع الزراعي الذي يتعرض لتقلبات شديدة نتيجة للتغيرات المناخية والأسواق غير المستقرة. إضافة إلى ذلك، فإن محدودية المنتجات البنكية المتوفرة تقلل من قدرة البنك على تحقيق إيرادات إضافية. وعلى الرغم من أن التركيز على القطاع الزراعي يعد خطوة استراتيجية تسهم في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني، إلا أن المخاطر المرتبطة بهذا القطاع تؤدي إلى تقلبات كبيرة في العوائد.
- **البنك الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP)**: سجل CNEP أقل عائد على الأصول (0.1%)، مما يعكس ضعفًا كبيرًا في كفاءة استخدام الأصول. يعتمد البنك بشكل كبير على الودائع الحكومية التي تحقق عوائد منخفضة جدًا، وهو ما يؤثر سلبًا على قدرة البنك على تحقيق أرباح مرتفعة، ورغم أن توفير أداة مالية مستقرة للقطاع العام يعد من الجوانب الإيجابية، إلا أن الاعتماد على الودائع منخفضة العائد يشكل تحديًا كبيرًا للبنك.

2-2- البنوك الخاصة

- **بنك باربياس- الجزائر**: يعد بنك Paribas-BNA من البنوك الخاصة التي سجلت تحسنًا كبيرًا في**ROA** ، حيث وصل إلى 1.2%. يعزى هذا الأداء الجيد إلى تبني البنك لابتكارات تكنولوجية متقدمة مثل الدفع الرقمي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى تنوع منتجاته المالية التي تساعد في جذب عدد أكبر من العملاء، ورغم أن الابتكار التكنولوجي أسهم في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، فإن زيادة المنافسة من البنوك الأخرى ذات الابتكارات المماثلة قد تشكل تحديًا للبنك في المستقبل.
- **بنك البحر المغرب العربي للاستثمار(BMI)**: يعتبر BMIC من أفضل البنوك في الجزائر من حيث العائد على الأصول، حيث حقق ROA قدره 1.3%، ويرجع هذا إلى استراتيجياته الناجحة في تقديم قروض مرنة ذات عوائد مرتفعة، إلى جانب استثماراته المستمرة في التحول الرقمي، ورغم أن التوسع السريع في القروض المصرفية قد يساهم في تعزيز العوائد، إلا أن هذا قد يؤدي إلى مخاطر أكبر في حال تعرض السوق لتقلبات اقتصادية.
- **بنك ناتيكسيس** في الجزائر يحقق أداءً جيدًا في العائد على الأصول (ROA) بفضل تنوع القروض التي يقدمها بأسعار تنافسية، مما يعزز كفاءته المالية. يعتمد البنك بشكل متزايد على استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدماته المصرفية، ما أسهم في تحسين العوائد وتقليل التكاليف مقارنة بالبنوك العمومية. هذه الاستراتيجيات في إدارة التكاليف والتوسع التكنولوجي تضعه في موقع قوي لتحقيق عوائد مستقرة ومربحة.
- **بنك البركة** الجزائر يُظهر أداءًا جيدًا في العائد على الأصول(ROA) ، بفضل استراتيجيته المصرفية التي تركز على تقديم خدمات مالية إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يلبّي احتياجات شريحة واسعة من

العملاء في السوق المحلي. يعتمد بنك البركة على تنويع منتجاته المصرفية الإسلامية، مما يعزز من جذب العملاء ويزيد من استقرار تدفقاته المالية. بالإضافة إلى ذلك، يُولي البنك اهتمامًا متزايدًا بتطوير وتوسيع قنوات الدفع الرقمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وهو ما ساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة العوائد، وبرغم هذه الاستراتيجيات الناجحة، قد يواجه البنك تحديات متعلقة بالمنافسة المتزايدة في القطاع المصرفي المحلي، بالإضافة إلى الحاجة إلى توسيع نطاق خدماته المالية بما يتماشى مع تطورات السوق ومتطلبات العملاء.

- **بنك ترست الجزائر** يظهر أداء متوازن في العائد على الأصول (ROA) بفضل استراتيجياته المصرفية التي تركز على تقديم خدمات مصرفية متنوعة تراعي احتياجات السوق المحلي، حيث يركز بنك ترست على تحسين محفظته التمويلية من خلال تقديم قروض متنوعة للعملاء في القطاعين العام والخاص، مع اهتمام خاص بتنمية القروض التجارية التي تسهم في رفع مستوى العوائد على الأصول. إضافة إلى ذلك، يسعى البنك لتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز كفاءته التشغيلية وتسهيل المعاملات المصرفية الرقمية للعملاء، مما يساعد في تحسين العوائد على المدى الطويل. ومع ذلك، يظل البنك عرضة للتحديات المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية المحلية والضغط التنافسي من البنوك الأخرى في السوق، مما يتطلب منه التكيف المستمر مع المتغيرات المالية والاقتصادية.
- **المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (Arab Banking Corporation – ABC)** تُظهر أداءًا جيدًا في العائد على الأصول (ROA) مقارنةً بالبنوك الأخرى في السوق الجزائري، وذلك بفضل استراتيجياتها التي تركز على تقديم قروض عالية العائد مع التركيز على استثمار الأموال في مجالات متنوعة. يُعتبر الاستثمار في القروض التجارية والمشروعات الكبرى أحد العوامل الرئيسية التي تعزز من العوائد على الأصول. إضافة إلى ذلك، يعكف البنك على تحسين عمليات التحول الرقمي والخدمات المصرفية الإلكترونية لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتوسيع قاعدة عملائه، مما يساعد في تحقيق نتائج مالية مستدامة. على الرغم من ذلك، قد يتأثر البنك بالتقلبات الاقتصادية والتحديات المتعلقة بالاستقرار السياسي في المنطقة، وهو ما يتطلب مزيدًا من الحذر والتأقلم مع التغيرات في البيئة الاقتصادية.
- **بنك السلام –الجزائر** يُظهر أداءًا ملحوظًا في العائد على الأصول (ROA) بفضل استراتيجياته المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. البنك يعمد إلى تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متنوعة، تشمل التمويل الإسلامي الذي يلبّي احتياجات القطاعين الخاص والعام، وهو ما يعزز من تنافسية البنك في السوق الجزائرية. بالإضافة إلى ذلك، يركز بنك السلام على التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية لتحسين الكفاءة التشغيلية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. رغم التحديات التي قد تواجهها البنوك الإسلامية في الجزائر، مثل المنافسة مع البنوك التقليدية وقيود التمويل، إلا أن البنك استطاع أن يحقق استدامة مالية جيدة عبر الابتكار في المنتجات والخدمات.

المبحث الثاني : تحليل وتفسير نتائج المعادلة الثانية مؤشر العائد على حقوق الملكية(*ROE*):

المطلب الأول: تحليل ومناقشة آثار المتغيرات التفسيرية على المعادلة الثانية(ROE)

1-1- أثر مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي على مؤشر العائد على حقوق الملكية .

هناك **علاقة معنوية إيجابية** بين **عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)** والعائد على حقوق الملكية، حيث أن كل زيادة بوحدة واحدة في عدد الصرافات الآلية تؤدي إلى ارتفاع(ROE) بمقدار **2.20وحدة**، مما يعكس الدور المهم للخدمات المصرفية الإلكترونية في تحسين ربحية البنوك. كما تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين عدد الصرافات الآلية والعائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك. هذه العلاقة الإيجابية تعكس تأثيرًا مباشرًا لتوافر الصرافات الآلية على تحسين الربحية المالية للبنك. يمكن تفسير هذا التأثير الإيجابي عبر عدة عوامل، نذكر بعضها كما يلي:

- **تحسين الكفاءة التشغيلية:**

تُسهم شبكة الصرّافات الآلية في تقليل التكاليف التشغيلية للبنوك من خلال تمكين العملاء من إجراء المعاملات المالية دون الحاجة إلى التعامل المباشر مع الموظفين، مما يخفف الضغط على الفروع التقليدية. هذا الاستخدام للتكنولوجيا المصرفية يؤدي إلى خفض تكاليف تقديم الخدمات البنكية بشكل كبير .[1]إضافة إلى ذلك، توفر الصرّافات الآلية خدمات مصرفية على مدار الساعة، مما يعزز الكفاءة التشغيلية ويتيح للبنوك تخصيص المزيد من الموارد لزيادة العوائد، سواء عبر توسيع أنشطة الإقراض أو الاستثمار في مجالات أخرى تساهم في النمو. هذا التحسين في الكفاءة التشغيلية ينعكس إيجابًا على ربحية البنوك [2].

- **تعزيز الوصول إلى العملاء وزيادة حجم المعاملات:**

الصرافات الآلية تجعل الوصول إلى الحسابات المصرفية أسهل وأسرع للعملاء، مما يعزز من حجم المعاملات المالية بشكل عام. فهي لا تقتصر على السحب النقدي فحسب، بل تشمل أيضًا الإيداع، تحويل الأموال، دفع الفواتير، والاستعلام عن الحسابات. وبالتالي، كلما زاد عدد الصرافات الآلية، زادت المعاملات المصرفية التي يُنفذها العملاء، مما يزيد من النشاط المالي للبنك. هذا النشاط الإضافي يؤدي إلى زيادة الإيرادات والربحية، وبالتالي تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية.

- **زيادة الشمول المالي:**

تسهم الصرافات الآلية في تعزيز الشمول المالي، حيث تتيح للأفراد الذين قد لا يكون لديهم إمكانية الوصول إلى الفروع المصرفية، فرصة إدارة حساباتهم المالية بسهولة. هذا يُعتبر عاملاً مهمًا في جذب عملاء جدد للبنك، مما

---

(1). بوخاري، فاطنة.**مرجع سابق**

(2) **Arab Banking Journal.** *The impact of banking technology on operational efficiency in financial institutions.* Retrieved from https://abj.journals.ekb.eg/article_127214_d685a3bfd40d30f5f3305adcf3410408.pdf

يزيد من قاعدة العملاء ويُحسن من تدفق الأموال. في النهاية، يؤدي زيادة قاعدة العملاء إلى تحسن في العوائد المالية، وهو ما ينعكس إيجابًا على مؤشر العائد على حقوق الملكية.

- **تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومرنة:**

أصبحت أجهزة الصرّاف الآلي مع التطور التكنولوجي المستمر، تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المبتكرة التي تتجاوز السحب والإيداع التقليدي، حيث تشمل هذه الخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، التحويلات المالية الدولية، ودفع الفواتير، مما يوفر للعملاء حلولًا مصرفية مرنة ومريحة. هذا التنوع في الخدمات يمنح البنوك ميزة تنافسية، حيث يجذب العملاء الباحثين عن تجارب مصرفية متطورة وسهلة الاستخدام. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الابتكارات في تعزيز رضا العملاء وزيادة ولائهم، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة العملاء وزيادة الإيرادات. على سبيل المثال، تنفيذ صناديق الأمانات الروبوتية (SSA) يُمكن البنوك من تقديم خدمات متطورة تعزز رضا العملاء وتجذب شريحة أوسع من الجمهور، مما يساهم في زيادة الإيرادات[1] .

- **توفير أداة للإيرادات الإضافية:**

تستطيع البنوك فرض رسوم على الخدمات المرتبطة بالصرافات الآلية، مثل السحب النقدي أو المعاملات الدولية. على الرغم من أن هذه الرسوم قد تكون بسيطة، إلا أنها تساهم في زيادة الإيرادات للبنك. كلما زاد استخدام الصرافات الآلية من قبل العملاء، زادت الفرص لفرض هذه الرسوم، وهو ما ينعكس إيجابًا على الربحية.

- **تقليل المخاطر المرتبطة بالتعاملات اليدوية:**

عندما يتم إجراء المعاملات المالية يدوياً داخل الفروع، فإن ذلك يحمل مخاطر أكبر من حيث الأخطاء البشرية والاحتيال. الصرافات الآلية، من جهة أخرى، تساهم في تقليل هذه المخاطر بفضل الأنظمة الآلية التي تضمن تنفيذ المعاملات بشكل دقيق وآمن. بذلك، تُقلل الصرافات الآلية من التكاليف غير المباشرة الناجمة عن الأخطاء، وتزيد من فعالية النظام المالي بشكل عام.[2]

- **تحسين تجربة العملاء وزيادة الولاء:**

تُعتبر تجربة العملاء أحد العوامل الأساسية التي تحدد نجاح أي مؤسسة مصرفية. من خلال توفير خدمات مريحة وفعّالة عبر الصرافات الآلية، يمكن للبنك تحسين مستوى رضا العملاء. هذا التحسن في تجربة العملاء قد يؤدي إلى زيادة الولاء، حيث يتوجه العملاء بشكل أكبر للبنك الذي يقدم لهم خدمات مريحة وموثوقة. وعندما يظل العملاء مخلصين للبنك، فإن ذلك يؤدي إلى استمرارية في التدفقات المالية، مما يحسن العوائد على حقوق الملكية.[3]

---

[1] **Offtec.** *Robotic safe deposit boxes – Self-service solutions.* Retrieved from https://www.offtec.com/ –الأردن/المنتجات/صناديق–الامانات–الروبوتية–الخدمة–

[2] بوخاري، فاطنة.**مرجع سابق** .ص

[3] دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء القطاع المصرفي. 2022 *إضاءات* .تم الاسترجاع من https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2022/07/Edaat-July-2022_R1.pdf

- **دعم الابتكار والتحول الرقمي في القطاع المصرفي:**

الصرافات الآلية جزء من التحول الرقمي الذي يشهده القطاع المصرفي. وتعتبر البنوك التي تستثمر في هذه التقنيات أكثر قدرة على الابتكار والتميّز عن منافسيها. الابتكار في تقديم الخدمات المصرفية باستخدام الصرافات الآلية يعزز من مكانة البنك في السوق، ويجذب المزيد من العملاء، مما يزيد من إيراداته[1].

1-2- أثر مؤشر اجمالي القروض على مؤشر العائد على حقوق الملكية .

يظهر **إجمالي القروض (TL)** تأثيرًا **معنويًا سلبيًا** على **ROE**، حيث أن كل زيادة بوحدة واحدة في إجمالي القروض تؤدي إلى **انخفاض** العائد على حقوق الملكية بمقدار **1.44وحدة**، مما قد يشير إلى أن التوسع غير المدروس في الإقراض قد يؤثر سلبًا على الربحية بسبب ارتفاع المخاطر المرتبطة بالقروض غير المسددة ، وقد **تفسر العلاقة السلبية** كما يلي:

- **ارتفاع المخاطر المرتبطة بالقروض:** أحد الأسباب الرئيسية لهذه العلاقة السلبية يكمن في المخاطر المرتبطة بتوسيع محفظة القروض. عندما تقوم البنوك بتوسيع حجم القروض بشكل كبير، فإنها ترفع من تعرضها للمخاطر الائتمانية. قد يؤدي ذلك إلى زيادة عدد القروض غير المسددة أو القروض المتعثرة، وهو ما يؤثر سلبًا على الربحية، حيث أن البنوك تضطر إلى تخصيص المزيد من الأموال لتغطية هذه المخاطر، مما يقلل من العوائد على حقوق الملكية[2]
- **تراكم الخسائر:** عندما تتم الموافقة على قروض غير مدروسة أو على قروض ذات مخاطر عالية، قد تتراكم الخسائر على البنك بسبب تعثر العملاء في سداد القروض. هذه الخسائر تؤدي إلى انخفاض الأرباح، وبالتالي تؤثر سلبًا على العائد على حقوق الملكية، مما يزيد من احتمالية تسجيل البنك لخسائر أو انخفاض في العوائد[3].
- **ارتفاع التكاليف التشغيلية:** زيادة حجم القروض تعني أيضًا زيادة التكاليف التشغيلية المرتبطة بإدارة هذه القروض، مثل تكاليف جمع المدفوعات والتعامل مع العملاء المتعثرين. هذه التكاليف قد تؤثر سلبًا على الأداء المالي للبنك، حيث تستهلك الموارد التي كان من الممكن تخصيصها لأغراض أخرى تزيد من العوائد على حقوق الملكية.
- **التوسع غير المدروس في الإقراض:** في بعض الحالات، قد يحدث التوسع في الإقراض دون دراسة دقيقة لحجم الطلب أو القدرة الائتمانية للعملاء. هذا قد يؤدي إلى منح قروض لعملاء غير مؤهلين، مما يزيد من

---

(1) دور التحول الرقمي في تحسين خدمات المصارف الإسلامية الجزائرية .*المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*. 2021 .تم الاسترجاع من https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/703/4/1/228749

(2) Ben Sedat, Salima, and Yamani, Leila. "**The Impact of Credit Risk Management on Return on Equity in Algerian Banks: An Econometric Study for the Period 2002-2021**." *Journal of Contemporary Business and Economic Studies* 6, no. 2 2023: 521-544. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/230176.

(3) وهدان، ثائر فتحي محمد. **"أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي."** رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، 2017. تم الاسترجاع من https://zu.edu.jo/UploadFile/PaperFiles/PaperFile_35_26.pdf.

المخاطر المالية على البنك. على الرغم من أن القروض قد تؤدي إلى زيادة الإيرادات في المدى القصير، إلا أن المخاطر المرتبطة بالقروض غير المسددة أو القروض المتعثرة قد تؤدي إلى تقليص الأرباح على المدى الطويل، وهو ما ينعكس سلبًا على العوائد على حقوق الملكية[1].

- **التأثير على هيكل رأس المال:** زيادة القروض قد تؤدي إلى تغييرات في هيكل رأس المال للبنك، حيث يتم توجيه المزيد من رأس المال إلى القروض بدلاً من الاحتفاظ بالسيولة. قد يتسبب ذلك في زيادة المديونية التي قد تؤثر على قدرة البنك على الحفاظ على ربحية جيدة في ظل الضغوط المالية الناتجة عن التوسع في الإقراض[2].

1-3- أثر مؤشر اجمالي القروض على مؤشر العائد على حقوق الملكية .

يتمتع **إجمالي الودائع (TD)** بتأثير **معنوي إيجابي** على العائد على حقوق الملكية، حيث أن كل زيادة بوحدة واحدة في إجمالي الودائع تؤدي إلى ارتفاع **ROE** بمقدار **0.00184وحدة**، مما يعكس دور الودائع في تعزيز قدرة البنوك على التمويل وتحسين العوائد، ويمكن **تفسير العلاقة الإيجابية بين إجمالي الودائع والعائد على حقوق الملكية** كمايلي[3]:

- ✓ **زيادة السيولة المتاحة للبنك:** من الناحية النظرية، تعتبر الودائع أحد المصادر الرئيسية للسيولة في البنوك. عندما يزداد إجمالي الودائع، يتيح للبنك مزيدًا من الأموال للاستثمار في الأصول المختلفة. هذا يعني أن البنك يحصل على المزيد من الفرص لتمويل القروض، والقيام باستثمارات عالية العائد. ومن خلال توجيه هذه السيولة المتزايدة نحو الأنشطة المدرة للربح، يمكن للبنك تحقيق أرباح إضافية، مما يؤدي إلى تعزيز العائد على حقوق الملكية. تتمثل أهمية هذه السيولة في كونها توفر للبنك القدرة على النمو والتوسع في السوق دون الحاجة إلى اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية قد تكون أكثر تكلفة. وبالتالي، تكون زيادة الودائع عاملاً رئيسيًا في تعزيز قدرة البنك على زيادة أرباحه على المدى الطويل.
- ✓ **تمويل منخفض التكلفة:** إجمالي الودائع يعتبر من أرخص مصادر التمويل التي يمكن للبنك الحصول عليها. مقارنة مع القروض أو إصدار الأسهم، تعد الودائع أقل تكلفة من حيث الفوائد التي يتعين على البنك دفعها للمودعين. عندما تزيد الودائع، يقلّ اعتماد البنك على القروض المكلفة أو على الاستدانة من الأسواق المالية، مما يقلل من تكاليف التمويل. هذه الفائدة المالية تُترجم إلى زيادة الأرباح، إذ يمكن للبنك استخدام الودائع لتمويل القروض المربحة أو لاستثمارها في أدوات مالية أخرى. وبالتالي، يعزز إجمالي الودائع قدرة البنك على تحسين هوامش الربحية الخاصة به، ما ينعكس إيجابًا على العائد على حقوق الملكية.

---

[1] **Journal of Business and Economic Trends JBET.** *The impact of non-performing loans on return on equity in Egyptian banks.* Retrieved from https://jbet.journals.ekb.eg/article_244076_a8c82670394c85ec681ab2679586735a.pdf

[2] أحمد، عمار إلياس، ويونس، ساجا فتحي محمد. "**أثر سياسة التنويع في عوائد المصارف التجارية: دراسة لعينة من المصارف التجارية العراقية**". *مجلة الدراسات التجارية وإدارة الأعمال* 4، العدد 3 سبتمبر 2022: 211-224. تم الاسترجاع من https://al-kindipublisher.com/index.php/jbms/article/download/4882/4075/12325.

[3] **University of Kerbala.** *The effect of deposits in the revitalization process of banking investment.* 2022. Retrieved from https://uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2022/07/Rp-The-Effect-of-Deposits-in-The-Revitalization-Process-of-Banking-Investment.pdf

- ✓ **تحسين الاستقرار المالي للبنك:** زيادة الودائع تعمل على تعزيز الاستقرار المالي للبنك، إذ أن الودائع عادةً ما تكون مصدرًا مستقرًا ومستدامًا. بوجود قاعدة كبيرة من المودعين، يصبح البنك أقل عرضة للتقلبات الاقتصادية أو لتحركات السوق التي قد تؤثر على مصادر تمويله الأخرى. يساعد هذا الاستقرار في تقليل المخاطر التي قد تؤثر على القدرة على توليد الأرباح. ومن خلال هذا الاستقرار، يستطيع البنك الحفاظ على عائد ثابت ومستدام على حقوق الملكية. إضافة إلى ذلك، يُعتبر وجود قاعدة كبيرة من الودائع عاملًا هامًا في تعزيز ثقة السوق والمستثمرين بالبنك، مما يساهم في تحسين قيمته السوقية ويعزز استدامته المالية.
- ✓ **تحفيز الأنشطة الاستثمارية والنمو:** زيادة إجمالي الودائع تتيح للبنك المزيد من الفرص لتنفيذ استثمارات جديدة. فكلما زاد إجمالي الودائع، كان البنك في وضع أفضل لتمويل مشروعات إقراض جديدة أو لتوسيع محفظة استثماراته. هذه الاستثمارات قد تشمل منح قروض لعملاء جدد أو تمويل مشاريع تنموية تدر عوائد طويلة الأجل. يعزز التوسع في الأنشطة الاستثمارية قدرة البنك على الحصول على أرباح من مصادر متنوعة، مما يقلل من المخاطر الناتجة عن الاعتماد على مصدر واحد للدخل. هذا التنوع في الإيرادات يُساهم في تحسين العائد على حقوق الملكية، حيث أن البنك يصبح قادرًا على تحقيق أرباح من مختلف مصادر التمويل.
- ✓ **تحسين الربحية المستقبلية من خلال تحفيز الثقة:** عندما يزداد إجمالي الودائع، يُظهر هذا للعملاء والمستثمرين أن البنك يتمتع بقدرة على جذب الموارد المالية بشكل فعال. هذا يخلق انطباعًا إيجابيًا في السوق ويحفز الثقة في استدامة البنك. وبالتالي، يمكن للبنك أن يحصل على موارد مالية إضافية في المستقبل بتكاليف أقل، مما يزيد من قدرة البنك على تحقيق العوائد العالية ويزيد من استقرار الربحية على المدى الطويل.

1-4- أثر مؤشر عدد فروع البنوك على مؤشر العائد على حقوق الملكية

هناك **علاقة معنوية إيجابية** بين **عدد البنوك (Nb)** و **ROE**، حيث أن كل زيادة بوحدة واحدة في عدد البنوك تؤدي إلى ارتفاع **العائد على حقوق الملكية** بمقدار **1.78وحدة**، مما يشير إلى أن التوسع في عدد البنوك قد يسهم في تعزيز التنافسية والابتكار، مما ينعكس إيجابًا على الربحية المصرفية، والاسباب نعددها كالآتي:

- **زيادة قاعدة العملاء:** يعد وجود عدد أكبر من الفروع أحد الأسباب التي تسهم في زيادة قاعدة عملاء البنك. فكلما زاد عدد الفروع، زادت الفرص المتاحة لجذب عملاء جدد، سواء كانوا أفرادًا أو شركات. هذا التوسع يعزز من قدرة البنك على توفير منتجات وخدمات مصرفية متنوعة للعملاء في مناطق جغرافية مختلفة، مما يساهم في زيادة الإيرادات وبالتالي تحسين العائد على حقوق الملكية. زيادة قاعدة العملاء تعني أن البنك يحقق إيرادات أكبر من خلال رسوم الحسابات، القروض، وخدمات

أخرى. هذا التوسع في الخدمات يوفر للبنك فرصًا أكبر لتحقيق الأرباح وتحسين مستوى العوائد على حقوق المساهمين.

- **التوسع في الخدمات المصرفية:** زيادة عدد الفروع يسهم في توفير مزيد من الخدمات المالية للأفراد والشركات في مختلف المناطق. على سبيل المثال، يمكن للبنك أن يوسع نطاق خدماته لتشمل القروض الشخصية، القروض العقارية، أو خدمات الاستثمار بشكل أكبر، مما يعزز الإيرادات من هذه الخدمات. كما يمكن أن يكون وجود عدد أكبر من الفروع وسيلة لتوسيع نطاق خدمات البطاقات الائتمانية أو الحسابات الجارية، مما يؤدي إلى زيادة عائدات البنك وتحسين الربحية. يصبح البنك من خلال هذا التوسع في الخدمات، قادرًا على استقطاب عملاء من شرائح مختلفة وزيادة الإيرادات من مصادر متنوعة، وهو ما ينعكس إيجابيًا على العائد على حقوق الملكية(ROE) .
- **تحسين الوصول إلى الأسواق الجديدة:** وجود عدد أكبر من الفروع يسهم في تحسين قدرة البنك على التوسع والوصول إلى أسواق جديدة أو مناطق جغرافية غير مخدومة بعد. وهذا يفتح المجال للبنك للاستفادة من فرص نمو جديدة، مما يساهم في زيادة حجم الأعمال التي يقوم بها البنك وزيادة إيراداته. علاوة على ذلك، فإن التوسع في الأسواق الجديدة يعزز قدرة البنك على تحقيق الأرباح عبر التنوع في محفظة العملاء والمناطق الجغرافية التي يعمل فيها. وجود فروع في مناطق نائية أو مناطق ذات إمكانيات نمو كبيرة يمكن أن يكون عاملاً محفزًا لتحقيق عوائد عالية على حقوق الملكية، وذلك من خلال الاستفادة من قاعدة عملاء جديدة أو غير مستغلة.
- **تعزيز التواجد المؤسسي وزيادة الثقة:** إن وجود شبكة واسعة من الفروع يعكس قدرة البنك على التوسع والانتشار الجغرافي، مما يعزز ثقة المستثمرين والعملاء في البنك. هذه الثقة تُعتبر من العوامل الأساسية التي تحفز النمو المستدام للبنك، إذ أنها تسهم في جذب الاستثمارات والأموال الجديدة. وبالتالي، يمكن أن تساهم هذه الزيادة في الثقة في تحسين قيمة أسهم البنك، مما ينعكس إيجابيًا على العائد على حقوق الملكية. من خلال هذا التوسع، يمكن للبنك أن يظهر نفسه كلاعب قوي في السوق، مما يعزز من استقراره المالي ويزيد من فرصه في تحسين العوائد.
- **زيادة الكفاءة التشغيلية:** عند التوسع في عدد الفروع، قد تكون هناك فرص لتحسين الكفاءة التشغيلية. على سبيل المثال، يمكن للبنك أن يحقق وفورات في التكاليف عبر الاستفادة من الحجم الكبير، مثل تقليل تكاليف التشغيل المتعلقة بالمرافق والتسويق. كما أن التوسع قد يعزز قدرة البنك على توزيع المهام بين الفروع المختلفة بطريقة أكثر فعالية، مما يسهم في تقليل التكاليف العامة وتحسين الربحية. يمكن من ناحية أخرى، أن يؤدي التوسع المدروس في الفروع إلى تحسين عمليات الخدمة ورفع مستويات رضا العملاء، مما يعزز من القدرة التنافسية للبنك ويزيد من إمكانياته لتحقيق العوائد العالية. هناك دراسة بعنوان "أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر" أشارت إلى وجود

علاقة إيجابية بين زيادة عدد الفروع وتحسين الأداء المالي للبنوك، مما يدعم الفرضية بأن التوسع في شبكة الفروع يمكن أن يسهم في تعزيز العائد على حقوق الملكية [1].

1-5- أثر مؤشر التضخم على مؤشر العائد على حقوق الملكية

يظهر في نتائج التقدير أن **التضخم (Infl)** له تأثير **سلبي ومعنوي** على العائد على حقوق الملكية، حيث أن كل زيادة بوحدة واحدة في معدل التضخم تؤدي إلى **انخفاض ROE** بمقدار **0.00135وحدة**، مما يعكس تأثير التضخم على تآكل القوة الشرائية وتقليل كفاءة العمليات المصرفية، ذلك أنه عندما يرتفع التضخم، تتأثر كافة جوانب الاقتصاد، بما في ذلك قدرة البنوك على تحقيق الأرباح وتحقيق العائد المناسب على حقوق المساهمين. في هذا السياق، يمكن تقسيم التأثير إلى عدة محاور رئيسية:

- **أثر التضخم على التكاليف التشغيلية للبنك:** ارتفاع مستوى التضخم يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية للبنك، مثل زيادة تكاليف الأجور، تكاليف المرافق، والتكاليف اللوجستية المتعلقة بتقديم الخدمات. على سبيل المثال، إذا ارتفع التضخم، فإن تكلفة تشغيل الفروع قد تتزايد نتيجة لزيادة الأسعار على المستوى العام. هذا يمكن أن يؤثر سلبًا على الربحية إذا لم تتمكن البنوك من تعديل استراتيجياتها لتغطية هذه التكاليف المرتفعة. من جهة أخرى، إذا كانت البنوك غير قادرة على تعديل أسعار خدماتها أو رفع فوائد القروض بشكل يتناسب مع التضخم، فإن ذلك قد يقلل من أرباحها ويؤثر سلبًا على العائد على حقوق الملكية(ROE) .
- **أثر التضخم على أسعار الفائدة:** تتخذ البنوك المركزية في بيئة تضخمية غالبًا، إجراءات لزيادة أسعار الفائدة بهدف محاربة التضخم. عندما ترتفع أسعار الفائدة، يزداد تكلفة الاقتراض على الأفراد والشركات، مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض، ولكن في المقابل، فإن البنوك التي ترفع أسعار الفائدة على القروض ستتمكن من زيادة هوامش ربحها، وهو ما يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على العائد على حقوق الملكية. ومع ذلك، إذا زادت أسعار الفائدة بشكل كبير جداً، فقد يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب على القروض ويؤثر على ربحية البنك. ارتفاع معدلات التضخم(infl) يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية للبنوك، بما في ذلك تكاليف الأجور والمرافق والخدمات اللوجستية. على سبيل المثال، أشارت صحيفة "الراي" الكويتية إلى أن معدلات التضخم المتصاعدة محليًا وخارجيًا تعد من الجوانب السلبية التي تزيد من الأعباء التشغيلية على البنوك، مما يؤثر على ربحيتها[2]. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الضغوط التضخمية في ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات والخدمات. هذا الارتفاع في التكاليف قد يؤثر سلبًا على الأرباح المحاسبية للبنوك، حيث تصبح أقل دقة في عكس

---

[1] **Scientific Journal for Research in Business Studies SJRBS.** *The impact of financial inclusion on the financial performance of commercial banks in Egypt.* Retrieved from https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_358901_4e2785786d6889fb63764728046f84a8.pdf

[2] **Al-Rai Newspaper.** *Inflation and spending on technology increase cost pressure on banks.* 2023. Retrieved from https://www.alraimedia.com/article/1665122

الواقع المالي للمؤسسة[1]. قد يؤدي التضخم من ناحية أخرى، إلى زيادة معدلات الفائدة، مما يرفع من تكاليف الاقتراض ويؤثر على قدرة البنوك على تمويل عملياتها بكفاءة. هذا التحدي يتطلب من البنوك تبني استراتيجيات فعّالة لإدارة التكاليف والحفاظ على ربحيتها في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

- **تأثير التضخم على الإيداعات والقروض:** يؤثر التضخم على العمليات المصرفية بطرق متعددة، خاصة فيما يتعلق بالإيداعات والقروض. في بيئة تضخمية، قد يواجه العملاء صعوبة في سداد قروضهم بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، مما يزيد من نسبة القروض المتعثرة ويؤثر سلبًا على ربحية البنوك .[2]بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة تكاليف التشغيل للبنوك، مثل الأجور والمرافق، مما يؤثر على هوامش الربح، من ناحية أخرى، قد يسعى العملاء إلى سحب ودائعهم أو البحث عن استثمارات ذات عوائد أعلى لمواكبة التضخم، مما يقلل من حجم الودائع المتاحة للبنوك ويؤثر على قدرتها على الإقراض[3] .كما أن ارتفاع معدلات الفائدة، كرد فعل لزيادة التضخم، قد يزيد من تكاليف الاقتراض للأفراد والشركات، مما قد يؤدي إلى تقليل الطلب على القروض وتباطؤ النشاط الاقتصادي[4] .
- **التضخم وتآكل القيمة الحقيقية للأرباح:** إذا كانت البنوك تحقق أرباحًا في بيئة تضخمية، فإن هذه الأرباح قد تكون أقل قيمة من الناحية الحقيقية عندما يتم تعديلها حسب التضخم. أي أن الربحية الاسمية قد لا تعكس التحسن الفعلي في الوضع المالي للبنك بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعملة. هذا التآكل في القيمة الحقيقية للأرباح يمكن أن يكون له تأثير سلبي على العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث قد تكون الأرباح التي حققها البنك أقل فاعلية في تحسين العائد للمستثمرين.
- **التضخم وتأثيره على استراتيجيات النمو والتوسع:** في بيئة التضخم المرتفع، قد تجد البنوك صعوبة في التوسع أو الاستثمار في مشاريع جديدة بسبب ارتفاع التكاليف وعدم اليقين الاقتصادي. قد تؤثر هذه القيود على قدرة البنك على تحقيق العوائد التي تتناسب مع توقعات المستثمرين. من ناحية أخرى، قد تسعى البنوك إلى توسيع محفظتها الاستثمارية أو تقليل استثماراتها في الأصول ذات المخاطر العالية لحماية نفسها من تقلبات السوق المرتبطة بالتضخم. وهذا قد يؤثر على العوائد المتوقعة وبالتالي على العائد على حقوق الملكية(ROE) .

---

(1) Meshkoor, S. ***Economic inflation and accounting treatments: A case study in Iraq***. 2018. Retrieved from https://www.researchgate.net/profile/swd_mshkwr/publication/329810881

(2) **Arab Monetary Fund AMF.** *Non-performing loans and their impact on the banking sector in the Arab countries.* 2021. Retrieved from https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Non-performing%20loans%20and%20their%20impact%20on%20the%20banking%20sector%20in%20the%20Arab%20countries.pdf

(3) **Journal of Contemporary Economic Studies.** *The effect of inflation on bank deposits and credit performance.* Retrieved from https://jces.journals.ekb.eg/article_119805_75615980c4f414f84e72517edd49a7af.pdf

(4) **International Monetary Fund IMF.** *New look at global banks highlights risks from higher-for-longer interest rates.* 2023. Retrieved from https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2023/10/16/new-look-at-global-banks-highlights-risks-from-higher-for-longer-interest-rates

- **التضخم ومخاطر التغيرات في سعر الصرف:** في بعض الاقتصادات، قد يؤدي التضخم إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. وهذا قد يعرض البنوك التي لديها تعاملات دولية أو عملاء يتعاملون بالعملات الأجنبية لمخاطر إضافية، حيث يمكن أن تؤدي التغيرات في سعر الصرف إلى انخفاض قيمة الأصول أو الالتزامات بالعملات الأجنبية. إذا لم تتمكن البنوك من إدارة هذه المخاطر بشكل فعال، فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض في العوائد ويؤثر سلبًا على العائد على حقوق الملكية.

1-6- أثر مؤشر (TECH)على مؤشر العائد على حقوق الملكية: يظهر **التطور التكنولوجي (TECH)** تأثيرًا **سلبيًا ومعنويًا** على العائد على حقوق الملكية، حيث أن كل زيادة بوحدة واحدة في مؤشر التطور التكنولوجي تؤدي إلى **انخفاض ROE** بمقدار **0.223 وحدة**، مما قد يشير إلى أن الاستثمارات التكنولوجية تحتاج إلى وقت طويل قبل أن تنعكس إيجابيًا على الربحية أو أن تكاليفها الأولية تؤثر مؤقتًا على الأداء المالي للبنوك ، وتحد من قدرتها على تحقيق العوائد المثلى على حقوق الملكية(ROE) . يمكن تفسير هذا التأثير السلبي بعدة عوامل اقتصادية ومالية كما يلي:

- **تكاليف الاستثمار في التكنولوجيا:** أحد الآثار السلبية الرئيسية للتطور التكنولوجي هو ارتفاع التكاليف الأولية المتعلقة بالاستثمار في التقنيات الجديدة، ولكي تظل البنوك قادرة على المنافسة في سوق سريع التغير، يجب أن تواكب التطورات التكنولوجية باستمرار، وقد يتطلب ذلك استثمارات ضخمة في بنية تحتية تكنولوجية متقدمة مثل الأنظمة المصرفية الرقمية، والخوادم، وأجهزة الصرف الآلي الذكية، بالإضافة إلى تكاليف تدريب الموظفين لضمان الاستخدام الفعال لهذه التقنيات، وهذه الاستثمارات قد تُكَوّن ضغوطًا مالية على البنوك في المدى القصير، مما يؤثر على الربحية العامة وعائد حقوق الملكية (ROE). إذا كانت العوائد الناتجة عن هذه الاستثمارات لا تواكب التكاليف، فإن ذلك قد يؤدي إلى تقليل العوائد للمستثمرين وبالتالي انخفاضROE ، ففي دراسة بعنوان "أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر"، تم التوصل إلى عدم وجود تأثير معنوي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي لتلك البنوك، مما يشير إلى أهمية تقييم العوائد المحتملة مقابل التكاليف قبل الشروع في استثمارات تكنولوجية كبيرة[1].
- **التأثير على القوى العاملة:** في بعض الأحيان، يمكن أن يؤدي الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا إلى تقليص الحاجة إلى القوى العاملة التقليدية في البنوك، مثل الموظفين الذين يقدمون خدمة العملاء أو الذين يديرون العمليات اليدوية، رغم أن هذا قد يساعد في تقليل التكاليف التشغيلية على المدى الطويل، إلا أنه قد يسبب اضطرابات في الموظفين وقد يواجه الموظفون الذين لا يملكون المهارات التكنولوجية اللازمة صعوبة في التكيف مع التغيرات. علاوة على ذلك، فإن التكلفة المتزايدة لتدريب

[1] Cheriet, F., & Bencharif, H. ***The impact of investment in information and communication technology on the financial performance of commercial banks in Algeria.*** 2021. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/248/10/1/160448

الموظفين على التقنيات الجديدة قد تستهلك جزءًا من الموارد المالية للبنك. في بعض الحالات، قد تكون هذه الموارد أفضل لو تم استخدامها في مجالات أخرى من أعمال البنك، مما يضغط على العوائد ويؤثر سلبًا على العائد على حقوق الملكية.

- **زيادة المخاطر الأمنية والتهديدات الإلكترونية:** من أبرز الآثار السلبية للتطور التكنولوجي في القطاع المصرفي هي زيادة المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني، حيث أنه مع اعتماد البنوك على الأنظمة الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، تصبح أكثر عرضة للهجمات الإلكترونية والاختراقات التي قد تؤدي إلى سرقة البيانات أو الأموال. إذا تعرض البنك لهجوم سيبراني كبير، فإن ذلك قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، وتدهور سمعة البنك، وفقدان ثقة العملاء. علاوة على ذلك، يمكن أن يترتب على هذه الهجمات غرامات تنظيمية وتعويضات للعملاء المتضررين. هذه الخسائر والتكاليف المرتبطة بتعويض العملاء وتهدئة المخاوف قد تؤثر بشكل مباشر على عوائد البنك وبالتالي على(ROE).
- **تحديات في إدارة التغيير التكنولوجي:** قد يواجه البنك صعوبة في التكيف مع التغييرات التكنولوجية السريعة والمتواصلة، حيث أن التحول الرقمي يتطلب تكامل الأنظمة الجديدة مع الأنظمة القديمة، وهو أمر معقد يمكن أن يؤدي إلى فترات من عدم الاستقرار التكنولوجي، وهذه الفترات قد تشمل مشكلات في التطبيقات، تعطيل الخدمات، أو سوء تفاعل بين الأنظمة التكنولوجية المختلفة، كما أن إدخال تقنيات جديدة قد يسبب إرباكًا لدى العملاء الذين لا يمتلكون المعرفة أو القدرة على استخدام هذه الأنظمة الحديثة بشكل فعال، مما قد يؤدي إلى انخفاض مستوى رضا العملاء ويؤثر في النهاية على أداء البنك المالي.
- **زيادة المنافسة من شركات التكنولوجيا المالية(FINTECH)** : من الآثار السلبية الأخرى للتطور التكنولوجي هي زيادة المنافسة من شركات التكنولوجيا المالية، التي تستفيد من التقنيات الحديثة[1] لتقديم خدمات مالية مبتكرة وسريعة وبتكاليف أقل، وهذه الشركات قد تتمكن من تقديم خدمات مصرفية بأسعار أكثر تنافسية دون تحمل تكاليف تشغيلية ضخمة مثل البنوك التقليدية[2]، والبنوك التي لا تستطيع التكيف مع هذه التغيرات بسرعة قد تجد نفسها في منافسة غير عادلة، مما قد يؤدي إلى فقدان حصتها في السوق، وبالتالي تقليص إيراداتها، وهو ما ينعكس سلبًا على العائد على حقوق الملكية(ROE).
- **تغييرات في سلوك العملاء:** التطور التكنولوجي قد يؤدي أيضًا إلى تغييرات في سلوك العملاء[3]، حيث قد يفضل العملاء التعامل مع الخدمات المصرفية الرقمية والتطبيقات المصرفية عبر الهاتف

[1] **Journal of Contemporary Economic Studies AJCJC.** *The impact of financial technology on the financial performance of banks: An applied study on banks operating in Egypt.* Retrieved from https://ajcjc.journals.ekb.eg/article_318190.html
[2] **EuroMaTech.** ***Financial Technology FinTech: How Is It Changing the Global Financial Landscape.*** **Accessed October 15, 2023. https://euromatech-me.com.**
[3] **Middle East University MEU.** *The impact of IT costs on the performance of Jordanian commercial banks.* 2023. Retrieved from https://www.meu.edu.jo/libraryTheses/2023

المحمول على التفاعل مع فروع البنك التقليدية، مما يؤدي إلى انخفاض في استخدام الخدمات المصرفية التقليدية مثل الودائع في الفروع أو المعاملات الورقية، وإذا لم تتكيف البنوك مع هذا التوجه بشكل مناسب، فقد تؤثر هذه التغييرات على إيرادات البنك وتقلل من الأرباح التي يمكن تحقيقها من العمليات التقليدية، مما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على العوائد على حقوق الملكية(ROE) .

المطلب الثاني: مناقشة نتائج المعادلة الثانية(ROE) على البنوك محل الدراسة

بناءً على هذه النتائج، يُمكن القول أن ارتفاع مستوى مؤشر الشمول المالي(ATM,NB,TL,TD) يؤدي دورًا هامًا في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك تبعا لمؤشر العائد على حقوق الملكية. ومن خلال التطبيق على بنوك العينة على حدة، نلاحظ ما يلي:

2-1- البنوك العمومية

- **حقق البنك الخارجي الجزائري** تقدمًا ملحوظًا في تعزيز دوره في السوق المصرفي، حيث أظهر تأثيرًا إيجابيًا في العديد من المؤشرات المالية الهامة. فقد ساهم زيادة عدد الفروع في تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية، مما كان له تأثير طردي على العائد على حقوق الملكية(ROE) ، حيث ارتفع العائد بشكل ملحوظ بفضل التوسع الجغرافي وتوفير خدمات مصرفية أكثر تنوعًا للعملاء. كما أن البنك نجح في تحسين مؤشرات الشمول المالي من خلال زيادة عدد الصرافات الآلية، مما أدى إلى تسهيل عملية إجراء المعاملات اليومية للعملاء وبالتالي دعم العوائد المالية للبنك. على الرغم من ذلك، يظهر أن إجمالي القروض لدى البنك الخارجي الجزائري شهد تأثيرًا سلبيًا على العائد على حقوق الملكية، حيث أظهرت البيانات أن زيادة القروض تؤدي إلى انخفاض طفيف في العوائد. هذا يعكس ضرورة التوازن في سياسة الإقراض لتحقيق أقصى استفادة من العائد على حقوق الملكية. في المقابل، يُعتبر إجمالي الودائع عاملًا محفزًا رئيسيًا، حيث أظهرت المؤشرات أن زيادة الودائع تساهم في تعزيز استقرار البنك وزيادة العوائد المالية بشكل إيجابي.
- **حقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)** نتائج متقدمة في مؤشرات الأداء المالي، حيث أظهرت البيانات المالية تحسنًا في العائد على حقوق الملكية (ROE) بفضل التوسع المستمر في خدماته المصرفية الموجهة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية. زيادة عدد الفروع المصرفية التي تم افتتاحها في المناطق الريفية ساهمت بشكل كبير في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، مما أدى إلى رفع مستوى العائد على حقوق الملكية بمقدار 1.78 وحدة. كما أن زيادة عدد الصرافات الآلية في تلك المناطق ساعدت على تسهيل العمليات المصرفية، مما أسهم في زيادة كفاءة العمليات المصرفية وتعزيز العوائد. من جهة أخرى، يظهر إجمالي القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تأثيرًا عكسيًا على العائد على حقوق الملكية، حيث إن تزايد حجم القروض قد يؤدي إلى زيادة المخاطر، مما يساهم في تقليص العوائد المالية. وفيما يتعلق بإجمالي الودائع، فإن البنك أظهر تأثيرًا إيجابيًا طرديًا على العائد على حقوق الملكية، حيث ساعد زيادة حجم الودائع في تعزيز استقرار البنك المالي وزيادة العوائد الناتجة عن إدارة الأموال.
- **حقق القرض الشعبي الجزائري (CPA)** نتائج ملحوظة في مؤشرات الأداء المالي، حيث أظهرت البيانات تحسنًا في العائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يعكس نجاح البنك في تعزيز كفاءته المالية. البنك سجل زيادة في عدد فروعه المصرفية، مما ساهم في تحسين تغطيته الجغرافية وتوسيع قاعدة عملائه، وبالتالي

رفع العائد على حقوق الملكية بمقدار 1.78 وحدة. كما تزايدت الصرافات الآلية بشكل ملحوظ، مما ساعد على تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، وهو ما كان له تأثير إيجابي على مستوى العوائد. فيما يخص إجمالي القروض(TL) ، أظهرت النتائج تأثيرًا عكسيًا على العائد على حقوق الملكية، حيث أن تزايد حجم القروض قد ساهم في تقليص العوائد بسبب ارتفاع المخاطر المرتبطة بزيادة القروض، وهو ما قد يؤثر على ربحية البنك. على الرغم من ذلك، فإن القرض الشعبي الجزائري حافظ على استقرار مالي قوي بفضل التوجه المستمر نحو تحسين مستويات الودائع التي سجلت تأثيرًا إيجابيًا طرديًا على العائد على حقوق الملكية، حيث ساعدت الودائع في تقوية قاعدة التمويل ورفع مستوى العوائد.

- **حقق بنك التنمية المحلية** (BDL) نتائج جيدة وفقًا للمؤشرات المالية التي تم تحليلها. على الرغم من انخفاض العائد على حقوق الملكية (ROE) مقارنة ببعض البنوك الأخرى، إلا أن البنك أظهر قدرة على تعزيز استثماراته في البنية التحتية المصرفية من خلال توسيع شبكة فروعه بشكل طردي، مما ساعد في تحسين تغطيته الجغرافية وزيادة الوصول إلى خدماته المصرفية. وقد أسهم ذلك في تعزيز العائد على حقوق الملكية بمقدار 1.78 وحدة، وهو ما يدل على تأثير إيجابي في زيادة ربحية البنك، أما بالنسبة للصرافات الآلية، فقد كانت هناك زيادة ملحوظة في عددها، مما ساعد في تسهيل عملية الوصول إلى الأموال وتحسين تجربة العملاء. وهذا ينعكس بشكل إيجابي على العوائد المالية للبنك. من جهة أخرى، تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين إجمالي القروض (TL) والعائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة القروض قد تؤدي إلى ضغط على العوائد المالية بسبب المخاطر المرتبطة بالتمويلات المقدمة. إجمالي الودائع (TD) كان له تأثير طردي على العائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة حجم الودائع ساهمت في تعزيز القاعدة المالية للبنك، مما سمح له بتحقيق استقرار مالي أعلى وزيادة العوائد. في الختام، يتمتع بنك التنمية المحلية بإمكانات قوية لتحسين أدائه المالي، خاصة إذا استمر في تعزيز استثماراته في تطوير البنية التحتية وتوسيع خدماته المصرفية بشكل يواكب احتياجات السوق.

2-2- البنوك الخاصة

- حقق **بنك المغرب العربي للاستثمار** (BMCI) نتائج متميزة وفقًا للمؤشرات المالية التي تم تحليلها. أظهر البنك تأثيرًا إيجابيًا في تحسين العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث سجلت النتائج ارتفاعًا ملحوظًا بفضل تطوير استراتيجياته المالية التي ركزت على توسيع نطاق الخدمات المصرفية وزيادة الكفاءة التشغيلية، أما فيما يخص عدد الصرافات الآلية (ATM_s)، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية مع العائد على حقوق الملكية، حيث أسهم زيادة عدد الصرافات الآلية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، مما ساعد في تحسين تجربة العملاء وزيادة حجم المعاملات اليومية. كما كان لزيادة عدد الفروع تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية، حيث ساعدت في توسيع نطاق البنك وتعزيز حضوره في السوق المحلي، ومن جهة أخرى، أظهرت نتائج التحليل أن إجمالي القروض (TL) قد يؤثر سلبًا على

العائد على حقوق الملكية، حيث ارتبطت زيادة القروض بتراجع طفيف في العوائد، وهو ما يشير إلى أن البنك قد يكون معرضًا للمخاطر المرتبطة بالتمويلات المقدمة. ومع ذلك، تمكن البنك من الحفاظ على استقرار مالي من خلال زيادة إجمالي الودائع(TD) ، الذي كان له تأثير طردي على العائد على حقوق الملكية.

- حققت **المؤسسة العربية المصرفية** (ARAB BANKING CORPORATION – ABC) نتائج إيجابية وفقًا للمؤشرات المالية المدروسة. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية معنوية بين عدد الصرافات الآلية (ATM) والعائد على حقوق الملكية(ROE) ، حيث ساعدت زيادة عدد الصرافات الآلية في تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية للعملاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية، مما أدى إلى تعزيز العوائد على حقوق الملكية. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت المؤسسة العربية المصرفية أن إجمالي الودائع (TD) وعدد الفروع (NB) لهما تأثير طردي إيجابي على العائد على حقوق الملكية، مما يدل على أن التوسع في الخدمات المصرفية وزيادة شبكة الفروع والصرافات الآلية ساهم بشكل كبير في تحقيق استقرار مالي وتحقيق أرباح أعلى، وعلى الرغم من أن إجمالي القروض (TL) أظهر تأثيرًا عكسيًا طفيفًا على العائد على حقوق الملكية، إلا أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن جيد بين المخاطر والعوائد من خلال استراتيجيات مبتكرة في إدارة القروض، مما ساعد في الحفاظ على استقرار الربحية.
- حقق **السلام بنك** نتائج إيجابية وفقًا للمؤشرات المالية المدروسة، حيث أظهرت التحليلات وجود تأثير طردي معنوي بين عدد الصرافات الآلية (ATMs) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ساعد التوسع في شبكة الصرافات الآلية في تحسين تجربة العملاء وزيادة وصولهم إلى الخدمات المصرفية بشكل أساسي، مما انعكس بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنك، ومن جهة أخرى، تبين أن إجمالي الودائع (TD) وعدد الفروع (NB) لهما تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية، حيث أظهر البنك قدرة على جذب ودائع جديدة وزيادة عدد فروعه، مما ساهم في تعزيز استقرار العوائد وتحقيق النمو المستدام. كما أن زيادة شبكة الفروع ساعدت على تعزيز التفاعل مع العملاء، ما أسهم في زيادة القدرة التنافسية للبنك في السوق، أما بالنسبة لإجمالي القروض(TL) ، فقد أظهرت النتائج تأثيرًا طفيفًا وعكسيًا على العائد على حقوق الملكية، ما يشير إلى أن زيادة القروض قد تترافق مع بعض المخاطر التي يمكن أن تؤثر على الربحية بشكل مؤقت. ومع ذلك، يظل السلام بنك ملتزمًا بتطبيق استراتيجيات متوازنة لإدارة القروض، مما يساعد على الحفاظ على استقرار الأداء المالي طويل الأجل.
- حقق **البركة بنك** نتائج مالية متميزة وفقًا للمؤشرات المدروسة، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير طردي معنوي بين عدد الصرافات الآلية (ATMs) والعائد على حقوق الملكية(ROE) ، مما يشير إلى أن زيادة عدد الصرافات الآلية ساهمت في تحسين قدرة البنك على تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وسهلة الوصول للعملاء، وبالتالي تعزيز الربحية وزيادة العائد على حقوق الملكية. إضافة إلى ذلك، تبين أن إجمالي الودائع

(TD)وعدد الفروع (NB) لهما تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية. يعكس ذلك قدرة البركة بنك على جذب ودائع جديدة وزيادة عدد فروعه في السوق، مما يعزز من موقعه التنافسي ويزيد من استقرار الأداء المالي. تعكس هذه الاستراتيجية التوسع في الخدمات المصرفية وزيادة التفاعل مع العملاء، ما يسهم بشكل مباشر في تحسين العوائد، أما فيما يخص إجمالي القروض(TL) ، أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا طفيفًا وعكسيًا على العائد على حقوق الملكية. رغم أن زيادة القروض قد تؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية في المدى القصير، إلا أن البركة بنك يواصل اتخاذ تدابير لإدارة مخاطر القروض بشكل فعال، ما يساهم في الحفاظ على استقرار أدائه المالي على المدى الطويل.

- حقق **ترست بنك** نتائج مالية قوية وفقًا للمؤشرات المدروسة، حيث أظهرت البيانات أن هناك تأثيرًا طرديًا معنويًا بين عدد الصرافات الآلية (ATM_S) والعائد على حقوق الملكية (*ROE*) يشير ذلك إلى أن زيادة عدد الصرافات الآلية في شبكة البنك قد ساعدت في تحسين الوصول إلى خدمات البنك وتعزيز تجربته المصرفية للعملاء، مما يساهم في تحسين العوائد على حقوق الملكية.كما تبين أن إجمالي الودائع (TD)وعدد الفروع (NB) لهما تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية. تعكس هذه النتائج قدرة ترست بنك على جذب ودائع إضافية من العملاء وتعزيز حضوره في السوق من خلال التوسع في عدد الفروع، مما يعزز من استقراره المالي وقدرته على تحقيق أرباح مستدامة، وبالرغم من ذلك، أظهرت النتائج أن إجمالي القروض (TL) له تأثير عكسي على العائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة القروض تؤدي إلى انخفاض العوائد على حقوق الملكية بمقدار معين. قد يكون ذلك نتيجة لارتفاع المخاطر المرتبطة بالقروض غير المدفوعة أو القروض ذات العوائد المنخفضة، لكن ترست بنك يبذل جهودًا كبيرة في إدارة هذه المخاطر لضمان استقرار الأداء المالي.
- حقق **ناتكسيس بنك** أداءً ملحوظًا وفقًا للمؤشرات المدروسة، حيث أظهرت النتائج المالية وجود علاقة معنوية طردية بين عدد الصرافات الآلية (ATM_S) والعائد على حقوق الملكية (*ROE*) يعكس ذلك قدرة البنك على تحسين خدماته الرقمية وتعزيز الوصول إلى خدماته المصرفية من خلال توسيع شبكة الصرافات الآلية، مما ساهم في زيادة العوائد على حقوق الملكية. إضافة إلى ذلك، تبين أن إجمالي الودائع (TD) وعدد الفروع (NB) لهما تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية. هذا يشير إلى أن ناتكسيس بنك قد نجح في جذب المزيد من الودائع من عملائه وزيادة حضوره في السوق عبر افتتاح فروع جديدة، مما أدى إلى تحسين أداء البنك المالي وتعزيز استدامة العوائد، ومن ناحية أخرى، أظهرت النتائج أن إجمالي القروض (TL)كان له تأثير عكسي على العائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة حجم القروض قد تؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية. قد يكون ذلك ناتجًا عن الضغوط التي قد تترتب على القروض غير المدفوعة أو القروض ذات المخاطر العالية. إلا أن ناتكسيس بنك يبدو أنه يركز على تحسين إدارة المخاطر وتحقيق توازن بين النمو في القروض والقدرة على تحقيق العوائد المستدامة.

- حقق **باريباس بنك الجزائر** نتائج مالية إيجابية وفقًا للمؤشرات المدروسة، حيث أظهرت التحليلات وجود تأثير طردي معنوي بين عدد الصرافات الآلية (ATM_s) والعائد على حقوق الملكية (*ROE*) ويعكس ذلك قدرة البنك على زيادة كفاءته التشغيلية من خلال توسيع شبكة الصرافات الآلية، مما أدى إلى تحسين تجربة العملاء وزيادة العوائد على حقوق الملكية.كما أظهرت النتائج أن إجمالي الودائع (TD) وعدد الفروع (NB)كان لهما تأثير إيجابي ملحوظ على العائد على حقوق الملكية، مما يشير إلى أن باريباس بنك الجزائر قد تمكن من جذب المزيد من الودائع وتحقيق نمو في قاعدة عملائه من خلال افتتاح فروع جديدة. وهو ما يعزز القدرة على تحقيق استقرار مالي وتحقيق نتائج جيدة على مستوى العوائد. في المقابل، بينت النتائج أيضًا أن زيادة إجمالي القروض (TL) قد ترتبط بانخفاض العائد على حقوق الملكية. قد تكون هذه العلاقة ناتجة عن طبيعة القروض التي قد تكون ذات مخاطر أعلى أو قروض غير منتجة بالكامل. مع ذلك، يبدو أن باريباس بنك الجزائر يعمل على تحسين إدارة محفظته الائتمانية والحد من المخاطر المرتبطة بزيادة حجم القروض.

المبحث الثالث : تحليل وتفسير نتائج المعادلة الثالثة مؤشر الحصة السوقية للودائع(MSD)

المطلب الأول: مناقشة آثار المتغيرات التفسيرية على (MSD)

1-1- أثر مؤشر عدد فروع البنك على مؤشر الحصة السوقية للودائع: نلاحظ من مخرجات نتائج التقدير وجود علاقة معنوية طردية بين عدد فروع البنك (NB) والعائد على الحصة السوقية للودائع (MSD)، حيث إن زيادة وحدة واحدة في مؤشر عدد فروع البنوك تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.98 وحدة في الحصة السوقية للودائع. هذه العلاقة تُبرز أهمية التوسع الجغرافي للبنوك من خلال فتح المزيد من الفروع، مما يُعزز الوصول إلى شريحة أكبر من العملاء ويزيد من الحصة السوقية للودائع، كما أن تواجد فروع متعددة يعزز ثقة العملاء بالبنك ويشجعهم على زيادة ودائعهم، فضلاً عن تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم خدمات مصرفية أكثر سهولة وانتشاراً. بناءً على ذلك، يُوصى بالتوسع الاستراتيجي في فتح فروع جديدة، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية أو المناطق التي تعاني من نقص الخدمات المصرفية، مع متابعة الأداء المالي للفروع الحالية لضمان الجدوى الاقتصادية لهذا التوسع.

1. **زيادة التنافسية:** تعد زيادة عدد البنوك في السوق عاملاً محفزًا للتنافس بين البنوك على جذب العملاء، و البنوك التي تمتلك شبكة واسعة من الفروع والخدمات المصرفية ستكون أكثر قدرة على جذب الودائع من عملائها. هذا التنافس قد يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة، وتطوير منتجات جديدة، مما يجعل البنوك أكثر جذبًا للعملاء.

2. **تحسين الوصول إلى الخدمات:** البنوك التي تمتلك فروعًا متعددة في مناطق مختلفة توفر للعملاء فرصة الوصول إلى خدماتها بشكل أسهل وأسرع، وبالتالي، فإن زيادة عدد البنوك تؤدي إلى تحسين التغطية الجغرافية للبنوك وزيادة عدد الأفراد الذين يمكنهم الوصول إلى حسابات الودائع، مما يعزز حصتها في السوق[1].

3. **تنوع الخدمات والمنتجات:** مع ازدياد عدد البنوك، تتنوع الخدمات المالية والمنتجات المصرفية المقدمة. هذا التنوع قد يشمل عروضًا خاصة للودائع ذات الفائدة المرتفعة أو خيارات مرنة للمدخرات، مما يشجع العملاء على فتح حسابات ودائع جديدة في البنوك، والبنوك التي تقدم خدمات متنوعة وتلبية احتياجات مختلفة للعملاء قد تستفيد بشكل أكبر من الزيادة في عدد البنوك[2].

4. **زيادة الثقة لدى العملاء:** التوسع في عدد البنوك يعكس استقرارًا في القطاع المصرفي، مما يعزز ثقة العملاء في النظام المصرفي بشكل عام. مع تعدد البنوك، يشعر العملاء بوجود خيارات متعددة ومرنة لتخزين أموالهم، ما قد يدفعهم إلى زيادة حجم الودائع المصرفية، وبالتالي تحسين حصة السوق.[3]

---

(1) أحمد، م. ***جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك*** .جامعة الشلف2005. متاح على: https://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_03/article_09.pdf

(2) عبد الله، ع. ***دور جودة الخدمات المصرفية في تعزيز الميزة التنافسية*** .جامعة الشرق الأوسط2021. متاح على:https://docs.neu.edu.tr/library/9599942530.pdf

(3) منصور، ن .***أثر تمكين العميل من إدارة حساباته الرقمية كمدخل لتحقيق مزايا تنافسية*** .مجلة البحوث المالية والتجارية، 224 .2021. متاح على : https://jsst.journals.ekb.eg/article_205849_2cd5ab8b7a3ee9f72f84f472d9406def.pdf

5. **تحسين جودة الخدمات الإلكترونية:** زيادة عدد البنوك يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تطوير وتحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية مثل التطبيقات المصرفية عبر الهواتف الذكية، الإنترنت البنكي، و الصرافات الآلية، وهذه التحسينات توفر للعملاء سهولة في الوصول إلى حساباتهم المصرفية وإجراء المعاملات من أي مكان، مما يزيد من الراحة والمرونة في التعامل مع البنوك ويعزز الحصة السوقية للودائع[1].

1-2- أثر مؤشر عدد الصرافات الآلية على مؤشر الحصة السوقية للودائع(MSD): كذلك، يظهر متغير عدد الصرافات الآلية (ATM) تأثيرًا إيجابيًا بمقدار 0.665 وحدة على الحصة السوقية للودائع(MSD) ، مما يشير إلى أن زيادة عدد الصرافات الآلية يُسهم بشكل ملحوظ في تحسين قدرة البنك على جذب المزيد من العملاء وزيادة ودائعهم. هذه النتيجة تؤكد على أهمية الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية للخدمات المصرفية، حيث تُعزز الصرافات الآلية من سهولة الوصول إلى الخدمات المالية على مدار الساعة وتُسهم في تحسين تجربة العملاء. لذلك، يُوصى بتوسيع نطاق تغطية الصرافات الآلية، خاصة في المناطق الريفية والنائية، إلى جانب تطوير أنظمتها لتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل وضمان استمرارية الخدمات بكفاءة عالية. يعود هذا التأثير الإيجابي إلى:

1. **تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية:** من خلال زيادة عدد الصرافات الآلية، يمكن للبنوك توفير وصول أسهل وأكثر كفاءة للعملاء إلى حساباتهم المصرفية، بما في ذلك إيداع الأموال وسحبها. هذه الراحة في الوصول إلى الخدمات المصرفية تجعل العملاء أكثر استعدادًا لفتح حسابات ودائع في البنوك، حيث يشعرون أن الأموال متاحة لهم بسهولة، مما يعزز الثقة في المؤسسة المالية ويزيد من الحصة السوقية للودائع.
2. **تعزيز التفاعل مع العملاء:** تعد الصرافات الآلية من أهم وسائل التفاعل بين البنوك وعملائها، حيث أنه كلما زاد عدد الصرافات الآلية المتاحة، زادت الفرص للعملاء للتفاعل مع البنك بشكل يومي، وهذه التفاعلات المتكررة قد تؤدي إلى زيادة الرغبة في الاحتفاظ بالودائع في البنك، حيث يشعر العملاء بأن البنك يقدم خدمات مريحة وميسرة. نتيجة لذلك، يمكن أن ترتفع الحصة السوقية للودائع بشكل مباشر.
3. **زيادة المنافسة بين البنوك:** مع تزايد عدد أجهزة الصراف الآلي، يشتد التنافس بين البنوك في جذب العملاء، إذ أن البنوك التي توفر عددًا أكبر من هذه الأجهزة تمنح عملاءها خيارات أوسع للوصول إلى أموالهم بسهولة وفي أي وقت ومن أي مكان. هذا يعزز من جاذبية البنك لدى العملاء الذين يفضلون الراحة وسرعة الحصول على الخدمات المصرفية، مما يسهم في جذب مزيد من الودائع وزيادة الحصة السوقية للمصرف.
4. **تحسين جودة الخدمة:** من خلال توسيع شبكة الصرافات الآلية، يمكن للبنك تقديم خدمة عالية الجودة وأكثر موثوقية للعملاء. هذه الجودة قد تشمل تقليل فترات الانتظار، وزيادة ساعات العمل المتاحة، بالإضافة إلى تقديم خدمات متعددة عبر الصرافات الآلية مثل دفع الفواتير أو استلام الرواتب. كل هذه العوامل قد تزيد من

[1] اد. خالد خليل الطيرة ، أ.م. ***جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية:*** *دراسة حالة مصرف الوحدة* .مجلة الدراسات الاقتصادية، 61. 2023. متاح على : https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/article/view/359

رضا العملاء وتدفعهم إلى تفضيل البنك الذي يتيح لهم الوصول السهل إلى أموالهم، مما يعزز من حصة البنك في سوق الودائع.[1]

5. **تحفيز الإيداعات الإلكترونية:** توفر الصرافات الآلية وسيلة سهلة للعملاء لإيداع الأموال بطريقة سريعة وآمنة دون الحاجة إلى الذهاب إلى فروع البنك. هذه العملية قد تشجع العملاء على إيداع المزيد من الأموال في حساباتهم المصرفية، مما يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وبالتالي تعزيز الحصة السوقية للبنك.

6. **زيادة الثقة في البنك:** كلما زادت شبكات الصرافات الآلية، زادت قدرة البنك على توفير خدمات سريعة وموثوقة للعملاء في مختلف المواقع، مما يعزز الثقة في البنك ويشجع العملاء على الاحتفاظ بالودائع المصرفية بدلاً من اللجوء إلى المؤسسات المالية الأخرى. هذه الثقة قد تؤدي إلى جذب عملاء جدد وبالتالي زيادة الحصة السوقية للودائع.

1-3- أثر مؤشر التطور التكنولوجي على مؤشر الحصة السوقية للودائع: كما يظهر متغير التكنولوجيا تأثيرًا سلبيًا بمقدار(−0.320)على الحصة السوقية للودائع(MSD) ، مما يشير إلى أن التطورات التكنولوجية قد تُسبب في بعض الحالات انخفاضًا في الحصة السوقية للودائع. يمكن تفسير هذا التأثير السلبي بعدة عوامل، منها أن التكنولوجيا قد تؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية أو توجه العملاء نحو بدائل مصرفية أخرى غير تقليدية مثل الخدمات المالية الرقمية أو المحافظ الإلكترونية، مما يقلل من اعتمادهم على الخدمات المصرفية التقليدية. لذلك، من المهم أن تُوجه البنوك استثماراتها في التكنولوجيا بشكل استراتيجي لتعزيز كفاءتها التشغيلية وتقديم خدمات مبتكرة تتماشى مع احتياجات العملاء وتفضيلاتهم، بهدف تحويل التحديات التكنولوجية إلى فرص لتعزيز مكانتها التنافسية. يمكن تفسير هذا التأثير السلبي بعدة عوامل اقتصادية ومالية كما يلي:

1. **الانتقال إلى الخدمات المصرفية الرقمية:** مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في القطاع المصرفي، تتجه البنوك بشكل متزايد إلى تقديم خدمات مصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول. هذه الخدمات، رغم تسهيل الوصول إلى الحسابات المصرفية، قد تؤدي إلى انخفاض الحاجة إلى الاحتفاظ بالودائع في البنوك التقليدية، حيث يقوم العملاء بنقل ودائعهم إلى منصات أخرى أو حسابات غير تقليدية. هذا قد يقلل من حجم الودائع التقليدية في البنوك[2].

2. **الابتكار في أسواق المال:** التطور التكنولوجي قد يساهم في ظهور أدوات مالية غير تقليدية، مثل العملات الرقمية أو منصات التمويل الجماعي، التي تتيح للعملاء خيارات بديلة لاستثمار أموالهم بعيدًا عن

---

[1] Journal of Economic Sciences**. The impact of ATM service quality on achieving the competitive advantage of banks**. 2022. *Retrieved from* https://sjg.elmergib.edu.ly/index.php/sjg/article/download/19/16/31

[2] Za'bi, S., & Al-Afeef, M. A**. The impact of electronic banking services on the profitability of commercial banks: An empirical study on Jordanian commercial banks**. *Arab Journal of Administration*, 2023. Retrieved from https://aja.journals.ekb.eg/article_300276_953466cc3a1e71e7eabc9e62be16173a.pdf

الحسابات البنكية التقليدية. لذلك، قد يؤدي هذا إلى انخفاض حجم الودائع المصرفية التقليدية في البنوك ويؤثر سلبًا على الحصة السوقية للبنوك

المطلب الثاني: مناقشة نتائج المعادلة الثالثة (MSD)، على البنوك محل الدراسة

بناءً على هذه النتائج، يُمكن القول أن ارتفاع مستوى مؤشر الشمول المالي يؤدي دورًا هامًا في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك. ومن خلال التطبيق على بنوك العينة على حدة، نلاحظ ما يلي:

2-1- البنوك العمومية

- حقق بنك بدر (BADR) نتائج إيجابية فيما يتعلق بمؤشرات الحصة السوقية للودائع في الجزائر من خلال تركيزه على دعم القطاع الزراعي وتوسيع نطاق خدماته المصرفية في المناطق الريفية. إذ أن بنك بدر يسعى لتعزيز قدرته التنافسية عبر توسيع شبكة فروعه وتطوير بنيته التحتية التكنولوجية. كما قام البنك بطرح منتجات مالية مبتكرة تستهدف المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي، مما ساهم في تحسين حصته السوقية في هذا القطاع المهم. علاوة على ذلك، عمل البنك على تحسين كفاءة خدماته المصرفية، مما ساعده على جذب قاعدة واسعة من العملاء في المناطق الريفية والنائية التي تمثل فيها الزراعة الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي. كما أن بنك بدر يُركز بشكل كبير على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، مما يُسهم في تسهيل الوصول إلى خدماته وزيادة الودائع، وبالتالي تعزيز حصته في السوق بشكل تدريجي.
- **حقق بنك الخارجي الجزائري** (BEA) تقدماً ملحوظاً في تعزيز حصته السوقية للودائع من خلال استراتيجيته التي تركز على التوسع الجغرافي ودمج التكنولوجيا في خدماته المصرفية، حيث قام البنك بتوسيع شبكة فروعه لتشمل المزيد من المناطق داخل الجزائر، وهو ما ساهم في زيادة الوصول إلى قاعدة عملاء أكبر وأوسع، وخاصة في المناطق التي كانت تفتقر إلى خدمات مصرفية متقدمة، كما أن البنك حرص على تطوير بنيته التحتية التكنولوجية، مما سمح له بتقديم خدمات مصرفية رقمية مبتكرة، مثل تطبيقات الهواتف المحمولة والأنظمة الإلكترونية التي تسهل العمليات المصرفية للعملاء على مدار الساعة، وهذا الاستثمار في التكنولوجيا ساعد على زيادة تسهيل الوصول إلى الودائع وسحبها، ما أسهم في تحسين الحصة السوقية للودائع للبنك. بالإضافة إلى ذلك، يواصل بنك الخارجي الجزائري توجيه جهوده نحو تقديم منتجات مصرفية مخصصة لتلبية احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، مما يعزز من استقطاب العملاء الجدد ويدعم نمو الودائع.
- **حقق البنك الوطني الجزائري** (BNA) تقدماً ملحوظاً في تعزيز حصته السوقية للودائع من خلال استراتيجية نمو تركز على التوسع في الخدمات المصرفية وتعزيز العلاقة مع عملائه. فقد قام البنك بتوسيع شبكة فروعه على مستوى مختلف المناطق الجزائرية، مما سمح له بالوصول إلى قاعدة عملاء أوسع في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. كما عمل البنك على تحسين بنيته التحتية التكنولوجية، من خلال تطوير خدماته الإلكترونية مثل الإنترنت المصرفي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، مما يسهل على العملاء الوصول

إلى خدماتهم المصرفية في أي وقت ومن أي مكان. هذه التحسينات التكنولوجية ساعدت في تسريع العمليات وزيادة الكفاءة، مما أدى إلى تعزيز ثقة العملاء ودفعهم لزيادة حجم ودائعهم في البنك. بالإضافة إلى ذلك، يواصل البنك الوطني الجزائري تنفيذ سياسات تتماشى مع احتياجات السوق المحلي، مثل تقديم منتجات ادخارية مبتكرة وحلول تمويلية مرنة، مما يعزز من جذب فئات مختلفة من العملاء ويساهم في تعزيز حصته السوقية للودائع بشكل مستمر.

- **حقق القرض الشعبي الجزائري** (CPA) تقدمًا ملحوظًا في تحسين حصته السوقية للودائع من خلال تنفيذ استراتيجيات شاملة تركز على التوسع في خدماته المصرفية وتحسين تجربة العملاء، ومن خلال زيادة عدد الفروع وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية، تمكن القرض الشعبي من تعزيز وصوله إلى شريحة واسعة من العملاء، سواء في المناطق الحضرية أو النائية. كما يولي القرض الشعبي أهمية كبيرة لتطوير منصاته الرقمية، مثل الإنترنت المصرفي والتطبيقات المصرفية على الهواتف المحمولة، مما يوفر للعملاء القدرة على إدارة حساباتهم والقيام بالمعاملات المصرفية بسهولة ويسر. هذه التحسينات التكنولوجية لم تسهم فقط في تسهيل الخدمات ولكن أيضًا في تعزيز مستوى الأمان والشفافية، وهو ما يعزز من ثقة العملاء في البنك. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القرض الشعبي بتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع، مثل الحسابات الادخارية، والقروض الشخصية، والتمويلات التجارية، مما يعزز جاذبيته ويزيد من حصته السوقية للودائع، كما أن البنك يواصل تعزيز شراكاته مع المؤسسات الحكومية والخاصة، ما يسهم في تعزيز مكانته في السوق المصرفي الجزائري.
- **حقق بنك الجزائر الخارجي** (**BDL**) تقدمًا ملحوظًا في تعزيز حصته السوقية للودائع من خلال تطوير شبكة فروعه وتوسيع خدماته المصرفية بما يتماشى مع الاحتياجات المتزايدة للعملاء في مختلف المناطق. يعكس النمو الذي حققه البنك استراتيجيته في تحسين جودة الخدمات المقدمة، إضافة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة لتوفير تجربة مصرفية أكثر سهولة وأمانًا، وعلى الصعيد الرقمي، يواصل بنك الجزائر الخارجي الاستثمار في منصاته الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مما ساعد في جذب عملاء جدد وتعزيز ولاء العملاء الحاليين. كما قام بتوسيع قاعدة عملائه عبر تقديم منتجات مصرفية مبتكرة، مثل حسابات التوفير ذات العوائد التنافسية والتمويلات التجارية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تسهم هذه الاستراتيجيات في زيادة الحصة السوقية للودائع لبنك الجزائر الخارجي، مما يعكس قدرته على التكيف مع التغيرات في السوق المصرفي الجزائري واحتياجات عملائه، وبالتالي تعزيز مركزه في القطاع المصرفي الوطني.
- **بنك التوفير والادخار الجزائري** (**CNEP**) حقق تقدمًا ملحوظًا في مؤشرات الحصة السوقية للودائع، وذلك بفضل استراتيجياته الفعالة في التوسع الجغرافي وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية، ومن خلال فتح فروع جديدة في مناطق حيوية، خاصة في المناطق الريفية والنائية، تمكن البنك من الوصول إلى شريحة أكبر من العملاء وزيادة حجم الودائع. كما ساهم الاستثمار في التكنولوجيا، مثل الصرافات الآلية والتطبيقات

المصرفية عبر الهواتف الذكية، في تحسين تجربة العملاء وجعلها أكثر سهولة وراحة. بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك مجموعة متنوعة من الخدمات التي تلبي احتياجات فئات واسعة من العملاء، مثل حسابات التوفير ذات الفوائد التنافسية، مما ساعد في تعزيز مكانته السوقية.

- **حقق بنك التنمية المحلية** (BDL) تقدمًا ملحوظًا في تعزيز حصته السوقية للودائع من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة تهدف إلى توسيع قاعدة عملائه وزيادة انتشار خدماته المصرفية، ويُعتبر بنك التنمية المحلية من البنوك الرائدة في الجزائر في تقديم الحلول التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يساهم بشكل فعال في دعم التنمية الاقتصادية المحلية وتحفيز القطاع الخاص، ومن خلال تطوير شبكة فروعه وتوسيع نطاق خدماته البنكية، بما في ذلك الخدمات الرقمية، استطاع البنك زيادة عدد عملائه وتعزيز قدرته على جذب الودائع. كما يولي البنك اهتمامًا كبيرًا بتحسين تجربة العملاء عبر تقديم خدمات مصرفية تواكب التطور التكنولوجي واحتياجات الأفراد والشركات على حد سواء. إضافة إلى ذلك، يسعى بنك التنمية المحلية إلى استهداف المناطق الأقل تمويلًا من خلال توسيع رقعة خدماته في المناطق الريفية والنائية، مما يعزز من دوره كعامل رئيسي في تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية وتحقيق الشمول المالي على مستوى البلاد.

2-2- البنوك الخاصة

- **حقق بنك السلام الجزائر** نتائج جيدة في مؤشرات الحصة السوقية للودائع، حيث يُعتبر من البنوك الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر، حيث يتمتع بنك السلام بمكانة متميزة في السوق المحلي بفضل تقديمه حلولاً مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما يعزز ثقته في أوساط العملاء، سواء الأفراد أو المؤسسات. لقد أظهرت التقديرات الأخيرة أن البنك تمكن من زيادة حصته السوقية للودائع بفضل استراتيجياته الفعالة التي تركز على توسيع قاعدة عملائه وتحسين شبكة فروعه، مما جعل خدماته المصرفية أكثر وصولًا. كما أن تميز بنك السلام في تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية مثل التمويل العقاري، والتمويل الشخصي، والمنتجات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة، يعزز من مكانته في السوق. علاوة على ذلك، عمل البنك على تعزيز تواجده في المناطق النائية والمحرومة من خلال الخدمات المصرفية الرقمية، مما ساعد في تقديم خدماته إلى شرائح واسعة من العملاء، مما أدى إلى نمو ملحوظ في حجم الودائع. كما تساهم استثماراته في التكنولوجيا في تعزيز الكفاءة التشغيلية ورفع مستوى رضا العملاء.
- **بنك ناتكسيس الجزائر** حقق تقدمًا ملحوظًا في السوق الجزائرية، حيث استطاع من خلال استراتيجياته المصرفية المدروسة أن يحقق نموًا في حصته السوقية، وخاصة في مجال الودائع. يعتمد البنك على تقديم حلول مصرفية مبتكرة وخدمات مالية مرنة تلبي احتياجات عملائه في مختلف القطاعات، سواء الأفراد أو الشركات، ومن خلال التركيز على تعزيز التواجد الرقمي، أطلق بنك ناتكسيس الجزائر مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي ساعدت في جذب شريحة كبيرة من العملاء، مما ساهم في زيادة حصته في سوق الودائع، كما يعمل البنك على تحسين سمعته في السوق المحلية عبر تعزيز علاقاته مع العملاء وتحسين جودة الخدمات المصرفية،

ومن بين العوامل التي ساعدت بنك ناتكسيس على تحقيق هذه النجاحات هو التزامه بتقديم منتجات مالية تتناسب مع احتياجات السوق المحلي، فضلاً عن قوة الدعم التي يحصل عليها من المجموعة الأم ناتكسيس الفرنسية، مما يمنحه القدرة على توفير حلول مصرفية متقدمة في بيئة مالية تنافسية.

- **بنك بارِباس الجزائر** هو فرع من مجموعة بارِباس الفرنسية، ويُعد من البنوك الرائدة في الجزائر من حيث تقديم خدمات مصرفية متكاملة ومتنوعة. يتميز البنك بتقديم حلول تمويل مبتكرة ومناسبة لمختلف الفئات من عملائه، سواء الأفراد أو الشركات، ويعد **بنك بارِباس**–الجزائر من بين البنوك التي تسعى إلى توسيع نطاق خدماتها المصرفية لتشمل أحدث التقنيات الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، مما يساهم في تحسين تجربة العملاء وزيادة الكفاءة التشغيلية. **حقق بنك بارِباس الجزائر** تطورًا ملحوظًا في مؤشرات الحصة السوقية للودائع، حيث يُعزى ذلك إلى استراتيجيته المتطورة في تحسين الخدمات المصرفية وتوسيع شبكة فروعه، كما يسعى البنك إلى تعزيز وجوده في السوق المصرفية الجزائرية من خلال التركيز على تقديم منتجات مالية مرنة، بالإضافة إلى زيادة اعتماد العملاء على الحلول المصرفية الإلكترونية والرقمية.
- **حقق بنك البركة الجزائر** نتائج إيجابية في مؤشرات الحصة السوقية للودائع على مدار السنوات الأخيرة، حيث أظهرت مخرجات التقدير وجود تأثير ملحوظ لتوسيع شبكة فروعه وزيادة قاعدة عملائه، كما يعتبر البركة بنك من البنوك الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر، مما يعزز من مكانته في السوق المصرفي المحلي ويزيد من ثقته لدى العملاء الذين يبحثون عن منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد ساهمت المبادرات الاستراتيجية التي اتبعها البنك في تحسين أدائه المالي وزيادة حصته في السوق، خاصة مع تقديم حلول تمويلية متنوعة مثل التمويل العقاري والتمويل الشخصي، التي تحظى بإقبال متزايد من الأفراد والشركات. كما لعب البنك دورًا مهمًا في توسيع قاعدة عملائه من خلال تحسين خدماته الرقمية وتعزيز التفاعل مع العملاء، مما ساهم في زيادة حجم الودائع وتحقيق نمو مستدام في مؤشر الحصة السوقية للودائع. بالإضافة إلى ذلك، يسعى بنك البركة الجزائر لتعزيز تواجده في المناطق النائية والريفية، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي ويزيد من قدرته على جذب شرائح جديدة من العملاء.
- **حقق بنك المغرب العربي للاستثمار – الجزائر** (BMI) نتائج إيجابية في مؤشرات الحصة السوقية للودائع خلال السنوات الأخيرة، حيث تمكن من توسيع قاعدة عملائه وتحقيق نمو مستدام في حجم الودائع التي يديرها، كما يعكس هذا التوسع قدرة البنك على جذب الثقة من عملائه من خلال تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وموثوقة، والتي تتضمن مجموعة متنوعة من الحلول المالية التي تواكب احتياجات الأفراد والشركات. يمتاز البنك بتقديم خدمات مصرفية شاملة تشمل الودائع، التمويل الشخصي، وتمويل الشركات، وهو ما يعزز دوره الفعال في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر. كما أن البنك يتمتع بحضور قوي في السوق المحلي من خلال شبكة واسعة من الفروع التي تعمل على تلبية احتياجات العملاء في مختلف المناطق، بالإضافة إلى تقديم خدماته عبر القنوات الرقمية، التي تسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية. علاوة على ذلك،

يمكن ملاحظة أن بنك المغرب العربي للاستثمار قد عزز من استخدامه للتكنولوجيا المالية الحديثة، مما أدى إلى تحسين الأداء التشغيلي وزيادة رضا العملاء. كما يعمل البنك على تطوير سياسات تحفيزية من خلال تحسين نسبة العائد على الودائع التي يقدمها، مما يساهم في جذب العملاء الجدد والحفاظ على قاعدة عملائه الحالية.

- **حققت المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر** (Arab Banking Corporation – ABC) نتائج إيجابية في مجال الحصة السوقية للودائع خلال السنوات الأخيرة، ويعكس ذلك استراتيجياتها الناجحة في تعزيز مكانتها في السوق المحلي، حيث استطاعت المؤسسة من جذب شريحة واسعة من العملاء من خلال تقديم خدمات مصرفية متنوعة تشمل الحسابات الجارية، الودائع، القروض، وكذلك الحلول المالية المبتكرة، كما إن المؤسسة(ABC) تواصل تعزيز دورها في السوق من خلال شبكة فروعها المنتشرة، بالإضافة إلى توسيع خدماتها الرقمية، مما يساعد في تسهيل وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية بسهولة ويسر، هذا التوسع في الخدمات الرقمية يعزز بشكل كبير من قدرة المؤسسة على تقديم تجربة مصرفية متكاملة، بما يتناسب مع التوجهات الحديثة للقطاع المالي، وعلى الرغم من التحديات التي قد تواجهها المؤسسات المالية في الأسواق التنافسية، فإن المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر تمكنت من تحقيق نمو ملحوظ في حصتها السوقية للودائع، مما يدل على ثقة العملاء في خدماتها وابتكارها المستمر في تطوير حلول مصرفية تلبي احتياجاتهم المتزايدة.
- **ترست بنك – الجزائر** (Trust Bank Algeria) قد حقق في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية فيما يتعلق بحجم الودائع السوقية، وذلك بفضل استراتيجياته الفعالة في جذب العملاء وتحسين تجربة المستخدم، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي قد يواجهها السوق النقدي الجزائري، تمكن ترست بنك من تحقيق نمو ملحوظ في الحصة السوقية للودائع من خلال تحسين خدماته المصرفية وتوسيع نطاق خدماته الإلكترونية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات ، حيث ركز **ترست بنك – الجزائر** في استثماراته على تحسين شبكة الفروع وزيادة عدد الصرافات الآلية، مما ساهم في توفير سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية. كما أن البنك طور من تقنياته المصرفية عبر الإنترنت لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة للحلول الرقمية، مما ساعد في جذب شريحة جديدة من العملاء المتطلعين إلى خدمات مصرفية مبتكرة، بالإضافة إلى ذلك، شهد البنك تحسّنًا في مستوى رضى العملاء بفضل تقديم خدمات مالية مرنة تشمل القروض، الحسابات الجارية، الودائع لأجل، إضافة إلى تحسين البنية التحتية التكنولوجية التي توفر للعملاء تجربة مصرفية حديثة وآمنة. ونتيجة لهذه الجهود، تمكن **ترست بنك – الجزائر** من تحسين مركزه في السوق الجزائرية، مع تعزيز قدرة البنك على تحقيق مستويات عالية من النمو في قطاع الودائع السوقية.

المبحث الرابع: تحليل وتفسير نتائج المعادلة الرابعة مؤشر الحصة السوقية للقروض(MSL):

المطلب الأول: تحليل ومناقشة آثار المتغيرات التفسيرية على (MSL)

1-1- أثر مؤشر الصراف الآلي على الحصة السوقية للقروض:

تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة معنوية طردية بين عدد فروع البنك (NB) والعائد على الحصة السوقية للقروض(MSL) ، حيث يؤدي زيادة وحدة واحدة في عدد فروع البنك إلى زيادة بمقدار 1.039 وحدة في الحصة السوقية للقروض، وهذه النتيجة تعكس أهمية التوسع الجغرافي للبنك من خلال افتتاح فروع جديدة، مما يساهم في تعزيز وصول البنك إلى قاعدة عملاء أوسع وزيادة فرص الحصول على القروض، فزيادة عدد الفروع تساهم في تحسين الوعي بخدمات البنك وتوسيع نطاق تأثيره في الأسواق المحلية، لا سيما في المناطق التي تعاني من نقص في التغطية المصرفية أو تلك التي تتمتع بكثافة سكانية مرتفعة، ومن خلال هذه العلاقة، يتبين أن التوسع في شبكة الفروع لا يساهم فقط في زيادة الحصة السوقية للقروض، بل يعزز كذلك القدرة التنافسية للبنك في السوق المصرفي. بناءً على ذلك، يُوصى بتبني استراتيجيات توسعية مدروسة من قبل البنوك، تركز على فتح فروع جديدة في المناطق ذات الأولوية مع ضمان تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة لضمان استدامة النمو وزيادة الحصة السوقية. إن الزيادة في **عدد البنوك** تؤدي إلى **زيادة التنافسية** في السوق المصرفي، حيث تتسابق البنوك لتوسيع قاعدة عملائها من خلال تقديم خدمات مالية مبتكرة. نتيجة لذلك، تسعى البنوك إلى تقديم **شروط ائتمانية أفضل**، مثل **خفض الفائدة** أو **تسهيل إجراءات القروض**، لجذب المزيد من العملاء، حيث أن هذا التنافس يساعد في تحسين **الحصة السوقية للقروض** حيث يصبح العملاء أكثر جذبًا للمنتجات الائتمانية التي تقدمها البنوك، ما يزيد من حجم القروض الممنوحة، ويمكن تفسير هذا التأثير الإيجابي بين(MSL) و (NB)بعدة عوامل اقتصادية ومالية كما يلي:

- **التوسع الجغرافي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية:** زيادة عدد البنوك لا يعني فقط تحسين **التنافسية** بين البنوك بل أيضًا يشير إلى **توسع جغرافي** للخدمات المالية. مع زيادة عدد الفروع في مختلف المناطق، يمكن للعملاء الوصول إلى خدمات القروض بسهولة أكبر، ما يسهم في زيادة **الحصة السوقية للقروض** .علاوة على ذلك، فإن **تحسين الوصول** إلى هذه الخدمات يزيد من **التفاعل مع السوق** و**الاستفادة من القروض** من قبل العملاء في المناطق التي قد تكون كانت تفتقر إلى الخدمات المصرفية بشكل كافٍ. بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي يسهم في تعزيز الشمول المالي، مما يتيح لشرائح أكبر من المجتمع الاستفادة من الخدمات المصرفية [1]،ومع ذلك، تشير بعض الدراسات إلى أن التوسع الجغرافي التقليدي قد لا يكون دائمًا الخيار الأمثل. فمع التطور التكنولوجي، تتجه بعض البنوك إلى تعزيز خدماتها

[1] **Modern Sciences Journal MOSJ.** *The impact of geographical expansion and improved access to financial services on market share growth.* 2022. Retrieved from https://mosj.journals.ekb.eg/article_208169_92c447a8f85a2e3abc5a759c1f66002d.pdf

الإلكترونية بدلاً من فتح فروع جديدة، مما يقلل من التكاليف التشغيلية ويوفر للعملاء وسائل أكثر راحة للوصول إلى الخدمات المالية.[1]

- **الابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية:** زيادة عدد البنوك يعزز من **التنوع** و**الابتكار** في السوق المصرفي، حيث تتسابق البنوك لتقديم **منتجات ائتمانية مبتكرة** تلبي احتياجات العملاء المختلفة، و يمكن أن يشمل ذلك **قروضًا مرنة** للمشروعات الصغيرة أو **قروضًا شخصية** بأحكام ميسرة، وهذا الابتكار يساعد في جذب **عملاء جدد** ويساهم في تعزيز **الحصة السوقية** للبنك في قطاع القروض، حيث يقدم البنك مزيدًا من الخيارات للعملاء في الحصول على تمويلات تتناسب مع احتياجاتهم الخاصة.
- **التوسع في تقنيات الإقراض:** مع تزايد عدد البنوك، تظهر **تقنيات جديدة** تساعد البنوك في تقديم خدمات **إقراض أسرع** وأكثر كفاءة، حيث يمكن للبنوك استخدام **التطبيقات الرقمية** و **أنظمة الذكاء الاصطناعي** لتحليل بيانات العملاء بسرعة وتقديم قروض بطريقة أكثر دقة، وهذا التوسع لا يساعد فقط في **تقليل المخاطر** بل أيضًا **يُحسن سرعة وفاعلية القروض** التي يتم منحها للعملاء، مما يساهم في **زيادة الحصة السوقية للبنك**.
- **تأثير استراتيجيات التسويق والعلاقات العامة:** زيادة عدد البنوك يعزز من **استراتيجيات التسويق** التي تتبناها البنوك، مما يزيد من **وعي العملاء** بالمنتجات الائتمانية المتاحة، وقد يمكن للبنوك أن تستخدم **إعلانات تسويقية** وحملات ترويجية لعرض قروضها بأسعار وشروط تنافسية، كما أن البنوك قد تُحسن **علاقاتها مع العملاء** لتقديم خدمة أفضل، مما يؤدي إلى **زيادة الطلب على القروض** ومن ثم زيادة حصتها السوقية، ولقد أشارت الدراسات إلى أن استراتيجيات التسويق المصرفي، بما في ذلك الترويج الإلكتروني، تلعب دورًا حاسمًا في زيادة الوعي بالمنتجات الائتمانية المتاحة وتحفيز الطلب عليها، على سبيل المثال وجدت دراسة أن الترويج الإلكتروني له تأثير إيجابي على الحصة السوقية للمصارف في شمال الضفة الغربية[2]،بالإضافة إلى ذلك، تُظهر الأبحاث أن استراتيجيات التسويق المصرفي تؤثر بشكل مباشر على الحصة السوقية للبنوك، كما أن في دراسة حالة لبنك فيصل الإسلامي بالسودان، تم التأكيد على أن جميع استراتيجيات التسويق المصرفي تؤثر على الحصة السوقية للبنك، مع تأثير أكبر لاستراتيجية الخدمة المصرفية[3]، من ناحية أخرى، تلعب العلاقات العامة دورًا مهمًا في تعزيز صورة البنك وبناء الثقة مع العملاء، مما يسهم في زيادة الطلب

---

(1) **Quds Bank.** *Geographical expansion vs. digital banking: Strategic considerations.* 2018. Retrieved from https://www.qudsbank.ps/press-release/25112018

(2) **Al-Azhar University.** *The impact of electronic promotion on the market share of banks in the northern West Bank.* Retrieved from https://www.alazhar.edu.ps/journal/attachedFile.asp?seqq1=2058

(3) **King Saud University.** *The impact of banking marketing strategies on market share: A case study of Faisal Islamic Bank in Sudan.* Retrieved from https://faculty.ksu.edu.sa/ar/mmohamedkhairc/publication/150556

على القروض، كما تساهم العلاقات العامة في تحسين التواصل مع العملاء وتقديم خدمات متميزة، مما يؤدي إلى تعزيز الحصة السوقية للبنك [1].

- **دخول شرائح جديدة من العملاء:** تزايد عدد البنوك يساعد في **دخول شرائح جديدة** من العملاء إلى السوق، مما يسهم في زيادة الطلب على القروض، ومع وجود مزيد من البنوك، قد تتمكن هذه المصارف من **استهداف فئات مختلفة** مثل **المشروعات الصغيرة** أو **الشباب** الذين يبحثون عن قروض دراسية أو قروض شخصية، حيث أنه من خلال تلبية احتياجات هذه الشرائح الجديدة، تزداد **حصة البنك** من القروض في السوق، ومنه يتمكن من جذب عملاء جدد وتحقيق نمو أكبر في السوق.
- **تحسين الاستقرار المالي للبنك:** زيادة عدد البنوك يمكن أن **يحسن استقرار السوق** بشكل عام من خلال تعزيز **التنوع المالي** .هذا التنوع يساهم في **خفض المخاطر** التي قد تواجهها البنوك الفردية، ما يزيد من قدرة البنوك على تقديم **خدمات مالية مستقرة** وموثوقة، لذلك يمكن أن يؤدي التوسع في عدد البنوك إلى **تحقيق استقرار أكبر** في القطاع المصرفي، مما يعزز من **حصة البنك** في السوق من خلال زيادة ثقة العملاء في الاستفادة من القروض الممنوحة.

1-2- أثر مؤشر الصراف الآلي على الحصة السوقية للقروض:

تشير نتائج التقدير أيضًا إلى أن زيادة جهاز صراف آلي واحد يرتبط بزيادة الحصة السوقية للقروض بمقدار 0.541 وحدة، مما يبرز أهمية الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، حيث أن وجود أجهزة صراف آلي إضافية يسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للعملاء، مما يسهل عليهم التفاعل مع البنك بشكل أكثر مرونة وسهولة، كما أن انتشار أجهزة الصراف الآلي في مناطق متعددة يسهم في زيادة قاعدة العملاء وتسهيل الوصول إلى القروض، مما يعزز الحصة السوقية للبنك في مجال القروض، لذلك يُوصى بزيادة الاستثمار في شبكة أجهزة الصراف الآلي، خصوصًا في المناطق الريفية والنائية، بهدف توسيع قاعدة العملاء وزيادة القدرة التنافسية في السوق المصرفي.

تعتبر **الصرافات الآلية (ATM)** أحد العوامل المؤثرة بشكل كبير على القطاع المصرفي في العصر الحديث، حيث يمكن للصرافات الآلية أن تسهم في زيادة **الحصة السوقية للقروض** عبر تحسين **سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية**، وقد يشير التحليل إلى أن **وجود الصرافات الآلية** له تأثير إيجابي على زيادة **حصة القروض السوقية**، وهذه بعض الأسباب التي تساهم في ذلك:

- **تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية**[2]: الصرافات الآلية تساهم في **تحسين الوصول** إلى الخدمات المالية بشكل عام، حيث أن توافر هذه الأجهزة في **أماكن استراتيجية** داخل المدن وفي المناطق الريفية يسهل على الأفراد **الوصول السريع** إلى حساباتهم البنكية واستخدام الخدمات المصرفية المختلفة مثل

---

[1] **An-Najah National University.** *The contribution of public relations to electronic marketing in Palestinian banks: The National Bank as a model.* Retrieved from https://2u.pw/2KSOd1wT

[2] Chakrabarty, S., & Lympany, M. The Role of ATMs in Financial Inclusion. Journal of Financial Services Marketing, 192, 2014. 87-100.

الاستفسار عن الرصيد و **إجراء التحويلات** و **الاستعلام عن القروض**، هذا الوصول السهل يعزز من **الوعي المالي** ويساهم في زيادة الطلب على المنتجات الائتمانية مثل **القروض الشخصية** و **قروض الأعمال الصغيرة**.

- **التوسع الجغرافي**: وجود **الصرافات الآلية** في مناطق جغرافية متعددة يساعد على **توسيع نطاق الوصول** إلى العملاء الجدد، فكلما زاد انتشار الصرافات الآلية في **المدن الصغيرة** أو المناطق النائية، كلما أصبح بإمكان العملاء في هذه المناطق **الوصول إلى خدمات القروض** التي تقدمها البنوك، وهذا التوسع الجغرافي في شبكة الصرافات يسهم في **زيادة عدد العملاء** الذين يمكنهم الحصول على القروض، **مما يعزز حصة السوق** للبنك.
- **تقليل التكاليف وتعزيز الكفاءة**[1]: تعد الصرافات الآلية **أداة فعالة** لخفض التكاليف التشغيلية للبنوك، حيث يمكن للعملاء إجراء المعاملات بدون الحاجة للذهاب إلى الفروع، وهذا ما يساهم في تحسين **كفاءة الخدمات المصرفية**، مما يتيح للبنك توجيه موارده بشكل أفضل لتقديم **قروض ميسرة** للعملاء الجدد، علاوة على ذلك فإن الصرافات الآلية توفر **وقت العميل** وتقليل عبء المعاملات البنكية، مما يزيد من **رضا العملاء** وبالتالي تعزيز **حصة القروض**.
- **تحفيز الطلب على القروض**[2]: وجود الصرافات الآلية في أماكن يسهل الوصول إليها يمكن أن يشجع **الأفراد على التفاعل مع البنك** بشكل أكثر انتظامًا، مما يزيد من احتمالية طلبهم **لقروض** أو منتجات مالية أخرى، وإذا كانت الصرافات الآلية توفر أيضًا خدمات إضافية مثل **استعلامات القروض** أو حتى **طلبات القروض**، فإنها قد تحفز العملاء على التفكير في إمكانية الحصول على **تمويل** من البنك وبالتالي **زيادة الطلب** على القروض.
- **تحسين تجربة العميل**[3]: **سهولة المعاملات** عبر الصرافات الآلية تساهم في تحسين **تجربة العميل** بشكل عام، مما قد يجعل العملاء أكثر **ثقة** في البنك وبالتالي **زيادة رضاهم** عن الخدمات المصرفية، فعندما يكون العملاء راضين عن الوصول السهل والمريح إلى الخدمات المصرفية، فإنهم يكونون أكثر استعدادًا للاستفادة من **المنتجات الائتمانية** المقدمة مثل **القروض الشخصية** و **القروض العقارية**، فزيادة رضا العملاء تؤدي إلى **زيادة الولاء** وبالتالي زيادة **الحصة السوقية للبنك** في مجال القروض.

1-3- أثر مؤشر التضخم على الحصة السوقية للقروض:

أما بالنسبة للعلاقة السلبية بين معدل التضخم والحصة السوقية، فإن نتائج التقدير تشير إلى أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الحصة السوقية بمقدار 0.000454 وحدة، قد تعكس هذه العلاقة التأثير

---

(1) Ghosh, S. **The Role of ATMs in Cost Reduction and Customer Satisfaction**. *International Journal of Bank Marketing*, 312, 2013. 103-118.

(2) Sarma, M**. Financial Inclusion and Development: A Cross Country Analysis**. *The Journal of International Development*, 206, 2008. 693-712.

(3)Burgess, R., & Pande, R. **Do Rural Banks Matter? Evidence from the Indian Experience**. *The American Economic Review*, 953, 2005. 780-795.

السلبي للتضخم على القدرة الشرائية للعملاء، مما قد يؤدي إلى تقليص الطلب على القروض أو تراجع قدرة الأفراد والشركات على التعامل مع المؤسسات المالية، كما أن التضخم قد يؤدي إلى رفع تكاليف التشغيل للبنوك، مما يحد من قدرتها على تقديم شروط تمويلية ميسرة، بناءً على ذلك يُوصى بمراقبة معدل التضخم بعناية واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من تأثيراته على النشاط المصرفي من خلال تحسين كفاءة العمليات البنكية وتطوير منتجات مالية تتناسب مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.

تشير نتائج التقدير من جهة أخرى، إلى أن زيادة التوسع في التكنولوجيا بوحدة واحدة يرتبط بانخفاض الحصة السوقية بمقدار 0.0480 وحدة. يمكن أن يكون هذا التأثير ناتجًا عن تحول بعض العملاء نحو البدائل الرقمية أو المصرفية الإلكترونية، مما يقلل من اعتمادهم على الخدمات المصرفية التقليدية، كما قد تزيد التكاليف المرتبطة بتطوير التكنولوجيا من الضغوط المالية على البنوك، مما يؤثر على قدرتها على جذب المزيد من العملاء في القطاع التقليدي. لذا من المهم أن توازن البنوك بين الاستثمار في التكنولوجيا وتقديم الخدمات التقليدية بما يتماشى مع تفضيلات عملائها واحتياجاتهم، بهدف تحقيق توازن بين الابتكار التكنولوجي والاحتفاظ بالحصة السوقية.

1-4- أثر مؤشر الأداء الصناعي المصرفي على مؤشر الحصة السوقية للقروض:

وفيما يخص أداء الصناعة المصرفية، تشير النتائج إلى أن ارتفاع أداء الصناعة المصرفية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للقروض بمقدار 0.000370 وحدة. تعكس هذه العلاقة الإيجابية أهمية تحسين الأداء العام للصناعة المصرفية في تعزيز قدرة البنوك على جذب المزيد من العملاء وزيادة حجم القروض الممنوحة، فتحسين الأداء المصرفي يشمل تحسين الخدمات البنكية، تقديم قروض بأسعار تنافسية، وزيادة الكفاءة التشغيلية، مما يعزز من ثقة العملاء ويحفزهم على التوجه نحو البنوك للحصول على القروض، ومن ثم ينبغي على البنوك أن تركز على تطوير وتحسين أدائها المالي والتشغيلي بما يعزز من استدامة نمو الحصة السوقية للقروض على المدى الطويل.

يُعد **الأداء الصناعي المصرفي** مؤشرًا مهمًا لقياس مدى كفاءة النظام المصرفي في تقديم الخدمات المالية ودعم النشاط الاقتصادي. يُشير هذا الأداء إلى مدى قدرة البنوك على تحقيق أرباح مستدامة، وتحسين كفاءتها التشغيلية، وتوسيع قاعدة عملائها، مما ينعكس بشكل مباشر على استقرار النظام المالي والتنمية الاقتصادية، وفيما يلي أبرز تأثيرات الأداء الصناعي المصرفي على القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام:

- **تعزيز الاستقرار المالي**[1]: يؤثر الأداء الصناعي المصرفي بشكل مباشر على **الاستقرار المالي**، حيث أن البنوك التي تحقق أداءً جيدًا تساهم في استقرار النظام المصرفي وتقليل المخاطر المالية. عندما تكون البنوك قوية وقادرة على تحقيق أرباح مستدامة، فإنها تستطيع **تحمل الأزمات المالية** وتقديم دعم اقتصادي أفضل من خلال التمويل والاستثمار.

[1] Borio, C., & Zhu, H. **Capital regulation, risk-taking and monetary policy: A missing link in the transmission mechanism**? *BIS Working Papers*, 2008. No. 268.

- **دعم النمو الاقتصادي**[1]: يعتبر الأداء الصناعي المصرفي محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، إذ تعتمد القطاعات الاقتصادية المختلفة على **القروض والاستثمارات** التي تقدمها البنوك، فعندما يكون الأداء المصرفي جيدًا تزيد قدرة البنوك على توفير التمويل اللازم للمشاريع، مما يعزز **التوسع الصناعي والتجاري** ويخلق فرص عمل جديدة.
- **تحسين تنافسية القطاع المصرفي**[2]: كلما كان الأداء الصناعي المصرفي قويًا، زادت **قدرة البنوك على التنافس** فيما بينها لجذب العملاء وتقديم خدمات مصرفية مبتكرة، يؤدي هذا التنافس إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية، وخفض التكاليف، وتقديم خيارات تمويل أكثر ملاءمة للعملاء، مما يدفع القطاع المصرفي نحو **التطور والتحول الرقمي**.
- **زيادة كفاءة تخصيص الموارد**[3]: تحقيق أداء صناعي مصرفي جيد يسمح للبنوك باستخدام مواردها بشكل أكثر **كفاءة وفعالية**، مما يؤدي إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالائتمان وتحسين العائد على الأصول وحقوق الملكية، فكلما كانت البنوك قادرة على تخصيص الموارد المالية بشكل فعال، زادت قدرتها على تقديم **تمويل موجه** نحو القطاعات الأكثر إنتاجية.
- **تقليل المخاطر الائتمانية والمالية**[4]: يؤثر الأداء الصناعي المصرفي أيضًا على **إدارة المخاطر المالية**، حيث أن البنوك ذات الأداء القوي تكون أكثر قدرة على **تقييم المخاطر الائتمانية** واتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة. يساعد ذلك في تقليل نسب القروض المتعثرة وتحسين جودة الأصول المصرفية، مما يعزز من **صلابة النظام المالي**.
- **تحسين كفاءة التكنولوجيا المصرفية**[5]: أحد العوامل التي تؤثر على الأداء الصناعي المصرفي هو **التحول الرقمي** وتبني التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية، فالبنوك التي تستثمر في التقنيات المالية (FINTECH)وأنظمة الدفع الإلكتروني تكون قادرة على تحسين خدماتها، وتقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة قاعدة عملائها، مما ينعكس إيجابيًا على أدائها المالي.
- **تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين:** كلما كان الأداء الصناعي المصرفي قويًا، زادت **ثقة العملاء والمستثمرين** في القطاع المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة تدفقات الودائع والاستثمارات في البنوك، فالثقة العالية في النظام المصرفي تعزز من استقرار **العملة المحلية**، وتشجع على الاستثمارات الأجنبية، وتدعم بيئة الأعمال.

(1) Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R**. Finance, inequality, and poverty: Cross-country evidence**. *Journal of Economic Growth*, 121, 2007. 27-49.
(2)Allen, F., & Gale, D. **Financial contagion**. *Journal of Political Economy*, 1081, 2000. 1-33.
(3) Van der Merwe, R., & Van der Merwe, M. **The role of banking innovation in increasing efficiency: A study of the South African banking sector.** *International Journal of Bank Marketing*, 324, 2014. 310-325.
(4) King, R. G., & Levine, R. **Finance and growth: Schumpeter might be right**. *Quarterly Journal of Economics*, 1083, 1993. 717-737.
(5)Blinder, A. S. **The role of monetary policy**. *Economic Perspectives*, 213, 1997. 1-18.

- **دعم السياسات النقدية والمالية:** البنوك التي تتمتع بأداء صناعي مصرفي قوي تكون أكثر قدرة على **تنفيذ السياسات النقدية** التي تعتمدها البنوك المركزية، مثل خفض أو رفع أسعار الفائدة، وتحفيز أو تقليل المعروض النقدي. وهذا يجعل القطاع المصرفي أكثر مرونة في مواجهة **التغيرات الاقتصادية** والتكيف مع السياسات المالية للحكومة.

1-5- أثر مؤشر معامل الانكماش الناتج الاجمالي على مؤشر الحصة السوقية للقروض:

تشير نتائج التقدير إلى أن زيادة معامل الانكماش بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للقروض بمقدار E-06.6.45 ورغم أن هذا التأثير طفيف، إلا أنه يعكس علاقة إيجابية بين معامل الانكماش (الذي يعكس التغيرات في الأسعار أو التضخم في الاقتصاد) وحصة البنوك في سوق القروض، ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن زيادة معامل الانكماش قد تشير إلى تحسن في بعض العوامل الاقتصادية أو زيادة في النشاط الاقتصادي، مما قد يدفع الأفراد والشركات إلى زيادة الطلب على القروض. على الرغم من أن التأثير طفيف، إلا أنه من المهم مراقبة هذا العامل بشكل مستمر، حيث إن التغيرات في الأسعار قد تؤثر على سلوك العملاء فيما يتعلق بالاقتراض، وفي حال كانت الزيادة في التضخم تصاحبها تحسن في النمو الاقتصادي، قد يزداد الطلب على القروض بشكل غير مباشر، لذا يتعين على البنوك مراقبة هذه المؤشرات بعناية لضمان التوازن بين تحفيز الطلب على القروض وحماية أصولها المالية.

يعتبر **معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)** من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تقيس مستوى التضخم أو الانكماش في الاقتصاد من خلال تتبع التغيرات في الأسعار الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة محليًا. وبحسب النتائج التجريبية، يظهر أن **معامل الانكماش له تأثير إيجابي ومعنوي على الحصة السوقية للقروض(MSL)** ، مما يعني أن زيادة مستوى التضخم أو الارتفاع في الأسعار العامة يؤدي إلى توسع في حصة القروض التي تمنحها البنوك ضمن النظام المالي. يمكن تفسير هذا التأثير الإيجابي بعدة عوامل اقتصادية ومالية كما يلي:

- **تأثير التضخم على الطلب على القروض**[1]: عند ارتفاع معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك يعني **ارتفاع المستوى العام للأسعار**، مما قد يدفع الشركات والأفراد إلى زيادة الاقتراض لمواكبة ارتفاع التكاليف التشغيلية والاستهلاكية. فالشركات تحتاج إلى تمويل إضافي لشراء المواد الخام بأسعار أعلى، بينما الأفراد قد يلجؤون إلى القروض لتغطية نفقاتهم المتزايدة مثل الإسكان والتعليم والاستهلاك.
- **انخفاض قيمة الديون الحقيقية**[2]: عند ارتفاع التضخم، تنخفض القيمة الحقيقية للديون المستقبلية، مما يجعل الاقتراض أكثر جاذبية للمؤسسات والأفراد. فالقروض التي يتم أخذها اليوم ستُسدد بمبالغ نقدية تكون قيمتها الفعلية أقل بسبب التضخم، مما يشجع المزيد من العملاء على اللجوء إلى الاقتراض، وبالتالي **يزداد حجم القروض**، مما يؤدي إلى ارتفاع الحصة السوقية للقروض التي تقدمها البنوك.

(1) Mishkin, F. S. **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets.** 8th edition. 2007. Pearson Education.
(2) Bernanke, B. S., & Gertler, M. **Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission**. *Journal of Economic Perspectives*, 94, 1995. 27-48.

- **تأثير التضخم على السياسات النقدية وأسعار الفائدة**[1]: عادةً ما يؤدي ارتفاع معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي إلى قيام البنك المركزي بتشديد السياسة النقدية عبر **رفع أسعار الفائدة** للحد من التضخم، ورغم أن ارتفاع أسعار الفائدة قد يثبط بعض الطلب على القروض، إلا أن تأثير التضخم الأكبر يدفع بعض القطاعات نحو الاقتراض رغم التكلفة المرتفعة، وخاصة في القطاعات التي تحتاج إلى تمويل قصير الأجل للحفاظ على عملياتها التشغيلية.
- **تغير سلوك البنوك في منح القروض**[2]: في بيئة تضخمية، قد تجد البنوك فرصًا لزيادة أرباحها من خلال **رفع معدلات الفائدة على القروض**، مما قد يعوض جزئيًا عن المخاطر المرتبطة بالتضخم، وبالتالي، تكون البنوك أكثر استعدادًا لمنح القروض، مما يعزز حصتها السوقية للقروض(MSL) .
- **تأثير التضخم على قيمة الأصول المرهونة**[3]: ارتفاع التضخم يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأصول مثل العقارات والمعدات الصناعية، مما يعزز قدرة الشركات والأفراد على **تقديم ضمانات أكبر للحصول على القروض**، وبالتالي يزيد من حجم الإقراض الكلي.
- **تأثيره على التمويل الاستثماري والتوسع الاقتصادي**[4]: في فترات التضخم المرتفع، قد تلجأ الشركات إلى زيادة استثماراتها لتجنب تآكل قيمة أموالها النقدية، مما يدفعها إلى **الاقتراض لتمويل مشاريعها التوسعية**، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على التمويل المصرفي وزيادة الحصة السوقية للقروض التي تمنحها البنوك.

(1) Stiglitz, J. E., & Weiss, A. **Credit Rationing in Markets with Imperfect Information**. *The American Economic Review*, 713, 1981. 393-410.
(2)Romer, D. **Advanced Macroeconomics. 4th edition**. 2012. McGraw-Hill Education.
(3) Gertler, M., & Gilchrist, S. Monetary Policy, Business Cycles, and the Behavior of Small Manufacturing Firms. *Quarterly Journal of Economics*, 1092, 1994. 309-340.
(4) Friedman, M. The Role of Monetary Policy. *The American Economic Review*, 581, 1968. 1-17.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج المعادلة (MSL)،على البنوك محل الدراسة

بناءً على هذه النتائج، يُمكن القول أن ارتفاع مستوى مؤشر الشمول المالي يؤدي دورًا هامًا في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك، ومن خلال التطبيق على بنوك العينة على حدة، نلاحظ ما يلي:

2-1- البنوك العمومية

- **حقق بنك الجزائر الخارجي** (BEA) أداءً ملحوظًا في سياق مؤشر الحصة السوقية للقروض، حيث أظهر البنك قدرة على التوسع في خدماته المصرفية بشكل يساهم في زيادة حصته في السوق القروض، يعكس ذلك تأثير التوسع الجغرافي للبنك من خلال افتتاح فروع جديدة، وكذلك تحسين الخدمات المصرفية المقدمة لعملائه، كما تشير النتائج إلى أن زيادة عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي كانت لها علاقة طردية مع زيادة الحصة السوقية للقروض، حيث أن التوسع في هذه المجالات يعزز من قدرة البنك على تقديم القروض ويزيد من وصوله إلى شريحة أكبر من العملاء. علاوة على ذلك، يُلاحظ أن البنك قد قام بتعزيز خدماته في مجال التمويل، بما في ذلك التمويل الإسلامي، وهو ما يعكس اهتمامه بتوسيع قاعدة عملائه في السوق الجزائري، وهذا يمكن أن يكون قد ساهم في زيادة حجم القروض الممنوحة وتوسيع نطاق البنك في السوق المصرفي المحلي، ومع ذلك من المهم أن يقوم البنك بمواصلة مراقبة هذه المؤشرات والعمل على تحسين أدائه المالي والتشغيلي لضمان استدامة هذه الزيادة في الحصة السوقية للقروض، ومن خلال هذه النتائج يظهر أن بنك الجزائر الخارجي قد نجح في تحقيق نتائج إيجابية في مجال القروض من خلال استراتيجيات متعددة تركز على التوسع الجغرافي والتكنولوجي، وهو ما يساهم بشكل مباشر في تعزيز قدرته التنافسية في السوق.
- **حقق البنك الوطني الجزائري** (BNA) تقدمًا ملحوظًا في سياق مؤشر الحصة السوقية للقروض، حيث عمل على تحسين موقعه في السوق المصرفي المحلي من خلال استراتيجيات متعددة تركز على توسيع شبكة الفروع وتعزيز الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، قد شهد البنك زيادة ملحوظة في حصته السوقية في القروض نتيجة لعدة عوامل، منها التوسع الجغرافي والتكنولوجي بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمات البنكية، كما تمكن BNA من زيادة عدد فروعه بشكل مقبول في السنوات الأخيرة، مما ساعده على الوصول إلى شريحة لا بأس بها من العملاء في مختلف المناطق، بما في ذلك المناطق الريفية التي كانت تعاني من نقص في الخدمات المصرفية، كما أن التوسع في تكنولوجيا المعلومات، مثل زيادة استخدام الأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية الإلكترونية، قد ساهم بشكل كبير في تسهيل الوصول إلى القروض للعملاء، من ناحية أخرى يشير التوسع في قاعدة العملاء وتحسين الخدمات المصرفية إلى قدرة البنك على تلبية احتياجات مختلف الشرائح، بما في ذلك الأفراد والشركات، وعزز ذلك من قدرة البنك على تقديم قروض تنافسية وشروط تمويلية مرنة، مما ساعد على زيادة حجم القروض الممنوحة وتحقيق نمو ملحوظ في حصته السوقية، بناءً على هذه النتائج يمكن القول إن البنك الوطني الجزائري قد استطاع تحقيق تقدم في تعزيز حصته في سوق القروض من خلال

استراتيجيات مدروسة تركز على التوسع في الفروع، الاستثمار في التكنولوجيا، وتطوير منتجاته المصرفية بما يتماشى مع احتياجات عملائه، مما يعزز من قدرته التنافسية في السوق المصرفي المحلي.

- **حقق القرض الشعبي الجزائري** (CPA) نتائج متميزة في مجال الحصة السوقية للقروض، حيث تمكن من تعزيز مركزه في السوق المصرفي المحلي عبر استراتيجيات موجهة نحو التوسع والتطوير المستمر، كما يُعد القرض الشعبي الجزائري من أبرز البنوك الوطنية التي تعتمد على شبكة فروع واسعة تغطي معظم مناطق الجزائر، مما يساهم في تحسين الوصول إلى خدماته ومنتجاته المصرفية، لاسيما القروض، لقد ركز البنك على تقديم حلول تمويلية مبتكرة تشمل القروض الشخصية، قروض التمويل العقاري، وكذلك القروض الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذه الاستراتيجيات لم تقتصر فقط على زيادة الحصة السوقية للقروض، بل ساهمت أيضًا في تلبية احتياجات شريحة واسعة من العملاء في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أن الزيادة في الخدمات الرقمية مثل القروض الإلكترونية، وكذلك تحسين قنوات التواصل مع العملاء من خلال تطبيقات الهاتف المحمول وخدمات الإنترنت، جعلت من القرض الشعبي الجزائري مؤسسة مصرفية تواكب تطورات العصر وتلبي توقعات العملاء في عالم يشهد تسارعًا في التحول الرقمي، فمن خلال هذه الاستراتيجيات، نجح القرض الشعبي الجزائري في تقوية وجوده في السوق المصرفي المحلي وزيادة حصته السوقية في قطاع القروض، ما يعكس قدرة البنك على التكيف مع التغيرات الاقتصادية ومتطلبات العملاء في الجزائر.
- **حقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية** (BADR) تقدماً ملحوظاً في تعزيز حصته السوقية للقروض، حيث يركز البنك بشكل رئيسي على تقديم القروض الموجهة للمزارعين والأنشطة الريفية، مما يساهم بشكل كبير في دعم القطاع الزراعي والتنمية الريفية في الجزائر، كما تمثل القروض التي يقدمها البنك جزءاً مهماً من الحصة السوقية للبنك في قطاع القروض، حيث يقوم بتقديم تسهيلات تمويلية تستهدف المشاريع الزراعية والصناعات المرتبطة بها، مثل الري، الزراعات التجارية، والأنشطة الصناعية في المناطق الريفية، وقد ساعد هذا التركيز على القطاع الزراعي في تعزيز مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سوق القروض، حيث أتاح للبنك الوصول إلى شريحة واسعة من العملاء في المناطق الريفية، وهي فئة قد تكون أقل استفادة من الخدمات البنكية التقليدية، علاوة على ذلك بفضل تحسين الخدمات المصرفية وتقديم شروط تمويل ميسرة، تمكن البنك من جذب المزيد من العملاء في المناطق الريفية والمناطق المحرومة، مما ساعد في زيادة حصته السوقية للقروض، فمن خلال هذا التوجه أظهر البنك قدرة كبيرة على الاستجابة لاحتياجات الفلاحين والمستثمرين في القطاع الزراعي، مما يعزز استدامة نمو حصته السوقية ويعكس أهمية تقديم منتجات تمويلية تتناسب مع خصوصيات القطاع الزراعي في الجزائر، كما أن التوسع في الفروع وتهيئة البنية التحتية الرقمية والمالية قد ساعدا البنك على تحسين الوصول إلى خدماته في المناطق النائية والريفية، مما يعزز من قدرته التنافسية في السوق المصرفي المحلي.
- **حقق بنك التنمية المحلية** (BDL) نتائج متميزة في تعزيز حصته السوقية للقروض، حيث يركز بشكل خاص على تقديم القروض الخاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي تمثل حجر الزاوية في التنمية

الاقتصادية للبلاد، فمن خلال تقديم تسهيلات ائتمانية موجهة لدعم النشاطات الاقتصادية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعات التحويلية والخدمات، استطاع بنك التنمية المحلية أن يلعب دوراً محورياً في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يعتبر التوجه نحو تقديم القروض الموجهة للمشاريع التنموية والتوسع في المناطق التي تشهد نشاطاً اقتصادياً متزايداً من أبرز العوامل التي ساعدت في زيادة الحصة السوقية للبنك في قطاع القروض، علاوة على ذلك ساهم البنك في تعزيز ثقافة التمويل لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، عبر تسهيل الإجراءات وتوفير شروط تمويل مرنة، مما جعل البنك خياراً مفضلاً للمستثمرين في هذا القطاع. كما أن تطوير شبكة الفروع وتوسيع قنوات التواصل مع العملاء من خلال التحول الرقمي كان له دور كبير في تحسين وصول الأفراد والشركات إلى خدمات البنك، ومن خلال هذا التوجه، استطاع بنك التنمية المحلية تعزيز حصته السوقية للقروض بشكل مستدام، مما يساهم في تحقيق أهدافه الاستراتيجية الخاصة بدعم الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدة عملائه.

- **حقق بنك التوفير والاحتياط (CNEP)** نتائج مميزة في سياق مؤشر الحصة السوقية للقروض، حيث تميز بتقديم مجموعة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات فئات مختلفة من العملاء، سواء الأفراد أو الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يعتبر البنك أحد الركائز الأساسية في القطاع المصرفي الجزائري، حيث يسعى بشكل مستمر إلى توسيع قاعدة عملائه وزيادة حصته السوقية في مجال القروض من خلال التركيز على تمويل المشاريع التنموية والإسكانية، كما ساهمت استراتيجية بنك التوفير والاحتياط في تطوير خدماته لتشمل القروض الشخصية، قروض الإسكان، والقروض الخاصة بمشاريع الأعمال الصغيرة، مما جعله الخيار المفضل لدى العديد من المواطنين والمستثمرين. كما قام البنك بتوسيع شبكة فروعه وتحديث بنيته التحتية التكنولوجية لتسهيل الوصول إلى خدماته وتقديم حلول مصرفية مبتكرة. كما يعكس أداء CNEP في الحصة السوقية للقروض تواصله المستمر مع متطلبات السوق، حيث يركز على تقديم حلول تمويلية مرنة تتماشى مع التحديات الاقتصادية في الجزائر، فمن خلال هذه الاستراتيجية، استطاع البنك الحفاظ على نمو مستدام في حصته السوقية، مما يعزز من مكانته في السوق المصرفي الجزائري.

2-2- البنوك الخاصة

- **حقق بنك البركة** الجزائر (AL BARAKA BANK ALGERIA) أداءً جيداً في سياق مؤشر الحصة السوقية للقروض، حيث استطاع أن يبرز كلاعب رئيسي في القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر، وبفضل خدماته المبتكرة والتي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، تمكّن بنك البركة من جذب شريحة واسعة من العملاء الذين يفضلون المنتجات المالية الإسلامية، كما ركز البنك على تقديم مجموعة من الحلول التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة، بما في ذلك القروض الشخصية، تمويل شراء المنازل، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد ساعد ذلك في زيادة حصته السوقية في قطاع القروض، لا سيما في ظل تزايد الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر، علاوة على ذلك استثمر بنك البركة في تطوير بنيته التحتية التكنولوجية، ما ساهم

في تحسين تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، وبالتالي زيادة قدرة العملاء على الوصول إلى المنتجات المصرفية بسهولة، كما أن التوسع في شبكة الفروع كان أحد العوامل الأساسية التي ساعدت البنك في تعزيز وجوده في مختلف أنحاء الجزائر، مع التركيز على المناطق التي تتمتع بجو اقتصادي ملائم لهذا النوع من الخدمات، فمن خلال هذه الاستراتيجيات، استطاع بنك البركة الجزائر تحقيق نمو مستدام في حصته السوقية للقروض، مما يعكس نجاحه في تلبية احتياجات السوق المحلية وتحقيق رضا عملائه، ليظل أحد أبرز البنوك الإسلامية في الجزائر.

- **حقق بنك السلام الجزائر** (SALAM-BANQUE) أداءً إيجابيًا ملحوظًا في سياق مؤشر الحصة السوقية للقروض. يعد بنك السلام من البنوك الإسلامية الرائدة في الجزائر، وقد نجح في تعزيز موقعه في السوق بفضل تقديمه للمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما جذب شريحة واسعة من العملاء الذين يبحثون عن حلول تمويلية تتفق مع قيمهم الدينية، فمن خلال تبني استراتيجيات تمويل مبتكرة وتوسيع شبكة فروعه، تمكن بنك السلام من تحقيق نمو مستدام في حصته السوقية للقروض، بالإضافة إلى ذلك ركز البنك على تطوير خدماته الرقمية، بما في ذلك تقديم القروض عبر الإنترنت وتحسين أنظمة الدفع الإلكتروني، مما ساهم في تسهيل الوصول إلى التمويل للعملاء في مختلف المناطق، خاصة في ظل التوجه المتزايد نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما قام البنك بتوسيع مجموعة منتجاته التمويلية لتشمل القروض الشخصية، التمويل العقاري، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما ساعد في تلبية احتياجات مجموعة واسعة من العملاء، وبفضل هذه السياسات والابتكارات، تمكن بنك السلام من تعزيز علاقاته مع عملائه ورفع حصته السوقية في قطاع القروض، ليحافظ على مكانته كمؤسسة مالية إسلامية رائدة في الجزائر.
- **حقق بنك ترست الجزائر** (TRUST BANK ALGERIA) أداءً ملحوظًا في سياق مؤشر الحصة السوقية للقروض، حيث تمكن من تعزيز وجوده في السوق المصرفي الجزائري بشكل تدريجي، يتسم بنك ترست بتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات، مما ساعده في زيادة حصته السوقية بشكل ملحوظ، كما تعتبر استراتيجيات بنك ترست في التوسع الجغرافي والتقني من أبرز العوامل التي ساهمت في نمو حصته السوقية للقروض، ومن خلال توسيع شبكة فروعه في مختلف أنحاء الجزائر، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى التغطية المصرفية، استطاع البنك أن يوفر خدماته إلى شريحة واسعة من العملاء الجدد، مما أسهم في زيادة الطلب على القروض. كما عمل البنك على تحسين خدماته الرقمية، بما في ذلك توفير منصات إلكترونية لتقديم القروض، مما ساعد في تسهيل العمليات وزيادة سرعة الوصول إلى التمويل. علاوة على ذلك، استثمر بنك ترست في تعزيز كفاءته التشغيلية، مما ساعد في تقديم حلول تمويلية بأسعار تنافسية وشروط مرنة، وبالتالي جذب المزيد من العملاء للاقتراض، كما قام

البنك بتوسيع محفظته التمويلية لتشمل قطاعات مختلفة مثل القروض الشخصية، القروض العقارية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما أسهم في تنويع مصادر دخله وزيادة حصته السوقية في مجال القروض.

- **حقق بنك المغرب العربي للاستثمار (BMCI)** في الجزائر أداءً إيجابيًا في سياق مؤشر الحصة السوقية للقروض، حيث تمكن من تعزيز حصته السوقية بفضل استراتيجياته المالية والتوسعية المدروسة، يعمل البنك على تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات، مما ساهم في زيادة الطلب على القروض وتحقيق نمو ملحوظ في حصته في السوق المصرفي الجزائري، ومن خلال تبني سياسات مبتكرة وتحسين جودة خدماته، تمكن بنك المغرب العربي للاستثمار من جذب فئة واسعة من العملاء، كما أن الاستثمار في توسيع شبكة فروعه وتطوير خدماته الإلكترونية أسهم بشكل كبير في تعزيز وصول البنك إلى مختلف المناطق في الجزائر، لا سيما في المناطق النائية أو ذات الكثافة السكانية المرتفعة التي كانت تفتقر إلى الخدمات المصرفية المتكاملة، أيضًا كان للبنك دور في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث قدم العديد من حلول التمويل التي تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، ومن خلال هذه الاستراتيجيات، تمكن بنك المغرب العربي للاستثمار من توسيع محفظته التمويلية وزيادة حصته السوقية في مجال القروض، مما يعكس نجاحه في التكيف مع متطلبات السوق الجزائرية.
- **حقق بنك باريباس الجزائر (BNP PARIBAS)** نتائج متميزة في سياق مؤشر الحصة السوقية للقروض، حيث أظهر قدرة كبيرة على التوسع والنمو في السوق المصرفي الجزائري، كما يعد البنك من أبرز اللاعبين في القطاع المصرفي الدولي، وهو يعمل على توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء، حيث أن استراتيجيات البنك التي تشمل تحسين جودة الخدمة، تقديم حلول تمويل مبتكرة، وتوسيع شبكة فروعه قد ساعدت في زيادة حصته السوقية من القروض في الجزائر، كما أنه من خلال تبني سياسات مصرفية مرنة واستجابة سريعة لاحتياجات السوق، تمكن بنك باريباس الجزائر من تعزيز وجوده في السوق المحلية، كما قام البنك بالاستثمار في الحلول الرقمية، مما ساعد على تسهيل الوصول إلى خدماته المصرفية للعملاء، وخصوصًا في المناطق التي تفتقر إلى التغطية المصرفية، وقد ساهم البنك أيضًا في تمويل العديد من المشاريع الكبيرة والمتوسطة، مما كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أن تركيز البنك على تقديم قروض مصرفية مدعومة بأسعار تنافسية وخدمة عملاء متميزة مكنه من زيادة حصته السوقية في قطاع القروض، حيث أصبح أحد اللاعبين الرئيسيين في السوق الجزائرية.
- **حقق بنك ناتكسيس الجزائر** (NATIXIS ALGERIA) أداءً متميزًا في مجال الحصة السوقية للقروض، حيث أظهر البنك قدرة كبيرة على التوسع والنمو في السوق المصرفي المحلي، ينتمي بنك ناتكسيس إلى مجموعة ناتكسيس الفرنسية التي تتمتع بخبرة واسعة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية على مستوى عالمي، ما مكنه من نقل هذه الخبرات إلى السوق الجزائرية، والاستراتيجيات التي اتبعها بنك ناتكسيس الجزائر تمثلت

في التركيز على تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وحلول تمويلية متخصصة تلبي احتياجات الأفراد والشركات، مع تركيز خاص على القطاعات الاقتصادية الحيوية، ومن خلال تقديم قروض مصرفية متنوعة بأسعار تنافسية، استطاع البنك جذب شريحة واسعة من العملاء، سواء من الأفراد أو من الشركات الكبرى والمتوسطة، مما أدى إلى زيادة حصته السوقية في مجال القروض، كما أن بنك ناتكسيس الجزائر عمل على تعزيز تواجده في السوق من خلال توسيع شبكة فروعه وتقديم خدمات إلكترونية متطورة، مما سهل الوصول إلى الخدمات المصرفية في مختلف المناطق، تلك الخطوات ساهمت في رفع مستوى الوعي بخدمات البنك وبالتالي تعزيز مكانته في السوق وزيادة حصته في قطاع القروض.

المبحث الخامس : تحليل وتفسير نتائج المعادلة الخامسة مؤشر صافي هامش الربح(NPM)

المطلب الاول : أثر المتغيرات المستقلة على مؤشر هامش الربح(NPM)

1-1- أثر مؤشر عدد الفروع البنك بمؤشر صافي هامش الربح:

تشير نتائج التقدير في سياق الشمول المالي إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين عدد فروع البنوك (NB) وصافي هامش الربح (NPM) حيث تبين أن زيادة وحدة واحدة في مؤشر عدد فروع البنوك تؤدي إلى زيادة صافي هامش الربح بمقدار 1.327 وحدة، هذه النتيجة تعكس الدور الإيجابي للتوسع الجغرافي للبنوك من خلال افتتاح فروع جديدة، مما يعزز من قدرة البنك على جذب عملاء جدد وزيادة حجم المعاملات المصرفية، ويمكن تفسير هذه العلاقة على أن التوسع في فتح الفروع يؤدي إلى توسيع قاعدة العملاء والوصول إلى أسواق جديدة، مما يوفر فرصًا إضافية لزيادة الإيرادات، علاوة على ذلك يساهم هذا التوسع في تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة أداء البنك المالي.

أ- **تحفيز المنافسة وتحسين الكفاءة التشغيلية**[1]: يشجع ارتفاع عدد البنوك في السوق المصرفية على تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، مما يدفعها إلى تحسين كفاءتها التشغيلية وتقليل التكاليف، ففي بيئة مصرفية تنافسية، تسعى البنوك إلى تحسين خدماتها وتقليل المصاريف التشغيلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة هامش الربح الصافي (NPM).

ب- **توسع السوق وزيادة عدد العملاء المحتملين**[2]: عند ازدياد عدد البنوك، تزداد إمكانية الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء، خاصة في المناطق غير المشمولة مصرفيًا. هذا التوسع في السوق النقدي يرفع حجم المعاملات المصرفية ويزيد من العوائد ا المالية، مما يساهم في تحسين هامش الربح الصافي وزيادة استدامة العمليات المصرفية.

ت- **تأثير الاقتصادات الحجمية**[3]: البنوك التي تتمكن من تحقيق نمو في حصتها السوقية تستفيد من وفورات الحجم، حيث تؤدي زيادة حجم العمليات إلى خفض متوسط التكاليف التشغيلية لكل معاملة، وهذه الوفورات تساعد البنوك على تعزيز قدرتها التنافسية وزيادة أرباحها، مما ينعكس إيجابيًا على هامش الربح الصافي.

ث- **تحسين جودة الخدمات المصرفية**: مع زيادة عدد البنوك، يرتفع مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، حيث تتبنى البنوك استراتيجيات جديدة لتحسين رضا العملاء وتعزيز ولائهم، حيث أن هذا التطوير في جودة الخدمات يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المصرفية المختلفة، ما يعزز الأرباح ويحسن هامش الربح.

ج- **المخاطر والتحديات المحتملة**: على الرغم من التأثير الإيجابي لزيادة عدد البنوك على هامش الربح الصافي، إلا أن هناك تحديات قد تواجه القطاع المصرفي، فالمنافسة المفرطة قد تؤدي إلى ضغط على هوامش الأرباح بسبب تخفيض أسعار الفائدة على القروض أو زيادة الفوائد على الودائع لجذب العملاء، كما أن ارتفاع تكاليف التشغيل والمخاطر المرتبطة بالإفراط في الإقراض قد تؤثر سلبًا على الربحية.

---

(1) Hassan, M. K., & Sanchez, B. Bank Competition, Market Structure, and Financial Performance: Evidence from the Middle East. *Journal of Financial Services Research*, 193, 2001. 167-202.

(2) Allen, F., & Gale, D. Competition and Financial Stability. *Journal of Money, Credit, and Banking*, 363, 2004. 453-480.

(3) Berger, A. N., & Hannan, T. H. The Efficiency Cost of Market Power in the Banking Industry: A Test of the 'Quiet Life' and Related Hypotheses. *Review of Economics and Statistics*, 803, 1998. 454-465.

1-2- أثر مؤشر اجمالي القروض بمؤشر صافي هامش الربح(NPM):

من ناحية أخرى، أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي كبير لإجمالي القروض (TL) على صافي هامش الربح (NPM)، حيث يؤدي زيادة وحدة واحدة في إجمالي القروض إلى انخفاض صافي هامش الربح بمقدار 0.725 وحدة، هذا التأثير السلبي يبرز التحديات المرتبطة بتوسيع محفظة القروض، مثل زيادة المخاطر الائتمانية وارتفاع التكاليف التشغيلية المرتبطة بإدارتها، وعلى الرغم من أن توسيع محفظة القروض قد يسهم في زيادة حجم الأعمال، إلا أن ضعف إدارة الجودة الائتمانية أو ارتفاع نسب القروض غير المسددة قد ينعكس سلبًا على الربحية، لذلك يوصى بتطبيق سياسات ائتمانية دقيقة وآليات فعّالة لمراقبة جودة القروض وتحصيلها، مع توجيه الاستثمارات نحو قروض أقل مخاطرة وأكثر ربحية لتحقيق استدامة مالية وتعزيز القدرة التنافسية.

1. **الضغط على الربحية نتيجة زيادة المخاطر:** يظهر تأثير إجمالي القروض (TL) على هامش الربح الصافي (NPM)كونه سلبيًا، حيث تؤدي الزيادة في إجمالي القروض إلى انخفاض هامش الربح الصافي، وقد يعود ذلك إلى المخاطر المرتبطة بالإقراض، إذ تزداد احتمالية القروض غير المسددة، مما يؤدي إلى ارتفاع مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وبالتالي انخفاض الأرباح الصافية.
2. **ارتفاع تكاليف التمويل وتأثيرها على الأرباح:** عند زيادة إجمالي القروض، تحتاج البنوك إلى تمويل إضافي لتغطية الطلب المتزايد على الائتمان، مما قد يدفعها إلى الاعتماد على مصادر تمويل مكلفة، مثل إصدار السندات أو زيادة الودائع بأسعار فائدة مرتفعة، هذه التكاليف تؤثر بشكل مباشر على صافي الأرباح، مما يؤدي إلى تآكل هامش الربح الصافي.
3. **التأثير على جودة الأصول المصرفية:** ارتفاع إجمالي القروض قد يؤدي إلى انخفاض جودة الأصول المصرفية إذا لم تكن هناك معايير صارمة لمنح القروض، ففي حال تقديم تسهيلات ائتمانية دون تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد، قد تواجه البنوك ارتفاعًا في القروض المتعثرة، مما يتطلب تكوين مخصصات مالية إضافية، وبالتالي تراجع هامش الربح الصافي.
4. **التوازن بين الإقراض والربحية:** على الرغم من أن منح القروض يعد مصدرًا رئيسيًا لدخل البنوك، إلا أن التوسع غير المدروس في الإقراض يمكن أن يؤثر سلبًا على هامش الربح الصافي، لذلك من الضروري أن تعتمد البنوك على سياسات إقراض متوازنة تأخذ في الاعتبار تقييم المخاطر، التنويع في محافظ القروض، والتحكم في معدلات الفائدة لجذب العملاء مع الحفاظ على الربحية.
5. **التأثير على السيولة والمرونة المالية:** زيادة إجمالي القروض تعني انخفاض السيولة المتاحة للبنك، مما قد يحد من قدرته على مواجهة الأزمات المالية أو التكيف مع التغيرات في السوق، فانخفاض السيولة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض قصير الأجل، مما ينعكس سلبًا على الربحية ويؤدي إلى تآكل هامش الربح الصافي.

1-3- اثر التطور التكنولوجي على مؤشر هامش صافي الربح:

أما بالنسبة للتوسع في استخدام التكنولوجيا(TECH) ، فقد أظهرت النتائج تأثيرًا سلبيًا واضحًا على صافي هامش الربح(NPM) ، حيث إن زيادة وحدة واحدة في مؤشر التكنولوجيا تؤدي إلى انخفاض صافي هامش الربح بمقدار 0.333 وحدة، يمكن تفسير هذا التأثير السلبي بارتفاع التكاليف الأولية المرتبطة بالاستثمارات التكنولوجية، مثل تحديث البنية التحتية وتدريب الموظفين وشراء البرمجيات، إلى جانب التكاليف التشغيلية المستمرة، فعلى الرغم من أن التكنولوجيا تساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية على المدى الطويل، إلا أن تأثيرها المالي قد يكون محدودًا على المدى القصير، لذلك يوصى هنا بأن توازن البنوك بين استثماراتها التكنولوجية والربحية، وأن تُقيم بعناية جدوى هذه الاستثمارات بما يضمن تحقيق عوائد طويلة الأجل مع تقليل الأثر السلبي على هوامش الربح، ومن الأسباب التي تساهم في هذا التأثير السلبي ما يلي:

1. **التكلفة الأولية المرتفعة وتأثيرها على الأرباح:** يؤثر التطور التكنولوجي (TECH) سلبًا على هامش الربح الصافي (NPM)، حيث أن تبني التكنولوجيا المصرفية يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية، البرمجيات، والأمن السيبراني، فهذه التكاليف الأولية المرتفعة تؤثر بشكل مباشر على الأرباح قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى انخفاض هامش الربح الصافي، خاصة إذا لم تتمكن البنوك من تحقيق عوائد سريعة تعوض هذه التكاليف.
2. **زيادة النفقات التشغيلية على المدى القصير:** تتطلب التحولات الرقمية تكاليف مستمرة للصيانة، التحديثات الدورية، وتدريب الموظفين لاستخدام الأنظمة الجديدة بفعالية، فهذه النفقات الإضافية تؤثر على صافي الأرباح، مما يؤدي إلى انخفاض هامش الربح الصافي، خاصة إذا لم تتمكن البنوك من تحقيق كفاءة تشغيلية تعوض عن هذه المصاريف في المدى القصير.
3. **التحول الرقمي وتأثيره على الرسوم المصرفية:** مع تقدم التكنولوجيا، تزداد الخدمات المصرفية الرقمية، مما يؤدي إلى انخفاض الحاجة إلى الفروع التقليدية وتقليل التفاعل المباشر مع العملاء، ففي بعض الحالات، يؤدي ذلك إلى انخفاض في الرسوم المصرفية التي كانت تُفرض على المعاملات التقليدية، مما يقلل من مصادر الإيرادات للبنوك ويؤثر سلبًا على هامش الربح الصافي.
4. **المنافسة المتزايدة وتقليص الهوامش الربحية:** التطور التكنولوجي يسهل دخول مؤسسات مالية جديدة إلى السوق، مثل البنوك الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية(FINTECH) ، التي تقدم خدمات مالية بتكاليف أقل، وهذا يؤدي إلى زيادة المنافسة على العملاء، مما يضغط على البنوك التقليدية لتخفيض رسوم الخدمات وأسعار الفائدة، وبالتالي انخفاض هامش الربح الصافي.
5. **الأمن السيبراني والمخاطر المالية:** مع تقدم التكنولوجيا المصرفية، تزداد مخاطر الأمن السيبراني، مما يتطلب استثمارات ضخمة في أنظمة الحماية من الهجمات الإلكترونية، فأي اختراق أمني قد يؤدي إلى خسائر مالية مباشرة، إلى جانب تأثيره على سمعة البنك، مما قد يؤثر سلبًا على الإيرادات وهامش الربح الصافي.

6. **التكيف مع التغيرات وتحقيق عوائد مستدامة:** على الرغم من التأثير السلبي على المدى القصير، فإن الاستثمار في التكنولوجيا يمكن أن يعزز الربحية على المدى الطويل من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، تقليل الأخطاء، وتسريع العمليات المصرفية، ومع ذلك، تحتاج البنوك إلى استراتيجيات متوازنة لضمان تحقيق التوازن بين تكاليف التطوير التكنولوجي وتحقيق عوائد مستدامة تحافظ على هامش الربح الصافي.

1-4- أثر التضخم على مؤشر هامش صافي الربح:

أظهرت نتائج التقدير أيضًا أن معدل التضخم (INFL) يؤثر سلبًا وبدرجة طفيفة على صافي هامش الربح (NPM)، حيث يؤدي ارتفاع وحدة واحدة في معدل التضخم إلى انخفاض صافي هامش الربح بمقدار 0.00198 وحدة، يعكس هذا التأثير السلبي الضغوط التي يسببها التضخم على تكاليف التشغيل والقدرة الشرائية للعملاء، مما يؤثر بدوره على الطلب على الخدمات المصرفية، وعلى الرغم من صغر التأثير، إلا أنه يشير إلى أهمية إدارة مخاطر التضخم من خلال تنويع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة التشغيلية.

1-5- أثر مؤشر الأداء المصرفي على مؤشر هامش صافي الربح:

أظهرت النتائج أن مؤشر الأداء الصناعي المصرفي (BIP) يُظهر تأثيرًا سلبيا طفيفًا ولكنه ذو دلالة إحصائية، حيث يؤدي ارتفاع وحدة واحدة في مؤشر الأداء الصناعي إلى انخفاض صافي هامش الربح بمقدار 0.000159 وحدة، ويمكن تفسير هذا التأثير بعلاقة الأداء الصناعي المصرفي بالتكاليف التشغيلية والمنافسة، مما قد يؤدي إلى تقليص الفجوة بين الإيرادات والتكاليف.

1-6- أثر مؤشر انكماش الناتج الاجمالي على مؤشر هامش الربح الصافي:

في المقابل، أظهرت النتائج أن مؤشر انكماش الناتج المحلي الإجمالي (GDPDEF) له تأثير إيجابي صغير ولكنه ذو دلالة إحصائية، حيث إن زيادة وحدة واحدة في هذا المؤشر تؤدي إلى ارتفاع صافي هامش الربح بمقدار 7.77 E-05وحدة، ويُعزى هذا التأثير إلى تعزيز الإيرادات الاسمية للبنوك نتيجة التضخم الضمني، خاصةً في ظل قدرة البنوك على تعديل أسعار الفائدة والرسوم.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج المعادلة الخامسة (NPM)، على البنوك محل الدراسة

بناءً على هذه النتائج، يُمكن القول أن ارتفاع مستوى مؤشر الشمول المالي يؤدي دورًا هامًا في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك، ومن خلال التطبيق على بنوك العينة على حدة، نلاحظ ما يلي:

2-1- البنوك العمومية

أ- يعتمد **البنك الخارجي الجزائري** في تحقيق أدائه المالي الجيد على استراتيجيات متنوعة تجمع بين التوسع الجغرافي، تحسين الكفاءة التشغيلية، وإدارة المخاطر بشكل فعال، فمن خلال افتتاح فروع جديدة في مناطق استراتيجية، يساهم البنك في زيادة قاعدة عملائه وتعزيز حصته السوقية، مما يتيح له توسيع نطاق عملياته وزيادة الإيرادات، كما يُولي البنك اهتمامًا كبيرًا في إدارة محفظة القروض بشكل دقيق، مما يساعد في تقليل المخاطر الائتمانية المرتبطة بزيادة القروض، بالإضافة إلى ذلك يعتمد البنك على توظيف التكنولوجيا الحديثة لتحسين الخدمات المصرفية، مع مراعاة التوازن بين الاستثمارات التكنولوجية والتأثيرات المالية قصيرة المدى، علاوة على ذلك يتبنى البنك سياسات مرنة لمواجهة التحديات الاقتصادية مثل التضخم، من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وتنويع مصادر الإيرادات، مما يعزز استدامة الربحية ويضمن التكيف مع التغيرات السوقية.

ب- يعتمد **البنك الوطني الجزائري** في تحقيق استدامته المالية على مجموعة من الاستراتيجيات التي تركز على التوسع في الخدمات المصرفية، تعزيز الابتكار التكنولوجي، وتحسين الكفاءة التشغيلية، كما يولي البنك أهمية كبيرة لتوسيع شبكة فروعه في المناطق الاستراتيجية لتوسيع قاعدة عملائه وتعزيز حضوره في السوق، كما يسعى إلى تحسين جودة محفظة القروض من خلال اعتماد سياسات ائتمانية مرنة ومحسّنة، مع التركيز على إدارة المخاطر الائتمانية بشكل فعّال، إلى جانب ذلك يعمل البنك الوطني الجزائري على مواكبة التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي، حيث يستثمر في البنية التحتية الرقمية بهدف تحسين تجربة العملاء وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية، فهذه السياسات لا تقتصر فقط على تعزيز الكفاءة الداخلية، بل تساهم أيضًا في زيادة الوصول إلى خدمات البنك في بيئات مختلفة، علاوة على ذلك يولي البنك اهتمامًا خاصًا لمواجهة التحديات الاقتصادية، مثل التضخم والأزمات المالية، من خلال تبني استراتيجيات مرنة تضمن استمرارية الأعمال وتوازن بين المخاطر والعوائد، يتم ذلك من خلال تعزيز قدرة البنك على تلبية احتياجات السوق وتطوير حلول مالية مبتكرة تساهم في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ت- يعتمد **بنك التوفير والاحتياط** في استراتيجيته على توفير مجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة التي تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على تقديم الحلول المالية الميسرة التي تسهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في الجزائر، كما يولي البنك اهتمامًا خاصًا بالتوفير والادخار، حيث يقدم منتجات مرنة تتيح للعملاء إدارة أموالهم بشكل آمن، بما في ذلك حسابات التوفير وحسابات التقاعد، كما يعتني بنك التوفير والاحتياط بتعزيز دوره في تمويل المشروعات التنموية، من خلال تقديم القروض المدعومة للمستثمرين والمشروعات التي تساهم في تطوير البنية التحتية المحلية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية، كما يهدف البنك إلى دعم

المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي في البلاد، مما يساهم في زيادة فرص العمل وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى ذلك، يضع بنك التوفير والاحتياط التطور التكنولوجي في صلب اهتماماته، من خلال توفير خدمات مصرفية رقمية تسهل على عملائه الوصول إلى حساباتهم وإجراء المعاملات المصرفية بكل سهولة وأمان، كما يسعى البنك إلى تحسين جودة خدماته من خلال التركيز على الشفافية والمصداقية في التعاملات المالية، مما يعزز ثقة العملاء ويساهم في استقرار النظام المالي في الجزائر.

ث- اعتمد **القرض الشعبي الجزائري** في استراتيجيته على تعزيز دوره كأحد الركائز الأساسية في القطاع المصرفي الوطني من خلال مجموعة من السياسات المالية المدروسة التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز هذه السياسات التوسع في تقديم القروض الموجهة لقطاعات حيوية مثل الإسكان، الصناعة، والزراعة، ما يساهم في توفير فرص تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز استقرار الأسر، كما يعتمد القرض الشعبي الجزائري على تحسين جودة خدماته المصرفية عبر تطوير البنية التحتية الرقمية التي تسهم في تسهيل المعاملات وتوسيع قاعدة العملاء، ومن خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، يسعى البنك إلى تقديم حلول مصرفية مبتكرة تسهم في تعزيز تجربة العملاء وتوسيع نطاق الخدمات البنكية الإلكترونية. وفيما يخص استراتيجياته المالية، يولي القرض الشعبي أهمية كبيرة لزيادة رأس المال وتنويع محفظة القروض بما يتناسب مع احتياجات السوق، مع تبني سياسات ائتمانية صارمة لضمان الاستدامة المالية وتقليل المخاطر، هذا ويحرص البنك على مواكبة التغيرات الاقتصادية مثل معدلات التضخم ومتغيرات السوق من خلال مرونة في الاستجابة للتحديات الاقتصادية التي قد تؤثر على أرباحه ومستوى خدماته.

ج- اعتمد **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** في استراتيجيته على دعم قطاع الزراعة والتنمية الريفية باعتباره أحد الأعمدة الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، فمن خلال توفير قروض ميسرة للمزارعين والمستثمرين في المشاريع الزراعية، يسعى البنك إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي في البلاد، مما يساهم في تقوية الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الاستيراد، كما يعتمد البنك على تقديم حلول مالية مبتكرة لدعم المشاريع الريفية الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن توجيه تمويلات مخصصة لتعزيز البنية التحتية في المناطق الريفية مثل تحسين أنظمة الري وتطوير المحاصيل الزراعية الحديثة، هذا التوجه يعكس التزام البنك بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية، إضافة إلى ذلك يتبنى بنك الفلاحة والتنمية الريفية استراتيجيات رقمية حديثة تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للمزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية، وتحسين الكفاءة التشغيلية، في هذا السياق يولي البنك أهمية خاصة لتدريب موظفيه على تقديم استشارات مالية وتوجيهات استراتيجية تلائم احتياجات القطاع الزراعي، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة لهذا القطاع الحيوي.

ح- يعتمد **بنك التنمية المحلية** في استراتيجيته على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال تقديم خدمات مالية موجهة بشكل رئيسي للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المجالات غير النفطية

مثل الصناعة، الخدمات، والتجارة، كما يركز البنك على تمويل المشاريع المحلية التي تسهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز التنوع الاقتصادي، بما يتماشى مع رؤية الجزائر للتحول الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد على عائدات النفط. كما يعتمد بنك التنمية المحلية على تقديم قروض ميسرة للمستثمرين المحليين، مع التركيز على توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعد محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي المحلي، فمن خلال هذه السياسات، يعمل البنك على تحفيز ريادة الأعمال ودعم الابتكار المحلي، مما يعزز من قدرة الجزائر على تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل، إضافة إلى ذلك يعتمد البنك على التقنيات الحديثة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية، خاصة في المناطق النائية، من خلال التوسع في تقديم القروض الإلكترونية والخدمات الرقمية التي تسهل على المواطنين الحصول على التمويل دون الحاجة إلى التوجه إلى الفروع، كما يساهم BDL أيضًا في دعم المشاريع التي تركز على التنمية المستدامة وحماية البيئة، بما في ذلك تمويل المشاريع التي تركز على الطاقة المتجددة والتقنيات البيئية.

2-2- البنوك الخاصة

أ- يعتبر **بركة بنك-الجزائر** واحدًا من البنوك الرائدة في القطاع المالي الجزائري، حيث يتمتع بمكانة بارزة في تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يسعى البركة بنك إلى تلبية احتياجات عملائه من خلال مجموعة من المنتجات المالية التي تتسم بالمرونة والابتكار، مع التركيز على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما يتماشى مع مبدأ الشريعة الإسلامية، كما يتميز بنك البركة بتقديم خدمات متنوعة تشمل الحسابات الجارية، التمويل العقاري، قروض السيارات، والخدمات البنكية للأفراد والشركات على حد سواء، كما يعتمد البنك على نظام تمويل مبتكر يتيح للعملاء الحصول على القروض بطريقة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يساهم في تعزيز الشفافية والعدالة في المعاملات المصرفية، كما يولي **بركة بنك-الجزائر** اهتمامًا خاصًا بالتوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية، من خلال توفير خدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، مما يسهل على العملاء إدارة حساباتهم وتنفيذ معاملاتهم المصرفية بكفاءة وسرعة، إضافة إلى ذلك يعمل البنك على تعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تقديم التمويلات للمشروعات التنموية التي تسهم في تحسين البنية التحتية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، كما يولي البنك اهتمامًا خاصًا للمسؤولية الاجتماعية، حيث يشارك في العديد من المبادرات الاجتماعية والخيرية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المجتمع الجزائري، ومن خلال هذه الاستراتيجيات، يسعى **بركة بنك-الجزائر** إلى تعزيز مكانته في السوق المصرفي الجزائري وتوسيع قاعدة عملائه، مع الحفاظ على مبادئ الشفافية والمصداقية التي تتماشى مع معايير الشريعة الإسلامية.

ب- بنك برباس – الجزائر يعد من البنوك المهمة في القطاع المالي الجزائري، حيث يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات، كما يتميز البنك بتقديم خدمات مصرفية شاملة ومتنوعة تشمل الحسابات الجارية، الودائع، قروض الأفراد، التمويل العقاري، وتمويل الشركات، كما يحرص بنك برباس على تقديم منتجات مالية مبتكرة تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية في الجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

واحدة من أبرز استراتيجيات البنك هي تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعد محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال تقديم قروض ميسرة وشروط مرنة، يسعى البنك إلى دعم ريادة الأعمال المحلية والمساهمة في تحفيز الاقتصاد الوطني، كما يولي بنك برباس اهتمامًا خاصًا بالتوسع الرقمي، حيث يتيح لعملائه الوصول إلى خدمات مصرفية عبر الإنترنت والتطبيقات الهاتفية، مما يعزز من قدرة البنك على تلبية احتياجات عملائه بشكل سريع وآمن. يعكس هذا التوجه سعي البنك المستمر لتوسيع قاعدة عملائه وتوفير حلول مصرفية متطورة تتماشى مع التحولات الرقمية العالمية، إضافة إلى ذلك يركز بنك برباس على استدامة التمويل، حيث يحرص على تقديم الدعم المالي للمشروعات التي تساهم في حماية البيئة والتنمية المستدامة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة والمبادرات التي تهدف إلى تحسين الظروف البيئية في الجزائر، ومن خلال هذه السياسات، يسعى البنك إلى أن يكون رائدًا في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

ت- بنك ترست – الجزائر هو واحد من البنوك الرائدة في القطاع المصرفي الجزائري، حيث يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات، كما يركز البنك على تقديم حلول مالية مرنة ومبتكرة تتماشى مع احتياجات السوق المحلي ومتطلبات عملائه، وقد تتمثل استراتيجية بنك ترست في توفير خدمات مصرفية شاملة تشمل الحسابات الجارية، الودائع، القروض الشخصية، التمويل العقاري، وخدمات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يولي البنك اهتمامًا خاصًا بالتمويل الموجه لمشاريع التنمية في الجزائر، بما في ذلك المشاريع التي تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والخدمات. من جانب آخر، يعتمد بنك ترست على التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدماته المصرفية، حيث يوفر لعملائه إمكانية الوصول إلى حساباتهم وإجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت أو تطبيقات الهاتف المحمول، فهذا التوجه يعكس سعي البنك الدائم لتلبية احتياجات العملاء بشكل سريع وآمن، وتحسين تجربتهم المصرفية، كما يركز البنك على دعم المشاريع المستدامة، حيث يقدم التمويل للمشاريع التي تساهم في حماية البيئة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، فمن خلال هذه الاستراتيجيات، يسعى بنك ترست إلى تعزيز مكانته في السوق المصرفي الجزائري، وزيادة قاعدة عملائه، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

ث- بنك السلام – الجزائر هو واحد من البنوك البارزة التي تعمل في الجزائر وتقدم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يهدف البنك إلى تلبية احتياجات عملائه من الأفراد والشركات عبر مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة التي تجمع بين الحداثة والتوافق مع المبادئ الإسلامية، كما يرتكز بنك السلام في استراتيجيته على تقديم حلول مالية تواكب التحديات الاقتصادية التي يواجهها السوق المحلي، مع التركيز على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي وخلق فرص العمل، كما يعزز البنك من دوره في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال توفير الدعم المالي للمشروعات في قطاعات متعددة مثل الصناعة، الخدمات، والتجارة، كما يولي بنك السلام اهتمامًا خاصًا بتوسيع قاعدة عملائه من خلال تطوير خدماته المصرفية الإلكترونية، حيث يوفر لعملائه إمكانية الوصول إلى خدماته عبر الإنترنت والهاتف

المحمول، مما يسهل عليهم إجراء المعاملات المصرفية بمرونة وسرعة، بما يتناسب مع احتياجاتهم اليومية، إضافة إلى ذلك يلتزم بنك السلام بتطبيق معايير الشفافية والمصداقية في جميع معاملاته، ويحرص على توفير بيئة مصرفية تتسم بالعدالة والشفافية في تقديم القروض والتمويلات، كما يسعى البنك إلى تعزيز مساهمته في المسؤولية الاجتماعية عبر دعم المبادرات المجتمعية والخيرية التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة في المجتمع الجزائري، فمن خلال هذه السياسات، يسعى بنك السلام إلى تعزيز مكانته في السوق المصرفي الجزائري، وتقديم حلول مصرفية مبتكرة وفعّالة تساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

ج- **بنك المغرب العربي للاستثمار – الجزائر** هو مؤسسة مالية تواصل مسيرتها في تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة التي تواكب احتياجات السوق الجزائرية، حيث يعكس استراتيجية البنك التزامه بتعزيز الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية، حيث يسعى البنك إلى أن يكون شريكًا موثوقًا في دعم المشاريع التنموية، وخاصة في مجالات الصناعة والخدمات والتجارة، كما يعتبر بنك المغرب العربي للاستثمار من البنوك الرائدة التي تركز على توفير الحلول المالية المبتكرة التي تتسم بالمرونة، حيث يقدم مجموعة من المنتجات المصرفية مثل القروض الاستثمارية، التمويل التجاري، وخدمات الحسابات الجارية، مما يساعد الأفراد والشركات على تلبية احتياجاتهم التمويلية بمختلف الأحجام، كما يعزز البنك من دوره في تمويل المشاريع التي تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع النفط، علاوة على ذلك يعكف بنك المغرب العربي للاستثمار على استخدام التقنيات الحديثة لتحسين تجربة العملاء وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، خاصة عبر تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تتيح للعملاء إجراء معاملاتهم المصرفية بكل يسر وسرعة، كما يقدم البنك مجموعة من الحلول المالية التي تتوافق مع احتياجات السوق المحلية، بما في ذلك تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من محركات النمو الاقتصادي في الجزائر، فمن خلال هذه الاستراتيجيات، يعمل بنك المغرب العربي للاستثمار على تعزيز قدراته التنافسية في السوق الجزائري، ويوفر بيئة مصرفية متكاملة تساهم في تحفيز الاستثمارات وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد.

ح- تعتمد **المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر** في استراتيجيتها على تقديم مجموعة من الخدمات المالية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، فمن خلال توفير حلول مصرفية متكاملة للأفراد والشركات، يسعى البنك إلى دعم التنوع الاقتصادي في البلاد وتلبية احتياجات عملائه عبر مجموعة من المنتجات المصرفية الحديثة والمتنوعة، حيث تولي المؤسسة اهتمامًا خاصًا بتعزيز الشمول المالي، حيث تسعى إلى تيسير الوصول إلى الخدمات المصرفية للأفراد في المناطق النائية وتوسيع قاعدة العملاء من خلال توفير خدمات رقمية متطورة، كما تركز المؤسسة على دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح التمويلات اللازمة لتنفيذ مشاريعها، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر تهدف إلى توسيع شراكاتها مع المستثمرين المحليين والدوليين من خلال تقديم تمويلات مبتكرة، مع التركيز على المشاريع الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز البنية التحتية والتنمية المستدامة، كما تهتم بتطوير الحلول

التمويلية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، مما يسمح للعملاء الذين يفضلون التعاملات المالية المتوافقة مع الدين بالاستفادة من خدمات البنك، فمن خلال هذه الاستراتيجيات، تسعى المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر إلى تعزيز دورها في السوق المصرفي المحلي كركيزة أساسية لدعم النمو الاقتصادي في البلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

ملخص الفصل الثالث

قمنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة، بتحليل ومناقشة نتائج المعادلات الخمسة التي تم تطويرها وتطبيقها على البنوك المستهدفة في السوق المصرفي الجزائري، وقد ركزت المناقشة على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الشمول المالي) والمتغيرات التابعة: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، الحصة السوقية للودائع، الحصة السوقية في القروض، وهامش الربح الصافي، بحيث تم تحليل أثر كل متغير على حدة، وقد تم استدعاء الدراسات السابقة التي تساهم في فهم كيفية تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية في السوق المصرفي من خلال تعزيز أداء البنوك، خاصة في مجالات الربحية وحصص السوق من الودائع والقروض، كما تم التركيز على النتائج التي تم الحصول عليها من عملية الإسقاط وتحليل التأثيرات المحتملة لمؤشرات الشمول المالي على قدرة البنوك–محل الدراسة– في جذب المزيد من العملاء وزيادة حصتها السوقية من الودائع والقروض.

تم التأكد من أن مؤشرات الشمول المالي مثل عدد الفروع المصرفية، الصرافات الآلية، وإجمالي القروض وإجمالي الودائع تلعب دورًا مهمًا في تحفيز البنوك لتحقيق ميزة تنافسية مصرفية، حيث يظهر التأثير الإيجابي لهذه المؤشرات على القدرة التنافسية للبنوك، مما يعزز عوائدها المالية، كما تمت مناقشة كيفية تأثير هذه المتغيرات على استراتيجيات البنوك وأدائها في بيئة تنافسية، بالإضافة إلى ذلك تم الاستعانة ببعض المتغيرات الضابطة مثل التكنولوجيا، التي أظهرت في بعض الحالات تأثيرًا سلبيًا، وكذلك التضخم ومعامل الانكماش، والتي ساهمت في توضيح كيفية تأثير العوامل الاقتصادية والمالية على فعالية مؤشرات الشمول المالي في تعزيز التنافسية المصرفية.

الخاتمة

الخـــــــاتمة

يلعب الشمول المالي دورًا محوريًا في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع المصرفي، وهو ما يتجلى بوضوح في أداء البنوك في الدول الأكثر تطورًا من حيث الخدمات المالية. ففي جوهره، يسهم الشمول المالي في تحفيز الابتكار، وتعزيز جودة رأس المال البشري، وتحسين كفاءة البنية التحتية المالية، وضمان سياسات اقتصادية مستقرة ومواتية، مما يزيد من قدرة البنوك على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتعزيز الاستدامة. إن استمرار المصارف –محل الدراسة– في الاستثمار في هذه المجالات يمكن أن يساعدها على الاستفادة من الفوائد المرتبطة بالشمول المالي، مما يعزز من تنافسيتها في السوق المصرفية المحلية والدولية. ومع ذلك، من الضروري أن تظل هذه المصارف يقظة تجاه التحديات المحتملة، مثل مخاطر الائتمان، وضعف الثقافة المالية، والتقلبات الاقتصادية، مما يستلزم تبني استراتيجيات متوازنة لدعم وتعزيز التنافسية المصرفية في ظل التطورات المتسارعة في القطاع المالي. وعلى الرغم من تباين البنوك –محل الدراسة– في استراتيجياتها، فإنها تشترك في مجموعة من العوامل الأساسية التي تعزز تنافسيتها من خلال الشمول المالي، أبرزها:

- **الابتكار والتطور التكنولوجي :**تعتمد التنافسية المصرفية بشكل كبير على الابتكار التكنولوجي في الخدمات المالية، مثل انتشار الخدمات المصرفية الرقمية، والدفع الإلكتروني، وتطبيقات الهواتف الذكية، مما يسهم في تسريع المعاملات المالية وتحسين تجربة العملاء.
- **جودة رأس المال البشري :**يعتمد نجاح الشمول المالي على تطوير مهارات العاملين في القطاع المصرفي، وتحسين قدراتهم في تقديم خدمات مالية متنوعة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، مما يعزز من الكفاءة التشغيلية للبنوك.
- **كفاءة البنية التحتية المالية :**يتطلب تحقيق الشمول المالي بنية تحتية مالية متطورة تشمل التوسع في الفروع المصرفية، وأجهزة الصراف الآلي، وشبكات الدفع الإلكتروني، مما يسهل وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية ويعزز من اندماجهم في النظام المالي الرسمي.
- **السياسات الاقتصادية والتنظيمية :**تلعب الأطر التنظيمية دورًا أساسيًا في تعزيز الشمول المالي، من خلال توفير بيئة قانونية داعمة، وتحفيز البنوك على تقديم خدمات مالية مبتكرة وشاملة، مما يسهم في تحسين التنافسية المصرفية.
- **المرونة والقدرة على التكيف :**يساعد الشمول المالي البنوك على تعزيز قدرتها على مواجهة التغيرات الاقتصادية، من خلال توسيع قاعدة العملاء، وتنويع مصادر الإيرادات، مما يقلل من المخاطر المالية ويعزز الاستقرار المصرفي.
- **الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية :**يسهم الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تمكين الفئات المحرومة من الوصول إلى التمويل، وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يدعم النمو الاقتصادي ويحقق التوازن الاجتماعي.

أولاً، اختبار الفرضيات:

- **اختبار الفرض الأول:** تم التوصل إلى تحقق جزئي للفرضية حيث نلاحظ وجود علاقة إيجابية بين مؤشر التطور التكنولوجي (TECH) والعائد على الأصول(ROA) ، وذلك لأن تبني التكنولوجيا الحديثة يعزز كفاءة أداء الأصول المصرفية من خلال أتمتة العمليات، تقليل الأخطاء، وتسريع المعاملات في بيئة تضخمية مثل الجزائر. في حين وجد أن التكاليف التشغيلية المرتبطة بأجهزة الصراف الآلي (ATM) تؤثر سلبًا على العائد على الأصول بسبب ارتفاع النفقات اللازمة للصيانة والتشغيل، ما يدل على تحديات التكاليف المرتبطة بالابتكار التكنولوجي في المدى القصير
- **اختبار الفرض الثاني:** تحقق أن لأجهزة الصراف الآلي (ATM) تأثير إيجابي كبير على العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهذا راجع إلى قدرتها على توسيع قاعدة العملاء وتحسين جودة الخدمات، مما يعزز الأرباح. بالمقابل، هناك تأثير سلبي للتطور التكنولوجي (TECH) على ROE على المدى القصير ويرجع إلى التكاليف الأولية المرتفعة والمخاطر التقنية المرافقة لاعتماد التكنولوجيا الجديدة .
- **اختبار الفرض الثالث:** أظهرت النتائج أن توسع أعداد الفروع المصرفية (NB) واستخدام أجهزة الصراف الآلي (ATM)يعززان حصة السوق للقروض(MSL) ، حيث يُسهل هذا التوسع الوصول إلى الفئات المستهدفة ويوفر فرصًا ائتمانية أكبر
- **اختبار الفرض الرابع:** أكدت الدراسة وجود تأثير إيجابي لأعداد الفروع والأجهزة الإلكترونية على حصة السوق للودائع(MSD) ، في حين يظهر التطور التكنولوجي تأثيرًا سلبيًا محدودًا، ما يؤكد أهمية الجمع المدروس بين التكنولوجيا الحديثة والتوسعات البنكية التقليدية في انتشار الخدمات المالية
- **اختبار الفرض الخامس:** بينت الدراسة أن توسع الفروع المصرفية يُحسن هامش الربح الصافي (NPM) بشكل ملحوظ، في حين يؤثر التطور التكنولوجي وجمالي القروض سلبًا عليه بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية والمخاطر المحتملة. كذلك، يضيف التضخم (INFL) ضغطًا سلبيًا طفيفًا على الربحية، مما يستلزم إدارة فعالة للتضخم والمخاطر المصاحبة للتوسع التكنولوجي.

ثانياً، نتائج الدراسة

أ- **النتائج الدراسة النظرية:** يمكن تلخيص أهم هات النتائج فيما يلي:

- أدى ظهور الشمول المالي إلى القضاء تدريجيًا على فكرة الاستبعاد المالي، على الأقل على المستوى العالمي، والتي كانت تعيق العديد من الأفراد والفئات من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. من خلال تبني مفاهيم الشمول المالي، تم فتح الأبواب أمام شرائح واسعة من المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود، للاستفادة من خدمات مالية مبتكرة وميسرة. فقد مكنت التقنيات الحديثة مثل الخدمات المصرفية الرقمية، والصرفات الآلية، والقروض الصغيرة من توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل مناطق نائية وأفرادًا كانوا في السابق

غير قادرين على الوصول إلى البنوك التقليدية. هذه التغيرات جعلت من الممكن لجميع الأفراد الحصول على الأدوات المالية التي تساعدهم على تحسين وضعهم الاقتصادي، مما ساهم في تعزيز العدالة المالية وتحقيق التنمية الشاملة.

- التنافسية المصرفية يمكن قياسها من خلال بعدين رئيسيين: الأول هو **بعد التركيز**، الذي يقاس بحصة البنك من السوق في مجالي القروض والودائع. حصة السوق للقروض تشير إلى قدرة البنك على منح القروض مقارنةً بالبنوك الأخرى، بينما حصة السوق للودائع تعكس مدى قدرة البنك على جذب الودائع من العملاء. أما البعد الثاني فهو **بعد الربحية**، الذي يتم قياسه من خلال مؤشرين رئيسيين: العائد على الأصول (ROA) الذي يعكس قدرة البنك على استخدام أصوله بشكل فعّال لتحقيق الأرباح، والعائد على حقوق الملكية(ROE) الذي يقيس ربحية البنك استنادًا إلى رأس المال المستثمر. هذه الأبعاد توفر مؤشرات مهمة لقياس مستوى التنافسية المصرفية وقدرة البنك على التفوق في سوقه.
- يسهم الشمول المالي بشكل كبير في تعزيز التنافسية المصرفية من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية عبر عدة مؤشرات رئيسية. أولاً، زيادة عدد فروع البنك تتيح له خدمة قاعدة عملاء أوسع، بما في ذلك المناطق النائية، مما يعزز من قدرته على المنافسة في السوق. ثانيًا، عدد الصرفات الآلية يمثل مكونًا مهمًا في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية في أي وقت، وهو ما يعزز من قدرة البنك على جذب عملاء جدد وتوسيع قاعدة عملائه. بالإضافة إلى ذلك، يعكس إجمالي القروض قدرة البنك على تقديم تمويلات ميسرة لشرائح واسعة من المجتمع، بما في ذلك الفئات غير المخدومة سابقًا، مما يساهم في تعزيز قدرته التنافسية. أخيرًا، إجمالي الودائع يعكس ثقة العملاء في البنك وقدرته على تقديم خدمات مبتكرة وآمنة، مما يزيد من استدامته المالية ويسهم في تحسين مركزه التنافسي في السوق.

ب- نتائج الدراسة التطبيقية

1. تأثير المتغيرات على هامش الربح الصافي(NPM) : أظهرت نتائج تقديرات نموذج الـ FGLS تأثيرًا سلبيًا كبيرًا للتطور التكنولوجي (TECH) على هامش الربح الصافي، حيث بلغ معامل التطور التكنولوجي -0.333*** عند مستوى دلالة 0.01. كما كان لجمالي القروض (tl)تأثير سلبي أيضًا، حيث بلغ معاملها -0.725***، مما يشير إلى أن زيادة هذه المخاطر تؤدي إلى انخفاض هامش الربح الصافي. في المقابل، كان هناك تأثير إيجابي لأعداد الفروع المصرفية (NB) على هامش الربح الصافي، حيث بلغ معاملها 1.327***، مما يعكس أهمية توسيع الشبكة المصرفية لتحسين الربحية. أما بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية مثل التضخم(INFL) والـ GDPDef، فقد تبين أن للتضخم تأثير سلبي طفيف على هامش الربح الصافي، بينما كان لـGDPDef تأثير إيجابي.
2. تأثير المتغيرات على حصة السوق للقروض (MSL): بالنسبة لحصة السوق للقروض، كانت نتائج تقدير نموذج الـ FGLSتشير إلى تأثيرات واضحة. أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا على حصة السوق للقروض من خلال أعداد

الفروع المصرفية (nb) ومعاملها 1.039***، وكذلك من خلال استخدام أجهزة الصراف الآلي (ATM) بمعامل 0.541***. أما بالنسبة للتطور التكنولوجي(TECH) ، فقد كان له تأثير سلبي على حصة السوق للقروض، حيث بلغ معاملها -0.0480***، مما يعني أن زيادة استخدام التكنولوجيا قد يؤدي إلى تقليل حصة السوق للقروض في البنوك. كما كان للتضخم (INFL) تأثير سلبي أيضًا على هذا المؤشر.

3. تأثير المتغيرات على حصة السوق للودائع(MSD): أظهرت نتائج نموذج الـ FGLS لحصة السوق للودائع تأثيرات إيجابية على هذا المؤشر من خلال أعداد الفروع المصرفية (NB) وأجهزة الصراف الآلي (ATM)، حيث بلغ معامل الأول 0.980*** والثاني 0.665***. بالمقابل، كان هناك تأثير سلبي للتطور التكنولوجي (TECH) على حصة السوق للودائع بمقدار -0.320***، مما يعكس التأثير المحدود للتكنولوجيا على هذا المؤشر. كان لـ GDPDefتأثير إيجابي طفيف على حصة السوق للودائع.
4. تأثير المتغيرات على العائد على حقوق الملكية (ROE): أظهرت نتائج نموذج الـ GLS تأثيرًا إيجابيًا لأجهزة الصراف الآلي (ATM) على العائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث بلغ معاملها 2.204***. في المقابل، كان لتطور التكنولوجيا (tech) تأثير سلبي على العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ معاملها -0.223***، مما يعكس تأثير التقنيات الحديثة على الربحية. وكان أيضًا للتكاليف التشغيلية (TL) تأثير سلبي على هذا المؤشر.
5. تأثير المتغيرات على العائد على الأصول(ROA) : في نموذج الـ FGLS للعائد على الأصول (ROA)، أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا للتطور التكنولوجي (TECH) على العائد على الأصول بمقدار 0.193***، مما يشير إلى أن استخدام التكنولوجيا يمكن أن يعزز الكفاءة والأرباح على الأجل الطويل. أما بالنسبة للتكاليف التشغيلية (ATM)والتكاليف الأخرى، فقد كانت هناك تأثيرات سلبية على العائد على الأصول.
6. نتائج الدراسة تؤكد أن الشمول المالي يعزز التنافسية المصرفية من خلال زيادة انتشار الفروع المصرفية (NB) والإقراض المصرفي (TL)، لكنه يواجه تحديات من التضخم (INFL) والتكنولوجيا المالية (TECH)، التي قد تضعف بعض الآثار الإيجابية إذا لم يتم إدارتها بفعالية.
7. النمو الاقتصادي (GDPDef) يلعب دورًا إيجابيًا في تحسين أداء البنوك وتعزيز الشمول المالي، مما يشير إلى ضرورة دعم السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستقرار والنمو.
8. البنية التحتية المصرفية، مثل أجهزة الصراف الآلي (ATM) والودائع (TD)، تساهم بشكل إيجابي في التنافسية المصرفية، لكن الابتكار التكنولوجي يجب أن يكون متكاملًا مع استراتيجيات البنوك للحفاظ على الحصة السوقية.

ثالثا، التوصيات بناءً على نتائج الدراسة التطبيقية:

- ✓ **التوازن بين التكنولوجيا والربحية قصيرة الأجل**: نظرًا للتأثير السلبي للتطور التكنولوجي على مؤشرات الربحية مثل هامش الربح الصافي والعائد على حقوق الملكية، يُوصى بأن تقوم البنوك بتقييم جدوى استثماراتها التكنولوجية

بعناية. من المهم أن تتبنى استراتيجية استثمار تكنولوجي تحقق توازنًا بين الابتكار وتحقيق الربحية قصيرة الأجل، مع التركيز على أن التكنولوجيا تؤتي ثمارها بشكل أفضل على المدى الطويل.

- ✓ **تعزيز السياسات الحكومية التي تشجع الشمول المالي:** يجب على الحكومة الجزائرية اتخاذ خطوات لتوسيع نطاق الشمول المالي، خاصة في المناطق الريفية والنائية. يجب تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية من خلال تطوير بنية تحتية مالية رقميّة تسهل الوصول إلى الحسابات المصرفية والخدمات المالية الأخرى.
- ✓ **تعزيز الابتكار في البنوك الخاصة:** ينبغي دعم البنوك الخاصة في تبني المزيد من استراتيجيات الشمول المالي المبتكرة، مثل تقديم خدمات مالية رقمية تسهم في تسهيل التعاملات المصرفية وتقليل التكاليف، مع ضمان توفير خدمات مناسبة للعملاء من مختلف الفئات الاجتماعية.
- ✓ **تحفيز دخول بنوك جديدة إلى السوق:** من المهم تقليل العوائق التي تواجه البنوك الجديدة، سواء كانت تشريعية أو تنظيمية، لتشجيع التنافسية في القطاع المصرفي. هذا سيسهم في تحسين الخدمات المصرفية المتاحة للمستهلكين وتقليل التركز والاحتكار في السوق.
- ✓ **تعزيز الرقابة والتشريعات:** يجب تطوير الإطار الرقابي والتشريعي لضمان المنافسة العادلة بين البنوك، وحماية حقوق العملاء، ومنع الممارسات الاحتكارية التي قد تضر بالمستهلكين. كما يجب فرض رقابة صارمة على البنوك لضمان التزامها بمعايير الشمول المالي وتقديم خدمات شفافة وعادلة.
- ✓ **إدراج فئات جديدة ضمن مستفيدين الشمول المالي** :يجب توجيه السياسات نحو تضمين فئات جديدة من المجتمع، مثل النساء والشباب والمجتمعات الريفية، في النظام المالي الرسمي. وتسهيل الوصول إلى القروض والخدمات المالية الأخرى لتشجيع رواد الأعمال والشركات الصغيرة.
- ✓ **الاستثمار في التكنولوجيا المالية:** يجب على المؤسسات المالية في الجزائر الاستثمار في تطوير الحلول المالية الرقمية التي تسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتقلل التكاليف التشغيلية للبنوك. يمكن للتكنولوجيا المالية أن تسهم في تحقيق أهداف الشمول المالي بطرق أكثر فعالية وسرعة.
- ✓ **زيادة الاستثمار في البنية التحتية والمرافق المصرفية التقليدية:** تشير نتائج الدراسة إلى أن توسيع شبكة الفروع المصرفية وزيادة استخدام أجهزة الصراف الآلي يمكن أن يعزز الربحية وحصة السوق. لذا، يجب على البنوك التركيز على تعزيز تواجدها الجغرافي عبر فتح المزيد من الفروع المصرفية وتوسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي في الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية.
- ✓ **تحقيق التوازن بين التكاليف التشغيلية والاستثمار في التكنولوجيا:** يُوصى بأن تدرس البنوك بعناية تأثير التكاليف التشغيلية المرتبطة بالتكنولوجيا، مثل صيانة الأنظمة وتدريب الموظفين، بحيث يتمكنوا من تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل النفقات غير الضرورية. قد تساعد استراتيجيات تحسين الأداء والتقليل من التكاليف التشغيلية في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك.

- ✓ **استثمار طويل الأجل في التكنولوجيا لتحسين الكفاءة:** رغم التأثير السلبي على الربحية قصيرة الأجل، إلا أن الاستثمار التكنولوجي له تأثير إيجابي على الكفاءة التشغيلية على المدى الطويل. يجب على البنوك أن تركز على استراتيجيات تكنولوجية مبتكرة لتحسين العمليات المصرفية، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة لتحسين تجربة العملاء وزيادة الكفاءة.
- ✓ **التوجه نحو تقنيات الأمن السيبراني**: بالنظر إلى أن استثمارات التكنولوجيا تتضمن تحديثات على مستوى الأمان السيبراني، يُوصى للبنوك بإعطاء أولوية لتطوير وتعزيز نظم الأمن السيبراني، لضمان حماية بيانات العملاء والبنك من المخاطر والتهديدات المتزايدة في العصر الرقمي.
- ✓ **إدارة تأثير التضخم والسياسات الاقتصادية**: من خلال تأثير التضخم (INFL) على معظم مؤشرات الربحية وحصة السوق، يجب على البنوك تطوير استراتيجيات مرنة للتعامل مع التقلبات الاقتصادية والتضخم. يُنصح بالتركيز على استراتيجيات تخفيض التكلفة وزيادة كفاءة التشغيل خلال فترات التضخم المرتفع.
- ✓ **تحليل الجدوى الاقتصادية للاستثمارات التكنولوجية**: وجب على البنوك إجراء تحليلات جدوى اقتصادية دقيقة قبل تبني أي تكنولوجيا جديدة، لضمان أن العوائد المتوقعة تفوق التكاليف الأولية والتشغيلية. يمكن أن يساعد هذا في تقليل تأثير انخفاض الأرباح على المدى القصير وضمان العوائد المستقبلية من هذه الاستثمارات.
- ✓ **التركيز على الابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية:** يوصى للبنوك بالتوجه نحو الابتكار في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال استخدام التكنولوجيا، مثل تطبيقات الهواتف الذكية والحلول المصرفية الرقمية، لتعزيز تجربة العملاء وجذب شرائح جديدة من السوق.
- ✓ **تعزيز الاستثمارات في التدريب والتطوير البشري:** بما أن التحولات الرقمية تتطلب تدريبًا مكثفًا للموظفين لاستخدام الأنظمة التكنولوجية الجديدة بفعالية، يجب على البنوك تخصيص ميزانيات أكبر لتدريب موظفيها. يمكن أن يساهم الاستثمار في تطوير المهارات التقنية للموظفين في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف المرتبطة بالتحولات التكنولوجية.
- ✓ **مراجعة دور التكنولوجيا في تحسين استراتيجيات النمو:** على الرغم من أن التكنولوجيا قد تؤدي إلى انخفاض هامش الربح الصافي في البداية، فإنه من المهم أن يتم استخدامها لتحفيز النمو في الأسواق الجديدة أو الاستفادة من قنوات توزيع جديدة. ينبغي على البنوك أن تركز على استخدام التقنيات لتوسيع نطاق خدماتها وتقديم حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء.
- ✓ **دعم البنوك الصغيرة والمتوسطة**: يجب على الحكومة توفير الدعم للبنوك الصغيرة والمتوسطة لتكون قادرة على توفير خدمات مصرفية مبتكرة للمجتمعات الأقل استفادة من الشمول المالي. هذا الدعم يمكن أن يشمل تمويل مشروعات بنكية جديدة، أو تسهيلات ضريبية لتمكين البنوك الصغيرة من تقديم خدمات بأسعار معقولة.

- ✓ **تبسيط الإجراءات المصرفية:** يواجه العديد من الأفراد والشركات الصغيرة صعوبة في الوصول إلى الخدمات المصرفية بسبب الإجراءات المعقدة. لذلك، ينبغي العمل على تبسيط هذه الإجراءات وتقديم تسهيلات لتشجيع الأفراد على فتح الحسابات البنكية والتفاعل مع البنوك، مما يسهم في تعزيز الشمول المالي.
- ✓ **تحقيق الاستدامة المالية من خلال تكنولوجيا المعلومات:** بالنظر إلى تأثير التكنولوجيا على مؤشرات الاستدامة المالية، يوصى بأن تعمل البنوك على دمج تقنيات مثل "**التمويل الأخضر**" و"**الاستثمار المستدام**" في استراتيجياتها المستقبلية. تتيح هذه التقنيات للبنوك تقليل المخاطر المالية وتعزيز الاستدامة على المدى الطويل.
- ✓ **التركيز على تحسين الأداء المالي في الأسواق النامية:** بالنظر إلى تأثير انخفاض صافي هامش الربح في البنوك، يوصى بأن تعمل البنوك على تحسين الأداء المالي من خلال استهداف الأسواق النامية والمناطق التي تتمتع بإمكانات نمو كبيرة. تقنيات مثل المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت يمكن أن تساهم في زيادة الوصول إلى العملاء في هذه الأسواق.
- ✓ **التوسع في حلول التمويل الرقمي لتعزيز الشمول المالي:** نظرًا لدور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي، يجب على البنوك التركيز على تطوير وتوسيع حلول التمويل الرقمي التي تسهم في دمج الأفراد غير المتعاملين مع النظام المالي التقليدي. يمكن أن تشمل هذه الحلول تقديم القروض الرقمية، المحفظات الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
- ✓ **مواكبة التوجهات العالمية في التحول الرقمي:** بالنظر إلى التأثير الكبير للتحول الرقمي على القطاع المصرفي، يُنصح البنوك بمواكبة التوجهات العالمية في مجال التكنولوجيا المصرفية. يشمل ذلك تبني التقنيات المتطورة مثل البلوكشين، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء (IoT)[1]، والتي يمكن أن تعزز الكفاءة وتساعد في تطوير منتجات وخدمات جديدة مبتكرة.
- ✓ **تعزيز التنسيق مع الهيئات التنظيمية والمشرعين:** نظرًا للأثر الكبير للتطورات التكنولوجية على استقرار النظام المالي، يجب على البنوك أن تتعاون مع الهيئات التنظيمية والمشرعين لوضع أطر تشريعية تدعم تبني التكنولوجيا بشكل آمن وفعال. يشمل ذلك حماية بيانات العملاء وضمان الشفافية في استخدام التكنولوجيا في العمليات المالية.
- ✓ **استخدام التكنولوجيا لتحسين التحليل المالي والتنبؤات الاقتصادية:** يوصى بأن تستخدم البنوك أدوات التحليل المالي المتقدمة التي تعتمد على البيانات الكبيرة (Big Data)[2] والذكاء الاصطناعي لتحسين القدرة على التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية والسوقية. هذه الأدوات يمكن أن تساعد في اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وتوجيه الاستثمارات نحو المجالات الأكثر ربحية.

---

(1) **إنترنت الأشياء IoT**: شبكة من الأجهزة المتصلة بالإنترنت مثل الحساسات والأدوات الذكية التي تتبادل البيانات وتتفاعل تلقائيًا لتحسين العمليات أو اتخاذ قرارات ذكية دون تدخل بشري مباشر.

(2) **البيانات الكبيرة Big Data**: مجموعات بيانات ضخمة تُجمع وتحلَّل بطرق مبتكرة لتحديد الأنماط واتخاذ قرارات أكثر فعالية في مختلف المجالات

- ✓ **الاهتمام بمؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs):** بناءً على النتائج المتعلقة بتأثير التكنولوجيا على مختلف المؤشرات مثل هامش الربح الصافي والعائد على الأصول، يجب على البنوك العمل على تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية بشكل مستمر. يتطلب ذلك مراجعة دورية للاستراتيجيات التكنولوجية وتنفيذ خطط تهدف إلى تحسين الكفاءة وتعظيم العوائد.

رابعًا، آفاق الدراسة:

1. **دراسة التأثيرات الطويلة المدى للتحولات التكنولوجية:** يمكن توسيع الدراسة لتشمل تحليل التأثيرات على المدى الطويل للتحولات التكنولوجية على أداء البنوك. فبينما تركز الدراسة الحالية على التأثيرات القصيرة المدى، فإن التركيز على الفترات الزمنية الأطول قد يوفر رؤية أشمل حول كيفية تأثير هذه الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات على استدامة الأرباح والنمو المستدام للبنوك.
2. **مقارنة بين أنواع البنوك:** يمكن التوجه لدراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة فيما يخص تبني التكنولوجيا وقياس تأثيرها على المؤشرات المالية مثل هامش الربح والعائد على الأصول. يمكن أن تسلط هذه المقارنة الضوء على الاختلافات في أساليب إدارة التكنولوجيا واستراتيجيات التحول الرقمي بين هذه الأنواع من البنوك.
3. **دراسة تأثير التحول الرقمي على الشمول المالي:** بما أن التكنولوجيا لها تأثير كبير على الشمول المالي، فإن دراسة تأثير هذه التحولات الرقمية على الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية أو الأسواق غير المصرفية يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على المجتمع ككل. يمكن دراسة كيفية تأثير هذه التحولات على تحسين الوصول إلى الائتمان، التمويل الصغير، والادخار للمواطنين غير المتعاملين مع النظام المصرفي التقليدي.
4. **دراسة العلاقة بين التكنولوجيا والمخاطر المالية:** يمكن تخصيص دراسة مستقلة لدراسة العلاقة بين التحولات التكنولوجية وزيادة المخاطر المالية المحتملة. على سبيل المثال، قد تساهم التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني واختراق البيانات في تقليل الثقة العامة في البنوك، مما قد يؤثر بشكل غير مباشر على استقرار النظام المصرفي.
5. **تحليل آثار التكنولوجيا على سلوك العملاء:** من الممكن توسيع نطاق البحث ليشمل دراسة تأثير التقدم التكنولوجي على سلوك العملاء، مثل التوجه نحو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتحول إلى المدفوعات الرقمية، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل احتياجات العملاء وتقديم خدمات شخصية.
6. **دراسة تكامل التكنولوجيا مع الاستدامة البيئية:** مع تزايد الاهتمام بالاستدامة البيئية، يمكن توسيع الدراسة لتشمل كيف يمكن للبنوك دمج التكنولوجيا في دعم التمويل الأخضر والمستدام. يُتوقع أن تساهم التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في تحسين الاستثمارات المستدامة وتقليل الأثر البيئي.
7. **استكشاف العلاقة بين التحولات التكنولوجية والأداء المالي في أسواق مختلفة:** يمكن دراسة التأثيرات المترتبة على التحولات التكنولوجية في أسواق مختلفة، مثل الأسواق النامية والمتقدمة. قد يتطلب ذلك أخذ اختلافات في بيئة السوق، السياسات الحكومية، واحتياجات العملاء في الاعتبار لفهم كيفية تأثير التكنولوجيا على الأداء المالي في سياقات متنوعة.

8. **تحليل العلاقة بين استثمارات البنوك في التكنولوجيا وتحسين الابتكار في الخدمات المالية:** يمكن التوجه لدراسة العلاقة بين حجم الاستثمارات التكنولوجية التي تقوم بها البنوك وقدرتها على الابتكار في تطوير خدمات مالية جديدة. هذا يمكن أن يشمل دراسة كيفية استخدام التكنولوجيا لتحسين تقديم المنتجات والخدمات الجديدة التي تلبي احتياجات العملاء المتنوعة.
9. **البحث في تأثير الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين على القطاع المصرفي:** يمكن دراسة دور الذكاء الاصطناعي، البلوكتشين، والتكنولوجيا المالية (FinTech) في إحداث ثورة في القطاع المصرفي. يشمل ذلك التأثير على العمليات المصرفية التقليدية، مثل القروض والودائع، وكذلك تقديم خدمات مالية مبتكرة تلبي احتياجات الشباب، الشركات الصغيرة، والمستهلكين غير التقليديين.

خامساً، القيمة المضافة التي تقدمها الدراسة للمجال الأكاديمي أو العملي

1. القيمة المضافة للدراسة للمجال الأكاديمي

- **إضافة إلى الأدبيات المعرفية:** تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية في مجال الشمول المالي والتنافسية المصرفية، خاصة في السياق الجزائري. حيث أن معظم الدراسات السابقة ركزت على البلدان المتقدمة، وكانت هذه الدراسة واحدة من أولى الدراسات التي تركز على الجزائر كدراسة حالة، مما يساعد في توسيع نطاق المعرفة حول هذا الموضوع في أسواق البلدان النامية.
- **تقديم نموذج تحليلي متميز:** باستخدام أساليب تحليلية متقدمة **طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLs)**، توفر الدراسة نموذجًا أكاديميًا فعالًا يمكن استخدامه في المستقبل لفحص تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية في سياقات أخرى. هذا النموذج يمكن تكييفه ليتناسب مع بلدان أخرى ذات خصائص اقتصادية مشابهة.
- **تحليل أكاديمي دقيق:** توفر الدراسة نتائج معتمدة على بيانات حقيقية من القطاع المصرفي الجزائري لمدة 16 سنة، مما يجعلها من الدراسات التحليلية الشاملة التي يمكن الاستفادة منها كأساس لمزيد من الدراسات الأكاديمية التي تدرس تأثير الشمول المالي على مختلف القطاعات الاقتصادية.

2. القيمة المضافة للدراسة للمجال العملي

- **إرشادات للسياسات العامة:** تقدم هذه الدراسة توصيات عملية للجهات الحكومية والهيئات التنظيمية في الجزائر لتطوير سياسات تشجع على تعزيز الشمول المالي في السوق المصرفي. على سبيل المثال، توصي الدراسة بضرورة تحسين بنية الخدمات المالية الرقمية لتوسيع نطاق الشمول المالي، وهو ما يمثل خطوة هامة لتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية في المناطق الريفية والنائية.
- **مساعدة البنوك في تبني استراتيجيات مبتكرة:** من خلال النتائج التي أظهرت تباين تأثير الشمول المالي بين البنوك العامة والخاصة، يمكن للبنوك الخاصة الاستفادة من هذا البحث من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة لتعزيز

مرونتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات السوقية. وفي الوقت نفسه، يمكن للبنوك العامة تحسين استراتيجياتها لتسريع تبني تقنيات الشمول المالي.

- **تحفيز المنافسة وتحسين الخدمة:** من خلال إثبات العلاقة بين الشمول المالي وتحسين التنافسية، تساهم الدراسة في تحفيز البنوك على تقديم خدمات مبتكرة ذات جودة عالية بهدف جذب عملاء جدد. كما أن تقليل التركز والاحتكار في القطاع المصرفي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الجودة وتقليل التكاليف على المستهلكين.

3. الإشارة إلى القيمة المضافة التي تقدمها الدراسة

- **مساهمات جديدة في فهم العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية** :تقدم الدراسة فهماً أعمق لكيفية تأثير الشمول المالي على التنافسية المصرفية في الجزائر، وتركز على نتائج عملية تساعد في تطوير استراتيجيات شمول مالي مستدامة.
- **تحليل ديناميكي للسوق المصرفي الجزائري:** تعد الدراسة خطوة نحو تعزيز الفهم لكيفية تأثير التغيرات المالية على قدرة البنوك –في الجزائر– على المنافسة، مما يقدم دعماً أكاديمياً هاماً لمصممي السياسات وصناع القرار.
- **مساهمات مهمة للقطاع المصرفي في الجزائر:** تقدم الدراسة حلولاً عملية للبنوك في السوق المصرفية الجزائرية لتحسين قدرتها التنافسية عبر اعتماد استراتيجيات الشمول المالي، وهو ما يمكن أن يعزز من قدرتها على تقديم خدمات مالية أكثر شمولًا وابتكارًا في السوق. إجمالًا، تضيف هذه الدراسة قيمة أكاديمية وعملية كبيرة للمجالين الأكاديمي والعملي، حيث أنها تقدم رؤى جديدة حول العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية في الجزائر، وتوفر توصيات يمكن تطبيقها لتحسين السياسات الاقتصادية والمالية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

رسائل دكتوراه وماجستير

1. بوعنان، نور الدين .**"جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء"** (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.(2007) .
2. بوخاري، هـ. أ ."**التكنولوجيا البنكية ودورها في تفعيل أداء البنوك: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2002–2020**" (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر..(2020) متاح على : https://www.researchgate.net/profile/Hanane-Asynat-Boukhari/publication/364380811
3. عبد الله، ع ."**دور جودة الخدمات المصرفية في تعزيز الميزة التنافسية**" (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط. .(2021)متاح على:https://docs.neu.edu.tr/library/9599942530.pdf

المقالات

1. إبراهيم، رشا أحمد علي. **"أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية"** .مجلة التجارة والتمويل، المجلد الأول، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة، جامعة طنطا.(2019) .
2. أحمد، م. ***جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك*** .جامعة الشلف(2005). متاح على- https://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_03/article_09.pdf :
3. أسماء سفاري، وآسيا بن داية ."**تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر** ".مجلة الاقتصاد الصناعي، 11.(1) .(2021).
4. الخزرجي، فؤاد محمد عبد الله ."**مدى استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها في الشمول المالي – دراسة ميدانية**" .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية.(2020) .
5. خلافة، محمد بدر، بوبلوطة، **بلال واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه** .مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 7.(1) .(2023).
6. الزروق، م .**جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية: دراسة حالة مصرف الوحدة** .مجلة العلوم الاقتصادية، 2(1). 2021متاح على: https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/article/view/359
7. شوشان، خديجة، وبوعوينة، حمو. **"دور التحول الرقمي في تحسين خدمات المصارف الإسلامية الجزائرية – دراسة حالة مصرف السلام** ".*مجلة أبحاث الحماية الاجتماعية* 40، عدد 40 (2021): 97–110.

8. زوباري، ريم. "**أثر هيكل رأس المال على ربحية المصارف: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية** "*مجلة الجامعة الوطنية الخاصة* 1، ع. 1 (2023): 71–80. تم الاسترجاع من https://wpu.edu.sy/wpuj/index.php/wpuh/article/download/14/4/5.

9. العباس بهناس، حميد رسول، وبسيسة بالعباس "**أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**" .مجلة المعارف، 14.(3) .(2019).

10. عبد الله، ع. ***دور جودة الخدمات المصرفية في تعزيز الميزة التنافسية*** .جامعة الشرق الأوسط(2021). متاح على https://docs.neu.edu.tr/library/9599942530.pdf :

11. منصور، ن .**أثر تمكين العميل من إدارة حساباته الرقمية كمدخل لتحقيق مزايا تنافسية** .مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(4). (2021).متاح على:jsst.journals.ekb.eg .

12. صالح، عبد الرحمن علي عطا الله. "**أثر الحصة السوقية للودائع المقرضة على ربحية البنوك المدرجة في سوق عمّان المالي** "*المجلة العربية للدراسات الاجتماعية والسياسية* 5، ع. 46 (2022): 148–162.

13. عبد الجواد، راضي السيد. "**تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر** ". *مجلة كلية السياسة والاقتصاد* (9يناير 2021): 285–287. تم الاسترجاع من https://jocu.journals.ekb.eg/article_115625_87c1918894fc644142970beaad83131b.pdf.

تقارير

1. البنك الجزائر .(2022). محافظ بنك الجزائر يلتقي بالمديرين العامين للقطاع المالي متاح على: 2u.pw

2. البنك الإفريقي للتنمية .إدماج التمويل الأخضر في الأسواق المالية في إفريقيا .تقرير البنك الإفريقي للتنمية.(2022) . متاح على:.afdb.org

3. العربي الجديد.مصرف ليبيا المركزي: تحسن السيولة وارتفاع الودائع في 2024 .متاح على: alaraby.co.uk.

4. البنك الدولي . (2021). The Global Findex Database 2021: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution.تقرير البنك الدولي. متاح على:.worldbank.org

5. البنك الدولي .التحول الرقمي في القطاع المالي. (2022)متاح على:worldbank.org

6. البنك الدولي .عدد الفروع المصرفية في الجزائر.(2023) . متاح على.data.albankaldawli.org :

7. البنك الجزائر .(2023). الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي .متاح على:.bank-of-algeria.dz

8. معهد الدراسات المصرفية. "**دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء القطاع المصرفي** "*إضاءات*، السلسلة 14، العدد 6 (يوليو 2022).متاح:https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2022/07/Edaat-July-2022_R1.pdf.

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

1. **Acemoglu, D., & Robinson, J. A.** *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty*. (2012). Crown Business.
2. **Arif, M.** *Human Resource Management in Banking: Best Practices and Strategies*. (2020). Routledge.
3. **Azad, A. K. M. A. K., & Islam, M. S.** *Financial Inclusion: Policies and Practices*. (2019). Springer.
4. **Brealey, R. A., Myers, S. C., & Allen, F.** (2014). *Principles of Corporate Finance* (12th ed.). McGraw-Hill Education.
5. **Brealey, R. A., Myers, S. C., & Allen, F.** *Principles of Corporate Finance* (13th ed.). (2020). McGraw-Hill Education.
6. **Brigham, E. F., & Houston, J. F.** *Fundamentals of Financial Management* (15th ed.). (2019). Cengage Learning.
7. **Jeucken, M.** *Sustainable Finance and Banking: The Financial Sector and the Future of the Planet*. (2001). Earthscan.
8. **King, B.** *Bank 4.0: Banking Everywhere, Never at a Bank*. (2018). Wiley.
9. **Lusardi, A., & Mitchell, O. S.** *Financial Literacy and Financial Inclusion: The Role of Education and Awareness*. (2014). Cambridge University Press.
10. **Mankiw, N. G.** *Principles of Economics*. (2016). Cengage Learning.
11. **Mankiw, N. G.** *Principles of Economics* (9th ed.). (2021). Cengage Learning.
12. **Michael, S. V., & Anthony, D. U.** *Digital Payments and Financial Inclusion*. (2020). Wiley.
13. **Mishkin, F. S.** *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (8th ed.). (2007). Pearson Education.
14. **Mishkin, F. S., & Eakins, S. G.** *Financial Markets and Institutions* (9th ed.). (2018). Pearson Education.
15. **Murray, M. L.** *Marketing in Banking: How to Attract and Retain Customers*. (2018). Palgrave Macmillan.
16. **Narayan, P., & Pissarides, C.** *Financial Inclusion and Development: A Cross-Country Perspective*. (2017). Palgrave Macmillan.
17. **Porter, M. E.** *Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance*. (1985). Free Press.
18. **Porter, M. E.** (1998). *Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors*. Free Press.
19. **Romer, D.** *Advanced Macroeconomics* (4th ed.). (2012). McGraw-Hill Education.
20. **Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jaffe, J.** *Corporate Finance* (12th ed.). (2018). McGraw-Hill Education.
21. **Saunders, A., & Cornett, M. M.** *Financial Markets and Institutions* (7th ed.). (2019). McGraw-Hill Education.
22. **Schneider, F.** *The Shadow Economy: A Hidden Force in Financial Systems*. (2018). Cambridge University Press.
23. **Schumpeter, J. A.** *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*. (1934). Harvard University Press.
24. **Wooldridge, J. M.** *Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data*. (2002). MIT Press.
25. **Wooldridge, J. M.** *Econometric Analysis of Cross Section and Panel*

Data (2nd ed.). (2010). MIT Press.

المقالات العلمية

1. **Abreu, M., & Mendes, V.** Commercial bank interest margins and profitability: Evidence from some EU countries. *(2002). Porto Working Paper Series*.
2. **Afanasieff, T. S., Lhacer, P. M., & Nakane, M. I.** The Determinants of Bank Interest Spreads in Brazil. (2002). *Banco Central do Brasil Working Paper*.
3. **Aghion, P., & Tirole, J.** Formal and Informal Financial Systems. *Journal of Economic Literature, 35*(3), (1997). 1042–1077.
4. **Allen, F., & Demirgüç-Kunt, A.** The Foundations of Financial Inclusion: Understanding Ownership and Access to Financial Services Across Countries. *World Bank Policy Research Working Paper No. 6642*, (2013). 30–34.
5. **Allen, F., & Gale, D.** Financial contagion. *Journal of Political Economy, 108*(1), (2000). 1–33.
6. **Allen, F., & Gale, D.** Competition and financial stability. *Journal of Money, Credit, and Banking, 36*(3), (2004). 453–480.
7. **Allen, F., Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., & Pería, M. S. M.** The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts. *Journal of Financial Intermediation, 27*, (2016). 1–30. https://doi.org/10.1016/j.jfi.2015.12.003
8. **Anderson, K.** Blockchain Technology and Its Impact on Financial Systems. *Journal of Financial Technology, 3*(2), (2018). 8.
9. **Beck, T., & Demirgüç-Kunt, A.** Financial Inclusion and Customer Satisfaction. *Journal of Banking & Finance, 43*, (2018). 45–59.
10. **Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R.** Finance, inequality and the poor. *Journal of Economic Growth, 12*(1), (2007). 27–49.
11. **Berger, A. N., & Hannan, T. H.** The Efficiency Cost of Market Power in the Banking Industry: A Test of the 'Quiet Life' and Related Hypotheses. *Review of Economics and Statistics, 80*(3), (1998). 454–465.
12. **Berger, A. N., & Humphrey, D. B.** Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research. *European Journal of Operational Research, 98*(2), (1997). 175–212.
13. **Berger, A. N., Klapper, L. F., & Turk-Ariss, R.** Bank competition and financial stability. *Journal of Financial Services Research, 35*(2), (2009). 99–118.
14. **Bernanke, B. S., & Gertler, M.** Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission. *Journal of Economic Perspectives, 9*(4), (1995). 27–48.
15. **Bertino, E., Sandhu, R., & Wu, S.** Security in Digital Banking: The Role of Encryption and Biometrics in Enhancing Trust. *International Journal of Information Security,23*(4),(2021).445–460.https://doi.org/10.1007/s10207-02105772x
16. **Bikker, J. A., & Half, K.** Measures of competition and concentration in the banking industry: A review of the literature. *Economic & Financial Modeling, 9*(2), (2002). 53–98.
17. **Boot, A. W. A., & Thakor, A. V.** Can relationship banking survive competition? *The Journal of Finance, 55*(2), (2000). 679–713.
18. **Born, B., & Breitung, J.** Testing for serial correlation in fixed-effects panel data models. *Econometric Reviews, 35*(7), (2016). 1290–1316.
19. **Brodie, R. J., & Hollebeek, L. D.** Future trends in banking: Embracing technology to drive customer satisfaction and competitive advantage. *Journal of Financial Services Marketing, 26*(2), (2021). 103–112.https://doi.org/10.1057/s41264-021-00109-7

20. **Burgess, R., & Pande, R.** Do Rural Banks Matter? Evidence from the Indian Experience. *The American Economic Review, 95*(3), (2005). 780–795.

21. **Chakrabarty, K. C.** Financial Inclusion: The Role of Banks, (2013). 53–56.

22. **Chakrabarty, S., & Lympany, M.** The Role of ATMs in Financial Inclusion. *Journal of Financial Services Marketing, 19*(2), (2014). 87–100.

23. **Claessens, S., & Laeven, L.** Financial development, property rights, and growth. *The Journal of Finance, 58*(6), (2003). 2401–2436.

24. **Claessens, S., & Laeven, L.** What drives bank competition? Some international evidence. *Journal of Money, Credit and Banking, 36*(3), (2004). 563–

25. **Cohen, J., et al.** Digital Banking: Trends and Impacts. *Journal of Financial Services Marketing, 24*(2), (2019). 1–1.

26. **Davis, D.** The Role of Competition in Financial Services: The Key to a Strong Banking Sector. *Journal of Banking & Finance, 29*(9). (2005).

27. **Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L.** Financial Inclusion and Financial Stability: A Review of the Evidence. *World Bank Policy Research Working Paper, 6025*, (2012). 5–8.

28. **Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L.** Financial Inclusion and Legal Discrimination: A Global Review. *Journal of Banking & Finance, 36*(5), (2012). 1379– 1385. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2011.11.004

29. **Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L.** Measuring financial inclusion: Explaining variation in use of financial services across and within countries. *Brookings Papers on Economic Activity, 34*(1), (2013). 279–340.

30. **Demsetz, H., Saidenberg, M. R., & Strahan, P. E.** Banks with something to lose: The disciplinary role of franchise value. *Economic Policy Review, 2*(2), (1996). 1–14.

31. **Diniz, E. H., Sampaio, S. B., & Freitas, S. V.** Financial Inclusion and Digital Banking: The Role of the Internet and Mobile Technologies. *International Journal of Bank Marketing, 30*(5), (2012). 394–411.

32. **Dupas, P., & Robinson, J.** Savings constraints and microenterprise development: Evidence from a field experiment in Kenya. *American Economic Journal: Applied Economics, 5*(1), (2013). 163–192.

33. **European Central Bank.** (2019). The Importance of Financial Inclusion in Achieving Economic Growth, 10–13.

34. **Evans, O.** The effects of economic and financial development on financial inclusion in Africa. *Review of Development Finance, 8*(1), (2018). 45–57.

35. **Fungáčová, Z., & Weill, L.** Understanding financial inclusion in China. *China Economic Review, 34*, (2015). 196–206. https://doi.org/10.1016/j.chieco.2014.12.004

36. **Gabor, D., & Brooks, S.** The Digital Revolution in Financial Inclusion: International Development in the Fintech Era. *New Political Economy, 22*(4), (2017). 423–436.

37. **Gertler, M., & Gilchrist, S.** Monetary Policy, Business Cycles, and the Behavior of Small Manufacturing Firms. *Quarterly Journal of Economics, 109*(2), (1994). 309–340.

38. **Ghosh, S.** The Role of ATMs in Cost Reduction and Customer Satisfaction. *International Journal of Bank Marketing, 31*(2), (2013). 103–118.

39. **Ghosh, S., & Vinod, D.** Financial inclusion, gender dimension, and economic impact on poor households. *World Development, 96*, (2017). 1–15.

40. **Gilbert, R. A.** Bank market structure and competition: A survey. *Journal of Money, Credit and Banking, 16*(4), (1984). 617–645. https://doi.org/10.2307/1992096

41. **Gonzalez, A., & Rosenberg, R.** Financial Inclusion and Its Impact on the Banking Sector: Policy and Regulation Challenges. *Journal of Financial Regulation and Compliance, 26*(3), (2018). 293–307.

42. **Guiso, L., Sapienza, P., & Zingales, L.** The Role of Social Capital in Financial Development. *American Economic Review, 94*(3), 526–556. https://doi.org/10.1257/0002828041464495

43. **Hannan, T. H., & Berger, A. N.** The rigidity of prices: Evidence from the banking industry. *The American Economic Review, 81*(4), (1991). 938–945.

44. **Hasan, I., & Marton, K.** Development and efficiency of the banking sector in a transitional economy: Hungarian experience. *Journal of Banking & Finance, 27*(12), (2003). 2249–2271. https://doi.org/10.1016/S0378-4266(02)00328-X

45. **Hassan, M. K., & Sanchez, B.** Bank Competition, Market Structure, and Financial Performance: Evidence from the Middle East. *Journal of Financial Services Research, 19*(3), (2001). 167–202.

46. **Hastings, J. S., & Mitchell, O. S.** Financial Literacy, Retirement Planning, and Household Wealth. *The Economic Journal, 121*(588), (2011). 1437–1467.

47. **Hausman, J. A.** Specification Tests in Econometrics. *Econometrica, 46*(6), (1978). 1251–1271. DOI: 10.2307/1913827

48. **Hauswald, R.** Competition and Bank Lending: Evidence from Emerging Markets. *Journal of Financial Intermediation, 15*(1), (2006). 58–83. https://doi.org/10.1016/j.jfi.2004.11.001

49. **Hernandez, C., & Martinez, J.** Adaptation of Banking Policies to Global Dynamics. *Journal of Banking Studies, 35*(2), (2021). 45–56.

50. **Hess, T., Benlian, A., & Lehmann, H.** The Influence of Digital Transformation on Competitive Advantage in Banking. *Journal of Business Research, 112*, (2020). 303–312. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2020.01.019

51. **Hughes, J. P., & Mester, L. J.** Measuring the Efficiency of Banks: Theory and Practice. In *Handbook of Financial Intermediation and Banking(2008).* (pp. 242–268). Elsevier.

52. **International Journal of Banking and Finance, 41*(2), 120–134. https://doi.org/10.2139/ssrn.3128526

53. **Jouini, H., & Ben Dhaou, F.** The Role of Artificial Intelligence in Enhancing Banking Services and Decision Making. *Journal of Banking & Finance Technology, 15*(2), (2022). 58–72. https://doi.org/10.1016/j.jbft.2022.02.003

54. **Kabakova, O., & Plaksenkov, E.** Analysis of Factors Affecting Financial Inclusion: Ecosystem View. *Journal of Business Research, 89*. (2019).

55. **Kaplan, A. M., & Haenlein, M.** Users of the World, Unite! The Challenges and Opportunities of Social Media. *Business Horizons, 53*(1), (2010). 59–68. https://doi.org/10.1016/j.bushor.2009.09.003

56. **Kasman, S., & Carvallo, O.** Bank Competition and Financial Stability in Emerging Markets. *Journal of Banking & Finance, 48*, (2014). 28–41.

57. **Khan, S., & Raza, H.** Banking Competition and Efficiency in the Emerging Economies: A Study of Pakistan's Banking Sector. *International Journal of Economics and Financial Issues, 5*(2), (2015). 340–348.

58. **Kim, H., & Lee, J.** (2021). The Role of Digital Innovation in Expanding Customer Base: A Case Study of Financial Institutions. *International Journal of Digital Banking, 6*(1), 58–73. https://doi.org/10.1080/22324409.2021.1876227

59. **Kim, J., Yu, E., & Lee, H.** Financial Inclusion and Poverty Reduction in Sub-Saharan Africa: Evidence from a Panel Data Analysis. *Applied Economics Letters, 25*(9), (2018). 604–607.

60. **King, R. G., & Levine, R.** Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right. *Quarterly Journal of Economics, 108*(3), (1993). 717–737.

61. **King, R. G., & Levine, R.** Finance, Entrepreneurship, and Growth: Theory and Evidence. *Journal of Monetary Economics, 32*(3), (1993). 513–542. https://doi.org/10.1016/0304-3932(93)90028-E

62. **Kumar, N., & D.** Financial Inclusion and Economic Growth: Evidence from India. *The Journal of Economic Asymmetries, 14*. (2017).

63. **Kumar, S., et al.** Technological Innovations and Financial Inclusion. *Financial Services Review, 29*(3), (2020). 239–255.

64. **Kwan, S. H., & Winton, A.** Market Structure, Information, and Competition in the Banking Industry. *Journal of Finance Economics, 48*(3), (1998). 329–358. https://doi.org/10.1016/S0304-405X(98)00023-4

65. **Laeven, L., & Levine, R.** Bank Governance, Regulation and Risk Taking. *Journal of Financial Economics, 93*(2), (2009). 259–275.

66. **Laeven, L., & Levine, R.** Bank Governance, Regulation, and Risk Taking. *Journal ofFinancialEconomics, 93*(2), (2009). 259–275. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2008.10.005

67. **Levine, R.** Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda. *Journal of Economic Literature, 35*(2), (1997). 688–726.

68. **Llewellyn, D. T.** Competitive Advantage and Innovation in Banking: The Role of Technology and New Services. *Journal of Banking and Finance, 23*(7), (1999). 1051– 1065. https://doi.org/10.1016/S0378-4266(98)00085-7

69. **Lusardi, A., & Mitchell, O. S.** The Economic Importance of Financial Literacy: Theory and Evidence. *Journal of Economic Literature, 52*(1), (2014). 5–44.

70. **Mandell, L.** Financial Literacy of High School Students. *The Journal of Consumer Affairs, 42*(2), (2008). 270–289.

71. **Mas, I., & Radcliffe, D.** Mobile Money: The Next Step in the Evolution of Banking. *Journal of Financial Innovation, 1*(1), (2016). 20–32.

72. **Miller, M. H., & Modigliani, F.** Dividend Policy, Growth, and the Valuation of Shares. *Journal of Business, 34*(4), (1961). 411–433.

73. **Müller, M., & Schmid, F.** Big Data Analytics in Banking: Enhancing Customer Understanding and Marketing Strategies. *International Journal of Financial Technology, 22*(4), (2019). 345–359. https://doi.org/10.1016/j.ijftech.2019.04.012

74. **Nguyen, T., & Tran, B.** Strategic Partnerships Between Banks and Technology Companies: Driving Innovation in Financial Services. *Journal of Financial Innovation, 15*(2), (2020).https://doi.org/10.1080/17507888.2020.1827453

75. **O'Brien, R. M.** A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors. *Quality & Quantity, 41*(5), (2007). 673–690. https://doi.org/10.1007/s11135-006-9018- 6

76. **Ozili, P. K.** Impact of Digital Financial Inclusion on Financial Stability. *International Journal of Economics and Financial Issues, 10*(2), (2020). 82–89.

77. **Parker, D.** Financial Inclusion and Its Impact on Bank Operational Efficiency: A Global Perspective. (2018).

78. **Porter, M.E.** The Five Competitive Forces ThatShape Strategy. *Harvard Business Review, 86*(1), (2008).78–93.

79. **Rakhrour, Y., & Daham, S. R.** Financial Inclusion in Algeria: Reality and Outlook. *Strategy and Development Review, 11*(4), (2021). 478–493.

80. **Reed, M. I.** Market Share Analysis in Financial Services. *Journal of Finance, 29*(3), (2004). 450–465.

81. **Sarma, M.** Financial Inclusion and Development: A Cross Country Analysis. *The Journal of International Development, 20*(6), (2008). 693–712.

82. **Schaeck, K., & Čihák, M.** How Does Competition Affect Bank Stability? *Journal of Financial Stability, 3*(1), (2007). 1–21.

83. **Smith, A., & Rees, M.** Technology in Banking: The Future of Financial Services. *Financial Technology Journal, 7*(1), (2018). 21–30.

84. **Stiglitz, J. E., & Weiss, A.** Credit Rationing in Markets with Imperfect Information. *The American Economic Review, 71*(3), (1981). 393–410.

85. **Suri, T., & Jack, W.** The Long-Run Poverty and Gender Impacts of Mobile Money. *Science, 354*(6317), (2016). 1288–1292.

86. **Vallabh, S., & Verma, A.** The Role of Transparency in Financial Services: Building Trust in Banking. *Journal of Financial Services Marketing, 22*(3), (2017). 149–160. https://doi.org/10.1057/s41264-017-0021-2

87. **Van der Merwe, R., & Van der Merwe, M.** The Role of Banking Innovation in Increasing Efficiency: A Study of the South African Banking Sector. *International Journal of Bank Marketing, 32*(4), (2014). 310–325.

88. **Xu, X.** (2019). Trust and Financial Inclusion: A Cross-Country Study. *Finance Research Letters*. https://doi.org/10.1016/j.frl.2019.101310

89. **Zhao, W., & Chen, Y.** The Impact of Digital Transformation on the Efficiency of Banking Operations. *Journal of Banking Technology, 35*(2), (2020). 230–245. https://doi.org/10.1016/j.jbtech.2020.01.015

التقارير

1. **Alvarez & Marsal.** *Saudi banking sector: Q3 2024 performance review*. Retrieved from https://www.alvarezandmarsal.com/ar/insights/alqita-alsarfi-fi-almamlaka- alarabia-alsaudia-lilrub-althalith-min-aam-2024

2. **Arab Monetary Fund (AMF).** (2021). *Non-performing loans and their impact on thebanking sector in theArabcountries*.Retrievedfrom https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Non-performing%20loans%20and%20their%20impact%20on%20the%20banking%20sector%20in% 20the%20Arab%20countries.pdf

3. **Bank of Algeria.** *Rapport Annuel 2023*. Retrieved from PDF Link.

4. **Borio, C., & Zhu, H.** (2008). Capital Regulation, Risk-Taking and Monetary Policy: A Missing Link in the Transmission Mechanism?. *BIS Working Paper No. 268*.

5. **Central Bank of the UAE.** (2020). *Financial stability report 2020*. Retrieved from https://www.centralbank.ae/media/xrtboahf/cbuae-fsr-report-2020-ar.pdf

6. **Chibba, M.** (2009). Financial inclusion, poverty reduction and the millennium development goals. *UNDP Policy Paper*.

7. **Deloitte.** (2017). Barriers to Financial Inclusion: Addressing the Gaps. *Deloitte Insights*.

8. **Deloitte.** (2020). Regulatory Challenges in the Algerian Banking Sector: Navigating Global Standards. *Deloitte Insights*.

9. **Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L. F., Singer, D., Ansar, S., & Hess,J.** (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution*. The World Bank.

10. **Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer,D., &Van Oudheusden,P.** (2014). *The Global Findex Database 2014: Measuring*

financial inclusion around the world. World Bank Policy Research Working Paper, 7255.

11. **Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer,D., Ansar, S., & Hess,J.** (2018). *Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. The World Bank.
12. **Hannig, A., & Jansen, S.** (2010). Financial inclusion and financial stability: Current policy issues. *ADBI Working Paper Series, No. 259*.
13. **International Monetary Fund (IMF).** (2020). *World Economic Outlook: A Long and Difficult Ascent*. IMF.
14. **International Monetary Fund (IMF).** (2022, October 11). Interest Rate Increases and Volatile Markets Signal Rising Financial Stability Risks. Retrieved from IMF Blog.
15. **International Monetary Fund (IMF).** (2023). New Look at Global Banks Highlights Risks from Higher-for-Longer Interest Rates. Retrieved from IMF Blog.
16. **International Monetary Fund (IMF).** (2023, October 16). New Look at Global Banks Highlights Risks from Higher-for-Longer Interest Rates. Retrieved from IMF Blog.
17. **International Telecommunication Union (ITU).** (2016). Financial Inclusion Through ICTs. Retrieved from ITU Website.
18. **Klapper, L., & Zins, A.** (2016). Financial Inclusion and Digital Payments. *World Bank Policy Research Working Paper No. 7870*.
19. **Laeven, L., & Valencia, F.** (2012). Systemic Banking Crises: A New Database. *IMF Working Paper WP/12/163*, 7–9.
20. **McKinsey & Company.** (2018). Financial Inclusion and Systemic Stability. *McKinsey Global Institute*.
21. **Middle East University (MEU).** (2023). The Impact of IT Costs on the Performance of Jordanian Commercial Banks. Retrieved from Link.
22. **Middle East University.** (n.d.). The Impact of Market Share of Banking Facilities on Return on Assets (ROA) in Jordanian Commercial Banks (2010-2014). Retrieved from PDF Link.
23. **OECD.** (2015). Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey, 42–45.
24. **OECD.** (2019). Financial Literacy and Consumer Protection: OECD/INFE Toolkit for Measuring Financial Literacy and Financial Inclusion. OECD Publishing.
25. **OECD.** (2020). Financial Literacy and Financial Inclusion: Insights from the OECD. OECD Publishing, 15–18.
26. **Pesaran, M. H.** (2004). General Diagnostic Tests for Cross Section Dependence in Panels. *Cambridge Working Papers in Economics No. 0435*, University of Cambridge.
27. **Remah Research.** The Impact of Credit Risk on Bank Profitability: An Analytical Study on Licensed Banks in Jordan. Retrieved from Link.
28. **Reserve Bank of India.** (2019). Financial Inclusion: Towards A More Inclusive and Accessible Banking System. *Reserve Bank of India Bulletin*. Link.
29. **Sahay, R., Cihak, M., N'Diaye, P., Barajas, A., Mitra, S., Kyobe, A., ... & Yousefi, S. R.** (2015). Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals? *IMF Staff Discussion Note No. 15/17*.
30. **Schwab, K.** (2017). The Global Competitiveness Report 2017-2018. *World Economic Forum*, 102–105.
31. **United Nations Development Programme (UNDP).** (2018). Financial Literacy Initiatives in Algeria. *UNDP Report, v1*, 28–31.

32. **University of Cambridge.** Working Paper. Retrieved from PDF Link.
33. **University of Kerbala.** (2022). The Effect of Deposits in the Revitalization Process of Banking Investment. Retrieved from PDF Link.
34. **University of Kerbala.** Measuring the Effect of Electronic Banking in Financial Performance Indicators of Banks. Retrieved from PDF Link.
35. **Western Private University.** The Impact of Capital Structure on Bank Profitability: A Comparative Study Between Commercial and Islamic Banks Listed on the Damascus Securities Exchange. Retrieved from PDF Link.
36. **World Bank.** Financial Inclusion Data, (2014). 22–24.
37. **World Bank.** Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience.

38. **World Bank Group.** The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. *The World Bank*, 8–12.
39. **World Bank.** Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion. *World Bank Group*, 22–25.
40. **World Bank.** Financial Inclusion and Access to Finance. *World Bank Report*, 10–15.
41. **World Bank.** The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. The World Bank.
42. **Zarqa University.** (n.d.). The Impact of Credit Risk on Financial Performance of Commercial Banks. Retrieved from PDF Link.

المواقع الإلكترونية

1. **AJSRP Journals.** The impact of competition between banks on liquidity risk andprofitability sustainability.Retrieved from https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals/article/view/6013
2. **Al-Azhar University.** The impact of electronic promotion on the market share of banks in the northern West Bank. Retrieved from https://www.alazhar.edu.ps/journal/attachedFile.asp?seqq1=2058
3. **Al-Rai Newspaper.** (2023). Inflation and spending on technology increase cost pressure on banks. Retrieved from https://www.alraimedia.com/article/1665122
4. **An-Najah National University.** The contribution of public relations to electronic marketing in Palestinian banks: The National Bank as a model. Retrieved from https://2u.pw/2KSOd1wT
5. **ASJP - Algerian Scientific Journal Platform.** The impact of non-performing loans on return on equity in Algerian banks. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/617/6/2/230176
6. **Cheriet, F., & Bencharif, H.** (2021). The impact of investment in information and communication technology on the financial performance of commercial banks in Algeria. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/248/10/1/160448
7. **EuroMaTech.** Financial technology (FinTech): How is it changing the global financial landscape? Retrieved from https://euromatech-me.com
8. **Financial Academy Saudi Arabia.** Fundamentals of risk management in financial services. Retrieved from https://fa.gov.sa/ar/Documents/FoundationRiskMQARAB5.pdf
9. **GetFocal AI.** Regulatory compliance in banking. Retrieved from https://www.getfocal.ai/ar/blogs/regulatory-compliance-in-banking
10. **King Saud University.** "The Impact of Banking Marketing Strategies on

Market Share: A Case Study of Faisal Islamic Bank in Sudan." Retrieved from https://www.ksu.edu.sa.

11. **Meshkoor, S.** 2018. "Economic Inflation and Accounting Treatments: A Case Study in Iraq." Retrieved from https://www.researchgate.net.

12. **OAJI.net.** 2014. "The Impact of Information and Communication Technology on Customer Satisfaction in Algerian Banks." Retrieved from https://www.oaji.net.

13. **Offtec.** "Robotic Safe Deposit Boxes – Self-Service Solutions." Retrieved from https://www.offtec.com.

14. **Quds Bank.** 2018. "Geographical Expansion vs. Digital Banking: Strategic Considerations." Retrieved from https://www.qudsbank.ps.

15. **Reuters.** 2024, November 21. "Digital Banks Lead Profitability Gains Among Brazilian Lenders, Says Central Bank." Retrieved from https://www.reuters.com.

16. **United Nations.** 2016. "Financial Inclusion and Its Role in Sustainable Development." Retrieved from https://www.un.org.

17. **World Bank.** 2018. "Financial Inclusion Overview." Retrieved from https://www.worldbank.org.

ملاحق

الملحق رقم 1: اختبار معاملات الارتباط للمعادلة الأولى(ROA)

(obs=208)

	roa	atm	tl	TD	tech	gdpinfl
roa	1.0000					
atm	0.5782	1.0000				
tl	0.9524	0.7147	1.0000			
TD	0.2647	0.4129	0.3358	1.0000		
tech	0.7166	0.2742	0.6026	-0.0271	1.0000	
gdpinfl	-0.0842	-0.0321	-0.0700	0.5258	-0.1075	1.0000

الملحق رقم 2: تقدير نموذج المربعات الصغرى للمعادلة ROA

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	208
				F(5, 202)	=	759.49
Model	80.110926	5	16.0221852	Prob > F	=	0.0000
Residual	4.26138169	202	.021095949	R-squared	=	0.9495
				Adj R-squared	=	0.9482
Total	84.3723077	207	.407595689	Root MSE	=	.14524

roa	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
atm	-.038101	.0058734	-6.49	0.000	-.049682	-.0265199
tl	.3453702	.0108363	31.87	0.000	.3240035	.3667369
TD	.0042138	.0030971	1.36	0.175	-.0018929	.0103206
tech	.2196214	.0241842	9.08	0.000	.1719355	.2673072
gdpinfl	-.0095353	.0100493	-0.95	0.344	-.0293504	.0102798
_cons	-.5792772	.0628059	-9.22	0.000	-.7031164	-.455438

الملحق رقم 3: اختبار التعدد الخطي للمعادلة الأولى(ROA)

Variable	VIF	1/VIF
tl	3.45	0.289904
atm	2.35	0.425364
TD	2.02	0.495285
tech	1.83	0.545383
gdpinfl	1.58	0.632112
Mean VIF	2.25	

الملحق رقم4: اختبار الارتباط الذاتي Wooldridge للمعادلة الأولى(ROA)

```
Linear regression                               Number of obs     =        195
                                                F(5, 12)          =    1130.80
                                                Prob > F          =     0.0000
                                                R-squared         =     0.9666
                                                Root MSE          =     .01852

                                    (Std. err. adjusted for 13 clusters in I)
------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
       D.roa |      Coef.   Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         atm |
         D1. |   .0425152   .0250241     1.70   0.115    -.0120078    .0970381
             |
          tl |
         D1. |   .3055844   .0288917    10.58   0.000     .2426347    .3685341
             |
          TD |
         D1. |   .0002471   .0003751     0.66   0.523    -.0005702    .0010643
             |
        tech |
         D1. |   .1672961    .017343     9.65   0.000     .1295089    .2050833
             |
     gdpinfl |
         D1. |  -.0008317   .0007017    -1.19   0.259    -.0023605    .0006972
------------------------------------------------------------------------------

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
       F(  1,       12) =       9.610
            Prob > F =       0.0092
```

الملحق رقم 5: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمعادلة الأولى(ROA)

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs     =        208
Group variable: I                               Number of groups  =         13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.9939                                         min =         16
     Between = 0.8940                                         avg =       16.0
     Overall = 0.9392                                         max =         16

                                                F(5,190)          =    6141.73
corr(u_i, Xb) = 0.2573                          Prob > F          =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         roa |      Coef.   Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         atm |   -.049089   .0103638    -4.74   0.000    -.0695319   -.0286461
          tl |    .308235   .0188738    16.33   0.000     .2710059    .345464
          TD |   .0029961   .0008532     3.51   0.001      .001313    .0046791
        tech |    .302391   .0290925    10.39   0.000     .2450052    .3597769
     gdpinfl |  -.007501   .0026949    -2.78   0.006    -.0128167   -.0021852
       _cons |  -.636847   .0275109   -23.15   0.000    -.6911131    -.582581
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .16463435
     sigma_e |  .03782174
         rho |  .94986907   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(12, 190) = 232.41                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم 6: تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للمعادلة الأولى(ROA)

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        208
Group variable: I                               Number of groups  =         13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.9938                                         min =         16
     Between = 0.8971                                         avg =       16.0
     Overall = 0.9432                                         max =         16

                                                Wald chi2(5)      =   30528.78
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         roa |      Coef.   Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         atm |  -.0462212   .0095159    -4.86   0.000     -.064872   -.0275704
          tl |   .3153756   .0174183    18.11   0.000     .2812364    .3495148
          TD |   .0028739   .0008501     3.38   0.001     .0012077    .0045401
        tech |   .2855983   .0266452    10.72   0.000     .2333746    .3378219
     gdpinfl |  -.0071971   .0026949    -2.67   0.008     -.012479   -.0019153
       _cons |  -.6252481   .0490972   -12.73   0.000    -.7214768   -.5290195
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .14932004
     sigma_e |  .03782174
         rho |  .93971062   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم7: اختبار برش بقان للمفاضلة بين التجميعي والأثر الثابت للمعادلة (ROA)

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        roa[I,t] = Xb + u[I] + e[I,t]

        Estimated results:
                         |       Var     SD = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                     roa |    .4075957       .6384322
                       e |    .0014305       .0378217
                       u |    .0222965         .14932

        Test: Var(u) = 0
                                  chibar2(01) =  1335.55
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم8: اختبار هوسمان للمعادلة الأولى(ROA)

```
                 ---- Coefficients ----
                |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                |   fixed1       random1       Difference       Std. err.
----------------+----------------------------------------------------------------
            atm |   -.049089    -.0462212       -.0028678        .0041056
             tl |    .308235     .3153756       -.0071406         .007268
             TD |   .0029961     .0028739        .0001221        .0000727
           tech |    .302391     .2855983        .0167928        .0116794
        gdpinfl |   -.007501    -.0071971       -.0003038        9.01e-06
----------------------------------------------------------------------------
                          b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
           B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =   2.83
Prob > chi2 = 0.7267
(V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم9: اختبار Pesaran للمعادلة الأولى(ROA)

```
Pesaran's test of cross sectional independence =    12.568, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.533
```

الملحق رقم10: اختبارwald للمعادلة الأولى(ROA)

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (13)  =          71.00
Prob > chi2 =          0.0000
```

الملحق رقم11: اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة الأولى(ROA)

```
. xthrtest

Heteroskedasticity-robust Born and Breitung (2016) HR-test as postestimation
Panelvar: I
Timevar: T
```

Variable	HR-stat	p-value	N	maxT	balance?
Post Estimation	-1.29	0.198	13	16	balanced

```
 Notes: Under H0, HR ~ N(0,1)
    H0: No first-order serial correlation.
    Ha: Some first order serial correlation.
```

الملحق رقم12: تقدير نموذج(FGLs) للمعادلة الأولى(ROA)

```
. xtgls roa atm tl TD tech  gdpinfl, panel(corr) corr(ar1)

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   common AR(1) coefficient for all panels  (0.9373)

Estimated covariances      =         91          Number of obs      =         208
Estimated autocorrelations =          1          Number of groups   =          13
Estimated coefficients     =          6          Time periods       =          16
                                                 Wald chi2(5)       =   162403.45
                                                 Prob > chi2        =      0.0000
```

roa	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
atm	-.0272857	.0035086	-7.78	0.000	-.0341625	-.0204088
tl	.3408559	.0012263	277.96	0.000	.3384524	.3432594
TD	.0002153	.0000503	4.28	0.000	.0001168	.0003138
tech	.1928147	.0077193	24.98	0.000	.1776852	.2079443
gdpinfl	-.0005566	.0006532	-0.85	0.394	-.0018367	.0007236
_cons	-.5290477	.02473	-21.39	0.000	-.5775176	-.4805777

```
.
```

الملحق رقم 13: اختبار الارتباط للمعادلة الثانية(ROE)

```
. correl roe atm tl TD Nb Infl tech GDPDef
(obs=208)
```

	roe	atm	tl	TD	Nb	Infl	tech
roe	1.0000						
atm	0.6557	1.0000					
tl	0.8399	0.7147	1.0000				
TD	0.3308	0.4129	0.3358	1.0000			
Nb	-0.1067	0.5185	0.1388	0.2092	1.0000		
Infl	0.1072	0.0798	0.1751	-0.0902	-0.0009	1.0000	
tech	0.3692	0.2742	0.6026	-0.0271	0.0009	0.3544	1.0000
GDPDef	0.1408	0.1047	0.2338	0.1097	0.0006	0.1881	0.3782

	GDPDef
GDPDef	1.0000

الملحق رقم 14: تقدير نموذج المربعات الصغرى التجميعية لمؤشر العائد على حقوق الملكية

```
. reg roe atm tl TD Nb Infl tech GDPDef
```

Source	SS	df	MS		
Model	6619.91402	7	945.702002	Number of obs	= 208
Residual	1204.97291	200	6.02486453	F(7, 200)	= 156.97
Total	7824.88692	207	37.8013861	Prob > F	= 0.0000
				R-squared	= 0.8460
				Adj R-squared	= 0.8406
				Root MSE	= 2.4546

roe	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
atm	.9777288	.1220791	8.01	0.000	.7370015	1.218456
tl	2.468986	.1941164	12.72	0.000	2.086209	2.851763
TD	.0134094	.0425009	0.32	0.753	-.0703979	.0972168
Nb	-1.828977	.1531307	-11.94	0.000	-2.130934	-1.527019
Infl	.0339224	.0804761	0.42	0.674	-.1247682	.1926131
tech	-1.805316	.4453488	-4.05	0.000	-2.683498	-.9271345
GDPDef	-.0002022	.0010185	-0.20	0.843	-.0022105	.0018062
_cons	1.312627	1.143003	1.15	0.252	-.9412569	3.566512

الملحق رقم 15: اختبار التعدد الخطي لمؤشر العائد على حقوق الملكية

```
. estat vif
```

Variable	VIF	1/VIF
tl	3.88	0.258010
atm	3.56	0.281195
tech	2.18	0.459317
Nb	1.62	0.615682
TD	1.33	0.751133
GDPDef	1.20	0.834235
Infl	1.16	0.861363
Mean VIF	2.13	

الملحق رقم 16: تقدير نموذج الأثر الثابت للمعادلة الثانية(ROE)

```
. xtreg roe atm tl TD Nb Infl tech GDPDef, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       208
Group variable: I                               Number of groups   =        13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.7155                                         min =        16
     Between = 0.4681                                         avg =      16.0
     Overall = 0.4994                                         max =        16

                                                F(7,188)           =     67.55
corr(u_i, Xb) = -0.4886                         Prob > F           =    0.0000
```

roe	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
atm	1.765545	.4514718	3.91	0.000	.8749436	2.656147
tl	.4682565	.8557021	0.55	0.585	-1.219755	2.156268
TD	.0077188	.0279983	0.28	0.783	-.0475123	.06295
Nb	-4.969948	2.422041	-2.05	0.042	-9.747819	-.1920771
Infl	-.0192723	.0559867	-0.34	0.731	-.1297152	.0911706
tech	.9376888	1.335294	0.70	0.483	-1.696396	3.571774
GDPDef	-.0000158	.0006539	-0.02	0.981	-.0013057	.0012741
_cons	1.721196	2.524101	0.68	0.496	-3.258004	6.700395
sigma_u	4.8604551					
sigma_e	1.5718223					
rho	.90532062	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(12, 188) = 24.98                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم 17: تقدير نموذج الأثر العشوائي للمعادلة الثانية(ROE)

```
. xtreg roe atm tl TD Nb Infl tech GDPDef, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       208
Group variable: I                               Number of groups   =        13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.7093                                         min =        16
     Between = 0.8587                                         avg =      16.0
     Overall = 0.8274                                         max =        16

                                                Wald chi2(7)       =    532.81
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2        =    0.0000
```

roe	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
atm	1.467417	.2963666	4.95	0.000	.8865487	2.048284
tl	1.562102	.5041106	3.10	0.002	.5740634	2.550141
TD	.0027948	.0277984	0.10	0.920	-.051689	.0572787
Nb	-2.249022	.4598924	-4.89	0.000	-3.150395	-1.34765
Infl	.012106	.0535857	0.23	0.821	-.09292	.117132
tech	-.7416814	.7739899	-0.96	0.338	-2.258674	.775311
GDPDef	-.0000955	.0006607	-0.14	0.885	-.0013904	.0011994
_cons	.8386706	1.131945	0.74	0.459	-1.379901	3.057242
sigma_u	2.0391051					
sigma_e	1.5718223					
rho	.62727656	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 18: اختبار الارتباط الذاتي Wooldridge للمعادلة الثانية(ROE)

```
. xtserial roe atm tl TD Nb Infl tech GDPDef, output

Linear regression                               Number of obs     =        195
                                                F(7, 12)          =       8.71
                                                Prob > F          =     0.0007
                                                R-squared         =     0.6964
                                                Root MSE          =     .34106

                                    (Std. err. adjusted for 13 clusters in I)
------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
       D.roe |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         atm |
          D1.|   2.019018   1.170069     1.73   0.110    -.5303444     4.56838
             |
          tl |
          D1.|    .337574   .7836646     0.43   0.674    -1.369885    2.045033
             |
          TD |
          D1.|   .0022918   .0012107     1.89   0.083    -.0003461    .0049297
             |
          Nb |
          D1.|   .8635188   .7139607     1.21   0.250    -.6920679    2.419105
             |
        Infl |
          D1.|  -.0027968   .0027127    -1.03   0.323    -.0087073    .0031137
             |
        tech |
          D1.|   .7303647   .6823261     1.07   0.305    -.7562961    2.217026
             |
      GDPDef |
          D1.|  -.0000926   .0000719    -1.29   0.222    -.0002494    .0000641
------------------------------------------------------------------------------

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      12) =   7639.118
           Prob > F =      0.0000
```

الملحق رقم 19: اختبار برش بقان للمفاضلة بين التجميعي والأثر الثابت للمعادلة (ROE)

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        roe[I,t] = Xb + u[I] + e[I,t]

        Estimated results:
                     |       Var     SD = sqrt(Var)
             ---------+------------------------------
                 roe |   37.80139       6.148283
                   e |   2.470625       1.571822
                   u |    4.15795       2.039105

        Test: Var(u) = 0
                            chibar2(01) =   498.84
                          Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم 20: اختبار هوسمان للمعادلة الثانية(ROE)

```
. hausman fixed random

Note: the rank of the differenced variance matrix (6) does not equal the number of
        coefficients being tested (7); be sure this is what you expect, or there may
        be problems computing the test.  Examine the output of your estimators for
        anything unexpected and possibly consider scaling your variables so that the
        coefficients are on a similar scale.
```

	Coefficients (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
atm	1.765545	1.467417	.2981287	.3405784
tl	.4682565	1.562102	-1.093846	.6914467
TD	.0077188	.0027948	.004924	.0033396
Nb	-4.969948	-2.249022	-2.720926	2.377979
Infl	-.0192723	.012106	-.0313783	.0162199
tech	.9376888	-.7416814	1.67937	1.088095
GDPDef	-.0000158	-.0000955	.0000797	.

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

```
Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =   6.58
Prob > chi2 = 0.3611
(V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم 21: اختبار Pesaran لمعادلة (ROE)

```
. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence =     2.680, Pr = 0.0074

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.968
```

الملحق رقم 22: اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة (ROE)

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (13)  =          559.36
Prob > chi2 =           0.0000


. xthrtest

Heteroskedasticity-robust Born and Breitung (2016) HR-test as postestimation
Panelvar: I
Timevar: T
```

Variable	HR-stat	p-value	N	maxT	balance?
Post Estimation	-2.99	0.003	13	16	balanced

```
 Notes: Under H0, HR ~ N(0,1)
    H0: No first-order serial correlation.
    Ha: Some first order serial correlation.
```

الملحق رقم 23: تقدير نموذج المربعات الصغرى المعممة(FGLs) لمعادلة(ROE)

```
. xtgls roe atm tl TD Nb Infl tech GDPDef, panel(corr) corr(ar1)

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   common AR(1) coefficient for all panels  (1.0100)

Estimated covariances      =        91          Number of obs      =       208
Estimated autocorrelations =         1          Number of groups   =        13
Estimated coefficients     =         8          Time periods       =        16
                                                Wald chi2(7)       =   1748901
                                                Prob > chi2        =    0.0000
```

roe	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
atm	2.204132	.0326853	67.43	0.000	2.14007	2.268194
tl	-1.444427	.0011967	-1207.01	0.000	-1.446772	-1.442081
TD	.0018365	.0001691	10.86	0.000	.001505	.002168
Nb	1.781238	.0343666	51.83	0.000	1.713881	1.848596
Infl	-.0013536	.0002186	-6.19	0.000	-.001782	-.0009252
tech	-.223472	.0123397	-18.11	0.000	-.2476573	-.1992867
GDPDef	.0000305	2.42e-06	12.60	0.000	.0000258	.0000353
_cons	-43.38885	.436164	-99.48	0.000	-44.24371	-42.53398

الملحق رقم 2: الاحصائيات الكلية

	AH	ATM	INFL	MSD	MSL	NB	NPM	ROA	ROE	TD	TECH	TL
Mean	20.25962	3.363462	5.337500	11.61779	12.08510	4.167308	10.34567	1.511538	8.621154	12.27981	3.146875	4.421154
Median	20.00000	2.350000	4.850000	12.00000	12.00000	2.400000	8.150000	1.500000	6.000000	12.15000	3.075000	4.500000
Maximum	38.00000	10.20000	9.300000	27.00000	28.00000	14.00000	27.00000	3.000000	24.00000	25.50000	4.200000	8.300000
Minimum	3.000000	0.200000	2.000000	0.700000	0.800000	0.400000	1.000000	0.100000	1.100000	3.800000	2.300000	0.900000
Std. D.	8.459617	2.635380	2.284169	6.942881	7.001257	3.583522	7.274466	0.638432	6.148283	5.571093	0.565239	1.730247
Skewness	0.064907	0.890712	0.459546	0.142530	0.114482	1.212036	0.563684	0.049261	0.781308	0.350001	0.347052	0.025507
Kurtosis	2.161581	2.567810	2.143369	2.025223	2.074790	3.310144	2.027711	2.397351	2.468913	2.092263	1.979526	2.190641
Jare-Bera	6.238249	29.12222	13.68074	8.939238	7.873135	51.76009	19.20797	3.231735	23.60645	11.38791	13.20062	5.699752
Probay	0.044196	0.000000	0.001070	0.011452	0.019515	0.000000	0.000067	0.198718	0.000007	0.003366	0.001360	0.057851
Sum	4214.000	699.6000	1110.200	2416.500	2513.700	866.8000	2151.900	314.4000	1793.200	2554.200	654.5500	919.6000
Sum . D.	14813.98	1437.662	1080.008	9978.144	10146.64	2658.218	10954.00	84.37231	7824.887	6424.675	66.13547	619.7069

الملحق رقم 25: الاحصاءات الوصفية لمعادلة مؤشر العائد على الملكية(ROE)

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
roa	208	1.511538	.6384322	.1	3
atm	208	3.363462	2.63538	.2	10.2
tl	208	4.421154	1.730247	.9	8.3
TD	208	4.903318	4.631612	-4.8	26.11111
tech	208	3.146875	.5652389	2.3	4.2
gdpinfl	208	2.07136	1.263513	-.48	4.75

الملحق رقم 26: الاحصاءات الوصفية لمؤشر الحصة السوقية للودائع(MSD)

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
msd	208	11.61779	6.942881	.7	27
nb	208	4.167308	3.583522	.4	14
atm	208	3.363462	2.63538	.2	10.2
tech	208	3.146875	.5652389	2.3	4.2
GDPDef	208	-43.10967	183.3971	-655.5556	300

الملحق رقم 27: اختبار الارتباط لمعادلة مؤشر الحصة السوقية للودائع(MSD)

```
. corr msd nb atm tech GDPDef
(obs=208)
```

	msd	nb	atm	tech	GDPDef
msd	1.0000				
nb	0.6387	1.0000			
atm	0.7424	0.9409	1.0000		
tech	0.5756	0.2020	0.2742	1.0000	
GDPDef	0.2208	0.0772	0.1047	0.3782	1.0000

الملحق رقم 28: تقدير نموذج المربعات الصغرى لمعادلة (MSD)

```
. reg msd nb atm tech GDPDef
```

Source	SS	df	MS		
Model	7117.67376	4	1779.41844	Prob > F	126.28 0.0000
Residual	2860.47043	203	14.0909873	R-squared	0.7133
Total	9978.14418	207	48.2035951	Adj R-squared Root MSE	0.7077 3.7538

Number of obs = 208

msd	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
nb	-.6482446	.2181405	-2.97	0.003	-1.078356	-.2181329
atm	2.509183	.3020845	8.31	0.000	1.913557	3.104809
tech	4.679292	.5223746	8.96	0.000	3.649316	5.709268
GDPDef	.0001106	.0015368	0.07	0.943	-.0029194	.0031406
_cons	-8.840696	1.632271	-5.42	0.000	-12.05908	-5.622315

الملحق رقم 29: اختبار التعدد الخطي لمعادلة (MSD)

```
. estat vif
```

Variable	VIF	1/VIF
atm	9.31	0.107406
nb	8.98	0.111398
tech	1.28	0.780806
GDPDef	1.17	0.856998
Mean VIF	5.18	

الملحق رقم 30: اختبار الارتباط الذاتي لمعادلة (MSD)

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      12) =    387.880
           Prob > F =      0.0000
```

الملحق رقم 31: تقدير نموذج الأثر الثابت لمعادلة (MSD)

```
. xtreg msd nb atm tech GDPDef, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       208
Group variable: I                               Number of groups   =        13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.9105                                         min =        16
     Between = 0.3630                                         avg =      16.0
     Overall = 0.4481                                         max =        16

                                                F(4,191)           =    485.80
corr(u_i, Xb) = -0.7433                         Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         msd | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          nb |   3.717659   1.939928     1.92   0.057    -.1087752    7.544093
         atm |  -1.578242   1.924196    -0.82   0.413    -5.373644    2.217161
        tech |   4.314604   .4090108    10.55   0.000     3.507846    5.121363
      GDPDef |   .0000963   .0005419     0.18   0.859    -.0009726    .0011652
       _cons |  -12.13985    1.63635    -7.42   0.000    -15.36749   -8.912216
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  7.7592651
     sigma_e |  1.3235737
         rho |  .97172526   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(12, 191) = 120.15                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم 32: تقدير نموذج الأثر العشوائي لمعادلة (MSD)

```
. xtreg msd nb atm tech GDPDef, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       208
Group variable: I                               Number of groups   =        13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.9086                                         min =        16
     Between = 0.5836                                         avg =      16.0
     Overall = 0.7020                                         max =        16

                                                Wald chi2(4)       =   1927.23
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2        =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         msd | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          nb |  -.1416374   .7462528    -0.19   0.849    -1.604266    1.320991
         atm |   2.098441   .8402212     2.50   0.013     .4516379    3.745244
        tech |   4.555851   .3628661    12.56   0.000     3.844646    5.267055
      GDPDef |   .0001079   .0005455     0.20   0.843    -.0009613    .0011771
       _cons |  -9.182032   1.404455    -6.54   0.000    -11.93471    -6.42935
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  3.9517806
     sigma_e |  1.3235737
         rho |  .89913604   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 33: اختبار بوش بقان لمعادلة (MSD)

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        msd[I,t] = Xb + u[I] + e[I,t]

        Estimated results:
                         |       Var      SD = sqrt(Var)
                ---------+------------------------------
                     msd |      48.2036        6.942881
                       e |      1.751847        1.323574
                       u |      15.61657        3.951781

        Test: Var(u) = 0
                                  chibar2(01) =  1185.15
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم 34: اختبار هوسمان لمعادلة (MSD)

	——— Coefficients ———			
	(b) fixed2	(B) random2	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
nb	3.717659	-.1416374	3.859296	1.79065
atm	-1.578242	2.098441	-3.676683	1.731057
tech	4.314604	4.555851	-.2412462	.1887274
GDPDef	.0000963	.0001079	-.0000116	.

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

```
Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =   4.75
Prob > chi2 = 0.1909
(V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم 35: اختبار Pesaran لمعادلة (MSD)

```
Pesaran's test of cross sectional independence =     7.458, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.647
```

الملحق رقم 36: اختبار WALD لمعادلة (MSD)

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (13)  =        8014.37
Prob > chi2 =          0.0000
```

الملحق رقم 37: اختبار هيتروإسكداس تيسيتي للارتباط الذاتي لمعادلة (MSD)

```
Heteroskedasticity-robust Born and Breitung (2016) HR-test as postestimation
Panelvar: I
Timevar: T
```

Variable	HR-stat	p-value	N	maxT	balance?
Post Estimation	-2.12	0.034	13	16	balanced

الملحق رقم 38: تقدير نموذج المربعات الصغرى الممكنة المعممة(FGLs) لمعادلة (MSD)

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   common AR(1) coefficient for all panels  (1.0093)

Estimated covariances      =        91          Number of obs     =       208
Estimated autocorrelations =         1          Number of groups  =        13
Estimated coefficients     =         5          Time periods      =        16
                                                Wald chi2(4)      =   3465.14
                                                Prob > chi2       =    0.0000
```

msd	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
nb	.9800675	.0501793	19.53	0.000	.8817179	1.078417
atm	.6646026	.0394782	16.83	0.000	.5872268	.7419785
tech	-.3201847	.0587685	-5.45	0.000	-.4353688	-.2050005
GDPDef	.0000306	.0000117	2.61	0.009	7.57e-06	.0000536
_cons	-64.18402	.8034225	-79.89	0.000	-65.7587	-62.60935

الملحق رقم 39: اختبار الارتباط للمعادلة (MSL)

	msl	nb	atm	Infl	tech	bip	GDPDef
msl	1.0000						
nb	0.6667	1.0000					
atm	0.7447	0.9409	1.0000				
Infl	0.1663	0.0583	0.0798	1.0000			
tech	0.5729	0.2020	0.2742	0.3544	1.0000		
bip	-0.0910	-0.0323	-0.0438	0.4189	-0.1327	1.0000	
GDPDef	0.2186	0.0772	0.1047	0.1881	0.3782	-0.0578	1.0000

الملحق رقم 40: الاحصاءات الوصفية للمعادلة (MSL)

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
msl	208	12.0851	7.001257	.8	28
nb	208	4.167308	3.583522	.4	14
atm	208	3.363462	2.63538	.2	10.2
Infl	208	5.3375	2.284169	2	9.3
tech	208	3.146875	.5652389	2.3	4.2
bip	208	2.375	2.220208	-5	4.8
GDPDef	208	-43.10967	183.3971	-655.5556	300

الملحق رقم 41: اختبار التعدد الخطي للمعادلة (MSL)

Variable	VIF	1/VIF
atm	9.31	0.107375
nb	8.98	0.111385
tech	1.54	0.649181
Infl	1.54	0.649249
bip	1.37	0.732578
GDPDef	1.17	0.851842
Mean VIF	3.99	

الملحق رقم 42: تقدير نموذج (FGLs)للمعادلة (MSL)

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   common AR(1) coefficient for all panels  (1.0022)

Estimated covariances      =        91          Number of obs     =       208
Estimated autocorrelations =         1          Number of groups  =        13
Estimated coefficients     =         7          Time periods      =        16
                                                Wald chi2(6)      =  30173.57
                                                Prob > chi2       =    0.0000
```

msl	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
nb	1.039079	.0161156	64.48	0.000	1.007493	1.070665
atm	.5407935	.0109345	49.46	0.000	.5193623	.5622247
Infl	-.0004542	.0001308	-3.47	0.001	-.0007105	-.0001978
tech	-.0480348	.0068157	-7.05	0.000	-.0613932	-.0346763
bip	.0003702	.0000994	3.73	0.000	.0001755	.000565
GDPDef	6.45e-06	1.42e-06	4.55	0.000	3.67e-06	9.22e-06
_cons	-279.6622	.7952987	-351.64	0.000	-281.221	-278.1034

الملحق رقم 3: اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة (MSL)

```
Heteroskedasticity-robust Born and Breitung (2016) HR-test as postestimation
Panelvar: I
Timevar: T
```

Variable	HR-stat	p-value	N	maxT	balance?
Post Estimation	-2.23	0.026	13	16	balanced

```
Notes: Under H0, HR ~ N(0,1)
   H0: No first-order serial correlation.
   Ha: Some first order serial correlation.
```

الملحق رقم 44: اختبار (Wald)للمعادلة (MSL)

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (13)  =        8094.44
Prob > chi2 =          0.0000
```

الملحق رقم 45: اختبار (Pesaran)للمعادلة (MSL)

```
Pesaran's test of cross sectional independence =     7.320, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.653
```

الملحق رقم 46: تقدير نموذج الأثر الثابت للمعادلة (MSL)

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs     =        208
Group variable: I                               Number of groups  =         13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.9109                                         min =         16
     Between = 0.4253                                         avg =       16.0
     Overall = 0.5094                                         max =         16

                                                F(6,189)          =     321.98
corr(u_i, Xb) = -0.7031                         Prob > F          =     0.0000
```

msl	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
nb	3.462818	1.957095	1.77	0.078	-.3977385	7.323374
atm	-1.442243	1.938915	-0.74	0.458	-5.266937	2.382451
Infl	-.0864341	.0509314	-1.70	0.091	-.1869012	.0140329
tech	4.62092	.4340021	10.65	0.000	3.76481	5.477031
bip	.0125535	.048761	0.26	0.797	-.0836322	.1087392
GDPDef	.0001142	.0005474	0.21	0.835	-.0009656	.001194
_cons	-11.59961	1.657506	-7.00	0.000	-14.8692	-8.330024
sigma_u	6.9148311					
sigma_e	1.3327004					
rho	.96418521	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(12, 189) = 125.39                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم 47: اختبار هوسمان لمعادلة (MSL)

Note: the rank of the differenced variance matrix (5) does not equal the number of coefficients being tested (6); be sure this is what you expect, or there may be problems computing the test. Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling your variables so that the coefficients are on a similar scale.

	(b) fixed3	(B) random3	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
nb	3.462818	.2177057	3.245112	1.802647
atm	-1.442243	1.636241	-3.078484	1.739674
Infl	-.0864341	-.0940191	.0075849	.0027334
tech	4.62092	4.851484	-.230564	.2013808
bip	.0125535	.0142958	-.0017422	.
GDPDef	.0001142	.0001303	-.0000161	.

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 3.35
Prob > chi2 = 0.6470
(V_b-V_B is not positive definite)

الملحق رقم 48: اختبار برش بقان للمفاضلة بين التجميعي والأثر الثابت للمعادلة (MSL)

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

msl[I,t] = Xb + u[I] + e[I,t]

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
msl	49.0176	7.001257
e	1.77609	1.3327
u	16.54808	4.067933

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 1203.88
Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق رقم 49: تقدير نموذج الأثر العشوائي لمعادلة(MSL)

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       208
Group variable: I                               Number of groups  =        13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.9095                                         min =        16
     Between = 0.5751                                         avg =      16.0
     Overall = 0.6959                                         max =        16

                                                Wald chi2(6)      =   1929.62
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =    0.0000
```

msl	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
nb	.2177057	.7620277	0.29	0.775	-1.275841	1.711253
atm	1.636241	.856111	1.91	0.056	-.041706	3.314187
Infl	-.0940191	.050858	-1.85	0.065	-.1936989	.0056608
tech	4.851484	.3844524	12.62	0.000	4.097972	5.604997
bip	.0142958	.0489132	0.29	0.770	-.0815724	.1101639
GDPDef	.0001303	.0005491	0.24	0.812	-.000946	.0012066
_cons	-9.119107	1.442978	-6.32	0.000	-11.94729	-6.290921
sigma_u	4.0679331					
sigma_e	1.3327004					
rho	.90307389	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 50: اختبار الارتباط الذاتي Wooldridge للمعادلة الثانية(MSL)

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      12) =    869.757
           Prob > F =      0.0000
```

الملحق رقم 51: تقدير نموذج المربعات الصغرى لمعادلة (MSL)

Source	SS	df	MS		
Model	7138.45343	6	1189.74224	Number of obs	= 208
Residual	3008.19037	201	14.9661212	F(6, 201)	= 79.50
Total	10146.6438	207	49.0176029	Prob > F	= 0.0000
				R-squared	= 0.7035
				Adj R-squared	= 0.6947
				Root MSE	= 3.8686

msl	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
nb	-.2021302	.2248259	-0.90	0.370	-.6454501	.2411897
atm	1.949608	.3113688	6.26	0.000	1.335639	2.563576
Infl	-.0971106	.1460951	-0.66	0.507	-.3851863	.1909651
tech	4.992661	.5904111	8.46	0.000	3.828467	6.156855
bip	.0147935	.1414975	0.10	0.917	-.2642165	.2938035
GDPDef	.0001355	.0015885	0.09	0.932	-.0029969	.0032678
_cons	-8.852243	1.754114	-5.05	0.000	-12.31107	-5.393417

الملحق رقم 52: الاحصاءات الوصفية لمعادلة(NPM)

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
npm	208	10.34567	7.274466	1	27
nb	208	4.167308	3.583522	.4	14
tl	208	4.421154	1.730247	.9	8.3
tech	208	3.146875	.5652389	2.3	4.2
Infl	208	5.3375	2.284169	2	9.3
bip	208	2.375	2.220208	-5	4.8
GDPDef	208	-43.10967	183.3971	-655.5556	300

الملحق رقم 53: اختبار الارتباط لمعادلة (NPM)

	npm	nb	tl	tech	Infl
npm	1.0000				
nb	0.5505	1.0000			
tl	0.8885	0.5806	1.0000		
tech	0.3743	0.2020	0.6026	1.0000	
Infl	0.1093	0.0583	0.1751	0.3544	1.0000

الملحق رقم 54: اختبار التعدد الخطي لمعادلة (NPM)

Variable	VIF	1/VIF
tl	2.40	0.416119
tech	2.11	0.474215
nb	1.59	0.628369
Infl	1.54	0.647800
bip	1.37	0.732550
GDPDef	1.17	0.851703
Mean VIF	1.70	

الملحق رقم 55: اختبار الارتباط الذاتي Wooldridge للمعادلة الثانية(NPM)

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      12) =    720.349
           Prob > F =      0.0000
```

الملحق رقم 56: تقدير نموذج المربعات الصغرى لمعادلة (NPM)

Source	SS	df	MS		
Model	9098.9546	6	1516.49243	Number of obs	= 208
Residual	1855.0415	201	9.2290622	F(6, 201)	= 164.32
Total	10953.9961	207	52.9178556	Prob > F	= 0.0000
				R-squared	= 0.8307
				Adj R-squared	= 0.8256
				Root MSE	= 3.0379

npm	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
nb	-.0098852	.0743321	-0.13	0.894	-.1564559	.1366854
tl	4.39692	.1891808	23.24	0.000	4.023886	4.769953
tech	-3.356619	.5424675	-6.19	0.000	-4.426276	-2.286962
Infl	.0673513	.1148537	0.59	0.558	-.1591214	.2938241
bip	-.0099152	.1111172	-0.09	0.929	-.2290201	.2091898
GDPDef	-.0002171	.0012475	-0.17	0.862	-.0026771	.0022428
_cons	1.164969	1.389695	0.84	0.403	-1.575283	3.905221

الملحق رقم 57: تقدير نموذج الأثر الثابت للمعادلة (NPM)

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       208
Group variable: I                               Number of groups   =        13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.8044                                         min =        16
     Between = 0.3143                                         avg =      16.0
     Overall = 0.3464                                         max =        16

                                                F(6,189)           =    129.51
corr(u_i, Xb) = -0.7702                         Prob > F           =    0.0000
```

npm	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
nb	2.989879	.4258907	7.02	0.000	2.149769	3.829989
tl	.4067135	.7800766	0.52	0.603	-1.132062	1.945489
tech	.2292913	1.221595	0.19	0.851	-2.18042	2.639003
Infl	.0008169	.0610097	0.01	0.989	-.1195306	.1211643
bip	-.0023681	.0548441	-0.04	0.966	-.1105534	.1058172
GDPDef	.0000399	.0006182	0.06	0.949	-.0011796	.0012594
_cons	-4.630782	1.275246	-3.63	0.000	-7.146326	-2.115239
sigma_u	9.2863639					
sigma_e	1.4974119					
rho	.97465786	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(12, 189) = 53.19                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم 58: تقدير نموذج الأثر العشوائي للمعادلة (NPM)

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       208
Group variable: I                               Number of groups   =        13

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.7794                                         min =        16
     Between = 0.7066                                         avg =      16.0
     Overall = 0.7180                                         max =        16

                                                Wald chi2(6)       =    685.73
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2        =    0.0000
```

npm	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
nb	.8943545	.2525241	3.54	0.000	.3994165	1.389293
tl	2.939313	.5648384	5.20	0.000	1.832251	4.046376
tech	-1.794786	.9385919	-1.91	0.056	-3.634392	.0448204
Infl	.0380825	.0634305	0.60	0.548	-.086239	.162404
bip	-.0064727	.0591468	-0.11	0.913	-.1223983	.109453
GDPDef	-.0001157	.0006653	-0.17	0.862	-.0014196	.0011883
_cons	-.9214474	1.362515	-0.68	0.499	-3.591927	1.749032
sigma_u	2.8448881					
sigma_e	1.4974119					
rho	.78305704	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 59: اختبار برش بقان للمفاضلة بين التجميعي والأثر الثابت للمعادلة (NPM)

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        npm[I,t] = Xb + u[I] + e[I,t]

        Estimated results:
                         |       Var     SD = sqrt(Var)
                ---------+------------------------------
                     npm |    52.91786        7.274466
                       e |    2.242242        1.497412
                       u |    8.093388        2.844888

        Test: Var(u) = 0
                                  chibar2(01) =   745.63
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم 60: اختبار هوسمان لمعادلة (NPM)

	Coefficients			
	(b) fixed4	(B) random4	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
nb	2.989879	.8943545	2.095525	.3429497
tl	.4067135	2.939313	-2.5326	.5380308
tech	.2292913	-1.794786	2.024077	.7818817
Infl	.0008169	.0380825	-.0372657	.
bip	-.0023681	-.0064727	.0041046	.
GDPDef	.0000399	-.0001157	.0001556	.

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

```
Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =  38.00
Prob > chi2 = 0.0000
(V_b-V_B is not positive definite)

.
```

الملحق رقم 61: اختبار (Pesaran)للمعادلة (NPM)

```
Pesaran's test of cross sectional independence =    -2.611, Pr = 1.9910

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.981
```

الملحق رقم 62: اختبار (Wald)للمعادلة (NPM)

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (13)  =        1875.91
Prob > chi2 =          0.0000
```

الملحق رقم 63: اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة (NPM)

```
Heteroskedasticity-robust Born and Breitung (2016) HR-test as postestimation
Panelvar: I
Timevar: T
```

Variable	HR-stat	p-value	N	maxT	balance?
Post Estimation	-2.98	0.003	13	16	balanced

```
 Notes: Under H0, HR ~ N(0,1)
    H0: No first-order serial correlation.
    Ha: Some first order serial correlation.
```

الملحق رقم 64: تقدير نموذج مؤشر صافي الربح (FGLs)

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation:   common AR(1) coefficient for all panels  (1.0117)

Estimated covariances      =        91          Number of obs     =       208
Estimated autocorrelations =         1          Number of groups  =        13
Estimated coefficients     =         7          Time periods      =        16
                                                Wald chi2(6)      =    480.43
                                                Prob > chi2       =    0.0000
```

npm	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
nb	1.327429	.0685437	19.37	0.000	1.193086	1.461772
tl	-.7246736	.041724	-17.37	0.000	-.8064512	-.642896
tech	-.3331319	.0352268	-9.46	0.000	-.4021751	-.2640887
Infl	-.001976	.0006323	-3.12	0.002	-.0032153	-.0007367
bip	-.0001591	.0004824	-0.33	0.742	-.0011045	.0007864
GDPDef	.0000777	7.00e-06	11.09	0.000	.0000639	.0000914
_cons	-41.20654	.5998743	-68.69	0.000	-42.38228	-40.03081